

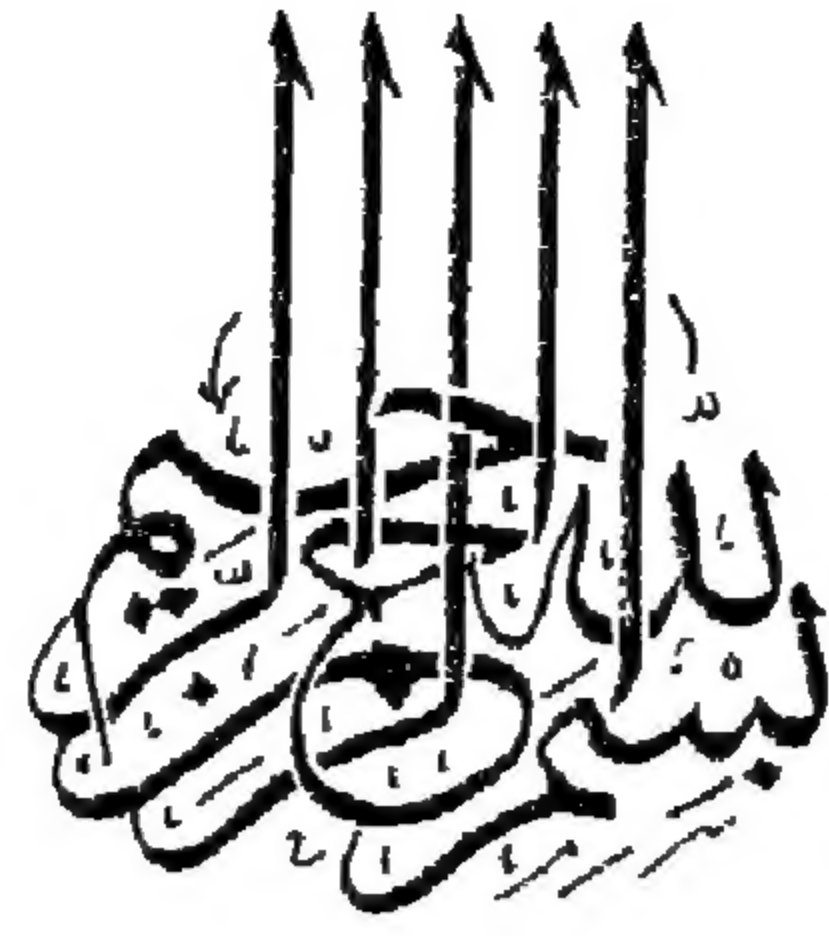
الخلافا النحوي

في كتب إعراب القرآن الكريم

حتى نهاية القرن الثامن للهجرة



الدكتور
عماد مجيد العبيدي



الخلاص النحوي

**في كتب إعراب القرآن الكريم
حتى نهاية القرن الثامن للهجرة**

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2010/5/1813)

225.16

العبيدي، عماد مجيد علي

الخلافة النحوي في كتب اعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة / عماد مجيد علي العبيدي
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010

() ص

ر.ا. (2010/5/1813) .

الواصفات: / اعراب القرآن /

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright (R)
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-480-68-4

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و بخلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - المطابق الأول

خسوي ، 43 7 956671 +962

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاذع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : 5353402 6 +962

ص.ب ، 520946 عمان 11152 الأردن

الخلافا النحوي
في كتب إعراب القرآن الكريم
حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

الدكتور
عماد مجيد علي العبيدي

الطبعة الأولى
2011م - 1432 هـ

الفهرس

المقدمة	15
التمهيد	17
أولاً: بواذر النظر في إعراب القرآن الكريم	17
ثانياً: الإعراب بين اللغة والإصطلاح	22
ثالثاً: القرآن الكريم بين الإعراب والتفسير	24
رابعاً: كتب إعراب القرآن وثبت بأسماء مؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم	28

الفصل الأول

الخلافة في الأسماء

1 - اسم الإشارة في (ذا)	39
2 - هل تأتي أسماء الإشارة بمعنى الاسم الموصول ؟	40
3 - الفاعل ، ومنه :	43
4 - اختلافهم في حركة (أي) بين الإعراب والبناء	48
5 - (ما) الموصولة هل تقع للمعاقل ؟	53
6 - هل يجوز نعت الاسم الموصول بالمعرفة ؟	54
7 - إدخال (أل) على (كل) ، و (بعض)	56
8 - لفظة (غير) بين النكرة والمعرفة	57
9 - تعريف جزئي العدد المركب	58
10 - هل إضافة العدد المركب تخرجه من البناء إلى الإعراب ؟	60
11 - اختلافهم في خبر (الذين)	61
12 - الخلاف في الخبر	64
13 - هل يكون اسم كان مجهولاً ؟	67
14 - اختلافهم في خبر الكون المنفي	68
15 - ما بعد الفاء لا يكون خبراً	69
16 - (ما) التعجبية	71
17 - اختلافهم في (ما) الواقعة بعد نِعَمَ وَيَسَّسَ	72
18 - التعجب من الألوان والعاهات	74

- 76 مسائل الضمير :
- 76 1 - الحرف لا يكون بدلاً من الضمير
- 78 2 - هل يجوز نعت المضمير ؟
- 80 3 - اختلافهم في موضع الضمير في اسم الفاعل
- 82 4 - اختلافهم في موضع الكاف من (أرأيتمكم)
- 84 5 - هل يأتي الضمير متصلاً مع (لولا) ؟
- 86 6 - المحذوف لا يعود عليه ضمير
- 87 7 - هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة ؟
- 88 8 - اختلافهم في الضمير من (إيتاك)
- 91 9 - هل يجوز تقديم المضمير على المظهر ؟
- 94 10 - هل يجوز إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة ؟
- 96 11 - لا يقع بعد (إلا) ضمير متصل
- 97 12 - اختلافهم في إعراب (أن) بعد (لا جرم)
- 99 13 - اختلافهم في فتحة (ابن أم)
- 101 14 - اختلافهم في بناء (لا مساس)
- 103 15 - اختلافهم في إعراب الجملة بعد (إنما)
- 104 16 - اسم التفضيل : هل يجوز العسل أحلى من الخل ؟
- 105 17 - هل يجوز الجمع بين النون والإضافة ؟
- 107 18 - لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف
- 110 19 - إضافة الشيء إلى نفسه
- 112 مسائل التوابع :
- 112 أولاً: النعت :
- 112 1 - نصب (مالك)
- 113 2 - تابع (أي) المنادى
- 115 3 - ما فيه الألف واللام لا يوصف
- 115 4 - هل يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؟
- 116 ثانياً: العطف :
- 116 1 - هل يجوز عطف البيان في النكرة ؟

- 2 - العطف على معمولي عاملين مختلفين 117
- 3 - العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر 120
- 4 - عطف الظاهر على المضمير المرفوع 112
- 5 - عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور 124
- 6 - البدل ، ومنه : اختلافهم في إعراب (قتال) 127
- ثالثاً - منصوبات الأسماء : 129
- 1 - اختلافهم في نصب الاسم بعد (لا) النافية للجنس 129
- 2 - اختلافهم في (هل يكون التمييز معرفة) ؟ 131
- 3 - تقديم التمييز إلى الفعل المتصرف 134
- 4 - اختلافهم في نصب (تُرْلاً) 136
- 5 - اختلافهم في المصدر المؤول في (أَنْ تَبْرُوا) 137
- 6 - اختلافهم في نصب أياما 139
- 7 - نصب (كتاب الله) 140
- 8 - اختلافهم في نصب (رحمة) 143
- 9 - هل تدخل (أل) التعريف على الحال ؟ 144
- 10 - اختلافهم في نصب (زهرة) 146
- 11 - اختلافهم في إعراب (وَحْدَهُ) 147
- 12 - اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه 148
- 13 - هل يجوز تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد ؟ 150
- 14 - لفظة (أجمعون) بين الحال والتوكيد 151
- 15 - اختلافهم في إعراب (رفيقاً) 152
- 16 - اختلافهم في إعراب (فتتين) 153
- 17 - اختلافهم في إعراب (فَضْرَبَ الرقاب) 155
- 18 - اختلافهم في نصب (زينة) 156
- 19 - اختلافهم في الظرف (فوق) 157
- 20 - اختلافهم في إعراب المنصوب بعد (نِعَمَ وَبِئْسَ وِسَاءً) 157
- 21 - اختلافهم في نصب (ملة) 159
- 22 - اختلافهم في ظرف الزمان (ثلاث ليال) 160

- 23 - نصب (خيراً) 161
- 24 - النصب على نزع الخافض 163
- 25 - نصب (غير) على الاستثناء وبعدها (لا) 164
- 26 - هل يستثنى أكثر من النصف ؟ 166
- 27 - اختلافهم في جواز نصب (غير) الاستثنائية في كل موضع يحسن فيه (إلا) 168

الفصل الثاني

الخلافا في الأفعال

- 1 - تعدية الفعل ولزومه 173
- 2 - تعدّي الفعل (جعل) الى أكثر من مفعولين 174
- 3 - دلالة كان الناقصة على الزمان 174
- 4 - دلالة (إن كنت) 176
- 5 - القول بزيادة (كان) 177
- 6 - الفعل (ونى) هل هو من أخوات ما زال ؟ 178
- 7 - وقوع (أن) بعد ظنّ وأخواتها 179
- 8 - (أحصى) بين الفعلية والاسمية 180
- 9 - قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) بين التعجب والأمر 182
- 10 - (أعلم) هل تأتي بمعنى عالم ؟ 183
- 11 - هل يقع الفعل الماضي خبراً للفعل الناقص ؟ 184
- 12 - اختلافهم في مجيء الحال من الفعل الماضي 185
- 13 - هل يتعدّى (خَدَرَ) مباشرة ؟ 188
- 14 - حاشا بين الحرفية والفعلية 190
- 15 - هل يجوز أن يكون الخبر غير فعل، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ؟ 193
- 16 - دلالة (يَفْعَل) على الحال والآستقبال 194
- 17 - وقوع الفعل المبني موقع المعرب لا يوجب البناء 195
- 18 - اختلافهم في بناء الفعل المضارع (يَعْفُونَ) 198
- 19 - الخلاف في حركة لام الفعل قبل نوني التوكيد أهى للبناء أم عارضة ؟ 200
- 20 - الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد معربة أم مبنية ؟ 202
- 21 - حكم توكيد الفعل المضارع بعد (إمّا) 203

- 22 - ناصب الفعل المضارع بعد (إذن) 205
- 23 - جواز النصب بـ (إذن) وهي متوسطة 207
- 24 - الناصب للفعل المضارع بعد (حتى) 208
- 25 - الفعل المضارع بعد (لام كي) 210
- 26 - النصب للفعل المضارع بعد (الواو) 212
- 27 - نصب جواب الأمر بالفاء 214
- 28 - النصب على جواب الاستفهام 215
- 29 - هل يجوز نصب المضارع في جواب (لعل) ؟ 215
- 30 - الفصل بين (أن) والفعل بعدها بفواصل 218
- 31 - اختلافهم في جزم جواب الأمر 219
- 32 - جزم الفعل الواقع في جواب الإستفهام 220
- 33 - جواب الدعاء 222
- 34 - جزم الفعل المضارع (يكن) 223
- 35 - هل يجوز الجزم بلا عامل ؟ 225
- 36 - هل يجوز الجزم بـ (إذا) ؟ 227

الفصل الثالث

الخلافا في الحروف والأدوات

- أولاً : الخلاف في معاني الأدوات : 234
- 1 - ثم بمعنى الواو 234
- 2 - اختلافهم في الواو 235
- 3 - (أو) بمعنى (واو) 236
- 4 - (إلا) هل تكون بمعنى (الواو) ؟ 239
- 5 - (لعل) بمعنى (هل) 141
- 6 - هل تأتي اللام الجارة بمعنى (أن) ؟ 242
- 7 - (حتى) بمعنى (إلا) 244
- 8 - اختلافهم في (كلا) 245
- 9 - اللام بمعنى (في) 247
- 10 - هل تأتي (إن) بمعنى (لو) ؟ 248

- 11 - هل تكون (ما) بمعنى (لم) ؟ 250
- 12 - (لما) بمعنى (إلا) 251
- 13 - اختلافهم في واو الحال 253
- ثانياً : الخلاف في عمل الأداة : 255
- 1 - هل تعمل (ما) الحجازية عمل (ليس) إذا فقد أحد شروطها ؟ 255
- 2 - عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس 256
- 3 - الخلاف في عمل (لات) 257
- 4 - الخلاف في (لات) ومعموليهما 259
- 5 - هل يجوز حذف لام الأمر في ضرورة الشعر ؟ 261
- 6 - اختلافهم في جواب (أما) و (إن) مجتمعتين 262
- 7 - هل تدخل (همزة الإستفهام) على جواب الشرط ؟ 263
- 8 - اختلافهم في عمل (إن) المخففة 264
- 9 - اختلافهم في خبر (ما) العاملة عمل (ليس) 265
- 10 - وقوع (إن) في صلة (الذي) وأخواته 267
- 11 - في إعراب (أن) بعد (لو) 268
- 12 - إعراب الأحرف المقطعة في فواتح السور 269
- 13 - هل تلازم نون التوكيد مع اللام ؟ 271
- 14 - دخول لام التوكيد على خبر (لكن) 272
- 15 - إعمال (لكن) مخففة 273
- 16 - الفصل بين (إن) واسمها بالحال 274
- 17 - (كيف) بين الحالية والظرفية 275
- 18 - (إذا) ظرف زمان أم مكان ؟ 276
- 19 - اختلافهم في دخول اللام على (سوف) 278
- 20 - لا يجوز الجمع بين (إن) و (أن) 279
- 21 - (إن) النافية بمعنى (ما) 279
- 22 - اختلافهم في أصل (لن) وإعمالها 282
- 23 - أصل (ويكأن) 284
- ثالثاً : الخلاف في مسائل متفرقة : 286

- 1 - فتح لام الأمر 286
- 2 - اختلافهم في أصل (بلى) 287
- 3 - (من) تقع لابتداء الغاية في الزمان 288
- 4 - اختلافهم في متعلق قوله تعالى (إيلاف قريش) 290
- 5 - اختلافهم في اللام من قوله تعالى (يحلفون بالله لكم ليرضوكم) 292
- 6 - اختلافهم في (لو) 292
- 7 - في إضمار (لا) 294
- 8 - (الواو) في قوله تعالى (وثامنهم كلبهم) 296
- 9 - اختلافهم في نوع اللام من قوله تعالى (للذين هم لربهم يرهبون) 297
- 10 - (ما) المصدرية بين الأسمية والحرفية 298
- 11 - رب بين الأسمية والحرفية 201
- 12 - (ما) الواقعة بعد رب هل لها موقع من الإعراب ؟ 303
- 13 - مع (أهي ثنائية أم ثلاثية ؟ أو هي اسم أو حرف ؟) 304

الفصل الرابع

الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

- أولاً : التأويل النحوي : 309
- 1 - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي 312
- الحذف والتقدير : 313
- أ / حذف الأسماء : 313
- 1 - حذف الموصول وإبقاء الصلة 313
- 2 - حذف المبتدأ 315
- 3 - اختلافهم في تقدير المحذوف 318
- 4 - حذف الخبر 318
- 5 - اختلافهم في موضع الجار والمجرور من البسمة 320
- 6 - اختلافهم في تقدير الخبر 321
- 7 - اختلافهم في خبر (الذين) 323
- 8 - حذف الفاعل 324
- 9 - حذف المفعول به 326

- 10 - حذف المفعول لأجله..... 326
- 11 - حذف المنادى..... 328
- 12 - حذف المستثنى منه..... 329
- 13 - حذف جواب القسم..... 330
- 14 - حذف جواب الشرط..... 331
- 15 - اختلافهم في حذف الجار والمجرور..... 332
- ب / حذف الفعل..... 334
- ج / حذف الحرف ، ومنه :..... 338
- 1 - حذف (يا) النداء مع التكررة والمبهم..... 338
- 2 - هل يجوز حرف همزة الإستفهام من غير (أم) المعادلة ؟..... 340
- 3 - حذف النون من الفعل (يكن)..... 342
- الزيادة :..... 343
- 1 - الخلاف في زيادة (لا) مع القسم..... 343
- 2 - الخلاف في زيادة (الباء)..... 346
- 3 - زيادة (من) في الواجب..... 348
- 4 - زيادة (إذ)..... 351
- 5 - زيادة (الواو)..... 352
- الإلغاء :..... 335
- التضمن :..... 356
- 1 - التضمن الحرفي :..... 359
- أ - تضمن (هل) معنى (قد)..... 359
- ب - تضمن (على) معنى (في)..... 360
- ج - تضمن (أو) معنى (بل)..... 362
- 2 - التضمن الفعلي..... 363
- 3 - التضمن الأسمي..... 365
- 2 - النصوص التي تتسق مع القواعد الموضوعية لظاهرة التطابق :..... 368
- 1 - التذكير والتأنيث..... 369
- 3 - النصوص التي لم تتفق مع القواعد النحوية الموضوعية لظاهرة الترتيب :..... 379

التقديم والتأخير ، ومنه :	379
1 - هل يجوز تقديم خبر كان (الظرف) على اسمها ؟	379
2 - هل يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط على الأداة ؟	380
3 - اختلافهم في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة	381
4 - هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟	383
ثانياً : العوامل :	385
1 - اختلافهم في رفع الآسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور	386
2 - اختلافهم في نصب (الظالمين)	388
3 - عمل صيغة المبالغة (فعليل)	389
4 - اختلافهم في العامل في المستثنى بـ (إلا)	391
ثالثاً : التعليقات :	395
1 - علة الجزم بـ (لم)	398
2 - اختلافهم في علة بناء الأعداد المركبة	399
3 - اختلافهم في علة فتح النون	400
4 - قوله تعالى (فإن كانتا اثنتين)	401
5 - الخلاف في علة فواتح السور	402
6 - الخلاف في علة سكون تاء التأنيث	404
7 - علة بناء الظرف ، ومنه علة بناء الآن	404
8 - ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع المعرب	406
9 - الخلاف في (دون)	408
10 - علة منع الصرف في (مثنى وثلاث ورباع)	410
رابعاً : المناقشات	412
خامساً : الخلاف النحوي بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم	414
الخاتمة	421
المصادر والمراجع	425

المقدمة

الحمد لله الذي فضّلنا بالقرآن على الأمم أجمعين ، وأتانا به ما لم يؤت أحداً من العالمين أنزله هداية ، وجعلته للشرائع السماوية خاتمة ، ثم جعل له من نفسه حجة على الدهر قائمة .

والصلاة والسلام على مَنْ كان خُلُقُه القرآن ، ووصيته القرآن ، وميراثه القرآن ، القائل : ((خيرُكم مَنْ تعلّم القرآن وَعَلِمَهُ)) . وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، أما بعدُ :

فقد عُنيَت اللغة العربية بالقرآن الكريم المبين كتابها الأوحد وحارسها الخالد الأمين ، ومما لا سبيلَ إلى الشُّكِّ فيه أنَّ القرآن الكريم كتابُ العربية الأول في متانة الأسلوب ، وسمو المعنى ، وقوة الدلالة ، ويمثل نصُّه الخالد بحراً زاخراً بالظواهر اللغوية ، والقضايا النحوية ، وقد توافر علمائنا على خدمة القرآن الكريم ، وظهرت مؤلفات كثيرة دَرَسَتْ النص القرآني من جوانبه كافة لإبراز معانيه ، وتجليه مشكله ، وتأصيل قواعد النحو ، وتناولت كثيراً من أي التنزيل بالإعراب المجمل وتفسير المعنى ، عُرِفَتْ باسم معاني القرآن ، ثم وقفت جمهرة من العلماء بعد ذلك جهودها البارعة على إعراب القرآن خاصة ، وألّفت كتب مستقلة تحمل اسم (إعراب القرآن) ، حرص أصحابها على إعراب أي التنزيل وبيان الحكم الإعرابي للمفردات والجمل ، أو ما غمض من ذلك أو أشكل ، ولم يغفلوا جوانب الصرف ، والصوت ، والرسم ، واللغة مع حرص جليّ على توجيه القراءات ، والاحتجاج لها وتجليه اختلاف وجوه الإعراب ، وكانت عنايتهم بالخلاف النحوي عناية واضحة ، حتى كادت تشكل ظاهرة لفتت انتباه الكثير من الدارسين إذ حُظيت بالبحث والتدقيق قديماً وحديثاً ، وانصبت عليها دراسات كثيرة تناولت الخلاف من جوانبه المتعددة فدرس الخلاف بين البصريين أنفسهم وبين الكوفيين أنفسهم من جهة ، وبين البصريين والكوفيين من جهة أخرى ، وفي مؤلفات كثير من كتب النحو .

وبعد الاستعانة بالله ﷻ تدارست هذا الموضوع مع نخبة من الأساتذة الأفاضل ومن بين هؤلاء الأساتذة الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح ، والدكتور عبد الرسول سلمان الزبيدي ، والدكتورة الفاضلة لطيفة عبد الرسول ، والأستاذ قيس الأوسي ، والأستاذ صادق حسين كنيج ، والدكتور أحمد جواد ، وبعد التشاور معهم والتباحث ثبت القرار على أن يكون العنوان هو (الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الثامن للهجرة) .

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع ، وكيفية التعامل مع المادة العلمية المجموع لها بناء الكتاب على أربعة فصول مبدوءة بمقدمة بنتائج الدراسة ، وقد اختصّ التمهيد بعرض توطئة نظرية تخص محورين أولهما علاقة الإعراب بالمعنى مروراً بكتب معاني القرآن ، وكتب إعراب القرآن ، وبوادر التأليف فيها والفرق الدقيق بينهما . وثانيهما ثبت يضم أسماء من ألّف في إعراب القرآن عنواناً صريحاً ، وقد استعنت بكتب التراجم النحوية واللغوية .

أما الفصول الأربعة فيتصدى الفصل الأول منها لدراسة اختلاف النحويين فيما يخص الأسماء من تقسيمات الجملة العربية ، وقد تناولت فيه مرفوعات الأسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها وما يتعلق بهذه الموضوعات . أما الفصل الثاني : فقد خُصَّ بدراسة الخلاف النحوي في الأفعال معربها ومبنيها وما رُفِعَ منها أو نصب أو جزم . ودرسنا في الفصل الثالث : الخلاف النحوي في الأدوات والحروف ، إذ حاولنا في هذا الفصل أن نميِّز بين مصطلحي (الأداة والحرف) ، واستخدام النحويين لكلا المصطلحين . أما الفصل الرابع : فتناولت فيه دراسة الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم ، وحوى هذا الفصل دراسة - التأويل النحوي وما فيه من حذف أو تقدير أو زيادة وإلغاء وحمل على المعنى ودراسة التعليقات والمناقشات ، والقضايا التي تختص بالجانب التركيبي مثل التقديم والتأخير ، وتناولت في هذا الفصل الخلاف في التفكير النحوي بين معربي القرآن أنفسهم إذ وجدنا هذه الكتب حافلة بالخلافات الإعرابية بين أصحاب الكتب المدروسة وفي مواضع كثيرة من آي الذكر الحكيم ، واستطعنا استقصاء جوانب كثيرة من هذه المسائل . وقد أثر الباحث الاجتهاد الخاص ، ومناقشة الكثير من الآراء والمفاضلة بينها ما وسعه ذلك وما أسعفه فكرة المبتدئ المتواضع ، ولا بدّ مثل هذا الباحث أن يلاقي صعوبات كثيرة في مقدمتها كثرة الآراء وتشعبها في المسألة الخلافية الواحدة ، وكثرة المصادر التي تناولتها مما يُعسر على الإحاطة بها جميعاً ، وكذلك صعوبة الترجيح بين الآراء المتشعبة إذ إنّ جُلَّ أصحاب كتب إعراب القرآن يذكرون الآراء بدون ترجيح لأحدها ، وكذلك صعوبة الحصول على بعض المصادر التي تخصُّ صُلب هذه الدراسة ومن ذلك كتاب (الفريد في إعراب القرآن المجيد) للمتجيب الهمداني وكتاب الملخص في إعراب القرآن ، للخطيب التبريزي (ت 502 هـ) . (ت 643 هـ) لم أستطع الحصول عليه بعد تشبثي بالمكتبات وسؤالي عنه عند أهل الاختصاص .

وفي الختام يطيب لي أن أذكر أنني قدّمت هذا الجهد المتواضع في ميدان دراسة الخلاف في إعراب القرآن الكريم كي يضيف لبنة إلى الدراسات القرآنية ، وقد توخيت فيه الصواب والحذر ما استطعت ، فإن أصبت جادة الصواب فذلك من الله وحده ، وكرم فضله عليّ وهذا مُبتغاي وأملي ، وإن كنت قد جانبت الصواب وتعثرت بي الخطي فذلك من ضعف الإنسان وقلة حيلته ، وحسبي أنّي عانيتُ وسهرتُ الليلة بعدَ الليلة وحاولت أن أصل إلى غايتي بالرغم من الظروف العسيرة التي عانيتُها ، فقد فُجعتُ بفقد والدتي التي اختارها الله ؛ لتكون إلى جواره ، ومن ثمّ فُجعتُ بفقد شقيقي السذي قَصَمَ ظهري ، ولكنني أعزّي نفسي بالتأسي راجياً الله الغفور الرحيم أن يتغمدهما بواسع رحمته ، وأرجو أن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وابتهل إليه ألا يؤاخذنا على نسياننا أو خطئنا أو قلة حيلتنا ، وما توفيقي ولا احتسابي إلا بالله ربنا أتم علينا نعمك إنك على كل شيء قدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

التمهيد

أولاً: بؤادر النظر في إعراب القرآن الكريم:

إِنَّ مِنْ إعجاز القرآن العظيم، وخلوده إلى أَنْ يَرِثَ اللهُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا أَنْ هَيَّأَ مُنْزِلَهُ - تعالى شأنه - عقول العلماء العاملين، وأفكار الباحثين إلى الخوض في ميدانه الرحب لكشف أسرارهِ، ولعل من أهم هذه الميادين ميدان إعرابه، وتدبر معانيهِ، فالإعراب هو الموضع للمعنى والمبين للغرض، والمشير إلى البلاغة، والإعراب يومئذ إلى جمال التركيب، وحُسن الصياغة، وهذه كلها مواطن الأعجاز في كتاب الله العزيز .
وإذا أَرَدْنَا أَنْ نَضَعْ أَيْدِينَا على بدايات النظر في إعراب القرآن الكريم فَلَا بُدَّ أَنْ نَقِفَ عند نَقْطِ المصحف الذي بدأ على يدي أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) عندما كان يتصدر لإعراب القرآن الكريم، ويقصده الدارسون، ويبدو لنا جالياً أَنَّ أبا الأسود هو المؤسس الأوّل لبدايات النظر وتدبر إعراب آيات القرآن الكريم⁽¹⁾.

قال الدكتور ابراهيم مصطفى: "وإنَّ حَسَّ العرب بالإعراب، وإكرامهم له دعاهم إلى أَنْ يضبطوا بالنَّقْطِ أواخرَ الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبون، وإنَّ ممارسة النِّحَاة لهذا الضبط هدَّتْهم إلى كشفِ علل الإعراب فكان عِلْمُ النِّحْوِ"⁽²⁾. وعمل أبي الأسود هذا إنما هو رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نَقْطِ أواخر الكلمات، وهذه المبادرة تكشف عن أصالة في الفهم، وقدرة على الابتكار، وبراعة من التبعية والتقليد⁽³⁾.

وهذا كُلُّهُ يدعونا إلى أَنْ نؤكد حقيقةً تاريخية لا شك فيها هي: أَنَّ أبا الأسود كان خبيراً، وعالماً بالقرآن الكريم، وباللغة العربية فإن لم يكن كذلك لأُسْنِدَ ضبط النص القرآني الكريم إلى غيره ممَّن هو أجدرُّ منه، وأَعْلَمُ بالقرآن والعربية معاً، ولو لم يكن كذلك لما اختارَهُ الإمامُ عليُّ عليه السلام لوضع اللبنة الأولى مِنْ صرح النحو العربي، إذ تكاد تجمع الروايات التي تناقلتها كتب التراث القديمة على أَنَّ واضع النِّحْوِ العربي هو أبو الأسود وبايعاز من الإمام علي عليه السلام⁽⁴⁾.

(1) ذكر السيوطي في ترجمة حر بن عبد الرحمن القارئ النحوي أنه سمع أبا الأسود، وعنه طلب إعراب القرآن . ينظر :

بغية الوعاة : 1 / 493 .

(2) إحياء النحو : 21 .

(3) ينظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني : علي أبو المكارم : 51 .

(4) ينظر : طبقات فحول الشعراء : 1 / 12 ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي : 51 ، وطبقات النحويين واللغويين :

21 ، ومعجم الأدباء : 14 / 49 ؛ وتاريخ العلماء النحويين لأبن مسعر النخعي : 166 ، وتزهاء الألباء : 3 ، وإنباه

الرواة : 1 / 4 ، والأشباه والنظائر : 1 / 12 ، وخزانة الأدب : 1 / 281 .

وقبل الحديث عن عمل أبي الأسود في نقط المصحف نودّ الإشارة إلى أن المصاحف قبل عهد أبي الأسود كانت خالية من الشكّل، وإن جرّص أبي الأسود على القرآن الكريم خشية اللحن هو الذي دفعه إلى هذا العمل، وليس لشيء سواه قال السيرافي: "أخذ أبو الأسود عن الإمام عليّ عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد حتّى بعث إليه زياد: "إعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به وتُعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك حتّى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽¹⁾ فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صيّر إلى هذا فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر الله به الأمير... " ⁽²⁾.

هذه الرواية تهيئنا إلى حقيقة واضحة وهي أن أبا الأسود الدؤلي عمِل هذا ليس اكراماً لأحد بل خوفاً على القرآن من أن يلحقه اللحن كيف لا، وهو دستورهم الذي سار على هديه السلف الصالح. قام أبو الأسود بعمله المعروف وهو وضع علامات الإعراب على صورة نقط فجعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة تحته، والضمّة بين يديه، وجعل التنوين نقطتين كلّ ذلك بمداد يخالف مداد الحرف ⁽³⁾.

ولما وضع نصر بن عاصم (ت 89هـ)، ويحيى بن يعمر (ت 129هـ) وهما من تلامذة أبي الأسود وبأمر من الحجاج (ت 95هـ) نقط الاعجام اضطرب الأمر واشتبه الإعجام بالشكّل ⁽⁴⁾. فلما أزدحمّت النقط على الحروف إعراباً، واعجاماً كان لابدّ من التغيّر والشكّل أنفع على حفظ النصوص من حدود النحو، وفي هذا خدمة جليّة للعربية، إذ كانت الخطوة الأولى إلى النحو العربي ⁽⁵⁾. وجاء في إحدى الروايات "أن الحجاج سأل يحيى بن يعمر: هل ألحن؟ إنك تلحن لحناً خفيفاً: تزيد حرفاً أو تنقص حرفاً وتجعل إنّ في مواضع أنّ" ⁽⁶⁾ وقوله هذا يدل على بصره - وإن كانت بسيطة - في أوليات النحو.

(1) سورة التوبة، الآية: 3.

(2) أخبار النحويين البصريين: 15 - 16.

(3) ينظر: أخبار النحويين البصريين: 15 - 16، وتاريخ العلماء النحويين: 165 - 166، وأنباء الرواة: 1 / 5، والبرهان في علوم القرآن: 1 / 250، والمحكم في نقط المصاحف: 3، وهناك رواية ذكرها الزركشي (ت 794هـ) في كتابة البرهان أن نصر بن عاصم أول من نقط المصاحف وكان يلقب بـ (نصر الحروف) ينظر: 1 / 251.

(4) ينظر: المدراس النحوية للدكتور شوقي ضيف: 17، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 38، 266، والأصول للدكتور تمام حسان: 31.

(5) ينظر: ضحى الإسلام أحمد أمين: 2 / 278، ومن تاريخ النحو سعيد الأفغاني: 28.

(6) الوزراء والكتاب: للجهمياري: 42.

وعمل أبي الأسود وتلامذته من بعده يتصل اتصالاً مباشراً بنشأة الإعراب في كتاب الله الكريم إلى جانب مذهب القراءات القرآنية التي حظيت بعناية العلماء في تلك المرحلة . قال الدكتور شوقي ضيف وهو يتحدث عن عمل أبي الأسود: " كان ذلك عملاً خطيراً حقاً، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه " (1)، وهل للنحو غاية أخرى أبرز من حفظ اللسان من الخطأ؟ وهؤلاء - وإن لم يكونوا نحاة بالمفهوم الاصطلاحي - كان عملهم ذا صلة بعمل النحويين (2).

تم نقط الإعراب بوضع صبغ يخالف لون المداد، ومن ثمّ نقط الإعجام على الإعجام: وهو نقط الحروف المتشابهة في الرسم مثل:

ص - ض - ط - ظ - غ - ع - هـ - إلى آخره

أدى ذلك إلى ازدحام النقط على الحروف وبقي ذلك حتى عهد الخليل بن أحمد القراهيدي (ت 175هـ) عندما رأى تضجر الناس من صعوبة ذلك فحول نقط الأعراب إلى الصورة الحاضرة التي نعرفها اليوم وهي الحركات، وترك نقط الإعجام على حالها، فجعل: " للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة رأس ياء صغيرة تحته، وللضمة واو صغيرة فوقه فإذا كان الحرف المتحرك منوناً كرّر الحرف الصغير فكتب مرتين فوق الحرف أو تحته ذلك؛ لأن الفتحة جزء من الألف، والكسرة جزء من الياء، والضمة جزء من الواو، ووضع للشدة شيئاً صغيراً، ووضع للسكون دائرة صغيرة، وللتخفيف فاءاً صغيرة ... " (3).

وللخليل بن أحمد القدح المعلن في توطيد أركان النحو العربي وترسيخها، ولعلّ الدليل الواضح على ذلك أن نحونا العرب الأصيل بُني كُله على هذه الحركات لكونها أصبحت - فيما بعد - علامات الأعراب، وآثار العوامل، ومن الواضح أن النحو العربي أُسس على فكرة العامل وما كان لذلك أن يتم لولا الكشف عن هذه الحركات الثلاث (4). وقد خدّم الخليل بعمله هذا اللغة العربية والقرآن الكريم خدمة كبرى، وخلّص الناس من الطريقة العسيرة التي كانت متبعة وهي طريقة النقط.

(1) المدارس النحوية: 17.

(2) ينظر، نشأة الخلاف - مجلة مجمع اللغة في القاهرة - البحوث والمحاضرات سنة 1969 ج: 1/ 96.

(3) المحكم في نقط المصاحف: 6 - 7، وينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 38 - 39، والأصول للدكتور تمام حسان: 31، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: 33، والخليل ابن أحمد رائد التراث اللغوي بحث منشور في مجلة الرسالة الإسلامية، العدد 84 - 85 ذو القعدة وذو الحجة - 1405 آب أيلول: 1985 م: ص 45.

(4) ينظر: الأصول للدكتور تمام حسان: 31.

ولهذا السبب ولغيره من الأسباب الكثيرة لم يكن من المستبعد عن جادة الصواب أن يُعَدَّ الخليل هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي⁽¹⁾.

ليس من السهل علينا تتبع تطور النحو - قبل عصر الخليل لعدم وصول أي مؤلف يضم آراء العلماء ومؤلفاتهم، ومن الجدير بالذكر قولنا: إن أغلب النحويين في تلك الحقبة كانوا من القراء، وهذا ما تدل عليه آراؤهم وتوجيهاتهم المبوية في كتب التراجم والتاريخ وكتب النحو، وليس من المعقول أن يقرؤوا القرآن الكريم، ويشتغلوا بالقراءات وتوجيهها الوجهة الصحيحة من دون أن يعرفوا شيئاً عن الإعراب وما يتعلق به.

ومن أشهر القراء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) وتلميذه عيسى بن عمر (ت 149هـ) الذي يُعَدُّ استاذ الخليل وسيبويه، والذي يُنسب إليه كتابان في النحو، أحدهما: الجامع، والآخر: الإكمال أو المكمل⁽²⁾، وأبو عمرو بن العلاء (ت 145هـ) وصولاً إلى الخليل، ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، وسيبويه (ت 180هـ) صاحب (الكتاب) وهو أقدم مُصنّف في اللغة والنحو وصل إلينا الذي يُكثر فيه من التعرض للقراءات، وما كان فيها من خلاف في الإعراب، وآراء شيوخه من توجيه إعراب آيات القرآن الكريم ومن ذلك: ما أورده سيبويه في قوله تعالى: ﴿يَا قَاذِرِينَ﴾⁽³⁾ قال: "فهو على الفعل الذي أظهر كأنه قال: بلي نجمعها قاذرين حدثنا بذلك يونس"⁽⁴⁾ ومنه قوله "وسألته [يعني الخليل] عَن قول الله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَاءَ اتَّيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾"⁽⁵⁾ فقال: (ما) ههنا بمنزلة الذي ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن واللام في (ما) كهذه التي في (إن) واللام التي بالفعل كهذه التي في الفعل هنا"⁽⁶⁾.

ومن القراء عبد الرحمن بن هرمز (ت 117هـ) المقرئ النحوي قال عنه القفطي: "إنه أول من وضع علم العربية، والسبب في هذا القول إنه أخذ عن أبي الأسود، وأظهر هذا العلم بالمدينة"⁽⁷⁾ وقد

(1) ينظر: تاريخ الأدب العربي - بروكلمان - 2 / 131.

(2) ينظر: أخبار النحويين البصريين: 31.

(3) سورة القيامة، الآية: 4.

(4) الكتاب: 1 / 173.

(5) سورة آل عمران، الآية: 81.

(6) الكتاب: 1 / 455.

(7) إنباه الرواة: 1 / 172.

قرأ قوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَأَ آبَاهُمْ حَنِيفًا﴾⁽¹⁾ بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف أي: ملتنا وديننا ملة إبراهيم⁽²⁾.

ومن هذه القراءات ما نُقِلَ عن ابن أبي إسحاق الخضرمي أنه قرأ (تكذب) و (تكون) بالنصب⁽³⁾ من قوله تعالى: ﴿يَلْتَنَّا نُرْدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِأَيِّتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾ قال ابن سلام (ت 231هـ) " وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس، يرفعون: نُردُّ، ونكذب، ونكون قلتُ لسيبويه: كيف الوجه عندك؟ قال: الرفع. قلتُ: فالذين قرؤوا النصب؟ قال: سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتَّبَعُوهُ " ⁽⁵⁾.

والذي يطلع على كتب التراجم النحوية واللغوية يجد الكثير من هذه القراءات والخلافات وهي منسوبة إلى أصحابها وهم في الغالب من أئمة النحويين الذين كانوا من أبرز رجالات عصرهم علماء، وأدباء ولا عجب في ذلك إذ إننا وجدنا معظم الذين ساهموا في بناء صرح النحو العربي كانوا من أبرز القراء إلى أن تم انفراج الشفتين بين النحويين والقراء⁽⁶⁾. وأكد الدكتور علي أبو المكارم أن الاهتمام بالقراءات كان سبباً رئيسياً من أسباب انفصال الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية على الرغم من تداخل مادتهما في أحيان كثيرة⁽⁷⁾.

عني العلماء من بعد الخليل بإعراب القرآن وضبط كلماته، وكتبوا في ذلك كتباً دعته الحاجة إليها، ولا سيما بعد الأزدهار الفكري والحضاري، فظهرت للبيان كتب معاني القرآن الكريم؛ وكان الدافع إلى تأليفها حبُّ القرآن الكريم، والتشرف بالانتساب إلى خدمته، وتفسير معانيه، ولهذا قيل: إن مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210هـ) كان السبب في تأليفه سؤالاً وُجِّهَ إليه في آية قرآنية كريمة وهي قوله تعالى: ﴿مَلَأَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾⁽⁸⁾ في مجلس الوزير الفضل بن ربيع من أحد كتّابه فأجاب

(1) سورة البقرة، الآية: 135.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 213، والدر المصون: 1 / 383.

(3) ينظر: طبقات فحول الشعراء: 1 / 19، وطبقات النحويين واللغويين: 33.

(4) سورة الأنعام، الآية: 27.

(5) طبقات فحول الشعراء: 1 / 20.

(6) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 27، 33، وتاريخ العلماء النحويين: 32، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس: 192.

(7) ينظر: تاريخ النحو العربي: 89.

(8) سورة الصافات، الآية: 65.

عن السؤال، واعتزم على أن يؤلف مجاز القرآن⁽¹⁾. وإن تأليف كتاب معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ) كان الطالب لتأليفه عمر بن بكير الراوية صاحب الفراء⁽²⁾ وجاء عن أبي الحسن الأخفش (ت 215 هـ) أنه ألف كتابه (معاني القرآن) للأمام الكسائي (ت 189 هـ)، وأنه احتذى حذوه في التأليف؛ ومن المعروف أن الكسائي كان ذا مقام كبير لدى الخليفة هارون الرشيد ووزيره يحيى بن خالد البرامكي قال الفراء: "لقيت الكسائي يوماً فرأيت كالبكي، فقلت له: ما يُكيك؟ فقال: هذا الملك يحيى بن خالد، يوجه إليّ فيحضرني، فيسألني على الشيء؛ فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عتب، وإن بادرت لم آمن الزلل. قال: فقلت له تمتحناً: يا أبا الحسن، من يعرض عليك! قل ما شئت، فأنت الكسائي، فأخذ لسانه بيده وقال: قَطَعَهُ اللهُ إذا قلت ما لا أعلم"⁽³⁾.

وذكر صاحب البرهان أن أكبر أهل المعاني الفراء، والزجاج، وآبن الأنباري ومعاني الزجاج لم يُصنف مثله⁽⁴⁾.

وكتب معاني القرآن كثيرة أحصاها أحد الباحثين، وأوصلها إلى أربعة وثلاثين كتاباً بدأها بواصل بن عطاء (ت 131 هـ) وختمها بـ (نجم الدين أبي القاسم النيسابوري الذي ألف كتابه سنة (ت 553 هـ)⁽⁵⁾.

ثانياً: الإعراب بين اللغة والأصطلاح:

المعنى اللغوي للإعراب:

وردت مادة (عَرَبَ) في اللغة لمعانٍ كثيرة، وما يعنينا منها كلمة الإعراب وما اشتق منها إذ تدور هذه المعاني حول الإبانة، والإفصاح عن الشيء قال أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ): "قلتُ الإعراب والتعريب معناها واحد، وهو الإبانة، يقال: أعربَ عنه لسانه، وعَرَبَ أي: أبانَ، وأفصح، ويقال: أغربَ عما في ضميرك: أي أبْنُ ومن هذا يقال للرجل إذا أفصحَ في الكلام: قد أعرب "⁽⁶⁾.

"ثم ان النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء، والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، وسمّوها إعراباً أي بيانا، وكان البيان بها يكون. كما يسمّى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً

(1) ينظر: معجم الأدباء: 19 / 159، وإنباه الرواة: 3 / 277.

(2) ينظر: معجم الأدباء: 20 / 13.

(3) إنباه الرواة: 2 / 266.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2 / 147.

(5) ينظر: النحو وكتب التفسير: 1 / 112 - 129.

(6) تهذيب اللغة: 2 / 362، وينظر: القاموس المحيط: 1 / 102، ولسان العرب: 1 / 558 مادة (عَرَبَ).

له . ويسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد ⁽¹⁾ . وقال عنه ابن جني (ت 393هـ) " هو الأمانة عن المعاني بالألفاظ " ⁽²⁾ .

أما الإعراب في اصطلاح النحويين فالخلاف فيه على مذهبين:

أحدهما: أنه لفظي واختاره ابن مالك (ت 672هـ) ونسبه إلى المحققين وخذّه في شرح التسهيل بقوله: " الإعراب ما جيء به، لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف ⁽³⁾ . واختاره العكبري (ت 616هـ) إذ قال " ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي " ⁽⁴⁾ . وأيده ابن فلاح (ت 680هـ) ⁽⁵⁾ . وقال عنه الصّبان " على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح " ⁽⁶⁾ .

والثاني: إنه معنوي والحركات إنما دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيويه ⁽⁷⁾ (ت 180هـ) . واختاره الأعلام (ت 467هـ) ⁽⁸⁾ ، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) وعرفه قائلاً " إن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل . وقوله: إن تختلف، بمعنى الاختلاف، وليس الاختلاف بلفظ، إنما هو معنى، كما أن الأسود ليس بعين وإنما هو معنى يعرف بالقلب، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسودّ هو العين التي تتعلق برؤية البصير .. " ⁽⁹⁾ .

وجعله ابن إياز (ت 681هـ) قول أكثر أهل العربية إذ قال " يدل عليه وجوه منها: أنه يقال حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه . ومنها:

(1) الإيضاح في علل النحو: 91 .

(2) الخصائص: 1 / 35 .

(3) شرح التسهيل: 1 / 34 . وينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 413 والإشباع والنظائر: 1 / 172 .

(4) التبيين عن مذاهب النحويين: 167 ، المسألة: 12 ، وينظر مسائل خلافة في النحو: 110 ، وارتشاف الضرب: 1 / 413 ، وجمع الهوامع: 1 / 42 .

(5) ينظر: المغني في النحو: 1 / 218 ، 219 .

(6) حاشية الصّبان على شرح الاشموني: 1 / 48 / 49 .

(7) ينظر الكتاب: 1 / 3 .

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 413 ، والإشباع، والنظائر: 1 / 173 .

(9) المقتصد في شرح الإيضاح: 98 .

أن الحركة والحرف يكونان في المبني، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه . ومنها: انه قد تزول الحركة في الوقت مع الحكم بالإعراب . ومنها ان السكون قد يكون إعراباً " (1)

وقد رَدَّ أبو البقاء الكبري (2)، وابن مالك في شرح التسهيل (3) ومعلوم أن الإعراب اصل في الأسماء لاحتياجها إليه من حيث توارد العوامل، فتحتم وجود الإعراب فيها؛ لبيان ما تحدثه هذه العوامل من انواع الإعراب، وحركاته بخلاف الفعل، والحرف وهذا ما يوحى به (شرح التسهيل) في تعريف الإعراب اللفظي وهو " ما جيء به لبيان مقتضى العامل " (4).

وهو الأنسب فيما يبدو للإعراب في معناه اللغوي الذي يدور حول الإبانة والإفصاح، وبذلك يحق لنا القول: إن الإعراب بمعناه الاصطلاحي قريب من اصله اللغوي .

وقال ابو البركات الأنباري (ت 577 هـ) " ... أن يكون سمي إعراباً؛ لأنه تغيير يلحق آواخر الكلم، من قولهم: عَرَبْتُ معدة الفصل إذا تغيرت ... فيكون الإعراب مأخوذاً منه، قيل: معنى قولك أعربت الكلام، أي أزلت عربيه وهو فسادُه وصار هذا كقولك: أعجمتُ الكتاب إذا أزلتُ عجمته ... " (5).

ثالثاً: القرآن الكريم بين الإعراب والتفسير:

القرآن الكريم هو الأعلى مستوى في نظمته، ومعانيه، وعباراته لذلك تحدى الله به فصحاء العرب، وجهابذتهم، وجماع هذه الأمور علم النحو .

وقد تنبه القدماء إلى قيمة الإعراب، وأهميته لفهم كتاب الله، فما الإعراب إلا طريق لفهم المعاني وفيه يقول أبو البقاء العبري: " أما بعد فإن أولى ما عني باغي العلم بمراعاته، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته، ما كان من العلوم أصلاً لغيرهمنها وحكماً لها، ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها، وذلك هو القرآن المجيد ... فأول مبدوء به من وذلك تلقف الفاظه عن حفاظه، ثم تلقى معانيه بمن يعانيه؛ واقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبين اغراضه، ومغزاه، معرفة اعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات " (6).

(1) الاشباه والنظائر : 1 / 174 .

(2) ينظر : مسائل خلافة في النحو : 111 المسألة : 12 .

(3) ينظر : 1 / 34-35، والمنهني في النحو : 1 / 128-129 .

(4) شرح التسهيل : 1 / 34 .

(5) اسرار العربية : 41 .

(6) التبيان في اعراب القرآن : 1 / 1 .

وقد حكى أبو عمر الزاهد (ت 345هـ) عن ثعلب (ت 291هـ) أنه قال: "إذا اختلفت الإعراب في القرآن الكريم عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام (كلام الناس) فضلت الأقوى وهو الأحسن" (1).

إن التأليف في القرآن الكريم هو شغل العلماء الشاغل إذ ألفوا من أجله الكثير من الكتب فلم يكتفوا بإعرابه، وشرح معانيه بل خاضوا في وجوه إعجازه، وهذا يدل على مدى عناية علماء الإسلام، واعتزازهم بكتابهم العظيم، فتأولوه شرحاً، وإعراباً وفي طبيعة الحال كان الإعراب أداة رئيسة من أدوات المفسرين وهو المعول عليه ولا يستغنى عنه، ولا يستطيع أن يفسر المفسر من دونه حتى صاروا صنوين كل منهما يكمل الآخر، الإعراب يوضح التفسير، ومناهج التفسير مثلاً تتخير الوجه المناسب من أوجه الإعراب، وفي المعنى نفسه قال الزجاج (ت 311هـ): "وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير؛ لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين ألا ترى أن الله يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (2)، فحُضِضْنَا عَلَى التَّدَبُّرِ والنظر، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب أهل اللغة، أو ما يوافق نقله أهل العلم" (3)، والإعراب على هذا من فوائده معرفة المعنى؛ لأن الإعراب يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين وفي الوقت نفسه لا إعراب للنص القرآني إن لم يكن هناك فهم للمعنى قبل الإعراب؛ لأنه فرع من فهم المعنى (4).

وقد بالغ بعض العلماء في هذه الحقيقة إذ جعل إعراب القرآن الكريم علماً مستقلاً بذاته، وعدّه من فروع التفسير، ورده حاجي خليفة (ت 1067هـ) قائلاً: "لكنه في الحقيقة هو من علم النحو، وعدّه علماً مستقلاً ليس كما ينبغي" (5). ومن العلماء من فرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، ووضع حداً لكل منهما قال: "وتفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضره

(1) البرهان في علوم القرآن : 1 / 339 .

(2) سورة النساء ، الآية : 28 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 185 .

(4) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : 1 / 365 .

(5) كشف الظنون : 1 / 121 .

مخالفة ذلك ⁽¹⁾ واستشهد بقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ ⁽²⁾ وقد عزا إلى سيبويه قولاً تقديره: مثلك يا محمد، ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به ⁽³⁾.

واختلف الشراح في فهم كلام سيبويه، فقليل: هو تفسير معنى، وقيل تفسير إعراب، فيكون في الكلام حذفان: حذف من الأول وهو حذف داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني وهو حذف المنعوت وقد أثبت نظيره في الأول؛ فعلى هذا يجوز مثل ذلك في الكلام ⁽⁴⁾.

ومما يدل على تلاصق الإعراب بالمعنى وارتباطهما في كلام العرب الفصحاء ما نقله القفطي (ت 646هـ) رواية عن ثعلب قال: "العرب تخرج الأعراب على الألفاظ دون المعاني، ولا يفسد الأعراب المعاني، وإذا كان الأعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب، وإنما صَحَّ قول الفراء؛ لأنه عمل النحو والعربية عن كلام العرب، فقال: كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط؛ لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب، وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب، والأعراب مطابق للمعنى... وذلك كقولك "مات زيد فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: (مات زيدا)؛ والله تعالى هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ فأردت: سكنت حركات زيد" ⁽⁵⁾ وَلَعَلَّ هذا ما يؤكد أنَّ الأعراب معنوي عند سيبويه، والحركات دلائل عليه، قال السيوطي (ت 911هـ): "قد يتجاذب المعنى والأعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والأعراب يمنع منه، والتمسك به صحة المعنى، ويؤول لصحة المعنى الأعراب" ⁽⁶⁾. ومثل هذا كثير على ما سنجد في كتب إعراب القرآن ⁽⁷⁾. فلا غرابة إذن من أن تتناول كتب التفسير، والمعاني إعراب الآيات القرآنية عند التفسير، وقلما نجد كتاباً في التفسير يخلو من الإعراب، أو نجد كتاباً في الإعراب يخلو من التفسير.

(1) البرهان في علوم القرآن: 1 / 304، وينظر: الاتقان في علوم القرآن: 1 / 371.

(2) سورة البقرة، الآية: 171.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 1 / 304، والكتاب: 1 / 108 - 109.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 1 / 304.

(5) إنباه الرواة: 4 / 2 - 3.

(6) الاتقان في علوم القرآن: 1 / 371.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 175.

ومن الملاحظ أنّ قسماً من كتب المعاني يضم في عنوانه (اعراب القرآن) اذ جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن للفراء: "حدثنا محمد بن الجهم، قال حدثنا الفراء، قال: تفسير مشكل اعراب القرآن ومعانيه" ⁽¹⁾ ومن ذلك كتاب معاني القرآن واعرابه للزجاج الذي اشرك الاعراب المعنى حتى جاوزه .
أما كتب التفسير فلا تخلوا أيضاً من الاعراب، بل منهم من يوغل في مسائل الاعراب، ويفصل دقائقها كما فعل أبو حيان الأندلسي (ت 754هـ) في تفسير البحر المحيط، والنهر الماد .

اذ ابتدأ الكلام على مفردات الآية التي يفسرها لفظةً لفظةً فيما يحتاج إليه من اللغة، والاحكام النحوية لتلك الفظة قبل التركيب ⁽²⁾ . ولعل هذا كان السبب الرئيسي وراء انتقاد السفاقي (ت 742هـ) لمنهج شيخه أبي حيان إذ قال: "ولكنه - أبقاه الله - سلك في ذلك سبيل المفسرين في الجمع بين التفسير، والاعراب، فترقّب فيه هذا المقصود وصعب جمعه إلا بعد بذل المجهود، فاستخرت الله تعالى في جمعه، وتقريبه، وتلخيصه وتهذيبه ... " ⁽³⁾ .

وهذا المسلك من السفاقي يدل على أفضلية استقلال كتب اعراب القرآن عن كتب تفسيره، وإن ذلك أفيد وأليق بمعنى الاعراب وأسهل على الدراسين، وهذا ما فعله السمين الحلبي (ت 856هـ) في كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) الذي أولى الاعراب عناية فائقة لا يتعدى إلى التفسير إلا بالقدر الذي يتصل بالمعاني والاعراب ⁽⁴⁾ .

ومن الجدير بالذكر أنّ أحد الباحثين المحدثين قد قام بفصل الاعراب عن التفسير من كتاب - البحر المحيط - لأبي حيان، تلبيةً لنداء السفاقي وشكواه، وأخرجه في كتاب مستقل ⁽⁵⁾ . ولكننا بعد ذلك نقول: إن الاعراب ما هو إلا فرع من فروع التفسير، ولا يمكننا الفصل بين المعاني، والاعراب فصلاً تاماً، لارتباطه بالمعنى، وقديماً قالوا: الاعراب فرع المعنى، ومن يجلي لنا اعرابه يكشف لنا عن معاني فيه ⁽⁶⁾ وهذه الحقيقة واضحة في كتب اعراب القرآن الكريم تنبه إليها مكّي القيسي إذ قال تعليقاً على قوله

(1) معاني القرآن للفراء : 1 / 1 .

(2) ينظر : تفسير البحر المحيط : 1 / 12 .

(3) المجيد في اعراب القرآن المجيد : 35 .

(4) ينظر : الدر المصون : 1 / 45 .

(5) الكتاب اسمه (الاعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين جاسم الاستاذ المشارك بجامعة الایان - مكة المكرمة .

(6) ينظر : التبيان في اعراب القرآن مقدمة المحقق (د) .

تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽¹⁾ والمسجد الحرام عطف على سبيل الله أي قتال في الشهر الحرام الكبير، وهو صدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وقال الفراء: " والمسجد معطوف على الشهر الحرام وفيه بعد؛ لأن سؤا لهم لم يكن عن المسجد الحرام إنما سألوه عن الشهر الحرام، وهل يجوز فيه القتال؟ وقيل لهم: القتال فيه كبير الأثم، لكن الصد عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام، والكفر بالله، وإخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثمًا من القتال في الشهر الحرام ... فهذا التفسير يبين إعراب هذه الآية " (2).

رابعاً: كتب إعراب القرآن:

القرآن الكريم - كان دائماً وأبداً قبلة المؤمنين يحفظونه في صدورهم، ويجعلون أمامهم في كل وقت وحين . ولهذا أقبل عليه العلماء يدرسون، ويبحثون في سورة الكريمة؛ فمنهم من أقبل عليه مفسراً يبين معاني ألفاظه، وممرى آياته، ومنهم من توافر على بحث جانب واحد من جوانبه الكثيرة كإعرابه، أو تفسير مشكلة، أو تكرار آياته، أو أسباب نزوله، أو ناسخه ومنسوخه فجزاهم الله عن سعيهم أفضل الجزاء .

والذي يعنيا من موضوعات البحث في القرآن الكريم إعراب ألفاظه، وهذا الفن نشأ مع النحو، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسرة فألفت كتب كثيرة تتضمن إعراب القرآن ضمن محاور عديدة من ذلك كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210هـ) الذي يضم كثيراً من مسائل النحو التي فسرت الكثير من الآيات القرآنية الكريمة⁽³⁾، وكتاب معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، وكتاب معاني القرآن للاخفش (ت 215هـ)، وكتاب معاني القرآن للكسائي⁽⁴⁾ (ت 189هـ)، ومعاني القرآن - لأبي جعفر النحاس (ت 380هـ)، وكتب أخرى في معاني القرآن .

وظل هذا العنوان متداولاً ما يزيد على أربعة قرون خلت إلى آخر تأليف به سنة (553هـ)⁽⁵⁾، ثم أخذ التأليف في كتب (إعراب القرآن) يستقل، وكان هذا الاستقلال ينمو شيئاً فشيئاً حتى صار غرضاً

(1) سورة البقرة، الآية: 217.

(2) مشكل إعراب القرآن: 1 / 95.

(3) ينظر: : مجاز القرآن: 1 / 11، 26، وتاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان 2 / 145 .

(4) ينظر: انباه الرواة: 2 / 271 - لم يصل إلينا هذا الكتاب .

(5) ينظر: النحو وكتب التفاسير: 1 / 129 .

قائماً بذاته، ونحولت كتب المعاني إلى كتب تفسير، وتذكر المصادر أن أول من ألف في إعراب القرآن الكريم تأليفاً مستقلاً لهذا الغرض هو أبو علي محمد المستنير الملقب بقطرب (ت 206هـ) ⁽¹⁾.

والعلماء الذين اشتغلوا بالكشف عن وجوه إعراب القرآن الكريم كانت لهم اتجاهات مختلفة، فبعضهم اقتصر على إعراب مشكلة كما فعل مكي القيسي ⁽²⁾ (ت 437هـ)، ومنهم من عرض لأعراب غريبه ⁽³⁾، ومنه من تنازل سوراً معينة منه ⁽⁴⁾، ومنهم من عرض أشكال الأعراب، وجعل لكل شكل باباً على نحو ما فعل الباقرلي (ت 543هـ) في كتابه (الجواهر) المسمى خطأ بأعراب القرآن المنسوب للزجاج.

ولا بد من أن أشير إلى كتب النحو التي تناولت إعراب آيات القرآن الكريم، وأوجه الاختلاف في إعرابها، ومن أبرز هذه الكتب - كتاب سيويه - الذي ضم الكثير من التخریجات النحوية، وعرض فيه مؤلفه أقوال شيوخه، وآراءه الخاصة في إعراب آيات القرآن، وممن سار على هذا النهج ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) في كتبه ومن أهمها كتاب (مغني اللبيب) وهو الكتاب الذي لا نكاد نجد فيه صفحة من صفحاته تخلو من آيات القرآن البينات أتى بها على جهة الاستشهاد، أوجهة التخریج، ومثل ذلك فعل في كتابه (شرح شذور الذهب). وسأورد مثلاً على ذلك:

إذ ينكر ابن هشام تخریج آيات من القرآن الكريم على لغة (أكلوني البراغيث) فيقول: "وقد تحمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ⁽⁵⁾، والأجود تخریجها على غير ذلك. وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ (وأسرُوا النجوى) خبر ⁽⁶⁾. ولهذا يعد ابن هشام من أوائل النحويين الذين أكثروا من التعرض لآيات التنزيل العظيم، وجعلوها محوراً لأعراباتهم، ومجالاً للتأويل والتخریج ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: تاريخ العلماء النحويين: 83، ونزهة الألباء: 61، ومعجم الأدباء: 19 / 53، والبيان في إعراب القرآن مقدمة المحقق "د".

(2) كتابه مشكل إعراب القرآن، قال السيوطي "وكتابه في المشكل خاصة، ينظر: الاتقان في علوم القرآن: 1 / 365.

(3) كتاب البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري "ت 577هـ".

(4) كتاب (إعراب ثلاثين سورة من القرآن): لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت 370هـ).

(5) سورة الأنبياء، الآية: 3.

(6) شرح شذور الذهب: 179.

(7) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 202.

من المهم الآن - بعد هذا العرض الموجز أن أضع بين يدي القارئ ثبناً باسماء من ألف في اعراب القرآن الكريم، من الذين جعلوا اعراب القرآن عنواناً مستقلاً لكتبهم، ومن العرفان أن أشير إلى محاولة أكثر من باحث قبلي استقصاء هذه الكتب وجمعها، والتعريف بها ⁽¹⁾، ولكنني عندما رجعت إلى كتب التراجم، وكتب التاريخ المتيسرة وكتب أخرى غيرها وجدت كتباً أخرى زدتها على ما جُمع فضلاً عن استعانتني بجهود من سبقني، ولا أدعي لبحثي هذا الإلمام بها جميعها بل تركت الباب مفتوحاً لمن يزيد عليها، وارتأيت ترتيب هذه الكتب بحسب سني وفيات أصحابها .

ثبت بمؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم

- 1 - أبو علي محمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت 206هـ) أخذ عن سيويه وعن جماعة من العلماء البصريين له (كتاب في اعراب القرآن) ⁽²⁾ .
- 2 - أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 210هـ) من مؤلفاته كتاب (اعراب القرآن) ⁽³⁾ وقد أشار الزركلي إلى أنه ما زال مخطوطاً ⁽⁴⁾ .
- 3 - عبد الملك بن حبيب السلمي الاندلسي القرطبي (ت 239هـ) كان نحويّاً عروضياً حافظاً للأخبار، والأنساب، ذكرت المظان أن له كتاباً في اعراب القرآن ⁽⁵⁾، سمّاه حاجي خليفة بـ (الواضح في اعراب القرآن) ⁽⁶⁾ .
- 4 - سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني: (ت 255هـ) كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة، والأصمعي، وكان إماماً في غريب القرآن صنّف (إعراب القرآن) ⁽¹⁾ .

(1) ينظر النحو كتب التفسير : 1 / 130 - 139 ، و اعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري : 11 - 15 .

(2) ينظر الفهرست : 58 ، وتاريخ العلماء النحويين : 83 ، ومعجم الأدباء 19 / 53 ، وإنباه الرواة : 3 / 219 ، وكشف الظنون : 1 / 58 .

(3) ينظر : أخبار النحويين البصريين : 67 ، والفهرست : 54 ، والمعارف لابن قتيبة : 543 ، وتاريخ العلماء النحويين : 212 ، وإنباه الرواة 3 / 280 .

(4) ينظر : الاعلام : 1 / 191 .

(5) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 282 ، وإنباه الرواة 2 / 206 ، وطبقات المفسرين : 1 / 347 .

(6) ينظر : كشف الظنون : 2 / 625 .

5 - عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب السدينوري (ت 276هـ) كان رأساً في العربية، واللغة والأخبار، وأيام العرب من مؤلفاته (إعراب القرآن) ⁽²⁾.

6 - اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن حماد الأزدي (ت 282هـ) كان إماماً في اللغة حتى قال ابن مجاهد عنه: اعلم بالتصريف متي له كتاب (معاني القرآن واعرابه، خمسة وعشرون جزءاً) ⁽³⁾ ولم يصل إلينا.

7 - محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت 285هـ) أخذ النحو عن الجرمي، والمازني من مؤلفاته (إعراب القرآن) ⁽⁴⁾ ولم يصل إلينا.

8 - أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس المعروف بشعيب (ت 291هـ) إمام الكوفيين في النحو له كتاب (إعراب القرآن) ⁽⁵⁾ ولم يصل إلينا.

9 - إبراهيم بن محمد السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج (ت 311هـ) عالم بالنحو، واللغة من مؤلفاته: (معاني القرآن واعرابه) قال عنه في مقدمته: "هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه" ⁽⁶⁾، وهذا الكتاب يقع في ضمن الكتب التي تناولتها في دراستي هذه.

10 - إبراهيم بن محمد بن عرق العنكي المعروف بنقطويه (ت 323هـ) ذكرت المظان أن له كتاباً أسماه (إعراب القرآن) ⁽⁷⁾.

11 - أحمد بن محمد بن اسماعيل أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) له كتاب في (إعراب القرآن) ⁽¹⁾، ويقع هذا الكتاب ضمن حدود دراستي.

(1) ينظر: أخبار النحويين: 93، ومعجم الأدباء: 11 / 265، وإنباه الرواة: 2 / 62، وبغية الوعاة: 1 / 606، وطبقات ابن قاضي شعبة: 300، وكشف الظنون: 1 / 123، وأبو حاتم السجستاني الراوية للدكتور سعيد جاسم الزبيدي: 49.

(2) ينظر: الفهرست: 86، وإنباه الرواة: 2 / 143 - 146، وبغية الوعاة: 1 / 63.

(3) ينظر: معجم الأدباء: 6 / 132، وشذرات الذهب: 2 / 178، وينظر طبقات المفسرين: 1 / 106.

(4) ينظر الفهرست: 65، ومعجم الأدباء: 19 / 121، وإنباه الرواة: 3 / 251، وكشف الظنون: 1 / 123.

(5) ينظر: وفيات الأعيان: 1 / 87، وإنباه الرواة: 1 / 151، وكشف الظنون: 1 / 122، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان: 2 / 210.

(6) 1 / 39. والكتاب قام بتحقيقه الدكتور عبد الجليل عبد شلي.

(7) ينظر: الفهرست: 81، ونزهة الألباء: 178، وطبقات المفسرين: 1 / 21، وبغية الوعاة: 1 / 429.

12 - الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت 370هـ) إمام اللغة والعربية وغيرها من علوم العربية . قرأ النحو، والأدب على آبن دريد، ونفطويه، وآبن الأنباري . من مؤلفاته (اعراب ثلاثين سورة من القرآن) ⁽²⁾ تبدأ من سورة الطارق حتى آخر القرآن الكريم (سورة الناس) وزاد عليها سورة الفاتحة .

وله كتاب آخر في (إعراب القرآن) ذكره المؤلف اعراب ثلاثين سورة قال: " وفي الحروف المقطعة ثلاثون قولاً قد ذكرتها في اعراب القرآن " ⁽³⁾ . وذكره أيضاً في كتابه (اعراب القراءات السبع وعللها) ⁽⁴⁾ .

13 - أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين (ت 395هـ) نسبت إليه المظان كتاب (غريب اعراب القرآن) ⁽⁵⁾ .

14 - علي بن طلحة بن كروان النحوي أبو القاسم (ت 424هـ) صاحب أبي علي الفارسي (ت 377هـ) صنّف كتاباً كبيراً في (اعراب القرآن) قال عنه ياقوت " كان يقارب خمسة عشر مجلداً، ثم بدا له فيه فغسله قبل موته " ⁽⁶⁾ ، وهذا الكتاب لم يصل إلينا .

15 - أحمد بن عبد الله المعافري الأندلسي (ت 429هـ) وهو أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلسي من كتبه (البيان في اعراب القرآن) ⁽⁷⁾ . وهي من الكتب التي لم تصل إلينا .

16 - علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي (ت 430هـ) قال عنه القفطي: " وصنّف تصنيفاً كبيراً في (اعراب القرآن) ابداع فيه يتنافس العلماء في تحصيله " ⁽⁸⁾ ، وقال عنه الداودي: " له

(1) الكتاب قام بتحقيقه الدكتور زهير غازي زاهد ، وطبع في بغداد سنة 1977 في ثلاثة اجزاء كبيرة ، وطبع في بيروت في خمسة اجزاء متوسطة الحجم .

(2) ينظر : معجم الأدباء : 204 / 9 ، ونزهة الألباء : 214 ، وإنباه الرواة : 1 / 335 والكتاب مطبوع بتحقيق عبد الرحيم محمود ، نشرته - دار الحكمة ب- (دمشق سنة : 1941) ، وطبع بدار الكتب المصرية : 1360 هـ ، وطبع أيضاً بمطبعة دار التربية بغداد (د / ت) .

(3) ينظر : 147 .

(4) ينظر : 1 / 4 .

(5) ينظر : معجم الأدباء : 84 / 4 ، ونزهة الألباء : 220 ، وبغية الوعاة : 1 / 352 .

(6) معجم الأدباء : 13 / 259 ، وينظر : إنباه الرواة : 2 / 284 .

(7) ينظر : طبقات المفسرين : 1 / 77 ، والاعلام : 1 / 112 .

(8) انباه الرواة : 2 / 220 ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 206 .

تفسير جيد سَمَّاهُ (البرهان في تفسير القرآن)، وكتاب (اعراب القرآن) في عشرة مجلدات⁽¹⁾

17 - مكِّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) ذكرت المظنان أنَّ له كتاباً في (اعراب القرآن)⁽²⁾، ونعت به (تفسير اعراب القرآن)⁽³⁾، ونعته القفطي به (شرح مشكل غريب القرآن)⁽⁴⁾، ولكنه اشتهر به (مشكل اعراب القرآن) قال عنه الزركشي "إنه من أحسن كتب الاعراب"⁽⁵⁾، وهذا ما أثبتته السَّوَّاس في مقدمة التحقيق⁽⁶⁾، ونحن لا نذهب مع من جعل لمكي القيسي كتاباً في (اعراب القرآن) مستقلاً، وكتاباً آخر في (مشكل القرآن)⁽⁷⁾ إذ يقول عنه السيوطي إنه في المشكل خاصة⁽⁸⁾، وهذا ما ذكره مؤلفه إذ قال: "وقد رأيت أكثر من ألف الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض، وحروف الجزم، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل، والمفعول، وأسم (إن)، وخبرها في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ، وأغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفة من مشكلات، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب ..."⁽⁹⁾، وَلَعَلَّ هذا دليل قاطع على عدم تأليفه كتاباً في (اعراب القرآن)، سوى المشكل . ونسب له الدكتور إبراهيم عبد الله رفيلة - مختصراً باسم (الأغفال في اعراب القرآن)⁽¹⁰⁾ . وهذا ما نستبعده أيضاً؛ لأنه مجرد دعوى .

18 - يحيى بن علي بن محمد بن بسطام السيباني آبن الخطيب التبريزي (ت 520هـ) من مؤلفاته (الملخص في اعراب القرآن)⁽¹⁾ .

- (1) طبقات المفسرين : 2 / 382 . وهذا الكتاب لا زال مخطوطاً .
- (2) ينظر : معجم الأدباء : 19 / 170 ، والمصباح المنير : 2 / 13 ، نزهة الألباء : 283 ، والبرهان في علوم القرآن : 1 / 301 .
- (3) ينظر : نفح الطيب للمقري : 3 / 179 .
- (4) ينظر : إنباه الرواة : 3 / 317 .
- (5) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 301 ، وينظر ، الأتقان في علوم القرآن : 1 / 371 .
- (6) ينظر : مشكل اعراب القرآن : مقدمة المحقق (ج) .
- (7) ينظر : اعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف : 14 .
- (8) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : 1 / 365 .
- (9) مشكل اعراب القرآن : تحقيق : ياسين محمد السَّوَّاس : 1 / 2 وقد حقق الكتاب نفسه الأستاذ حاتم صالح الضامن ، وطبع في بغداد سنة 1975 .
- (10) ينظر النحو وكتب التفسير : 1 / 134 .

- 19 - اسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد الملقب بقوام السنة (ت 535هـ) ذكر المظان أنه مؤلفاً في (اعراب القرآن)⁽²⁾، وهو من الكتب التي لم تصل إلينا حتى يومنا هذا .
- 20 - أبو القاسم جاز الله الزمخشري كان إماماً في التفسير والنحو (ت 538هـ) له كتاب (نكت الاعراب في غريب الإعراب في غريب أعراب القرآن)⁽³⁾ .
- 21 - عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) صاحب الأنصاف من تصانيفه (البيان في غريب أعراب القرآن) وهو من الكتب التي تقع ضمن حدود الدراسة⁽⁴⁾ .
- 22 - عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) من تصانيفه (إعراب القرآن) المسمى (التبيان في أعراب القرآن) ونعت هذا الكتاب بأحسن كتب الإعراب وأشهرها⁽⁵⁾، ويقع هذا الكتاب ضمن حدود الدراسة .
- 23 - عبد اللطيف بن يوسف بن محمد الموصلي (ت 629هـ) ذكرت المصادر أن له (اعراب الفاتحة) سماه حاجي خليفة (الواضح في أعراب الفاتحة)⁽⁶⁾ .
- 24 - المنتخب بن أبي العز بن رشيد أبو يوسف الهمداني (ت 643هـ) من تصانيفه كتاب (الفريد في أعراب القرآن المجيد) وهو كتاب متوسط الحجم وصفه صاحب البرهان بأنه أحسن كتب الإعراب⁽⁷⁾ .

- (1) ينظر : معجم الأدباء : 20 / 27 ، ونزهة الألباء : 255 ، وإنباه الرواة : 4 / 25 ، بغية الوعاة : 2 / 338 ، وكشف الظنون : 1 / 123 ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان : 5 / 163 . الكتاب منشور في حوليات معهد الآداب الشرقية - جامعة القديس يوسف - العدد الأول : سنة 1983 .
- (2) ينظر طبقات المفسرين : 1 / 123 ، والاعلام : 1 / 322 .
- (3) ينظر : معجم الأدباء : 19 / 134 . وقد نسب الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده إلى اسماعيل بن خلف أبو طاهر العقلي (ت 455هـ) كتاباً في أعراب القرآن وبعد البحث تبين لنا أن الكتاب في أعراب القراءات وليس في أعراب القرآن : ينظر : النحو وكتب التفسير : 1 / 135 ؛ ومعجم الأدباء : 6 / 166 .
- (4) الكتاب حققه الدكتور طه عبد الحميد وطبع في القاهرة ونشرته الهيئة المصرية العامة سنة : 1969م .
- (5) ينظر : إنباه الرواة : 2 / 117 ، والبرهان في علوم القرآن : 1 / 301 ، والاتقان : 1 / 365 وكشف الظنون : 1 / 122 الكتاب مطبوع بتحقيق الاستاذ علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- (6) ينظر : كشف الظنون : 1 / 122 .
- (7) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 301 . الكتاب حققه الدكتور محمد حسن النمر - وطبع في دولة قطر 1411هـ / 1991م .

25 - محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفراييني (ت 684هـ) من مؤلفاته (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) ⁽¹⁾.

26 - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي (ت 742هـ) له (المجيد في إعراب القرآن المجيد) ⁽²⁾.

27 - أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت 754هـ) ذكرت المصادر أن له كتاب (إعراب القرآن) مكتوباً بخط مغربي عدد أوراقه (176) ينتهي الجزء الثاني عند آخر سورة آل عمران ⁽³⁾.

28 - أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بـ (السّمين الحلبي) (ت 756هـ) له كتاب (إعراب القرآن) ألفه في حياة شيخه أبي حيان - وناقشه فيه، وسماه (الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون) ⁽⁴⁾.

29 - أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الأندلسي (ت 779هـ) ينسب إليه (تحقيقه الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن) وهو في إعراب القرآن ⁽⁵⁾.

30 - محمد بن سليمان بن عبد الله شمس الدين الصرخدي (ت 89هـ) له (مختصر إعراب السفاقسي) ⁽⁶⁾.

31 - الشيخ اسحاق بن محمود بن حمزة له (التبيه) في إعراب الجزء الأخير من القرآن العظيم من أول سورة النبأ إلى آخر القرآن الكريم ⁽⁷⁾.

32 - أحمد بن محمد الشهير بنشانجي زاده (ت 986هـ) بدأ بـ (إعراب القرآن) مقتفياً أثر السفاقسي والسّمين الحلبي، وصل به إلى سورة الأعراف ⁽¹⁾. ولم يصل إلينا هذا الكتاب.

(1) الكتاب حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن، وطبع في عمان، سنة 1400هـ - 1981م.

(2) ينظر: بغية الوعاة: 1 / 625، والاتقان: 1 / 365 وقد تم تحقيق الكتاب بكامله في ست رسائل جامعية بين جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية وقام بتحقيقه كل من: الدكتور عبد الرزاق الاحبابي، والدكتور عطية أحمد محمد، والدكتورة ناهدة عبد الله، والسيد محمود الخميس، والسيد طلعت الفرحان، والدكتور ششول عبد الله.

(3) وهو من الكتب التي لا تزال مخطوطة وهو موجود في مكتبة رباط الفتح، ينظر: الإعراب المحيط: 1 / 8، والنهر الماد من البحر المحيط، 1 / 3 مقدمة المحقق.

(4) ينظر: بغية الوعاة: 1 / 401، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2 / 146 وحقق الكتاب الدكتور: أحمد محمد الخراط وطبع بدمشق سنة 1406هـ - 1986م وحققه مرة ثانية نخبة من شيوخ الأزهر الشريف وطبع بـ (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان سنة 1414هـ - 1991م).

(5) ينظر: كشف الظنون: 1 / 122 والنحو وكتب التفسير: 1 / 139.

(6) ينظر: شذرات الذهب: 6 / 325، وكشف الظنون: 1 / 122.

(7) كشف الظنون: 1 / 123 وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً.

33 - محمد بن أحمد الم رابط الأذوزي (ت 1221هـ) من ضمن مؤلفاته (اعراب بعض القرآن) ويشير الزركلي إلى أنه ما زال مخطوطاً⁽²⁾.

34 - محمد صديق خان حسن علي البخاري (ت 1307هـ) ذكر الزركلي أن له (خلاصة الكشاف في اعراب القرآن)⁽³⁾.

هذا هو الثبت الذي استطعت العثور عليه من هؤلاء المؤلفين وكتبهم التي كانت حصيلة ثمانية قرون مضت أو تزيد.

(1) ينظر شذرات الذهب : 8 / 409 ، وكشف الظنون : 1 / 123 .

(2) ينظر الإعلام : 6 / 17 .

(3) ينظر الإعلام : 7 / 37 .

الفصل الأول

الخلافا في الأسماء

الفصل الأول الخلافة في الأسماء

1- اسم الإشارة في (ذا)⁽¹⁾ :

مما تناقلته كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة. والآسم من (هذا) عند البصريين (ذا)، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين وهو الآسم، والألف زیدت لتكثير الكلمة⁽²⁾، وقد أشار سيويه إلى مذهبه هذا⁽³⁾، وأيده المبرد إذ قال: " فإن قلت (هذا) ذ (ها) للتنبيه، و (ذا) هي الآسم "⁽⁴⁾ واستدل الكوفيون على صحة رأيهم بقولهم: هذه أمة الله، وهذا الرأي لم يقبل به أبو البقاء العكبري؛ لأن هذا الآسم اسم ظاهر وليس في الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يُجْمَلَ (هذا) عليه، ويدل على ذلك قولهم في التصغير: ذياً فردّوه إلى الثلاثي، والهاء في ذه بدل من الباء في (ذي)⁽⁵⁾

أما مكّي القيسي: فلم يكن مستقراً على رأي، إذ ذكر رأيين متناقضين قال في موضع من كتابه: " الآسم عند البصريين الذال، والألف زیدت لبيان الحركة وللتقوية، و (ذا) بكامله هو الآسم عند الكوفيين "⁽⁶⁾ ونقل لنا في موضع آخر ما يخالف قوله المذكور آنفاً إذ قال: " الآسم من هذا عند البصريين (ذا)، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين هو الآسم "⁽⁷⁾

(1) يُنظر هذه المسألة في: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 731، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 482، وشرح المفصل لابن يعيش: 3 / 127، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 669 المسألة: 95، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 167، وشرح الكافية للرضي: 2 / 30 : 2 / 30، وارتشاف الضرب: 1 / 505، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 227، وائتلاف النصرة: 65 المسألة: 53.

(2) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 1 / 68، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 731، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 167، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 14، وارتشاف الضرب: 1 / 505.

(3) ينظر: الكتاب: 2 / 309.

(4) المقتضب: 3 / 275.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 14، وائتلاف النصرة: 65 المسألة: 53 فصل الآسم.

(6) مشكل إعراب القرآن: 1 / 15.

(7) المصدر نفسه: 2 / 482 - 483.

ويبدو أن مكّي القيسي على جلالة قدره من العلم والمعرفة قد سها في هذا الموضع والدليل على ذلك إجماع النحويين الذين ذكروا هذه المسألة على أن الأسم (ذا) عند البصريين، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين⁽¹⁾.

وقد وافق السهيلي قول الكوفيين إذ قال: " فالأسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين. يدل على ذلك سقوطها بالثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذو، وتلك " (2). وهذا الاحتجاج مردود عند أبي البركات الأنباري؛ " لأن ذان والذان ليس ذلك ثنية على حذ قولهم: (زيد وزيدان، وعمرو وعمران)، وإنما ذلك صفة مرتجلة للثنية، وكما ان (هؤلاء) صفة مرتجلة للجمع " (3). واحتجاج الكوفيين ضعيف من وجهة أخرى ذكرها ابن يعيش قائلاً: " وهذا فاسد لقولهم في التحقير: ذيا فأعادوه إلى أصله وهذا شأن التصغير، وأما ذهاب ألفه في الثنية فلم يكن لما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف الثنية إنما حذفه؛ لإلتقائه مع حرف الثنية فحذف لالتقاء الساكنين " (4).

2- هل تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسم الموصول⁽⁵⁾

ومن ذلك ما أورده أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف النحويين بصريين وكوفيين في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمْوَسَىٰ﴾⁽⁶⁾ إذ جوز الكوفيون مجيء اسم الإشارة

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3 / 731، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 669 المسألة 95، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 167، وشرح المفصل لابن يعيش: 3 / 127، وشرح الكافية للرضي: 2 / 30، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 227، وائتلاف النصرة: 65 المسألة: 53.

(2) نتائج الفكر في النحو: 227.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 674، وينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 167.

(4) شرح المفصل: 3 / 127، وينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 30-31.

(5) ينظر في هذه المسألة: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 335، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 65-66،

والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 140، والبيان في اعراب القرآن: 2 / 888، والأمل

الشجرية: 1 / 171، والمحرر: 4 / 141، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 717 المسألة 103،

وائتلاف النصرة: 67-68، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 150، والدر المصون: 5 / 13،

وخزانة الأدب: 6 / 41-42.

(6) سورة طه، الآية: 17.

بمعنى الموصول في سائر الإشارة⁽¹⁾. قال الفراء: "العرب قد تذهب بهذا، وذا إلى معنى (الذي) فيقولون: مَنْ ذا يقول ذاك في معنى من الذي"⁽²⁾

وهذا قوله في (تلك) إذ قال: "وقوله (بيمينك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي قال الشاعر⁽³⁾

عَدَسٌ مَالِ عِبَادٍ عَلَيْكَ إِيمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

يريد الذي: تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ"⁽⁴⁾ وتابعه في ذلك ثعلب⁽⁵⁾ وابن جرير الطبري⁽⁶⁾ وأبى ذلك البصريون إذ لا تكون أسماء الإشارة موصولة عندهم ومنعوا ذلك في إطلاقه إلا أبا إسحاق الزجاج الذي وافق الكوفيين بقوله: "تلك اسم مبهم يجري مجرى التي ويوصل كما توصل"⁽⁷⁾ وأيدهم الزنجشري⁽⁸⁾ وابن عطية⁽⁹⁾ وأبو البقاء العكبري⁽¹⁰⁾.

وَنَسَبَ مكي القيسي قولاً لقطرب هو: أَنَّ ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: تلك بمعنى هذه⁽¹¹⁾ ومنع أبو العباس المبرد قول الكوفيين، إذ لا يجوز عنده أن توصل الأسماء المبهمة، ويرى أن ذلك خطأ⁽¹²⁾.

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 335، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 65 - 66، وارشاد الضرب: 1 / 529، والدر المصون: 5 / 13، وخزانة الأدب: 6 / 41-42.

(2) معاني القرآن للفراء: 1 / 138-139.

(3) البيت: ليزيد بن ربيعة الحميري، وقد ورد في ديوانه: 170. برواية: نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

(4) معاني القرآن: 1 / 177، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 11 / 186.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4 / 24، والجواهر لجامع العلوم الباقي: 1 / 213.

(6) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 16 / 116.

(7) معاني القرآن واعرابه: 3 / 353، وينظر: الأمالي الشجرية: 2 / 171، والجامع لأحكام القرآن: 11 / 186.

(8) ينظر: الكشف: 3 / 59.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 41، وينظر: الدر المصون: 5 / 13.

(10) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2 / 888.

(11) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 66.

(12) ينظر: المقتضب: 4 / 146.

وقد أثبت سيوييه (ذا) بمعنى (الذي) في (ماذا) و (من ذا) الاستفهاميتين ولم يقل بإطلاقه⁽¹⁾ وذكر ابن هشام ثلاثة شروط لموصلية (ذا) أحدهما: ألا تكون للإشارة، والثاني: ألا تكون ملغاة، والثالث: أن يتقدمها استفهام بما بإتفاق أو بمن على الأصح⁽²⁾.

وحجة الكوفيين أن التقدير: وما التي بيمينك، والذي تحملين في الشاهد الشعري، " إذ لم يرد الأخبار عن هذا بأنه محمول؛ ولأن حذف العائد المنصوب بالفعل ضعيف في باب الخبر، ولا يكون (هذا) مفعولاً لتحملين؛ لأنه لا ارتباط حينئذٍ له (طليق) ولا المعنى عليه⁽³⁾.

أما تخريج أبي البركات الأنباري (في الإنصاف) فضعيف؛ لأنه ذهب إلى أن جملة تحملين صلة لموصول محذوف تقديره: هذا الذي تحملين⁽⁴⁾. وهذا الذي قاله أبو البركات لا يقول به بصري؛ لأنه لا يرى أحد منهم حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته.

والتخريج على الحالية هو الجيد، ولا حاجة إلى اعتبار كونه في الأصل صفة فلتما قدم صار حالاً؛ لأنّ ذاك إنما يُعتبر في الأحوال المفردة لا في الجمل نحو: لمية موحشاً طلل⁽⁵⁾.

قال السمين الحلبي: " والعامل في الحال المقدرة معنى الإشارة " ⁽⁶⁾.

ومن المحدثين من ردّ قول الكوفيين واستبعده، إذ قال الدكتور فخر الدين قباوة: " والصحيح أنها أسماء إشارة ليس غير إلا إذا فقدت كون موصولة بعد (ما) الإستفهامية " ⁽⁷⁾. أي أنه يوافق البصريين في رأيهم، في حين ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الذهاب بذا، وذه، وتي، وأخواتهن مذهب الموصولات مقبول؛ لأن الأسماء الموصولة عنده أسماء إشارة أيضاً⁽⁸⁾. وهذا قول الكوفيين على ما بيناه، ومن هنا يظهر لنا أن الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك. ورأي البصريين هو المرجح عندي؛ لأنها أسماء وضعت لمعانٍ وجواز كونها موصولة يفقدها هذا التخصص. والله أعلم.

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 405، والأمال الشجرية: 2 / 171.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 1 / 113، وشرح شذور الذهب: 145.

(3) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: 150.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 721.

(5) ينظر: خزانة الأدب: 6 / 43.

(6) الدر المصون: 5 / 13.

(7) اعراب الجمل: 110-111.

(8) ينظر: مدرسة الكوفة: 319.

3- الفاعل: ومنه هل يكون الفاعل جملة⁽¹⁾؟

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُتُنَّهُمْ﴾⁽²⁾ نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف سيبويه مع أبي العباس المبرد في موضع الفاعل في هذه الآية الكريمة ونقلوا عنه أن (ليسجتنه) في موضع الفاعل أي ظهر لهم أن يسجنوه⁽³⁾ وغلطه محمد بن يزيد المبرد، لأنَّ الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دلَّ عليه (بدا) أي بدا لهم بداء، فحذف الفاعل؛ لأنَّ الفعل يدل عليه⁽⁴⁾.

وهناك رأي ثالث لم يُنسب إلى أحدٍ وهو: أن يكون الفاعل محذوفاً وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقديره: ثم بدا لهم رأي أي ظهر له ما لم يكن يعرفه⁽⁵⁾.

وسيبويه لم ينص على أن (ليسجتنه) وقعت في موضع الفاعل إذ قال: "قال: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُتُنَّهُمْ﴾، لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا"⁽⁶⁾ قال ابن عطية: "ولا يجوز أن يكون الفاعل بـ(بدا) لـ (ليسجتنه)؛ لأنَّ الفاعل لا يكون جملة بوجه، وهذا صريح مذهب

(1) ينظر هذه المسألة في المحرر الوجيز: 3 / 242، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 186، والدر المصون: 4 / 181، واتلاف النصرة: 99 للمسألة 115 فصل الأسماء، ولم تكن هذه المسألة من مسائل الإنصاف، ولم يذكرها الدكتور: محيي الدين توفيق في ملخصه الذي استدرج فيه المسائل التي لم يذكرها أبو البركات الأنباري في الإنصاف في دراسته الموسومة: بـ "آسن الأنباري في كتابه الإنصاف".

(2) سورة يوسف، الآية: 35.

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 456، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 141، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 430، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 41، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 732، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 186، والدر المصون: 4 / 181.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 141، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 430. ونسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي للبصريين، ينظر: اتلاف النصرة: 99.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 141؛ ومشكل إعراب القرآن: 1 / 430، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 41، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 430، والدر المصون: 4 / 181.

(6) الكتاب: 1 / 456.

سيبويه وقيل الفاعل (ليسجنته) وهو خطأ، وإنما هو مفسر للفاعل " (1)، وهذا هو الرأي الراجح عند أبي البركات الأنباري (2). وتبعه عبد اللطيف الزبيدي (3)

ونسب السفاقي جواز وقوع الجملة فاعلاً إلى هشام، وتعلب وجماعة من الكوفيين ونسب المنع إلى عامة البصريين قال: " والصحيح المنع مطلقاً والقول بأن الجملة فاعلة أو مبتدأة من غير حرف مصدرى من باب الحمل على المعنى (4) والاختيار عند ابن هشام المنع أيضاً إذ قال: " واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أو لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وتعلب مطلقاً نحو: (يعجبني قام زيد) وفَصَّلَ الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووجد مُعَلِّقٌ عن العمل نحو: (ظهر لي أقام زيد) صحح وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿تَرَبَّدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُئْنُهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (٣٥) ومنعوا (يعجبني يقوم زيد) وأجازهما هشام وتعلب. " (5)

ويبدو لي أن الدكتور فاضل السامرائي ممن قبل بمذهب مجيء الفاعل جملة إذ وضعهما في تقسيماته للجمل إذ قال: " جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى:

﴿تَرَبَّدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُئْنُهُمْ﴾ ونحو: طهر لي أقام زيد؟ " (6)

في حين قال الدكتور شوقي ضيف في مثل إجازة هشام وتابعه تعلب إنه (يغرب فيها إغراباً بعيداً) (7). والراجح أن الفاعل لا يكون جملة؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا منفرداً بخلاف الأحكام فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى (8).

- هل يجوز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به (9)؟

(1) المحرر الوجيز: 3 / 242.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 41.

(3) ينظر: ائتلاف النصرة: 99 المسألة: 115.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 95 - 96. وينظر: الدر المنصور: 4 / 181، ومغني اللبيب: 451، 478، 546، 559.

(5) مغني اللبيب: 559.

(6) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 230.

(7) المدارس النحوية: 191.

(8) ينظر: الأمالي النحوية: 313.

(9) تنظر هذه المسألة في: التبيين عن مذاهب النحويين: 270 المسألة رقم: 39، واختلف النحوي في القراءات القرآنية: 177.

في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽¹⁾ قرأ حمزة، والكسائي وابن عامر: (لِيُجْزِيَ قَوْمًا) بالنون على تسمية الفاعل، وقرأ الباقر بن البلاء على مذهب ما لم يسم فاعله⁽²⁾ ونصب (قوماً) على تقدير: ليَجْزِيَ الجزاءُ قوماً⁽³⁾. وهذا القول لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح⁽⁴⁾ وهو عند الفراء لحنٌ في ظاهره إلا إذا أضمر في (يُجْزِي) فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أُعْطِيَ ثوباً ليَجْزِيَ ذلك الجزاء قوماً فهو وجه⁽⁵⁾ وهذا الرأي ذكره ابن جرير الطبري قائلاً: "وهو على مذهب كلام العرب لحن إلا أن يكون أراد ليَجْزِيَ الجزاءُ قوماً بإضمار الجزاء وجعله مرفوعاً ليَجْزِيَ فيكون وجهاً من القراءة وإن كان بعيداً"⁽⁶⁾ ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي جواز ذلك على شذوذ بمعنى ليَجْزِيَ الجزاءُ قوماً فأضمر الجزاء⁽⁷⁾ قال أبو جعفر النحاس: "ولو أظهره ما جاز فكيف وقد أضمره"⁽⁸⁾ وهذا لحن عند الخليل، وسيبويه، والزجاج، وجميع البصريين⁽⁹⁾.

(1) سورة الجاثية، الآية: 14.

(2) ينظر: اعراب القراءات السبع وعللها: / 313، والحجة في القراءات السبع: 325، وجامع البيان:

25 / 87، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: 110، والدر المصون: 6 / 127.

(3) ينظر: اعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 113، والبحر المحيط: 9 / 418.

(4) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 36، والبيان في اعراب القرآن: 2 / 1152، والدر

المصون: 6 / 127، والتبيين عن مذاهب النحويين: 270.

(5) ينظر: معاني القرآن: 3 / 46، والكلام نفسه ذكره في: 2 / 210.

(6) جامع البيان في تفسير القرآن: 25 / 87.

(7) ينظر: اعراب القرآن: 3 / 128 ونسبه أبو البركات الأنباري إلى الأخفش والكوفيين. ينظر:

البيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 365، ونسبه أبو البقاء البكري إلى بعض البصريين. ينظر:

التبيين: 270 مسألة رقم 39، وخزانة الأدب: 1 / 337.

(8) اعراب القرآن: 3 / 128، ونسب ابن جني الجواز إلى علي بن سليمان الأخفش، ينظر: الخصائص:

1 / 397.

(9) ينظر: اعراب القرآن: 3 / 128، والخصائص: 1 / 397، والدر المصون: 6 / 127،

والجامع لأحكام القرآن: 10 / 335، والبحر المحيط: 9 / 418.

وفي هذه القراءة يظهر المذهبان البصري والكوفي، فالبصريون لا يميزون نيابة المصدر أو الظرف والجار والمجرور عن الفاعل ولا ما شابهته كالمفعول نيابة عنه⁽¹⁾ ومما يؤكد القول البصري تلحين النحويين واللغويين القراءة أمثال: الفراء، وأبي حاتم السجستاني، وابن جرير الطبري، والزجاج، وابن مجاهد، وأبي علي الفارسي، والزمخشري، وأبي البركات الأنباري، وأبي البقاء العكبري، والسّمين الحلبي⁽²⁾.

قال مكّي القيسي: "إنما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به، أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجر، نحو: قيم وسير يزيد"⁽³⁾.

ومن الممكن تأويل هذه القراءة على أن ينصب (قوماً) بفعل محذوف تقديره: يجزّي قوماً، فيكون جملتان، إحداهما: ليجزي الجزاء قوماً، والأخرى: يجزيه قوماً⁽⁴⁾.

وقد استبعد أصحاب كتب إعراب القرآن رأي الكوفيين ومن أيدهم من البصريين⁽⁵⁾. قال أبو البركات الأنباري: "نَصَبَ (قوماً) على تقدير، ليجزي الجزاء قوماً. وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح. وأجازه الأخفش والكوفيون وقد بينّا ذلك مستوفى في المسائل البخارية"⁽⁶⁾.

- هل يجوز وصف فاعل نعم وبش؟⁽⁷⁾

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 270، وشرح المفصل لابن يعيش: 7 / 75، والبحر المحيط:

9 / 418، وائتلاف النصرة: 77-78 المسألة رقم: 78.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 210، وجامع البيان: 25 / 287، والكشاف: 4 / 292،

والتبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 164، واعراب القراءات الشواذ: 2 / 114، والتبيان في

اعراب القرآن: 2 / 1152، والدّر المصون: 6 / 127.

(3) مشكل اعراب القرآن: 2 / 87، والأمل في الشجرية: 2 / 215، وخزانة الأدب: 1 / 337.

(4) ينظر: البحر المحيط: 9 / 418-419.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 128، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 87، والتبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 365، والتبيان في اعراب القرآن: 2 / 1152.

(6) البيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 365. لم يرد ذكره هذه المسألة في الإنصاف.

(7) ينظر هذه المسألة في الأصول لابن السراج: 1 / 120، والدّر المصون: 4 / 128، ومغني

الليب: 765.

في قوله تعالى: ﴿وَيَبِّسْ أَلْوَرْدًا مَوْزُودًا﴾ (١٨) (١). الوِرد: فاعل يبس، والمورود المخصوص بالذم (٢)، وفي الأول حذف مضاف أي مكان الورد؛ ليطابق المخصوص بالذم، وإنما احتيج لهذا التقدير؛ لأن تطابق فاعل نعم وبس ونخصوصهما شرط (٣)

وجوز أبو البقاء العكبري أن يكون المورد نعتاً لـ (الورد) والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بس الورد النار (٤)، وجوز ذلك ابن عطية (٥).

وذكر السفاقي أن في ذلك خلافاً بين النحويين إذ لا يجوز ذلك على مذهب ابن السراج، والفارسي (٦)، قال ابن السراج: "ولا يجوز تأكيد المرفوع بـ (نعم) قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير (٧).

نعم الفتى المرئي أنت إذا هم حَضَرُوا لَدَى الْحُجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال: نعم المرئي أنت، وقد حكى قوم على جهة الشذوذ: نعم هم قوماً هم. وليس هذا ما يصرح عليه (٨) "وَمَنْ أَجَازَ وَصَفَ (فاعل) نَعَمْ، وَيَبِّسْ تَمَسَّكَ بقول زهير.

ويترجح عندي جواز وصف فاعل نعم وذلك؛ لأنه مُعَضَّدٌ بالسماع المتمثل بقول الشاعر زهير؛ لأنه لا يفضي إلى التأويل وبالشكل الذي أوله ابن السراج وعدم التأويل أولى من التأويل إذا استقام الكلام وَصَحَّ، والله اعلم بالصواب.

— هل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؟

(1) سورة هود، الآية : 98 .

(2) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : 2 / 109 ، والبحر المحيط : 6 / 205 .

(3) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 64 - 65 ، والبحر المحيط : 6 / 205 ، والذر المصون :

4 / 128 .

(4) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : 2 / 713 ، والمجيد في اعراب القرآن : 64 - 65 ، والذر المصون :

المصون : 4 / 128 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 3 / 205 ، والبحر المحيط : 6 / 205 ، والذر المصون : 4 / 128 .

(6) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 64 - 65 ، والبحر المحيط : 6 / 205 ، ومغني اللبيب : 765 .

(7) ينظر : الديوان : 275 .

(8) الأصول في النحو : 1 / 120 .

هذه المسألة من المسائل التي تفرّد بها أبو البقاء العكبري إذ نقل لنا رأي الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾⁽¹⁾، والذي مفاده أن الجار والمجرور (عنه) في موضع رفع بمسؤول، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾ فـ (مَسْئُولٌ) مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (كَالْمَغْضُوبِ)⁽³⁾. وهذا الرأي مُرَدُّودٌ عِنْدَ أَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ؛ "لأن الجار والمجرور يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ. وَأَمَّا إِذَا تَأَخَّرَ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ صَارَ مُبْتَدَأً، وَحَرْفُ الْجَرِّ إِذَا كَانَ لَا زِمًا لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً"⁽⁴⁾.

قال أبو حيان الأندلسي: "وقد حكى الإتفاق بين النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس ذكر ذلك في المقنع من تأليفه، فليس (عنه مسؤولاً) كالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لتقدم الجار والمجرور في (عنه مسؤولاً) وتأخيرها في (المغضوب عليهم)"⁽⁵⁾. وقول الزمخشري يَرَدُّهُ إجماع النحويين على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل إذا كان جاراً ومجروراً. فليس هو نظير قوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾. والله أعلم.

4 - اختلافهم في حركة (أي) بين الإعراب والبناء⁽⁶⁾

أولت كتب إعراب القرآن الكريم هذه المسألة اهتماماً بالغاً إذ ذكرت آراء النحويين من المذهبين البصري والكوفي وذلك عندما عرض أصحابها إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽⁷⁾ (أَيُّهُمْ) رفعا عند الجمهور إلا هارون القارئ فقرأها بالنصب⁽⁸⁾.

(1) سورة الإسراء، الآية: 36.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 7.

(3) ينظر: الكشاف: 2 / 624، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 821، والمجيد في إعراب القرآن

المجيد: 26، والدر المصون: 4 / 390، وتفسير البيضاوي: 3 / 202، والبحر المحيط: 7 / 49.

(4) البيان في إعراب القرآن: 2 / 821، وينظر: البحر المحيط: 7 / 49، والدر المصون:

4 / 390، والنهر الماد: 2 / 297.

(5) البحر المحيط: 7 / 49، وينظر: الدر المصون: 4 / 390-391.

(6) ينظر هذه المسألة في: مجالس العلماء: 231، والأزهية في علم الحروف: 114، والإنصاف في

مسائل الخلاف: 2 / 710 للمسألة 102، وأسرار العربية: 329، ومغني اللبيب: 108.

(7) سورة مريم، الآية: 69.

(8) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 3 / 339، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 322 ونسبها ابن خالويه

في مختصره لمعاذ بن مسلم شيخ الفراء، وطلحة بن مصرف. ينظر: 86، والدر المصون:

4 / 518.

وفي رفع (أيهم) أقوال للنحويين إذ اختلف فيها البصريون أنفسهم فضلاً عن اختلافهم مع الكوفيين من جهة أخرى وهذا ما نقلته لنا كتب إعراب القرآن الكريم ومنها:

ما حكاه سيبويه عن شيخه الخليل أنه مرفوعٌ على الحكاية والمعنى عنده: (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يُقَالُ مِنْ أَجْلِ عُتُوِّهِ: أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ومثله قول الشاعر⁽¹⁾

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

أي: فأبیت بمنزلة الذي يُقال له: لا هو حرجٌ ولا محروم⁽²⁾ وقد ردَّ سيبويه ما قاله الخليل؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا في اضطرار وهذا يلزمه أن يقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، يريد الحكاية منها أما قول الشاعر: فَحُمِلْتُ (لا) على ليس في عملها وخبرها محذوف⁽³⁾ وَرَجَّحَ الزجاج من أصحاب كتب إعراب القرآن قول الخليل ودافع عنه؛ لأنه يرى أن ذلك موافق للتفسير⁽⁴⁾.

أما يونس فنقلت عنه كتب الإعراب حكاية عن سيبويه (أيًا) رفع بالابتداء لا على الحكاية وتعلق الفعل وهو (لَنَنْزَعَنَّ) فلا يعمل في اللفظ⁽⁵⁾، لأنه يجوز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور⁽⁶⁾، وَرَدَّه مكي القيسي إذ لا يجوز عنده أن يعلق الفعل (لَنَنْزَعَنَّ) إنما تعلق أفعال الشك وشبهها مما لا يتحقق وقوعه⁽⁷⁾، وقد ردَّ أبو البركات الأنباري رأي الخليل ويونس قائلاً: "وأما قول الخليل إنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية تكون بعد جري الكلام، فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصحُّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل له، وأما قول يونس فضعيف جداً؛ لأن

(1) البيت للأخطل الشاعر الأموي، ينظر: الديوان: 382 / 1 برواية: ولقد أكون من الفتاة بمنزلي

(2) ينظر: الكتاب: 397 / 1 - 398، ومعاني القرآن وإعرابه: 339 / 3، وإعراب القرآن للنحاس:

2 / 322، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 62، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 878، والجامع

لإحكام القرآن: 11 / 134، والمحزر الوجيز: 4 / 27، والدر المصون: 4 / 517.

(3) ينظر: الكتاب: 398 / 1، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 61، والبيان في غريب إعراب القرآن:

2 / 131، والمحزر الوجيز: 4 / 26، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 142.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 339 / 3، والمحزر الوجيز: 4 / 26.

(5) ينظر: الكتاب: 3988 / 1، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 60، والبيان في غريب إعراب القرآن:

2 / 131.

(6) ينظر: الدر المصون: 4 / 517.

(7) مشكل إعراب القرآن: 2 / 60. وقد نقل أبو البركات الأنباري قول مكي القيسي وبناءه من دون

الإشارة إلى صاحبه. ينظر: أسرار العربية: 330، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 131.

الفعل إذا كان مؤثراً فلا يجوز إلغاؤه ⁽¹⁾ في حين أيد أبو البقاء العكبري قول يونس بقوله: " وهو فعل متعلق عن العمل ومعناه التمييز فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعلقه ⁽²⁾ "

أما سيويه فله رأي يخالف تماماً لما قاله أصحابه من البصريين مفاده أن الضمة ضمة بناء؛ لأن صدر صلة الموصول قد حذف، وبه فارقت (أي) أخواتها ⁽³⁾، وأي عند سيويه بمعنى (الذي) وخالفها في جواز الإضافة فيها فأعربت لذلك، فلما حذف من صلتها ما يعود عليها ضعفت فرجعت إلى البناء ⁽⁴⁾، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بُنيت ⁽⁵⁾، واستحسن سيويه قراءة النصب عند الكوفيين، فقال: " وحلثنا هارون أن أناساً وهم الكوفيون يقرؤونها وهي لغة جيلة. " ⁽⁶⁾

وقد غلط النحويون سيويه في هذا الرأي حتى قال أبو جعفر النحاس: " لا أعلم أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيويه، وسمعت أبا إسحاق الزجاج يقول: ما تبين لي أن سيويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد أعرب سيويه (أيا) وهي مفردة؛ لأنها تضاف فكيف يبنها وهي مضافة " ⁽⁷⁾

(1) أسرار العربية : 330 .

(2) التبيان في اعراب القرآن : 2 / 878 ، وينظر : شرح المفصل لابن يفيش : 3 / 146 ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 142 .

(3) ينظر : الكتاب : 11 / 398 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2 / 323 ؛ ومجالس العلماء : 231 والأزهية : 114 ، ومشكل اعراب القرآن : 2 / 61 ، والمحزر الوجيز : 4 / 26 ، والجامع لأحكام القرآن : 11 / 134 ، والتفسير الكبير : 21 / 243 ، والدر المصون : 4 / 518 .

(4) ينظر : المحزر الوجيز : 4 / 26 .

(5) ينظر : أسرار العربية : 329 ، والتبيان في اعراب القرآن : 2 / 878 ، والتفسير الكبير : 21 / 243 .

(6) الكتاب : 1 / 398 .

(7) إعراب القرآن للنحاس : 2 / 323 ، والدر المصون : 4 / 518 ، وشرح التصريح على التوضيح :

قال أبو البركات الأنباري: "وأما ما حُكي عن أبي عمر الجرمي أنه قال: خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل أي كلهم منصوب وقد سُمع الضم، قال الشاعر⁽¹⁾.

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم (أيهم) فذلك على أنها لغة منقولة، وهي لغة العالية الفصيحة⁽²⁾.

وقد انتصر أبو علي الفارسي لسيبويه بقوله: "إنما وجب البناء على مذهب سيبويه؛ لأنه حذف منه ما يتعرف به الضمير مع افتقار إليه كما حذف في ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁽³⁾ ما يتعرفان به مع افتقار المضاف إلى المضاف إليه، لأن الصلة تبين الموصول"⁽⁴⁾. وقال عنه الزجاجي بأنه "أجود الأقاويل"⁽⁵⁾. واختار ابن الحاجب⁽⁶⁾، وابن مالك⁽⁷⁾.

وذكرت كتب إعراب القرآن رأي أبي العباس المبرد في هذه المسألة الذي خالف فيه من سبقه إذ جعل لفظة (شيعة) أساساً للإعراب، وأن أيهم مرفوع بشيعة والتقدير عنده: ننزعن من كل فريق شيع أيهم، ويلزمه أن يقدر مفعولاً (لننزعن) محذوفاً⁽⁸⁾ وقال أبو جعفر النحاس "وهذا القول حسن"⁽⁹⁾. وقدر بعضهم في قول المبرد من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد، ولعل وجه الرفع حيثئذ أن

(1) البيت ينسب لفسان بن وعلة أحد الشعراء. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 334، وشرح الكافية الشافية: 1 / 285.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 133، وينظر: الإنصاف: 2 / 715 المسألة: 102، شرح المفصل لابن يعيش: 3 / 146، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 141، والمطالع السعيد: 132 / 1.

(3) سورة الروم، الآية: 4.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 11 / 134، وينظر: المحرر الوجيز: 4 / 26.

(5) مجالس العلماء: 231.

(6) ينظر: الأمالي النحوية: 1 / 55.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 285.

(8) ينظر: المقتضب: 1 / 19، و3 / 1309، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 322، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 878، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 142، والمحرر الوجيز: 4 / 26، والدّر المصون: 4 / 517.

(9) إعراب القرآن: 2 / 323، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 61.

نظروا بمعنى فكروا، وقد عُلّقَ عن العمل لفظاً، لكونه من أفعال القلوب ⁽¹⁾ أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الضمة في (أَيْهِمْ) ضمة إعراب إذ نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن قول الكسائي الذي ينصُّ على أن "لِنَنْزَعَنَّ واقعة على المعنى كما تقول لَبِسْتُ من الثياب، وأكلْتُ من الطعام ولم يقع لنَنْزَعَنَّ على (أَيْهِمْ) فنصبها" ⁽²⁾. وقال الفراء "إنما لم يعمل؛ لأنَّ معنى (لنزعَنَّ) لننادين فلم يعمل؛ لأنه بمعنى النداء" ⁽³⁾. وقد نَسَبَ الزجاجي إلى الفراء رأياً آخر إذ قال: "يجوز أن يكون معناه ثم لنزعَنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أَيْهِمْ أشدُّ على الرحمن عتياً، فتكون (أي) في صلة التشايع" ⁽⁴⁾. وحكى العكبري عن الأخفش، والكسائي "أنَّ الجملة مستأنفة وأيّ استفهامية ومن زائدة: أي لنزعَنَّ كل شيعة وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب" ⁽⁵⁾. وَرَدَّ ابن هشام هذا القول لعدم ثبوت زيادة (من) في الواجب ⁽⁶⁾. وفي الوقت نفسه يخالف في المعنى تخريج الجمهور، فإنَّ تخريجهم يؤدي إلى التبعض، وهذا يؤدي إلى العموم.

ومن آراء المتأخرين في هذه المسألة قول الزمخشري وهو أنَّ النزع واقع على كل شيعة أي: لنزعَنَّ بعض كل شيعة، فكانَ قائلاً قال: مَنْ هُمْ؟ فقيل: أَيْهِمْ أشدُّ عتياً فجعل (أَيْهِمْ) موصولة أيضاً ولكن هي خبر لمبتدأ محذوف ⁽⁷⁾

وَرَدَّ أبو حيان الأندلسي؛ لأنه يرى فيه تكلفاً إذ فيه إضمار لا ضرورة تدعو إليه ⁽⁸⁾، في حين استحسنته تلميذه السفاقي؛ لأنَّ إضمار المبتدأ كثير فلا تكلف فيه ⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الدر المصون: 4 / 517.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 323، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 61، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 132، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 142.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 323، وينظر: مجالس العلماء: 231، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 132، ونسب السمين الحلبي هذا الرأي إلى الكسائي. ينظر: الدر المصون: 4 / 517.

(4) مجالس العلماء: 231.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 879، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 143، والدر المصون: 4 / 517.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 108.

(7) ينظر: الكشف: 3 / 35، والدر المصون: 517، ومغني اللبيب: 108.

(8) ينظر: البحر المحيط: 7 / 287، والنهر الماد: 2 / 398.

(9) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 143.

وزعم ابن الطراوة أنَّ (أيا) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر. وقد رده ابن هشام بحجتين قويتين هما: رسم الضمير متصلاً بأي في المصحف، وبإجماع النحويين على أنها معربة إذا (لم تضاف) ⁽¹⁾.

الذي تبين لي في هذه المسألة أنَّ الخلاف فيها فردي، وقد تناولت كتب إعراب القرآن هذه المسألة على هذا الأساس في حين عدّها أبو البركات الأنباري مذهبية بين البصريين والكوفيين ⁽²⁾، وتبعه في ذلك صاحب كتاب ائتلاف النصرة ⁽³⁾، وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن رأي سيويه، وفسروه إذا ما استثنينا منهم أبا إسحاق الزجاج الذي خطأ سيويه في هذه المسألة كما بينا.

قال أبو البركات الأنباري: "كان بناؤها على الضم أولى؛ لأنها أقوى الحركات، فبنيت على الضم كـ (قبل، وبعد)، والذي يبدل على أنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا: ضربت أيهم هو في الدار، لنصبوا ولم يبنوا" ⁽⁴⁾، والمختار هو مذهب الأخفش والكوفيين؛ لأنّ القول بينائها عند الإضافة يناقض أصلاً من أصول النحو. والله اعلم بالصواب.

5- (ما) الموصولة هل تقع للعاقل؟ ⁽⁵⁾

اختلف النحويون في (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ⁽⁶⁾ يُقال كيف جاءت (ما) للآدميين؟ ذكر أبو جعفر النحاس في هذا مذهبين؛ إذ نسب إلى الفراء أنَّ (ما) ههنا مَصْدَرٌ ⁽⁷⁾. ولدى مراجعتي معاني القرآن للفراء وجدته ينص على ذلك قائلاً: "ولم يقل (مَنْ طاب ذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال: أو ماملكت إيمانكم يريد أو ملك إيمانكم" ⁽⁸⁾، وهذا رأي ابن جرير الطبري

(1) ينظر: مغني اللبيب: 108، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 108.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 709 المسألة: 102، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 132.

(3) ينظر: 67 المسألة: 58.

(4) أسرار العربية: 329.

(5) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 4 / 159، وإعراب القرآن للنحاس:

1 / 393، وشرح المفصل: 4 / 145، المحرر الوجيز: 2 / 7.

(6) سورة النساء، الآية: 3.

(7) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 393، البحر المحيط: 3 / 505.

(8) 1 / 254، وينظر: الدر المصون: 2 / 300.

أيضاً⁽¹⁾. أما الرأي الآخر فمذهب البصريين ومفاده أن (ما) تقع للنعوت كما تقع (ما) لما لا يُعقل يُقال: ما عندك فيقال: طريف، وكريم، فقوله: (ما طاب لكم) بمعنى الطيب منهم⁽²⁾.
أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة إذ استبعد أبو جعفر النحاس مذهب الفراء وخطأه قائلاً: " هذا بعيد جداً؛ لا يصح إنكحوا الطيبة "⁽³⁾، في حين اختاره مكي القيسي قال: " ما والفعل مصدر، أي وانكحوا الطيب، أي الحلال "⁽⁴⁾، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً⁽⁵⁾. وزاد السفاقي رأياً انفرد به وهو أن (ما) ظرفية مصدرية والتقدير: مدة طيب النكاح⁽⁶⁾.

6 - هل يجوز نعت الاسم الموصول بالمعرفة؟⁽⁷⁾

ورد ذكر هذه المسألة عند الزجاج وتبعه أبو جعفر النحاس، إذ أجاز الكسائي، والفراء من الكوفيين (نعت الاسم الموصول بالمعرفة)⁽⁸⁾، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَيْنَا مُوسَىٰ أَلَكُنْتَبَ تَمَامًا عَلَىٰ الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽⁹⁾ أجاز الكسائي، والفراء أن يكون (أَحْسَنَ) نعتاً للذي في موضع جرٍّ، وأجازا مررت بالذي أخيك، ينعتان الذي بالمعرفة⁽¹⁾، قال الفراء: " ويكون أَحْسَنَ مرفوعاً؛ تريد على الذي هو أَحسن،

(1) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 4 / 159.

(2) ينظر: المقتضب: 2 / 296، والأصول في النحو: 2 / 135، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 28،

وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 393، والمحزر الوجيز: 2 / 7، والدر المصون: 2 / 300،

والبحر المحيط: 3 / 504، والجامع لإحكام القرآن: 5 / 12.

(3) إعراب القرآن: 1 / 393.

(4) مشكل إعراب القرآن: 1 / 179.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 328، وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً آخر وهو أن تكون ما موصوفة والتقدير: فأنكحوا جنساً طيباً يطيب لكم.

(6) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 292، والدر المصون: 2 / 300.

(7) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 8 / 66، والمحزر الوجيز: 2 / 365، والدر المصون: 3 / 220، والتفسير الكبير: 14 / 3، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 142 وتفسير البيضاوي: 2 / 215.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 305، وإعراب القرآن: 1 / 593، والبحر المحيط: 4 / 694.

(9) سورة الأنعام، الآية: 154.

وتنصب (أحسن) ها هنا تنوي بهما الخفض؛ لأنَّ العرب تقول: مررت بالذي هو خيرٌ منك، وشرُّ منك؛ ولا يقولون: مررت بالذي قائم؛ لأن (خيراً منك) كالمعرفة؛ إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلك، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي، أنشد الكسائي⁽²⁾:

إنَّ الزُّبَيْرِيَّ مِثْلَ الْحَلَمُوشِيِّ بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ⁽³⁾

وهذا القول مردودٌ عند البصريين، فلا يميزون مذهب الكسائي والفراء؛ لأنه نعت للأسم قبل أن يتم والمعنى عندهم على المحسن وذهبوا إلى أنَّ (أحسن) فعل ماضٍ داخل في صلة الذي⁽⁴⁾. وزعم البصريون في حكاية الزجاج أنهم لا يعرفون (الذي) إلا موصولة⁽⁵⁾. وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع " ما أنا بالذي قائل لك شيئاً "⁽⁶⁾.

وقد رجَّح الزجاج رأي البصريين، وعَدَّ رأي الكسائي، والفراء رأياً للكوفيين عامة ووصفه بالفحش وهذه العبارة لا تكاد تفارق معانيه عندما يذكر رأي الفراء أو الكسائي الذي ندر ما يصرح باسميهما⁽⁷⁾، ولم يُبدِ أبو جعفر النحاس رأيه في هذه المسألة بل نسبها إلى الكسائي والفراء من غير تعليق عليها⁽⁸⁾، وأحسن هذه الأقوال أنَّ (أحسن) فعل ماضٍ واقع صلة للموصول وفاعله ضمير يعود على (موسى)، أي: تماماً على الذي أحسن⁽⁹⁾.

(1) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 8 / 66، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 305، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 593، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 142، والمحزر الوجيز: 2 / 365.

(2) لم أقف على صاحب هذا البيت، وهو من شواهد ابن جرير الطبري. ينظر: جامع البيان: 8 / 67.

(3) معاني القرآن للفراء: 1 / 365، وينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 8 / 66، والمحزر الوجيز: 2 / 365، والدر المصون: 3 / 220.

(4) ينظر: الكتاب: 2 / 107، والمقتضب: 3 / 197، 232، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 305، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 593، والمحزر الوجيز: 2 / 364.

(5) ينظر: : معاني القرآن وإعرابه: 2 / 305.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 7 / 142.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 305.

(8) إعراب القرآن: 1 / 593.

(9) ينظر: المحزر الوجيز: 2 / 364، والبحر المحيط: 4 / 694، والدر المصون: 3 / 220.

7 - إدخال (أل) على (كل)، و (بعض)

انفرد السفاقي من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم بذكر هذه المسألة وهو يتناول إعراب قوله تعالى ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾⁽¹⁾، قال: " كل للعموم وهو اسم جمع لازم الإضافة. وإذا حذف المضاف إليه عوض فيه التنوين، وقيل هو تنوين صرف، وإذا كان المضاف إليه المحذوف معرفة بقيت (كل) على تعريفها فيجيء منها الحال نحو: مررتُ بكل قائماً؛ لأن المضاف إليه منوي، ولم يعرف باللام عند الأكثر خلافاً للأخفش، والفارسي، فلا تقل الكل ولهذا كان قول بعضهم: بدل الكل، والبعض تسامحاً في العبارة "⁽²⁾.

مذهب سيويه، والجمهور أن (كل) و (بعض) معرفتان تعرفان بنية الإضافة لذا لا يجوز إدخال (أل) عليهما⁽³⁾.

في حين ذهب الأخفش إلى أنه يجوز إدخال الألف واللام عليها، وحكى عن العرب: مررتُ بهم كلاً فوق (كل) حالاً والحال كالنعت وصف يقبل دخول (أل) إذا لم تضاف⁽⁴⁾. وقد ذهب ابن درستويه، وأبو علي الفارسي، وابن الشجري، وابن هشام مذهب الأخفش في جواز دخول الألف واللام عليها ووقعها حالاً قياساً على جميع، وسدس، وثلاث، فهي نكرة بإجماع وهي في المعنى مضافات⁽⁵⁾، والمختار عندنا رأي سيويه والجمهور؛ لأن الأخفش فيما نقل عنه الزجاج ذكر أن العرب لم تقل بذلك⁽⁶⁾، وقال السمين الحلبي: " واعلم أن (كلاً) من الفاظ العموم، وهو اسم جمع لازم للإضافة، وقد يُحذف ما يضاف إليه، وهل تنوينه حيث تنوين عوض أو تنوين صرف؟ قولان. والمضاف إليه (كل) إن كان معرفة وحذف بقيت على تعريفها، فلهذا انتصب عنها الحال، ولا يدخلها الألف واللام، وإن وقع في عبارة بعضهم "⁽⁷⁾.

(1) سورة البقرة، الآية 20.

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 141، وينظر: الدر المصون: 1 / 142.

(3) ينظر: اشتقاق أسماء الله: 462، وارتشاف الضرب: 2 / 516.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 153.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 154، مغني اللبيب: 108، وجمع الهوامع: 2 / 51.

(6) ينظر: اشتقاق أسماء الله: 464.

(7) الدر المصون: 1 / 142.

8. لفظة (غير) بين النكرة والمعرفة

ومن ذلك ما ذُكر في كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف النحويين في (غير) من قوله تعالى: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (1) .

ومحور هذا الخلاف هو وقوع (غير) صفة للذين، وهي لا تكون نكرة أبداً إذ لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يتعرف بإضافته إلى معرفة؛ لأنه لا يدل على شيء معين (2) .

ومذهب الزجاج أن (غير) جرى وصفاً للـ (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدهم، ونشمل كل من أنعم الله عليه منذ زمن آدم إلى قيام الساعة (3) .

وقد نسب السفاقي رأياً لابن السراج في (غير) مفاده أنه يتعرف إذا كان المغاير واحداً نحو: الحركة غير السكون؛ وكذلك الأمر هنا؛ لأن المنعم عليه، والمغضوب عليه متضادان (4) .

قال ابن عطية: "أبقى أبو بكر - يعني ابن السراج - (الذين) على حد التعريف، وجوز نعتها بـ (غير) لما بينه من تعرف (غير) في هذا الموضع، وغير أبي بكر وقف مع تنكير (غير)، وذهب إلى تقريب (الذين) من النكرة إذ هو اسم شائع لا يختص به معين، وعلى هذا جوز نعتها بالنكرة" (5) .

وهذا رأي ابن هشام إذ قال: "ولا تتعرف (غير) بالإضافة؛ لشدة إبهامها، وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو: ﴿نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (6) ، أو لمعرفة قريبة منها نحو: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (7) لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة، ولأن (غيراً) إذا وقعت بين ضدين ضُغِفَ إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، ويرد الآية الأولى (8) ، وقد ذكر

(1) سورة الفاتحة، الآية: 7 .

(2) ينظر: الكتاب: 2 / 153، والمقتضب: 2 / 275، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 13، وتفسير

البيضاوي: 1 / 38، وتفسير النسفي: 1 / 8 .

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 53 .

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 69، والدر المصون: 1 / 83 .

(5) المحرر الوجيز: 1 / 77، وينظر: الدر المصون: 1 / 83 .

(6) سورة فاطر: الآية: 37 .

(7) سورة الفاتحة، الآية: 6 .

(8) مغني اللبيب: 210 .

رأي ابن السراج وتناوله المعربون في كتبهم⁽¹⁾، ولدى مراجعتي كتاب الأصول في النحو تبين لي أن ابن السراج لم يقل بهذا الرأي بل أقر بأنها نكرة إذ قال: "واعلم أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها؛ لأنها لا تخص شيئاً بعينه، فمن ذلك: مثلك، وشبهك، وغيرك، تقول: مررتُ برجلٍ مثلك، وبرجلٍ شبهك، وبرجلٍ غيرك، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة"⁽²⁾، ولعل ما يعزز قولنا هذا إن جامع العلوم نسب هذا الرأي إلى أبي بكر بن دريد وليس إلى أبي بكر بن السراج⁽³⁾، والذي يبدو أن السفاقي نقل هذا الرأي عن شيخه أبي حيان الأندلسي⁽⁴⁾، ونقل ابن هشام النص بالحرف وهو مطابق تماماً لما ذكره جامع العلوم النحوي، وهذا جعلنا نرجح أن الرأي لم يقل به ابن السراج بل نسب إليه وهماً وهو لأبي بكر بن دريد والله أعلم بالصواب.

9 - تعريف جزئي العدد المركب⁽⁵⁾

ومما انفرد به أبو جعفر النحاس من مسائل اختلف فيها النحويون مسألة تعريف جزئي العدد المركب. لا خلاف بين البصريين أن تعريف هذا العدد بإدخال الألف واللام في أوله فنقول: مضى الأحد عشر رجلاً لا غير⁽⁶⁾.

في حين ذهب الكسائي، والفراء من الكوفيين، والأخفش من البصريين إلى أنه يجوز أن تدخل (أل) التعريف على جزئي العدد المركب، فأجازوا مضى الأحد عشر⁽⁷⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 110 بلا عزو، والمحرر الوجيز: 1 / 77، والدر المصون:

1 / 83، والقاموس المحيط: 2 / 106.

(2) الأصول في النحو: 1 / 153.

(3) ينظر: الجواهر: 1 / 165، 166 وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج.

(4) ينظر: البحر المحيط: 1 / 49.

(5) ينظر هذه المسألة في، اللمع: 273، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2 / 735، والإنصاف في

مسائل الخلاف: 1 / 312 المسألة: 43، والبيان عن مذهب النحويين: 434 المسألة: 76،

وشرح المفصل: 6 / 33، وائتلاف النصرة: 43 المسألة: 21، وحاشية الصبان على شرح

الأشموني: 1 / 298.

(6) ينظر: المقتضب: 2 / 168، واللمع: 273، وشرح المفصل: 6 / 33، وشرح الكافية للرضي:

2 / 156، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 121، وارتشاف الضرب: 1 / 367.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 122، وإصلاح المنطق لابن السكيت: 302، وشرح المفصل:

6 / 33، ولسان العرب: 4 / 569 مادة (عشر)، وارتشاف الضرب: 1 / 367.

قال القراء: " فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتها في أولها فقلت: ما فعلت الخمسة عشر. ويجوز ما فعلت الخمسة عشر، فأدخلت عليها الألف واللام مرتين؛ لتوهمهم انفصال ذا من ذا من حال " ⁽¹⁾، وهذا الكلام مردودٌ عند أبي العباس المبرد إذ قال: " وأما قولهم: الخمسة عشر فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حضر موت، وبعلبك وقال قلا وأيد سبا، وما أشبه ذلك من الأسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً. " ⁽²⁾. ووجهه عند الكسائي ومن وافقه أنَّ الأسم الثاني في الحقيقة معطوف على ما قبله، لهذا جاز تعريفه كما لو كان العطف صحيحاً ⁽³⁾.

ومنع جمهور البصريين دخول الألف واللام في (العشر) وأجمعوا على أنه يقال: الخمسة عشر درهماً بتعريف خمسة فقط؛ لأنَّ الأسمين لما ركباً امتزجا فصارا كاسم واحد فإذا صار كذلك فتعريف الأسم الثاني لا معنى له ⁽⁴⁾.

واحتج أصحاب الرأي المخالف لجمهور النحويين بالسماع؛ لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبهم وأنَّ الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالحارث، والعباس ⁽⁵⁾. وروي عن الكسائي الخمسة الأثواب ⁽⁶⁾ وَضَعَفَ أصحاب كتب الخلاف النحوي هذا الرأي وَعَدَّوْا أدلتهم في السماع من الشواذ التي لا يمكن القياس عليها، وأجمعوا على ترجيح رأي جمهور النحويين ⁽⁷⁾، وجعل أصحاب كتب الخلاف التي وصلت إلينا هذه المسألة من مسائل الخلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين في حين وقع الاتفاق بين نحاة البصرة والكوفة على تعريف الأسم الأول لا غير.

(1) معاني القرآن: 2 / 33، وينظر: رأيه في مجالس ثعلب: 2 / 658.

(2) المقتضب: 2 / 176.

(3) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، تحقيق: الدكتور هادي عبد ناجي، ص 283.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 312 - 313 المسألة: 43، والتبيين على مذهب النحويين: 434 المسألة 76، واتتلاف النصر: 435 المسألة: 21.

(5) ينظر: التبيين عن مذهب النحويين: 434 المسألة: 76.

(6) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: 283.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 313 المسألة: 43، والتبيين عن مذاهب النحويين: 434 المسألة: 76، واتتلاف النصر: 44 المسألة: 21.

أما مذهب الكسائي، والفراء، والأخفش فمخالف لرأي الجمهور⁽¹⁾، وهذا ما استبعده أبو جعفر النحاس بقوله: "وذا محال عند البصريين"⁽²⁾، ورأي الجمهور هو المرجح عندنا؛ لأن العددين لما ركباً أصبحا عدداً واحداً فلا حاجة لدخول (أل) على الجزء الثاني. والله اعلم.

10 - هل إضافة العدد المركب تخرجه من البناء إلى الإعراب؟

عند إضافة العدد المركب نحو: أحد عشر، وخمسة عشر زيد يبقى الأسمان على بنائهما عند سيويه، لبقاء موجبها وهو التركيب، والإضافة لا تخل بالبناء، كما لا يخلّ به الألف واللام اتفاقاً نحو: الأحد عشر، وإن كانت الإضافة من خواص الأسماء⁽³⁾.

ونقل لنا أبو جعفر النحاس عن سيويه قوله: "واعلم أن العرب تجعل خمسة عشر وما أشبهها في الألف واللام والإضافة على حال، والعلّة عند أصحابه في هذا أن الجهة التي بُنيت من أجلها موجودة مع الألف واللام والإضافة، وقد حكى سيويه: هذه خمسة عشر برفع الثاني، وزعم الفراء أنه يُقال: ما رأيت خمسة عشر قط خيراً منها بخفض عشر وتنوينها. قال أبو جعفر: وذا لا يجوز عند البصريين أيضاً"⁽⁴⁾، وهذا القول صحيح إذ نصّ على ذلك سيويه بقوله: "واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحد، كما تقول: اضرب أيهم أفضل، وكالآن؛ وذلك لكثرة ما في الكلام، وأنها نكرة فلا تغير، ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة"⁽⁵⁾، في حين استحسّن الأخفش هذه اللغة وكان "يرى إعرابها إذا أضفتها وهي عدد، فتقول: هذه الدراهم خمسة عشر، والعلّة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها، وقد علمت أن خمسة عشر درهماً هي تقدير التنوين، وبه عمل في الدرهم، فإذا أضفتها إلى مالها لم يجز تقدير التنوين فيها لمعاقبة التنوين الإضافة، فصار بمنزلة اسم لا يتصرف، فإذا أضيف إنصرف وأُعرِب"⁽⁶⁾. واختاره ابن عصفور

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 122، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: 283، وشرح المفصل: 6 / 33، وشرح الكافية للرضي: 2 / 156، وارتشاف الضرب: 1 / 367.

(2) إعراب القرآن: 2 / 122.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4 / 113، وشرح ابن عقيل: 2 / 412، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 4 / 101.

(4) إعراب القرآن: 2 / 123.

(5) الكتاب: 2 / 51.

(6) شرح كتاب سيويه: 1 / 190، لأبي سعيد السيرافي، وينظر: شرح المفصل: 4 / 114.

وزعم أنه الأوضح⁽¹⁾، والخلاف بين سيويه والأخفش في هذه المسألة ليس في عدم جواز خروج العدد المركب من البناء إلى الإعراب عند الإضافة، بل في درجة حسنه أو ردائه، فقد استرذها سيويه على ما بينا والأخفش رآها حسنة، والمبرد وصفها بالقلّة والقياس يُعضد مذهب سيويه⁽²⁾، وهذا ما أكده الدكتور عبد الأمير الورد في دراسته منهج الأخفش⁽³⁾

ورّد ابن يعيش رأي الأخفش قائلاً: " وهذا الاعتلال فاسد، لأنّ تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يُعرب عند زواله، وإنما البناء يتضمنه حروف العطف وذلك باقٍ بعد الإضافة كما كان قبلها ثم ما ذكره منتقضي بدخول الألف واللام فإنه لا يعرب لذلك كما اعرب بالإضافة، ولا فرق بينهما في معاقبة التنوين "⁽⁴⁾

أما الفراء من الكوفيين فإنّ الإضافة عنده تزيل البناء، إذ قال: " فإن أضفت إلى نفسك أعربت الأول فقلت: هذه خمسة عشري، ومررت بخمسة عشري قال لما لم يحز أن تضيفه إلى الأول؛ لأنّ بينهما عشراً أعربت الأول⁽⁵⁾ وجوّز ثعلب إعراب صدر العدد المركب إذا أضيف وجر عجزه بالإضافة كما يقول: نعم الخمسة العشر⁽⁶⁾ وذكر أبو العباس المبرد قول الكوفيين ووصفه بالقلّة، والقياس عنده مذهب سيويه؛ لأنّ (خمسة عشر) نكرة وما لم ترده إلى أصله لم ترده الإضافة. وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشر⁽⁷⁾

11 - اختلافهم في خبر (الذين)

من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَن مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ قُلْ لِلّٰهِ كَتَبَ عَلٰى نَفْسِهٖ الرَّحْمَۃُ لِيَجْمَعَكُمۡ اِلٰى يَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيْهِ الَّذِيۡنَ خَسِرُوۡا اَنْفُسَهُمۡ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُوۡنَ﴾⁽⁸⁾

(1) ينظر: المقرب: 337.

(2) ينظر: المقتضب: 2 / 179.

(3) ينظر: منهج الأخفش الأوسط: 87.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 4 / 114، وينظر: أسرار العريضة: 200، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الجباز: 2 / 563.

(5) معاني القرآن: 2 / 33، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 112، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 4 / 101، وشرح التصريح على التوضيح: 2 / 275.

(6) ينظر: مجالس ثعلب: 2 / 590-591.

(7) ينظر: المقتضب: 2 / 179.

(8) سورة الأنعام، الآية: 12.

ذهب الأخفش إلى أن (الذين) بدل من الكاف والميم، والمعنى عنده ليجمعن الذين خسروا أنفسهم إلى هذا اليوم الذي يحدونه ويكفرون به ⁽¹⁾. وهذا خطأ عند أبي العباس المبرد؛ لأنه لا يبدل من المخاطب والمخاطب ولا يقال: مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٌ، ولا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، لأنَّ هذا لا يُشكَلُ فَيَبِينُ ⁽²⁾. وَرَدَّ ابْنُ عَطِيَّةٍ، فقال: " (ما) في الآية مخالف للمثال؛ لأنَّ الفائدة في البدل مرتبة من الثاني، فإذا قلت: مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٌ، فلا فائدة في الثاني " ⁽³⁾.

ومن خالف الأخفش الزجاج الذي كان يرى " أن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ في موضع رفع على الابتداء " وخبره (فَهُمْ) لا يؤمنون؛ لأنَّ (ليجمعنكم) مشتمل على سائر الخلق، على الذين خسروا أنفسهم وغيرهم، وهذه اللام في ليجمعنكم لام قسم، فجائز أن يكون تمام الكلام: كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، ثم استأنف فقال: ليجمعنكم، وكأنَّ المعنى: والله ليجمعنكم " ⁽⁴⁾. وإنما دخلت الفاء في الخبر فهُمْ لا يؤمنون) لما في الذين من معنى الشرط ⁽⁵⁾.

الرأي الراجح عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله الزجاج، أما قول الأخفش فهو مستبعد عندهم؛ " لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب؛ لا تقول: رأيتك زيداً، على البدل؛ للإشكال " ⁽⁶⁾ وهذا قول أبي البركات الأنباري ⁽⁷⁾، وأبي البقاء العكبري ⁽⁸⁾. واختار القرطبي رأي الزجاج أيضاً إذ قال عنه: " وهو أجود ما قيل فيه، تقول: الذي يكرمني فله درهم، الفاء تتضمن معنى الشرط والجزاء " ⁽⁹⁾. والبدل من ضمير الحاضر سواء أكان متكلاً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهور البصريين في بدل الكل من الكل لو قلت: (قمت زيدٌ) يعني نفسك، و(ضربتك عمراً) لم يَجُزْ، قالوا: لأنَّ البدل إنما

(1) ينظر: معاني القرآن: 2 / 269، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 232، والمحرر الوجيز: 2 / 273، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 315، والدر المصون: 3 / 18، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 396، والتفسير الكبير: 12 / 166.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 483، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 396، المجيد في إعراب القرآن المجيد: 17، والمحرر الوجيز: 2 / 272، والدر المصون: 3 / 18.

(3) المحرر الوجيز: 2 / 272؛ وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 17، والدر المصون: 3 / 18، والبحر المحيط: 4 / 448.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 232، وينظر: التفسير الكبير: 12 / 166.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 483، والدر المصون: 3 / 18.

(6) مشكل إعراب القرآن: 1 / 258.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 315.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 483.

(9) الجامع لأحكام القرآن: 6 / 396.

يؤتى به للبيان غالباً والحاضر متميزٌ بنفسه فلا فائدة في البدل منه ⁽¹⁾، والأخفش أجاز ذلك مطلقاً مستنداً على جوازه بالسَّماع والقياس، فأما القياس فإنه جاز أن يدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قول الشاعر ⁽²⁾

على حالة لو أنَّ في القوم حائماً على جوده لظنَّ بالماء حاتم

فحاتم بدل من الضمير في جوده، فكما جاز ذلك ثمَّ يجوز هنا؛ لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله كبسٌ ولهذا منعوا من نعته ⁽³⁾

أما السَّماع فقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَ كُفَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ ⁽⁴⁾ ويقول الشاعر ⁽⁵⁾

أنا سيفُ العَشيرة فاعرفو نيحُميداً قد تَذَرِيتُ السَّناما

فَحُميداً بدل من الياء في فاعرفوني، والبصريون يؤولون أن يكون مُحَميداً منصوب بإضمار فعل على الاختصاص، أما الآية الكريمة فعلى ما تقدم في رأي الزجاج والجمهور ⁽⁶⁾ ورأي الأخفش مقبول لدينا، لأنه مستند إلى القياس والسَّماع ولا حاجة لنا بتأويلات البصريين وتقديراتهم وعدم التأويل أولى. والله اعلم.

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 291، الدر المصون: 2 / 652.

(2) البيت للقرزوق، ينظر: الديوان: 2 / 297. وروايته:

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جود ظننت به نفس حاتم

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 290.

(4) سورة الأنعام، الآية: 12.

(5) البيت لحميد بن بجدة الكلبي، ينظر: الديوان: 133، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 108،

شرح المفصل لأبن يعيش: 9 / 843، والدر المصون: 2 / 652، وخزانة الأدب: 5 / 242.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 291، الدر المصون: 2 / 652.

12 - الخلاف في الخبر

في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽¹⁾.

أثار أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والمبرد في تفسير الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾.

عند سيبويه رفع بالإبتداء، والخبر محذوف، أي فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو فيما يتلى⁽²⁾ وما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه اورد قراءة عيسى بن عمر: والسيارق والسارقة، بالنصب وقد سوغ سيبويه هذه القراءة على تقدير فعل؛ لأن الوجه في الأمر والنهي عنده النصب على تقدير فعل⁽³⁾. وقد رفض الزجاج هذه القراءة وإن كان القارئ بها مقدماً؛ "لأن الجماعة أولى بالإتباع إذ كانت القراءة سنة متبعة ودليله قوله تعالى⁽⁴⁾ ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَتَأْذُوهُمَا﴾⁽⁵⁾. وتبعه الفخر الرازي مرجحاً قراءة الرفع وراداً رأي سيبويه⁽⁶⁾.

وهذا الذي قاله الزجاج وهو رأي أبي العباس المبرد والكوفيين إذ ذهب إلى أن خبر المبتدأ قوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ودخلت الفاء في الخبر؛ لأنه لم يُرد به سارقاً بعينه، وإنما أراد كل من سرق فاقطعوا يده، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنما هو يتضمن معنى الشرط والجزاء: أي من سرق فاقطع يده⁽⁷⁾. وقال الفراء: "وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة)؛ لأنها غير

(1) سورة المائدة، الآية : 38 .

(2) ينظر: الكتاب: 1 / 71 - 72، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 171، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 432، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 227، والمحرر الوجيز: 2 / 187، والكشاف: 1 / 663، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 290، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 435، والتفسير الكبير: 11 / 222، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 166، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 555، والدر المصون: 2 / 521 .

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 72، والبحر المحيط: 4 / 248 .

(4) سورة النساء، الآية : 16 .

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 172 .

(6) ينظر: التفسير الكبير: 11 / 223، والبحر المحيط: 4 / 250، والدر المصون: 2 / 522 .

(7) ينظر: الكامل: 2 / 265، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 290، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 435، والدر المصون: 2 / 521، والمحرر الوجيز: 2 / 188 .

مَوْقَّتَيْن، فوجَّها توجيه الجزاء؛ كقولك: من سرق فاقطعوا يده، ف (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام" (1)

وهذا قول ابن جرير الطبري (2). وهو مستبعد عند سيويه؛ "لأنَّ الفاء لا تدخل عنده إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور، أو جملة صالحة لأداة الشرط. والموصول هنا (أل) وصلتها أسم فاعل أو مفعول، وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيويه" (3). ولهذا كان الاختيار عند سيويه أن الخبر محذوف كما تقدم دون الجملة الطلبية.

أما القول الذي يذهب إلى أن سيويه يفضل قراءة النصب على قراءة العامة فقيه نظر، ويظهر لنا ذلك جلياً بنص سيويه "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبث العامة إلا القراءة بالرفع" (4). وليس في هذا ما يقضي تفضيل النصب، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء، إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجه النصب، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا بالرفع (5)

وقد ردَّ الفخر الرازي على سيويه (6). وذلك أنه فهم كما فهم أبو جعفر النحاس ومكي القيسي (7). والزمخشري من تفضيل سيويه لقراءة النصب (8) ومن الذين انتصروا لسيويه أبو حيان الأندلسي إذ دافع عنه دفاعاً قوياً، راداً قول الفخر الرازي بقوله: "وما ذكره الرازي لا يتفرع على كلام سيويه بوجه، والعجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنَّفَ في النحو كتاباً سَمَّاهُ المحرر، وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة من مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم." (9)

وَنَسَبَ أبو البركات الأنباري إلى الأخفش موافقته للمبرد (10) ولكني حينما عُدْتُ إلى كتاب معاني القرآن وجدته موافقاً لسيويه في هذا الأمر فهو يقول: "وما ذكرنا في هذا الباب من قوله:

(1) معاني القرآن : 1 / 306.

(2) بنظر : جامع البيان في تفسير القرآن : 6 / 148.

(3) المجيد في اعراب القرآن المجيد : 555، وينظر : البحر المحيط : 4 / 250.

(4) الكتاب : 1 / 72.

(5) ينظر : الذر المصون : 2 / 521-522.

(6) ينظر : التفسير الكبير : 11 / 223.

(7) ينظر : اعراب القرآن : 2 / 431، ومشكل اعراب القرآن : 1 / 227.

(8) ينظر : الكشف : 1 / 664، والجامع لأحكام القرآن : 6 / 166.

(9) البحر المحيط : 4 / 251.

(10) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : 1 / 290، والذر المصون : 2 / 521.

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وقوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ ﴾⁽¹⁾ ، وليس في قوله: (فاقطعوا) و (فاجلدوا) خبر مبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عَبْدُ اللَّهِ فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمرة الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم⁽²⁾ " وهذا القول موافق لرأي سيبويه كما بيناه.

أما موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد اختار الزجاج قول المبرد والكوفيين بقوله: " وقال غير سيبويه من البصريين. وهو محمد بن يزيد المبرد: أختار أن يكون السارق والسارقة رفعاً بالابتداء؛ لأنَّ القصْدَ ليس إلى واحدٍ بعينه، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنما هو كقولك: مَنْ سرق فاقطع يده، وَمَنْ زنى فاجلده، وهذا القول هو المختار وهو من مذهب بعض البصريين والكوفيين⁽³⁾ " في حين عرض أبو جعفر النحاس كلا الرأيين بلا ترجيح⁽⁴⁾، وهذا ما فعله أبو البركات الأنباري⁽⁵⁾. ورجَّح السفاقي رأي سيبويه بقوله: " وإنما ترجَّح الرفع في مثل هذا الأمر؛ لأنَّك إذا نصبت احتجت إلى تقدير جملة فعلية تعطف عليها بالفاء، وإلى تقدير الفعل الناصب، وإلى تحريف الفاء إلى غير محلها. فإن قلت: زيداً فاضربه فتقديره: تنبه فاضرب زيداً اضربه، حذفاً: تنبه، وحذفت اضرب، وأخرت الفاء إلى دخولها على المفسر، وليس كذلك الرفع؛ لأنه ليس فيه إلا حذف مبتدأ، أو حذف خبر، فالمحذوف أحد جزأي الإسناد فقط⁽⁶⁾.

والذي يبدو لي أنَّ رأي المبرد أكثر إيجازاً وأقل كلفة على الدارسين من رأي سيبويه إذ يقدر حذف مضاف ثم يقدر خبراً محذوفاً لكنّه مع ذلك يبقى رأي سيبويه هو المختار؛ لأنه لا يُحسن وقوع الطلب خبراً، وعنده أنَّ الفاء لا تدخل إلّا في خبر الموصول الصريح كالذي.

(1) سورة النور، الآية : 2 .

(2) معاني القرآن : 1 / 80 ، وينظر : التفسير الكبير : 11 / 222 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 171 - 172 .

(4) بنظر : إعراب القرآن : 2 / 431 - 432 .

(5) بنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 290 .

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 557 .

13. هل يكون اسم كان مجهولاً ؟

في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ۖ ﴾⁽¹⁾

اختلف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في تقدير الخبر فَقَدَرُ الزجاج " فسوف يكون تكذيبكم لازماً " ⁽²⁾ في حين قدّره أبو جعفر النحاس: فسوف يكون جزاء التكذيب عذاباً لازماً ⁽³⁾ والنحاس في رأيه هذا متابع للفراء، كما سيأتي بيانه. وعند أبي البقاء العكبري: لازماً أي (ذا لزام) فأوقع المصدر موقع اسم الفاعل ⁽⁴⁾

وأجاز الفراء في أحد قوليه أن يكون اسم يكون مجهولاً إذ قال: " نصبت الزام، لأنك أضمرت في (يكون) اسماً إن شئت كان مجهولاً، فيكون بمنزلة قوله تعالى في قراءة أبي ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرِقَرٍ ﴾ ⁽⁵⁾ وإن شئت جعلت فسوف يكون تكذيبكم عذاباً لازماً " ⁽⁶⁾، وقول الفراء الأول غلط عند البصريين؛ لأن المجهول لا يكون إلا جملة لا مفرداً على مذهبهم ⁽⁷⁾، وهذا هو المختار عند أبي جعفر النحاس ومكي القيسي ⁽⁸⁾. قال مكي تعقياً على قول الفراء في (المجهول) " وذلك لا يجوز؛ لأن المجهول إنما يفسر بالجملة لا بالمفردات " ⁽⁹⁾

(1) سورة الفرقان، الآية: 77.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 78.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 478، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 138، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 210.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 992، والدر المصون: 5 / 266.

(5) سورة البقرة، الآية: 280.

(6) معاني القرآن: 2 / 275، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 478، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 86.

(7) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 487، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 138.

(8) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 478، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 138، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 86.

(9) مشکل إعراب القرآن: 2 / 138.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح (المجهول) عند القراء يراد به ضمير الشأن⁽¹⁾. ويعلل ابن جني هذه التسمية من لدن الكوفيين بقوله: " وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده. ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سُمّاه الكوفيون الضمير المجهول "⁽²⁾ وهذا مما يفسر كلام أبي جعفر النحاس ومكي القيسي أن المجهول لا يفسر إلا بالجملة أي بالجملة التي تأتي بعدها يستبان المراد من الضمير. والله أعلم بالصواب.

14 - اختلافهم في خبر الكون المنفي⁽³⁾

انفرد أبو البقاء العكبري بذكر هذه المسألة من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، إذ ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في خبر (كان) مع لام الجحود، وفي أكثر من موضع في القرآن الكريم⁽⁴⁾. مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف وهو الخبر والتقدير: في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِسْمَتَكُمْ﴾⁽⁵⁾. ما كان الله مُريداً⁽⁶⁾ وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي، واشترط بعض النحويين مع ذاك أن يكون كوناً ماضياً⁽⁷⁾. وقد صرح بذلك الخبر في قول الشاعر⁽⁸⁾

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُو

(1) ينظر: مغني اللبيب: 636، والمصطلح الكوفي: 32 الدكتور محيي الدين توفيق، والمدارس النحوية شوقي ضيف: 200، والخلاف بين الكوفيين، رسالة دكتوراه تقدم بها مهدي صالح الشمري إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد: ص 57.

(2) الخصائص: 2 / 397، وينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 180.

(3) ينظر هذه المسألة: البحر المحيط: 2 / 20، والدر المصون: 1 / 369، والجنى الداني: 158.

(4) ينظر على سبيل المثال لا الحصر، سورة البقرة، الآية: 143، وآل عمران، الآية: 179.

(5) سورة البقرة، الآية 143.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 125، والجنى الداني: 158، والمجيد في إعراب القرآن

المجيد: 258، والبحر المحيط: 2 / 20.

(7) ينظر: الدر المصون: 1 / 396.

(8) صدر بيت، وعجزه: ولكن المضيع قد يصاب. والبيت لم أقف على قائله، وهو في: الجنى

الداني: 159، والدر المصون: 1 / 396.

والتصريح به في غاية الدور⁽¹⁾.

أما الكوفيون فلا حذف عندهم، واللام زائدة والخبر هو الفعل نفسه⁽²⁾ ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة مبني على اختلاف المذهبيين في التايب للفعل المضارع بعد لام الجحود⁽³⁾ فلما كان مذهب البصريين في هذه المسألة أن اللام جارة لمصدر مُنسبك من أن المقدرة والفعل، لزم عندهم أن يكون خبر كان محذوفاً. ولما كانت اللام هي الناصبة بنفسها عند الكوفيين كان الخبر هو الفعل نفسه⁽⁴⁾.

وقد ردّ عليهم أبو البقاء العكبري فقال: "وهو بعيد؛ لأن اللام لام الجرّ، و (أن) بعدها مُراد فيصير التقدير على قولهم: ما كان الله إضاعة أيمانكم"⁽⁵⁾ وهذا الرد غير لازم للكوفيين فإنهم لم يقولوا بإضمار (أن) بعد اللام، بل يزعمون النصب بها، وأنها زائدة للتأكيد. والله أعلم.

15 - ما بعد الفاء لا يكون خبراً⁽⁶⁾

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾⁽⁷⁾

قال الزجاج: "موضع ذلكم رفع على إضمار الأمر، المعنى: الأمر ذلكم فذوقوه، فمن قال: إنه يرفع ذلكم بما عاد عليه من الهاء أو بالابتداء وجعل الخبر فذوقوه، فقد أخطأ من قبل أن ما بعد الفاء لا يكون خبراً لمبتدأ. لا يجوز زيد فمطلق، ولا زيد فاضربه؛ إلا أن تضم (هذا) زيد فاضربه."

(1) ينظر: الجنى الداني: 159، والبحر المحيط: 2 / 20، والدر المصون: 1 / 396.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 125، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 258، والدر المصون: 1 / 396، واتلاف النصرة: 153.

(3) وهذه المسألة من مسائل الإنصاف، ينظر: 2 / 93 المسألة: 82، واتلاف النصرة: 53 المسألة: 17.

(4) ينظر: الجنى الداني: 158 - 159.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 25، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 258، والجنى الداني: 159.

(6) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 9 / 133، والتفسير الكبير: 15 / 136، والمحرر الوجيز: 2 / 509، والدر المصون: 3 / 405 - 406، والجامع لإحكام القرآن: 7 / 378.

(7) سورة الأنفال، الآية: 14.

(1) وهذا الكلام نص عليه سيويه قائلاً: "ومثل ذلك أما زيد فاقته فإذا قلت: زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الإبتداء ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم فهذا دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبت على شيء فهذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على عليك كأنك قلت: عليك زيداً فاقته وقد تحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه إذا كان مبتدأ على مظهر أو مضمّر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهر وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمور.. " (2) ولم ينسب الزجاج الرأي القائل بوقوع الفاء في الخبر على الإطلاق ونسبه المتأخرون إلى الأخفش (3).

وما جاء في معاني القرآن لا يخرج عن رأي سيويه الذي نقله عنه الزجاج، قال الأخفش عند تفسيره قوله تعالى: (ذلكم فذوقوه) كأنه جعل (ذلكم) خبراً لمبتدأ، أو مبتدأً أضمر خبره، حتى كأنه قال: ذلكم الأمر أو: الأمر ذلكم (4) وبهذا القول لا نرى أن الأخفش قد خالف سيويه أو الزجاج. أما الفراء فجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى: بأن للكافرين ويجوز أن يضمّر واعلموا أن (5).

وردة الزجاج بقوله: "ويلزم على هذا أن يقال: زيد منطلق وعمر قائماً، على معنى واعلم عمراً قائماً، بل يلزمه أن يقول: عمراً منطلقاً؛ لأن الخبر معلّم ولكنه لم يجز إضمار اعلم ههنا؛ لأن كل كلام يُخبر به أو يستخبر فيه فانت معلّم به فاستغنى عن إظهار العلم أو إضماره. وهذا القول لم يقله أحد من النحويين (6) وقد ذكر ابن جرير الطبري الرأيين من دون أن يرجح أحدهما، قال: "قوله: وأن للكافرين من الأعراب وجهان: عذاب النار بنية تكرير ذلكم كأنه قيل ذلكم الأمر وهذا. وأما النصب فمن وجهين: أحدهما، ذلكم فذوقوه واعلموا أو أيقنوا أن للكافرين فيكون نصبه بنية فعل مضمّر..

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 407، وينظر: المحرر الوجيز: 2 / 509، والبحر المحيط:

5 / 288، والدر المنصور: 3 / 405، والتفسير الكبير: 15 / 136، والجامع لأحكام القرآن:

7 / 378.

(2) الكتاب: 1 / 69-70، وينظر: المحرر الوجيز: 2 / 509.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 368، وشرح المفصل لابن يعيش: 8 / 95، والجنى الداني:

127، والدر المنصور: 3 / 405.

(4) معاني القرآن: 2 / 319.

(5) ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 405، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 379.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 408، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7 / 379-380.

والآخر بمعنى ذلكم فذوقوه، وبأن للكافرين عذاب النار ثم حذفت الباء فنصبت ⁽¹⁾ " وهذا الأخير هو رأي الفراء على ما بيناه. ويبقى رأي سيويه هو الأرجح؛ لأنه مدعوم بالتشاع ولا يخرج بدوره عن قياسات النحويين. والله اعلم.

16 - (ما) التعجيبة

من قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ﴾ ⁽²⁾⁽³⁾

ما عند جمهور النحويين فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون تعجيبة وتقديره: شيءٌ أَصْبَرَهُمْ وهذا رأي سيويه ⁽⁴⁾

الآخر: أن تكون استفهامية والتقدير: أي شيء أَصْبَرَهُمْ وهو رأي أبي العباس المبرد إذ قال: " وأما قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ فليس من هذا ولكنه - والله أعلم - التقرير والتوبيخ وتقدير: أي شيء أَصْبَرَهُمْ على النار؟ أي دعاهم إليها، وأضطرهم إليها... ⁽⁵⁾ وهذا الرأي نسبه ابن عطية إلى مُعَمَّر بن المثني ⁽⁶⁾. أما الفراء فله رأيان في المسألة، أحدهما: أنها استفهامية أي فما الذي صَبَرَهُمْ على النار؟ والوجه الآخر أنها تعجيبة: أي فما أجراًهم على النار!.

قال الفراء: " قال الكسائي: سألتني قاضي اليمن وهو بمكة، فقال: اختصم إلي رجلان من العرب، فحلف أحدهما على حق صاحبه، فقال له: ما أصبرك على الله! وفي هذه أن يراد بها: ما أصبرك على عذاب الله، ثم تلقى العذاب فيكون كلاماً، كما تقول: ما أشبه سخاءك بحاتم ⁽⁷⁾ "

(1) جامع البيان في تفسير القرآن: 9 / 133 .

(2) سورة البقرة، الآية 175 .

(3) ينظر هذه المسألة: الجنى الداني: 335، ومغني اللبيب: 392، وشرح المفصل لأبن يعيش: 7 / 149، والتفسير الكبير: 5 / 29، والبحر المحيط: 2 / 124 .

(4) ينظر: الكتاب: 1 / 37، والأزهية: 74، والمحزر الوجيز: 1 / 242، والدر المصون: 1 / 445، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 236، والتفسير الكبير: 5 / 28 .

(5) المقتضب: 4 / 183، وينظر: التفسير الكبير: 5 / 38 .

(6) ينظر: المحزر الوجيز: 1 / 242، ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى الفراء وابن درستويه. ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 33 .

(7) معاني القرآن: 1 / 103، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 236 .

وعلى كلا الوجهين فهي مبتدأ وما بعدها الخبر⁽¹⁾ وذكر أبو البركات الأنباري رأياً نُسبه إلى الأخفش مفاده " أن ما في التعجب بمعنى الذي، وهو مبتدأ و (أَصْبِرْهُمْ) صلته، وخبره محذوف، وتقدير: الذي أصبرهم على النار شيء، فحذف الخبر والأكثر على الأول⁽²⁾ "

ولدى مراجعتي معاني القرآن للأخفش وجدته يعزو إلى بعضهم أنها تعجبية، وإلى بعضهم الآخر أنها استفهامية من غير تسمية لهم ومن غير تعصبٍ منه يُفهم من خلاله أي الرأيين يرتضي إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " فزعم بعضهم أنه تعجب منهم، كما قال: ﴿ قُلْ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ ﴾⁽³⁾ " تعجباً من كفره، وقال بعضهم: فما أَصْبِرْهُمْ؟ أي: ما أَصْبِرْهُمْ؟ وما الذي صبرهم⁽⁴⁾، والذي يطلع على رأي الأخفش هذا لا يجد فيه أنه قال بموصولية (ما) التعجبية.

وعلى هذا لا يخلو رأي أبي البركات الأنباري من الوهم. والأقرب إلى الصواب ما أثبتته الدكتور فاضل السامرائي: أن يقال: " أن هذه عبارة تفيد التعجب والتعجب معلوم ثم أن التعجب انفعال قديم في نفس البشر، والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداءً، لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى⁽⁵⁾ "

17 - اختلافهم في (ما) الواقعة بغد نغم وبئس⁽⁶⁾

اختلف النحويون في إعراب (ما) مع نغم وبئس كما في قوله تعالى: ﴿ يَنْسِكَا أَشْتَرَا بِوَيْهٍ أَنْفُسَهُمْ ﴾⁽⁷⁾، اختلافاً كثيراً واضطربت النقول عنهم اضطراباً شديداً. وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن للنحويين مذاهب عديدة ولكثرتها أرتأيت تقسيمها على النحو الآتي:

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 138، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 142، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 465.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 138، وينظر: الدر المصون: 1 / 445.

(3) سورة عبس، الآية: 17.

(4) معاني القرآن: 1551 - 156، ونسب أبو حيان إلى الأخفش أكثر من رأي في هذه المسألة. ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 33.

(5) معاني النحو: 4 / 653.

(6) ينظر هذه المسألة: المحرر الوجيز: 1 / 178، والدر المصون: 1 / 299.

(7) سورة البقرة، الآية 90.

1 - مذهب سيبويه وغيره إذا وقع بعد نعم وبئس (ما) فهي في محل رفع فاعل وهي معرفة تامة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة لها والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وعليه الزجاج والمحققون⁽¹⁾. فسيبويه يرى أن (ما) فاعلة ببئس، ودخلت عليها ببئس كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها (ما) في الإبهام⁽²⁾. قال سيبويه: " تقول العرب ببئسها له، يريدون الشيء وما له "⁽³⁾

2 - مذهب الكسائي أن (ما) و (اشترُوا) اسم واحد قائم بنفسه، والتقدير ببئس اشتراؤهم أن يكفروا⁽⁴⁾. وهذا مردود عند الزجاج، وأبي جعفر النحاس؛ لأنَّ نعم وبئس لا يدخلان على اسم مُعَرَّف⁽⁵⁾.

3 - مذهب الأخفش وعنده (ما) نكرة، منصوية على التمييز، واشترُوا على قوله صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر، والمخصوص محذوف⁽⁶⁾.

4 - مذهب الفراء أن تكون (ما) مع ببئس بمنزلة (حبذا)⁽⁷⁾. ونقل عنه السمين الحلبي أنه يُجَوِّز أن تكون (ما) مع ببئس بمنزلة كلمها، فظاهر هذين النقلين

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 172 - 173، والمحزر الوجيز: 1 / 178، والمجيد في

إعراب القرآن المجيد: 338، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 28، والبحر المحيط: 1 : 489.

(2) ينظر: المحزر الوجيز: 1 / 187.

(3) الكتاب: 1 / 476. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 197.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 197، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 28، ونسب مكى القيسي إلى الكسائي قوله: الهاء في (به) تعود على ما المضمرة؛ و (ما) الظاهرة موضعها نصب وهي نكرة تقديره: ببئس شيئاً ما اشتروا، ينكر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 62، والسدر المصون: 299 / 1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 172، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 28، والمحزر الوجيز: 1 / 108، ولتبيان في إعراب القرآن: 1 / 91، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 338، والمحزر الوجيز: 21 / 178، والسدر المصون: 1 / 299.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 62، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 108، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 91، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 338، والسدر المصون: 1 / 299.

(7) ينظر: / معاني القرآن: 1 / 58، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 1072، والمحزر الوجيز:

أنها لا محل لها ⁽¹⁾. وهذا رأي ابن كيسان أيضاً ⁽²⁾.

قال ثعلب " كان الفراء يكره أن يجعل (بثساً) حرفاً واحداً " ⁽³⁾. ونسب مكي القيسي قول الفراء للكوفيين عامتهم ⁽⁴⁾. وهذا الرأي مردود عند الزجاج وتبعه أبو جعفر النحاس؛ لأنه يؤدي إلى بقاء فعل من غير فاعل ⁽⁵⁾. قال أبو جعفر النحاس بعد أن عرض هذه الآراء " أبين هذه الأقوال قول الأخفش ونظيره ما حكى عن العرب بثساً تزويج لا مهر، ودَقَّقْتُهُ دَقًّا نَعْمًا وقول سيويه حَسَنٌ بجعل (ما) وحدها اسماً؛ لأبهامها وسبيل (نعم) و (بثس) أن لا تدخل على معرفة إلا للجنس " ⁽⁶⁾. وهذا الكلام أكدّه أبو البركات الأنباري ⁽⁷⁾. واختار الزمخشري قول الأخفش قال: " (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بثس بمعنى بثس شيئاً اشتروا به أنفسهم " ⁽⁸⁾. والأرجح عندنا رأي سيويه؛ لأنه لا يجوز أن تكون هناك فعل من غير فاعل. والله أعلم.

18 - التعجب من الألوان والعاهات ⁽⁹⁾

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين وبعض الكوفيين في جواز التعجب من العاهات، ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ⁽¹⁰⁾. قال مكي القيسي: " هو من عمى القلب فهو ثلاثي من: عمى - يعمى، ولذلك أتى بغير فعل ثلاثي وفيه معنى التعجب ولو كان من عمى العين لقال: فهو من الآخرة أشدُّ عمى أو أبين عمى " ⁽¹¹⁾. وقد علل أبو جعفر النحاس ذلك قائلاً: " وإنما لم يقل: أعمى منه في عمى العين عند الخليل وسيويه؛ لأن عمى العين شيء ثابت مرثي كاليد والرجل، فكما لا نقول: ما أيده لا تقول ما أعماه وفيه قولان

(1) ينظر: الدر المنصور: 1 / 299.

(2) ينظر: أبو الحسن بن كيسان وأراؤه في النحو: 182.

(3) مجالس ثعلب: 2 / 343.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 62.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعراجه: 1 / 172، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 197.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 1 / 197، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 28.

(7) ينظر: أسرار العربية: 108.

(8) الكشف: 1 / 191.

(9) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 48 المسألة: 16، واتتلاف النصرة: 20.

(10) سورة الإسراء، الآية: 72.

(11) مشكل إعراب القرآن: 2 / 33، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 64.

آخران قال الأخفش سعيد: إنما لم يُقُل ما أعماه؛ لأن الأصل في فعله: أَعْمَى، وأَعْمَى، ولا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلا بزيادة. والقول الثاني: إنهم فعلوا هذا للفرق بين عمى العين وعمى القلب، وكذلك لم يقولوا في الألوان: ما أسوده، ليفرقوا فيه بين قولهم ما أسوده من السؤدد واتبعوا بعض الكلام بمضد. وحكى الفراء عن بعض النحويين: ما أعماه وأجاز الفراء في الكلام والشعر ما أبيضه وسائر الألوان⁽¹⁾ في حين أن رأي الفراء في معانيه لا يخرج عن رأي الخليل وسيبويه في أن المراد من الآيات عمى القلب وأكد عدم جواز ذلك إلا في الشعر، قال: "ولا تقول لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان"⁽²⁾ في حين نسب إليه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم جواز ذلك في الكلام والشعر⁽³⁾.

وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام نحو: ما أعوره!⁽⁴⁾ ونَصَّ سيبويه على عدم جواز التعجب من اللون والخلقة مباشرة إذ قال: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقة؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما ولا أبيضه."⁽⁵⁾ وسبب ذلك عنده أنه داخل في الفعل. ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً"⁽⁶⁾.

أما المبرد فكان له في الآية رأيان:

أحدهما: من عمى القلب وإليه يُنسب أكثر الضلال؛ لأن حقيقته كما قال: ﴿فَأَنهَآ لَا تَعْمَىٰ ٱلْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾⁽⁷⁾ الآخر: أن يكون عمى العين، فيكون ﴿فَهَؤُلَآ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ لا تريد به أعمى من كذا ولكنه في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا"⁽⁸⁾.

وقد رد الحريري ما نُقِلَ عنه الكوفيون بقوله: "كلُّ ذلك لحن مُجمَع عليه وغلط مقطوع به؛ لأن العرب لم تبني فعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصَّه بذلك لحنه، والغالب على أفعال الألوان

(1) إعراب القرآن للنحاس : 2 / 253 .

(2) معاني القرآن : 2 / 128 .

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : 2 / 253، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 33، والبيان في غريب

إعراب القرآن : 2 / 64 .

(4) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : 292، وشرح المفصل : 7 / 47، وارتشاف الضرب : 3 / 45 .

(5) الكتاب : 2 / 250 .

(6) المصدر نفسه : 2 / 251 .

(7) سورة الحج، الآية : 46 .

(8) المقتضب : 4 / 182 .

والعيوب التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي⁽¹⁾، ونحن بعد ذلك نؤيد الباحثين المحدثين ممن درسوا هذه المسألة في شكوكهم بقول الفراء بشأن هذه المسألة فهو يعرضها لكنه يذكر قياساً⁽²⁾.

مسائل الضمير، ومنه:

1 - الحرف لا يكون بدلاً من الضمير⁽³⁾

من اختلاف النحويين في الضمير ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾⁽⁴⁾. قال الزجاج: (جَنَات) بدل من (لُحْسَن مَّآب) ومعنى مفتحة لهم الأبواب أي: منها وقال بعضهم مفتحة لهم أبوابها والمعنى واحد، إلا أن على تقدير العربية الأبواب منها أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف؛ لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأن الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه⁽⁵⁾. ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء قوله: مفتحة لهم أبوابها، والألف واللام عنده بدل من المضمير المحذوف العائد على الجنات الموصوفة فإذا جئت به حذفها⁽⁶⁾. والفراء لم يقل بذلك بل عنده أن الأبواب مرفوعة بـ (مفتحة) إذ قال: "وقوله: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾⁽⁷⁾ ترفع الأبواب؛ لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها. والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة فيقولون: مررت على رجلٍ حَسَنَةٍ العين قبيح الأنف، والمعنية حسنة

(1) درة الغواص: 30.

(2) ينظر: الخلاف وكتاب الإنصاف: 374، ابن الأثير في كتابه الإنصاف: 215، 274، 276.

(3) ينظر هذه المسألة في: شرح التسهيل لإبن مالك: 1 / 294 - 295، وائتلاف النصرة: 57 المسألة: 25، ومغني اللبيب: 77.

(4) سورة ص، الآية: 50. والخلاف نفسه في سورة مريم، الآية 4، والنازعات، الآية: 37-41.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 337، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 800، المحرر الوجيز: 4 / 510، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 252، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 410، والدر المصون: 5 / 539.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 800، ومشكل إعراب القرآن: 2، 52، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 410.

(7) سورة ص، الآية: 50.

عَيْنُهُ قَبِيحٌ أَنْفَهُ " ⁽¹⁾ وقول الفراء (خلفاً من الإضافة) هو الذي أوهم التسائلين بأنه بدل من الألف واللام والفراء لم يرد هذا بل يريد أن الألف واللام هنا يقوم مقام الإضافة وهذا رأي أبي بكر ابن الأنباري أيضاً ⁽²⁾ ونسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم أن الألف واللام تقوم مقام الضمير ⁽³⁾، ومهما يكن من شيء فإن تقدير الفراء مردودٌ عند البصريين والتقدير عندهم: الأبواب منها، وإنما دعا إلى هذا الضمير أن الصفة لا بد أن يكون فيها عائداً على الموصوف ⁽⁴⁾

ولم يؤيد السفاقي الذين سبقوه من المعريين في هذه المسألة، ولم يقبل بها، بل نقل لنا قول ابن مالك الذي مفاده أن بعض المتأخرين قد عَدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأنكر ذلك ابن خروف وحبته أن سيويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، وهو يريد ظهره وبطنه ولم يَقُلْ: الظهر منه ولا البطن ⁽⁵⁾

قال ابن مالك: " لما كان حرف التعريف باجتماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمتُ الرجلَ، جازَ أن يُغْنَى عنه في غير ذلك؛ لآستوائيهما في التعبير الأول، ولذلك لم يختلف في جواز: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُ أبيه.

واختلف في جواز نحو: مررت برجلٍ حسنٍ أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف والمنع به أولى وهو مذهب سيويه " ⁽⁶⁾ وقد رجح أصحاب كتب إعراب القرآن قول البصريين رادين بذلك ما قاله الفراء ومن تبعه، قال أبو جعفر النحاس: " وزعم الفراء أن المعنى مفتحة لهم أبوابها وأن الألف واللام بدل من الهاء والألف.. قال أبو اسحاق: ولا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء واللام؛ لأن الألف واللام حرف جاء لمعنى، والهاء والألف اسم، ومحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه ⁽⁷⁾.

(1) معاني القرآن : 2 / 408 .

(2) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 70-71 ، 351 .

(3) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 410 ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1103 ، واختلف النصر : 157 المسألة : 25 باب الحروف .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 4 / 510 ، والدر المصون : 5 / 539 ، والبحر المحيط : 9 / 167 .

(5) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 197 ، وشرح التسهيل لأبن مالك : 1 / 294 - 295 .

ونص سيويه في كتابه : 1 / 79 .

(6) شرح التسهيل : 294 ، وينظر : مغني اللبيب : 77 .

(7) إعراب القرآن : 2 / 800 .

الخلافة النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة
وهذا قول مكّي القيسي⁽¹⁾ وأبي البركات الأنباري⁽²⁾ وأبي البقاء العكبري⁽³⁾ ورجّحه أيضاً عبد
اللطيف الزبيدي⁽⁴⁾

2 هل يجوز نعت المضمّر ؟⁽⁵⁾

ومن مسائل الضمير الواردة في كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله
تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ أَتَوْتُمْهُم مُّعْتَدِينَ﴾⁽⁶⁾
قرأ الجمهور برفع (كلّ) بالابتداء وخبره (فيها) والجملة خبر (إنّ) قاله الأخفش⁽⁷⁾ وقرأ
عيسى بن عمر وابن السميع بالنصب⁽⁸⁾
ونقل أصحاب كتب إعراب القرآن عن الكسائي والفراء جواز نصب (كلّ) على النعت
للمضمّر المنصوب بـ (إنّ) ولا يجوز النصب عند البصريين، قال مكّي القيسي: "لأنّ المضمّر لا يُنعت،
ولأنّ (كلاً) نكرة في اللفظ، والمضمّر معرفة، ووجه قولها أنه تأكيد للمضمّر، والكوفيون يسمون
التأكيد نعتاً"⁽⁹⁾ ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي والفراء الجواز⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 252.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 411.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1103.

(4) ينظر: ائتلاف النصرة: 157 المسألة: 25.

(5) ينظر هذه المسألة في: شرح المفصل لإبن يعيش: 3 / 57، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 321،
والدر المصون: 6 / 46، وشرح الكافية للرضي: 1 / 313، ومغني اللبيب: 257.

(6) سورة غافر، الآية: 48.

(7) ينظر: معاني القرآن: 2 / 463، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 14، والجامع لأحكام القرآن:
15 / 321، والدر المصون: 6 / 46.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 15 / 321، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 39، والدر المصون:
6 / 46، والمحرر الوجيز: 4 / 563.

(9) مشكل إعراب القرآن: 2 / 267، وسيبويه أول من سعى التوكيد صفة، يُنظر: الكتاب: 1 / 223،
390، 393.

(10) إعراب القرآن: 3 / 14.

قال الفراء: "رَفَعْتَ (كل) بفيها، ولم تجعله نعتاً (لإنّا)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر (إنّا) فيها، ومثله: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾ ترفع (كله لله) وتنصبها على هذا التفسير " (2).
وقد خطأ أبو جعفر النحاس هذا القول ووصفه بأعظم الخطأ قائلاً: " وهذا من أعظم الخطأ أن ينعت المضمّر، وأيضاً فإنّ (كلا) لفظها نكرة وإن كان قد حذف منه. فإن (كلا) لا تنعت ولا يُنعت بها وهذا قول سيبويه نصّاً " (3). وهذا فعلاً قول سيبويه⁽⁴⁾، وقال بقوله أبو العباس المبرد⁽⁵⁾ واختار الزنجشري قول الفراء بجعله (كلا) توكيداً لأسم (إنّ). وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه يريد: إنّنا كلّنا فيها⁽⁶⁾. وهذا قول ابن عطية⁽⁷⁾، ورَدّه ابن مالك بقوله: " ولا يستغنى بنية إضافته خلافاً للزنجشري " (8).

وقد نسب السفاقسي لأبي حيان الأندلسي قوله: " أن (كلا) بدل من آسم (إنّ)، لأنّ (كلاً) يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك، وإذا كانوا قد أجازوا في اكتفاء أن يكون بدلاً من (حولاً واجمعاً) بدلاً من (يوماً) مع أنّها لا يليان العامل فكلاً أولى. وجاز هنا بدل كل من كل من ضمير المتكلم؛ لأنّ البدل يفيد الإحاطة وهو متفق عليه كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عَيْداً لَأُولَئِكَ وَآخِرُنا﴾⁽⁹⁾ وإنما الخلاف إذا لم يعدّها، فأجازه الأخفش والكوفيون وهو الصحيح ومنعه جمهور البصريين " (10). وما قاله أبو حيان ليس ببعيد عن أصول العربية والمرجح عندنا قول البصريين، لأن (كل) نكرة والمضمّر معرفة فلا يجوز نعتها بها إلا إذا أضيفت إلى نكرة. والله اعلم بالصواب.

(1) سورة آل عمران، الآية: 154.

(2) معاني القرآن: 3 / 10.

(3) إعراب القرآن: 3 / 14، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 15 / 321.

(4) ينظر: الكتاب 1 / 223، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 596.

(5) ينظر: المقتضب: 4 / 281.

(6) ينظر: الكشف: 4 / 175، والدّر المصون: 6 / 46.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 39، والدّر المصون: 6 / 46.

(8) ينظر: البحر المحيط: 9 / 263-264.

(9) سورة المائدة، الآية: 114.

(10) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 40، وينظر: البحر المحيط: 9 / 363-364، ارتشاف

الضرب: 2 / 595.

3 - اختلافهم في موضع الضمير في اسم الفاعل⁽¹⁾

نقل أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف النحوي بين سيويه والأخفش في موضع الكاف في (مُنْجُوك) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾⁽²⁾

نسب أبو البركات الأنباري إلى سيويه أن الكاف في موضع جر؛ فعلى هذا ينصب (أهلك) بفعل محذوف؛ أي: ونتجي أهلك وقد اسقطت النون من منجوك، أو العطف على المحل⁽³⁾.

وذهب سيويه إلى أن اسم الفاعل إذا كان غير محلي بـ (ال) فإن الكاف يكون في موضع جر، وإذا كان محلي بـ (ال) فهو في موضع نصب وجر، قال: "وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر، لأنك لو كفت النون في المظهر كان الوجه الجر إلا في قول من قال⁽⁴⁾:"

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة

ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع نصب؛ لأنك لو كفت النون في الإضمار لم يكن إلا الجر. ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيداً؛ لأنها ليست في معنى الذي؛ لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي⁽⁵⁾. وهذا يعني أن سيويه يفرق بين المضمرة ولا يجوز عنده اثبات النون في التثنية والجمع مع المضمرة كما في التنوين ويجوز ذلك كله مع المظهر⁽⁶⁾.

(1) ينظر هذه المسألة في: توجيه أبيات ملفزة في الإعراب: 212، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1051، وشرح الكافية للرضي: 1 / 284، وخزانة الأدب: 4 / 272.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 33. والخلاف نفسه في: سورة النحل، الآية: 7.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 244، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 33، والدر المصون: 5 / 364.

(4) هو عمرو بن أمريئ القيس، ينظر: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، القرشي: 2 / 663،

وخزانة الأدب: 2 / 188. والبيت منسوب لقيس بن الخطيم، ديوانه: الزيادات: 172. وغمامه:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورثنا نطف

(5) الكتاب: 1 / 96.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1033، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1051.

أمّا أبو بكر ابن السراج فقدّر فعلاً (منجون) كأنه قال: منجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة⁽¹⁾ لم يجوز أن تعطف (أهلك) على الكاف المجرورة في الآية؛ لأنه لا يجوز أن يعطف الاسم الظاهر على المضمهر المجرور.

ونقل أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم قولاً نسبوه إلى الأخفش مفاده أن الضمير في موضع نصب أو جر، وموضعه نصب فتعطف على الموضع؛ لأن الإضافة في تقدير الإنفصال كما لو كان المضاف إليه ظاهراً⁽²⁾ ونُسبَ إلى هشام أيضاً⁽³⁾ وما جاء في معاني الأخفش ما يثبت ذلك، قال الأخفش تعليقاً على الآية الكريمة ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾؛ لأن الأول في معنى التنوين، لأنه لم يقع، فلذلك انتصب الثاني⁽⁴⁾

وحجة الأخفش هي نصب (أهلك) بالعطف على الكاف، ولو لم يكن الكاف في موضع نصب لما كان المعطوف عليها منصوباً⁽⁵⁾

وهذا الذي نُسبَ إلى الأخفش ليس بمرضٍ عند أبي جعفر النحاس، إذ إنَّ العطف عنده على الكاف في التأويل ولا يجوز على موضعها بغير تأويل لثلاث عطف ظاهر مخفوض على مكّن⁽⁶⁾

ورد أبو البركات الأنباري مذهب الأخفش، فقال: "ولا حجة له في الآية، فإنه لا يمكن أن يكون منصوباً بالعطف على موضع المضاف إليه، لأنه وإن استحق أن يكون مجروراً بالإضافة فإن موضعه النصب؛ لأن اسم الفاعل إنما يضاف إلى المفعول، والذي يدل على أنه في نية الإضافة حذف النون منه، وليس هذا الحذف على الحذف في قوله: الحافظ عورة العشرة؛ لأن الكلام طال بالألف واللام؛ لأنها بمعنى الذي، فوقع اسم الفاعل صلة، والحذف للتخفيف في الصلة كثير في كلامهم، بخلافه هنا فبان الفرق⁽⁷⁾"

(1) الأصول في النحو : 1 / 128 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 75 ، والبيان في إعراب القرآن : 2 / 1033 .

(3) ينظر : الدر المصون : 5 / 365 ، وشرح الكافية : 2 / 284 ، والبحر المحيط : 8 / 355 .

(4) معاني القرآن : 2 / 436 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 75 .

(6) ينظر : إعراب القرآن : 2 / 570 .

(7) البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 75 .

واختار ابن مالك مذهب سيويه، قال: "والصحيح ما رآه سيويه؛ ولأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبه عنه فلا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه في مواضع. وما نحن بصددده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صوّنه من ذلك" (2)

4 - اختلافهم في موضع الكاف من (أرأيتمكم) (2)

اختلف النحويون في موضع الكاف من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ (3). مذهب البصريين أن الكاف لا موضع لها فهي لمجرد الخطاب المعتمد عليها في الخطاب (4). قال سيويه: "وقد تكون الكاف غير اسم ولكنها تجيء للمخاطب، وذلك نحو: كاف - ذاك" (5). ومذهب الفراء أن لفظها لفظ نصب، وتأويلها تأويل رفع قال: ومثلها الكاف في قوله: دونك زيدا قال الكاف في موضع خفض وتأويلها تأويل الرفع؛ لأن مأمورة المعنى خذ زيدا (6). ويقصد بذلك أنها كالضمير المقدر فاعلاً بعد فعل الأمر.

قال ثعلب: "أدعي الفراء أن الكاف قامت مقام التاء [في رأيك] فلذلك وَحَدُوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها من رأيكما وأرأيتمكم. وقال الكسائي: الكاف موضع نصب. وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنما هي للخطاب. هذا قول أهل العربية أجمعين" (7). وأورد الفخر الرازي قولاً آخر نسبته إلى الفراء مفاده: "ولو كانت الكاف توكيد لوقعت التثنية والجمع على التاء كما يقعان عليها عند عدم الكاف، فلما فُتحت التاء في خطاب الجمع، ووقعت علامة

(1) شرح الكافية الشافية: 2 / 1052.

(2) ينظر في هذه المسألة في: جامع البيان: 7 / 121، مجالس ثعلب: 1 / 216، والتفسير الكبير:

12 / 222، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 422. والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 57، ومغني

الليبيب: 240، وذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته لابن الأنباري: 335.

(3) سورة الأنعام، الآية: 20.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 246، وجامع البيان: 7 / 121، وإعراب ثلاثين سورة من

القرآن: 217، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 320، وارتشاف الضرب: 3 / 214.

(5) الكتاب: 2 / 304.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1 / 333، الجامع لأحكام القرآن: 6 / 422، ونسب السفاقي هذا القول إلى

الكسائي. ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 57، ومغني الليبيب: 24.

(7) مجالس ثعلب: 1 / 216.

الجمع على الكاف، دلّ ذلك على أنّ الكاف غير مذكور للتوكيد ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال للجماعة: رأيت، فثبت بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها⁽¹⁾. وهذه الحجة تبطل بكاف (ذلك)، (وأولئك)، فإنّ علامة الجمع تقع عليها مع أنها حرف للخطاب مجرد على الأسمية⁽²⁾.

وقد ردّ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله الفراء إذ خطأه الزجاج بقوله: "لأن قولك رأيتك زيدا ما شأنه: تصير رأيت قد تعدّت إلى الكاف وإلى زيد، فيصير لـ (رأيت) اسمان فيصير المعنى: رأيت نفسك زيدا ما حاله وهذا محال"⁽³⁾ وعند مكّي القيسي متناقض في الإعراب والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام، وتخطب أولاً ثم تأتني بغائب آخر؛ لأنه يصير ثلاثة مفعولين لـ (رأيت) وهذا كله لا يجوز⁽⁴⁾.

وقد جرى أبو البقاء العكبري من سبقه من أصحاب كتب إعراب القرآن راداً بذلك ما قاله الفراء وفصل القول فيه قائلاً: "الكاف حرف للخطاب، وليست اسماً، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسماً لكانت إما مجرورة وهو باطل إذ لا جاز هنا، أو مرفوعة، وهو باطل أيضاً لأمرين:

- أحدهما: أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع.

- والآخر: أنه لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً. لأنّ التاء فاعل ولا يكون لفعل واحد فاعلان"⁽⁵⁾.

وقيل السفاقي رأي الفراء ولكنه استبعد الحجة قال: "لا يُرد على الفراء؛ لأنّ التاء والكاف استعيرت إلا أن دعواه الإستعارة على خلاف الأصل ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنّ الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو: رأيت زيدا ما فعل فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً، ولأنها لو كانت مفعولاً

(1) التفسير الكبير: 222 / 12.

(2) التفسير الكبير: 222 / 12.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 246 / 2.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 266، وقد نقل أبو البركات الأنباري هذا القول بلا عزو لأحد.

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 321، وينظر: المحرر الوجيز: 2 / 291،

والجواهر: 1 / 168، المطبوع خطأ باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 495.

لكان الفاعل في المعنى وليس المعنى عليه إذ ليس الغرض أرأيت زيدا نفسك بل أرأيت غيرك⁽¹⁾. ونقل ابن هشام رأي الفراء ورده ويّن خطاه وهو يرى أن الكاف حرف خطاب ونسبه إلى سيبويه⁽²⁾. وقول الفراء مردود حتى عند بعض الكوفيين، قال ثعلب: "قال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها إنما هي للخطاب. وهذا قول أهل العربية أجمعين"⁽³⁾. وعلى هذا القول الكاف للخطاب، ولا محل له من الإعراب وهذا القول هو الأقرب، وقد أجمع عليه معربو القرآن كما بيّناه. والله أعلم.

5 - هل يأتي الضمير متصلاً مع لولا ؟⁽⁴⁾

تناولت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه وأبي العباس المبرد عندما تناول أصحابها إعراب قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾. إذ نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى سيبويه وجمهور البصريين جواز اتصال الضمير بـ (لولا) وحيث يكون الضميران في موضع جر بـ (لولا)⁽⁶⁾.

وقد صَحَّ ذلك إذ أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وذلك لولاك إذا أضمرت الأسم في جر وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت كما قال سبحانه وتعالى: "لولا أنتم لكنّا مؤمنين ولكنهم جعلوه مضمراً مجزئاً. والدليل على ذلك قال الشاعر يزيد بن أم الحكم⁽⁷⁾:
وكم موطنٍ لولاي صحت كما هوى بأجرامه من قلّة السيف منهوي

(1) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 57.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 240.

(3) مجالس ثعلب: 1 / 216.

(4) ينظر هذه المسألة: الأمالي الشجرية: 1 / 180، والأزهية: 181، وشرح الكافية: 2 / 20،

والجنى الداني: 546، واتلاف النصر: 65 للمسألة: 55، وخزانة الأدب: 5 / 336.

(5) سورة سبأ، الآية: 31.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 674، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 210، والأزهية: 181،

وشرح المفصل: 3 / 118، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 281، والجامع لأحكام القرآن: 14 / 302.

(7) البيت من شواهد المبرد، ينظر: الكامل: 2 / 281، وشرح المفصل: 3 / 118، وشرح الكافية

للرزي: 2 / 20، وخزانة الأدب: 5 / 336، ومعجم شواهد العربية: 418.

وهذا قول الخليل ويونس ⁽¹⁾

وهذا الرأي مَنَعَهُ أبو العباس المبرد وَعَدَّهُ لِحناً فلا يجوز عنده أن يأتي بعد لولا إلا الضمير المرفوع المنفصل، ولا يجوز أن يأتي بعد الضمير المتصل، نحو لولاي، ولولاك ⁽²⁾ واعترض رأي سيويه بقوله: "والذي أقوله: إن هذا خطأ إلا أن تقول: لولا أنت كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ج ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود ⁽³⁾ ... " ⁽⁴⁾ وهذا الرأي قال به ابن السراج إذ قال "واعلم أن الذي حكى من قولهم: لولاي، ولولا شيء شذعن القياس كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن. والذين قالوا: لولاك، ولولاي، قالوا: لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض، فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأي لفظ كان؛ لأنه غير ملبس، ولكنهم لا يجعلون غائباً مكان مخاطب، لا يقولون: لولاه مكان لولاك، فأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة؛ لأنك تقول: "عسائي، فعساك مثل رماك، وعساني مثل رماني" ⁽⁵⁾ وقد قوبل رأي المبرد بالرد إذ لا وجه لقبوله؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ⁽⁶⁾ ووصف الشلوبيين رأي المبرد بالهذيان؛ لأنه مخالف لإتفاق أئمة البصريين، والكوفيين ومنهم: الخليل وسيويه والكسائي والفراء ⁽⁷⁾ ولم يكن لأصحاب كتب إعراب القرآن رأي في ذلك إذ اكتفوا بعرض هذه المسائل ⁽⁸⁾ إذا ما استثنينا أبا البركات الأنباري الذي خالف سيويه في الضمير المجرور بعد (لولا) إذ قال: "والظاهر أنه في موضع رفع كالضمير المنفصل" ⁽⁹⁾ وهذا مذهب الفراء، والأخفش ⁽¹⁰⁾ وتبعهم ابن كيسان ⁽¹¹⁾ ونسب إلى الزجاج وكثير من النحويين ⁽¹²⁾

(1) الكتاب: 1 / 388، وينظر: الأزهية: 181، والدر المصون: 5 / 448.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 676، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 210، والأزهية: 181، والأمالي الشجرية: 1 / 181.

(3) الكامل: 3 / 345، وينظر: شرح السيرافي / حاشية الكتاب: 1 / 388، والجامع لأحكام القرآن: 14 / 302.

(4) الأصول في النحو: 1 / 124.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 690 المسألة: 97، الأمالي الشجرية: 1 / 181، وشرح جمل الزجاجي: 1 / 473، والبحر المحيط: 5 / 551.

(6) ينظر: الجنى الداني: 546.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 674، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 210.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 281.

(9) ينظر: شرح السيرافي: حاشية الكتاب: 1 / 388 وأتلاف النصرة: 65 المسألة: 55.

(10) ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: 144.

(11) ينظر: الجنى الداني: 29، ومغني اللبيب: 356.

والراجع قول سيبويه وجمهور النحويين؛ لأنه جاء في كلام العرب وأشعارهم ما يؤيد ذلك، فضلاً عن مخالف المبرد لجمهور النحويين تضعف رأيه. والله أعلم.

6 - المحذوف لا يعود عليه ضمير⁽¹⁾

اختلف النحويون في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَمَّنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾⁽²⁾. ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أقوال النحويين فيمَّ يعود الهاء والميم في (وملائهم) فعلى قول الأخفش الضمير يعود على الذرية⁽³⁾. واختاره ابن جرير الطبري وقال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال الهاء والميم عائدتان على الذرية"⁽⁴⁾. وللغراء قولان في ذلك، أحدهما: أن فرعون لما ذكر عليم أن معه غيره فعاد الضمير عليه وعليهم، والآخر: أن يكون التقدير: على خوف من آل فرعون مثل قوله تعالى: ﴿يَجْهَرُونَ﴾⁽⁵⁾. وفي الكلام حذف المضاف⁽⁶⁾. ورأي الغراء الأول أعترض عليه بأنه كيف يعود ضمير جمع على مفرد، وقد اعتذر أبو البقاء العكبري على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن فرعون لما كان عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جمعاً كما يقول العظيم: نحن نأمر. والثاني: أن فرعون صار اسماً لأتباعه، كما أن ثموداً اسم للقبيلة كلها⁽⁷⁾. وقال مكِّي - وجهين آخرين قريبين من هذين - ولكنهما أخلص منهما قال: "إنما جمع الضمير في (ملائهم)؛ لأنه اخبار عن

(1) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 104 / 11، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 319، وتفسير البيضاوي: 3 / 99.

(2) سورة يونس، الآية: 83.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2 / 374، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 72، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 683، والمحذر الوجيز: 3 / 137، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 369، والدر المصون: 4 / 61.

(4) جامع البيان في تفسير القرآن: 104 / 11، وينظر: الدر المصون: 4 / 62.

(5) سورة يوسف، الآية: 82.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1 / 476-477، وجامع البيان: 11 / 104، وإعراب القرآن للنحاس:

2 / 72، مشكل إعراب القرآن: 1 / 390، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 683.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 683، وينظر: الدر المصون: 4 / 62.

جبار، والجبار يُخبر عنه بلفظ الجمع، وقيل لما ذكر فرعون علم أن معه غيره، فرجع الضمير عليه، وعلى من معه ⁽¹⁾ وهذا يعني أنها قد قبلت الرأي واستحسنه.

أما قول الفراء الثاني فمرّد عند سيويه والخليل ولا يجوز عندهما: قامت هند وأنت تريد غلامها ⁽²⁾ قال أبو البقاء - بعد أن حكى هذا ولم يعزه لأحد: " وهذا عندنا غلط؛ لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول: زيد قاموا وأنت تريد غلمان زيد قاموا ⁽³⁾ وقد ردّ رأي الفراء من جهة أخرى؛ لأن إسقاط المضاف في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ داهو سائغ بسبب ما يعقل من أن سؤال القرية غير ممكن فاضطررنا إلى تقدير مضاف بخلاف الآية، فإن الخوف يمكن من فرعون فلا اضطرار بنا يدل على مضاف محذوف ⁽⁴⁾.

7 - هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة ؟ ⁽⁵⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في ضمير الفصل المسمّى عماداً عند الكوفيين هل يدخل على الأسم النكرة ؟ ونجسد ذكر هذا الخلاف عند قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا نَكُونُ أُمَّةً مِّمِّي أَرَبِيٍّ مِنْ أُمَّةٍ﴾ ⁽⁶⁾

ف عند البصريين: (هي) مبتدأ، و (أربي) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع؛ لأنها صفة لـ (أمة) ⁽⁷⁾.

قال أبو جعفر النحاس: " قال الكسائي والفراء: (أربي) في موضع نصب، والمعنى مثل ﴿لِيُجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ ⁽⁸⁾ يجعلان (هو) عماداً، وهذا خطأ عند الخليل وسيويه لا يجوز، ولا يُشبه

(1) مشكل إعراب القرآن: 1 / 390.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 72.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 683.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 137، والبحر المحيط: 6 / 94، والدر المصون: 4 / 62.

(5) ينظر هذه المسألة في: شرح المفصل: 3 / 111، وشرح التسهيل لإبن مالك: 1 / 186، ومغني اللبيب: 642، والجامع الصغير في النحو: 22.

(6) سورة النحل، الآية: 92، وذكر الخلاف في: سورة البقرة، الآية: 85.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 222، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 21، والتبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 83، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 86، والمحرر الوجيز: 3 / 418.

(8) سورة المزمل، الآية: 20.

"تجدوه عند الله خيراً"؛ لأنَّ الهاء في (تجدوه) معرفة وأمة نكرة ولا يجوز عندهما: ما كان أحد هو جالساً، وقال الخليل: لا تكون هو زائدة إلا مع المعرفة، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجب فكيف تزداد مع النكرة "؟" (1)

وأجاز الفراء أن موضع (أرى) نصب خبراً لـ (يكون) و(هي) عماد (2). قال أبو البركات الأنباري: "وليس كذلك؛ لأن من شروط العماد أو الفصل أن يكون بين معرفتين أو بين معرفة وما يقارب المعرفة، وههنا وقعت بين نكرتين (3). وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً (4). واختاره السمين الحلبي أيضاً (5) ويرجع عندي رأي الفراء؛ لأن الآية الكريمة جاءت شاهداً على ذلك ولا داعي من الإطالة والتعسف في التأويل.

8 - اختلافهم في الضمير من (إياك) (6)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين من بصريين وكوفيين في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (7) (إيا) هو الضمير أم إياك بتهامة ؟ وللنحويين في هذا مذاهب، إذ يرى البصريون أنَّ الضمير (ايا) وحدها قال بهذا الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمازني، وأبو العباس المبرد، والزجاج (8). ولكنهم اختلفوا في موقع الكاف إذ يرى الخليل أنَّ الكاف في موضع جرباً للإضافة (9). قال سيبويه: "وقال الخليل لو أنَّ رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول إذا بلغ

(1) إعراب القرآن: 2 / 222-223، وينظر: رأي سيبويه في كتابه 1 / 394-395.

(2) ينظر: معاني القرآن: 2 / 113.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 83، وينظر: مغني اللبيب: 642.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 806.

(5) ينظر: الدر المصون: 4 / 356.

(6) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 1 / 54، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن:

37، والكشاف: 1 / 55، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 195 المسألة: 98، وشرح

المفصل: 3 / 98-99، وشرح التسهيل: 1 / 159.

(7) سورة الفاتحة: 5.

(8) ينظر: الكتاب: 1 / 140، 380، والمقتضب: 3 / 212، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 48 -

49، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 36، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 6، والمجيد في

إعراب القرآن المجيد: 59، وارتشاف الضرب: 1 / 474، وشرح المفصل: 3 / 98-99.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 6-7.

الرجل الستين فيأيه الشواب " أضيف (إيا) إلى (الهاء) مرة وإلى الأسم الظاهر مرة ثانية وأكثر في المرة الثالثة⁽¹⁾

واختار الزجاج من أصحاب كتب إعراب القرآن قول الخليل، قال: " والدليل على إضافته قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإيا الشواب. وأجراؤهم الهاء في إياه تجراها في عصاه " ⁽²⁾ وذهب سيويه والأخفش إلى أن اللواحق التي تلحق (إيا) من الكاف، والهاء، والياء، بيان الخطاب والغية والتكلم، ولا محل لها من الإعراب ⁽³⁾. واختلف المبرد مع الخليل فيما نقل لنا مكي القيسي لقول الخليل: إن (إيا) اسم مضمرة فخطأ المبرد؛ لأن المضمرة لا يضاف وعنده أن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص ولا يعرف أسم مبهم مبني أضيف غيره، ومن أصل مبهم إذا أضيف أن يكون نكرة، وأن يعرب نحو: غير، وبعض، وكل ⁽⁴⁾.

وضعف ابن جني رأي الخليل وأفسده؛ وذلك أنه إذ ثبت أنه مضمرة فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه؛ لأن الغرض من الإضافة إنما التعريف والتخصيص، والمضمرة على نهاية الاختصاص فلا وجه إلى الإضافة. فأما ما حكاه سيويه عن قولهم: فيأيه وإيا الشواب، فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض على السماع والقياس جميعاً ⁽⁵⁾.

واختار ابن مالك مذهب الخليل، والمازني، والزجاج ونسبه أيضاً إلى الأخفش ودافع عنه قائلاً: " إن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإيا الشواب، وروي: " فيأيه وإيا السوءات، وهذا مستند

(1) الكتاب: 1 / 140 .

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 49 .

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 380، والكشاف: 1 / 56، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 36،

والتيبان في إعراب القرآن: 1 / 7، وشرح المفصل لابن يعيش: 3 / 98، والذر المصون:

1 / 73، والجنى الداني: 492. ونسب الرضي رأياً للأخفش يوافق فيه الخليل والزجاج، ينظر:

شرح الكافية: 2 / 12 .

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 11، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 695 المسألة: 98،

والتيبان في إعراب القرآن: 1 / 7، وأسرار العربية: 2 / 99 .

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1 / 321، وينظر: ائتلاف النصرة: 10 المسألة: 123، وتفسير

البيضاوي: 1 / 32 .

قوي؛ لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن عظماً وترغيباً لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه " (1)

ونسب مكّي القيسي لابن كيسان قوله: إن الكاف هو الاسم وإيا أوتي بها لتعتمد الكاف عليها (2). أما الكوفيون فقد نسب إليهم أصحاب كتب إعراب القرآن أن (أيّاك) بكاملها الاسم (3). وهذا الرأي مرودود عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إذ قال الزجاج: "ومن قال: إن إياك بكاملها الاسم قيل له: لم تر أسماً للمضمّر ولا للمظهر يضاف وإنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد" (4). وتبعه في ذلك مكّي القيسي، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري مختارين رأي سيويه والمحققين من النحويين (5).

وقد نسب إلى القراء أيضاً أن (أيّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لتفصل عن المتصل (6). وهذا قول ابن جرير الطبري ولم يعزوه إلى أحد (7).

ورّد هذا الرأي؛ لأن الشيء لا يكون دعامة لأوله وأول هذه الكلمة الكاف (8) ونسب الرضي هذا الرأي إلى بعض الكوفيين وابن كيسان إذ قال: "وليس هذا القول ببعيد من الصواب" (9) وقد نسبه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم (10). ونسب السفاقي لأبي عبيدة

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 161.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 11، ونسبه كل من الرضي والسفاقي والمرادي إلى عامة الكوفيين. ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 13، المجيد في إعراب القرآن المجيد: 59، والجنى الداني: 493.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 49، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن: 37، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 11، والبيان في غريب القرآن: 1 / 36 - 37، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 7، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 59، وارتشاف الضرب: 1 / 474.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 9. وهذا الرأي لم ينسبه الزجاج إلى الكوفيين لأنه نادراً ما يصرح بأسماء الكوفيين.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 11، والبيان في غريب القرآن: 1 / 37، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 7، أسرار العربية: 299.

(6) ينظر: الجنى الداني: 493، وينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 425، وجمع الهوامع: 1 / 212.

(7) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 1 / 54.

(8) ينظر: ائتلاف النصرة: 104 المسألة: 123، وتفسير البيضاوي: 1 / 32.

(9) شرح الكافية للرضي: 1 / 13، وقد ذكره العكبري دون أن يعزوه لأحد. ينظر: التبيان: 1 / 7.

(10) أسرار العربية: 299.

قولاً انفرد به عن أصحاب كتب إعراب القرآن إذ قال: " وذهب أبو عبيدة إلى أن (إيتا) مشتق وهو ضعيف، ولم يكن يُحسن النحو وإن كان إماماً في اللغة " (1) والرأي الأخير للمالقي فيها نقل عنه المرادي، وهو أن إيتا حرف؛ لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه الاعتماد في النطق المضممر المتصل (2) ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو المختار والمرجح عند أهل النظر من النحويين؛ لأنه الرأي الوحيد الذي لا مطعن فيه وسَلِمَ من الردِّ عليه مما جعله هو القول المرجح عندنا. والله أعلم.

9. هل يجوز تقديم المضممر على المظهر ؟ (3)

أوردَ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (4). واتفقوا على أن (عاقبتهم) منصوب؛ لأنه خبر كان. و (أن) ومعمولاها في موضع رفع اسم كان ونصب (خالدين) على الحال، وأجازوا الرفع في (خالدين) على أنه خبر (أن) (5). وهي قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش (6) وهذا الذي أجازوه هو مذهب البصريين والظرف ملغى فيتعلق بالخبر وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرف وأعيد معه ضمير ما دخل عليه كقوله: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (7). وهذا ما أكدته سيبويه فإنه

(1) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 59، وينظر: الدر المصون: 1 / 73، وليس في مجاز القرآن

ما يثبت ذلك.

(2) ينظر: الجني الداني: 413.

(3) ينظر هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 258 المسألة: 33، والتبيين عن مذاهب

النحويين: 391 المسألة: 64، وائتلاف النصرة: 37 المسألة: 141.

(4) سورة الحشر: 17.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 149، وإعراب القرآن: 3 / 402، ومشكل إعراب القرآن:

2 / 367، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 429، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 1216،

والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 251.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 149، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 402، والمحزر الوجيز:

5 / 291، والدر المصون: 6 / 299.

(7) سورة هود، الآية: 108.

يُجيز إلغاء الظرف وإن أكد ويخلق هذه الآية من الاعتراض الغاء الظرف مرتين⁽¹⁾ ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء عدم جواز ذلك والنصب عنده هو كلام العرب المختار⁽²⁾. قال الفراء: "وهي قراءة عبد الله فكان عاقبتها أنها خالدة في النار. وفي قراءتنا" فالذين منها إلى نصب، ولا أشتبهى الرفع وإن كان يجوز⁽³⁾. وهذا يعني أن الفراء لم يمنع قراءة الرفع، ولكنه يرجح النصب على الرفع.

والعلة عنده في اختيار وجه النصب في (خالدين) على الحال؛ لأنك لو رفعت (خالدين) على خبر (أن) كان حق (في النار) أن يكون مؤخرًا فيتقدم المضمرة على المظهر؛ لأنه يصير التقدير عنده: فكان عاقبتها أنها خالدة في النار؛ وهذا جائز عند البصريين⁽⁴⁾. وقد تحدث سيويه عن هذا وأفرد له باباً وأطلق عليه "باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً" فعلى قوله تقول: إن زيدا في الدار جالساً فيها وجالسٌ ولا يختار أحدهما على صاحبه⁽⁵⁾. وقال الأخفش بقول سيويه ونصه: "وليس قولهم: إذا جئت بـ (فيها) مرتين فهو نصبٌ بشيء، إنما (فيها) توكيد جئت بها أو لم تجيء بها، فهو سواء، ألا ترى أن العرب كثيراً ما تجعله مآلاً إذا كان فيها التوكيد وما أشبهه"⁽⁶⁾. وقد وافقهما أبو العباس المبرد، وذكر ذلك في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب)⁽⁷⁾ في حين نسب مكي القيسي إلى المبرد قوله: "أن النصب في (خالدين) على الحال أولى؛ لثلاثي الظرف مرتين (في النار)، و(فيها)"⁽⁸⁾ وجوز الزجاج

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 287، وينظر: المحرر الوجيز: 5 / 290، والدر المصون: 6 / 299.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 149، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 402، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 367، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 25. ونسب هذا الرأي إلى عامة الكوفيين. ينظر: الإنصاف 1 / 258، والتبيين عن مذاهب النحويين: 391، وائتلاف النصرة: 37، والدر المصون: 6 / 299، والبحر المحيط: 10 / 148.

(3) معاني القرآن: 3 / 146.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 402، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 367، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 429، والبحر المحيط: 10 / 148.

(5) الكتاب: 1 / 277، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 402.

(6) معاني القرآن: 2 / 498.

(7) ينظر: 2 / 356 و 3 / 260 و 4 / 317.

(8) مشكل إعراب القرآن: 2 / 368. وليس في المقتضب ما يثبت ذلك.

بلا ترجيح، قال: "وقرأ عبد الله بن مسعود أنها في النار خالداً فيها، وهو في العربية جائز إلا أنه خلاف المصحف" (1). وكان موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مؤيداً للبصريين إذ وصفه أبو جعفر النحاس بأحسن ما قيل وأبينه (2). ورد أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين، وفند حججهم في أكثر من كتاب، إذ إن إقرارهم مبدأ القراءة مردود بقراءة الأعمش في سورة (الحشر) (3). أما قولهم: إن الفائدة، إنما تحصل مع النصب لا مع الرفع. وحمل الكلام على ما فيه فائدة أولى: فتقول هذا لا يوجب منع الجواز؛ لأن من كلامهم أن يؤكد اللفظ بتكريره وإن حصلت الفائدة بالأول كقولك: ضربت زيداً زيداً. أما قوله في الوجه الثاني أنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمير في تقدير التأخير، لم يكن مانعاً من وجود التقديم كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (4). فالهاء في نفسه تعود على موسى وإن كان مؤخراً في اللفظ على الضمير، إلا أنه لما كان موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير كان جائزاً (5). وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري، إذ رد حجج الكوفيين وبفس ما قاله (6) وقال بقوليهما صاحب إئتلاف النصرة (7) أما السفاقي فقد ذكر الرأيين ولكنه ختم قوله بعبارة توحى تأييده للكوفيين قال: "ويجوز أن يكون في النار خبر (أن) وخالدين خبر ثانٍ فلا يبقى فيه حجة لسيبويه" (8) "وبعد نقول وقراءة النصب قراءة اتفق عليها الجمهور فيجب الأخذ بها.

(1) معاني القرآن وإعرابه : 5 / 149 .

(2) ينظر : إعراب القرآن : 3 / 402 .

(3) الآية : 17 .

(4) سورة طه ، الآية : 67 .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 429 ، وينظر هذه المسألة في : الإنصاف مسألة : 33 .

(6) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 392 .

(7) ينظر : 37 / المسألة : 14 .

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 251 ، وينظر : البحر المحيط : 10 / 148 .

10 - هل يجوز إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة ؟⁽¹⁾

في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾⁽²⁾ وفي هذه الآية نقل لما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلافاً بين النحويين فقوله تعالى (خالداً) على مذهب البصريين منصوب على الحال من الهاء في (يدخله). وقدره الزجاج: مقدراً له الخلود فيها⁽³⁾. ولا يجوز على مذهب البصريين إعرابه صفة (للنار)؛ لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل: أي: خالداً هو فيها، لجريانه على غير مَنْ هو له⁽⁴⁾. قال أبو العباس المبرد: "واعلم أن الفعل يتضمن الضمير، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير، وإن جرى لمن ليس هو له خبراً، أو نعتاً، أو حالاً، أو صلة لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل"⁽⁵⁾ وهذا قول الأخفش أيضاً⁽⁶⁾. أمّا على مذهب الكوفيين فذلك جائز من غير إبراز الضمير واشترطوا لذاك عدم اللبس ويفصلون القول فيقولون: إذا جرت الصفة على غير من هي له فإن ألْبَسَ وَجَبَ إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: (زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو) إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يلبس لم يجب الإبراز، نحو: (زيدٌ هندٌ ضاربها)⁽⁷⁾. وهذا ما أكدته الفراء مستشهداً بقول الأعشى⁽⁸⁾:

(1) ينظر في هذه المسألة: الخصائص: 1 / 186، والأُمالي الشجرية: 1 / 316، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 57 المسألة: 80، والتبيين على مذاهب النحويين: 59 المسألة: 35، واتلاف النصر: 75 المسألة: 75.

(2) سورة النساء، الآية: 14.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 27، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 184، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 246، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 337، والتفسير الكبير: 9 / 228، والدر المنصور: 2 / 328.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 184، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 337، والكشاف: 1 / 518، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 322.

(5) المقتضب: 3 / 93.

(6) ينظر: معاني القرآن: 2 / 443.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 337، والتبيين عن مذاهب النحويين: 259، والبحر المحيط: 3 / 551، والدر المنصور: 2 / 328.

(8) الديوان: 46، ورواية:

فقلنا له: هذه هاتما بأدماء في حَبْلٍ مُقْتَادِها

فقلتُ له هذه هاتفا فجاء بأدماء مقتادها

قال: فجعل المقتاد تابعاً لإعراب الأدماء؛ لأنه بمنزلة قولك: بأدماء يقتادها، فخفضته؛ لأنه صلة لها " (1) بمعنى أنه تابع لها، أي: من لوازمها ومتعلقاتها كتعلق الصلة بالوصول.

وجوز ذلك في الآية الكريمة الزجاج إذ نصب (خالداً) على النعت من غير إبراز الضمير (2)، وتبعه الخطيب التبريزي آخذاً بمذهب الكوفيين (3)

ولكن الزجاج عاد وتمسك بمذهب البصريين في موضع آخر من معانيه، إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ لِتِلْكَ﴾ (4)، (غير) منصوبة على الحال: المعنى إلا أن يؤذن لكم غير منتظرين، ولا يجوز خفض في (غير)؛ لأنها إذا كانت نعتاً للطعام لم يكن بد من إظهار الفاعل لا يجوز إلا غير ناظرين إناه أنتم " (5)

وقد التزم أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مذهب البصريين، قال مكّي القيسي: " ولو جعلت (خالداً) نعتاً لـ (نار) لجاز في الكلام، لكنك تظهر الضمير الذي في (خالد) فتقول: خالداً هو فيها " (6) وقال أبو البقاء " ولا يجوز أن يكون صفة (النار)؛ لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من حوله " (7) ووافق البصريين كل من الزخشي (8)، والفخر الرازي (9)، وابن عطية (10)، والسّمين الحلبي (11)، أما السفاقسي فيبدولي أنه أبدى ليونة في قبول رأي الكوفيين إذ قال تعليقاً على قول الزخشي في الآية " وما ذكره تفريع على مذهب البصريين، وأما على مذهب الكوفيين فيجوزنه " (12)

(1) معاني القرآن : 2 / 347 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 27 ، والبحر المحيط : 3 / 551 ، والدّر المصون : 2 / 328 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 3 / 553 ، والدّر المصون : 2 / 328 .

(4) سورة الأحزاب ، الآية : 53 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 4 / 234 ، وينظر : الأماي الشجرية : 1 / 316 .

(6) مشكل اعراب القرآن : 1 / 184 .

(7) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 338 .

(8) ينظر : الكشف : 1 / 18 .

(9) ينظر : التفسير الكبير : 9 / 228 .

(10) ينظر : المحرر الوجيز : 2 / 21 .

(11) ينظر : الدّر المصون : 2 / 328 .

(12) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 322 - 323 .

ورأي الكوفيين فيه وجه من القبول؛ لأنه مؤيدٌ بالسماع أولاً؛ لأن السماع يعززه قراءة ابن أبي عبلة قوله تعالى: ﴿إِلَّا طَعَامٌ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾⁽¹⁾ بجر (غير) مع عَدَم بروز الضمير، ولو أبرزه لقال: وغير ناظرين إنا أنتم وجوزها القراء على أن تكون نعتاً للطعام⁽²⁾ والله أعلم.

11 - لا يقع بَعْدَ (إِلَّا) ضمير متصل

في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽³⁾. قال أبو جعفر النحاس: "ومن نصب قال: إِلَّا إِيَّاهُ وأجاز الكوفيون إياه على أن الهاء في موضع نصب وأنشدوا⁽⁴⁾:

فما بُالِي إذا ما كُنْتَ جارتنا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَدَيْبَارُ

وهذا خطأ عند البصريين لا يقع بعد (إِلَّا) ضمير منفصل؛ لاختلافه ؟. وأنشد محمد آبن يزيد: أَلَا يُجَاوِرُنَا سِوَالُ دَيْبَارُ"⁽⁵⁾ وهو من وضع المتصل موضع المنفصل، وهذا الذي ذكره الكوفيون جائز في ضرورة الشعر⁽⁶⁾، إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقاً أَنْ يُقَالَ: حَتَّاكَ وَلَا سَمَاعَ لَهُ عَنِ الْعَرَبِ⁽⁷⁾.

قال ابن هشام: "وإنما استحق الضمير الفصل؛ لأن المستثنى في التفریع واجب الفصل، نحو: ما يَكْرَمُ إِلَّا إِيَّاكَ؛ لأنه معمول للفعل بالإتفاق فلا يصح إتصاله بغير عامله"⁽⁸⁾.

(1) سورة الأحزاب، الآية: 53.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 2 / 347، ونحو القراء الكوفيين: 234.

(3) سورة الحشر، الآية 23.

(4) البيست في الخصائص: 1 / 307 بلا عزو ولا حيد، وارتشاف الضرب: 1 / 476، وشرح ابن

عقيل: 1 / 90، وتخليص الشواهد: 81، ومغني اللبيب: 577.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 406، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 168.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 472، وارتشاف الضرب: 1 / 476، وشرح ابن عقيل:

1 / 91، وتخليص الشواهد: 83، وأوضح المسالك: 1 / 61، وحاشية الصبان على شرح

الأشموني: 1 / 187، والأشباه والنظائر: 2 / 129.

(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 169، وارتشاف الضرب: 1 / 476.

(8) تخليص الشواهد: 82.

وزعم ابن مالك أن ما في البيت ليس بضرورة، إذا حُكم على (إلا) بأنها عاملة بل جعله مراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك يكون الإستعمال مستمر بالإنفصال، والأولى به الإتصال⁽¹⁾ ويبدو لنا أن هذا الرأي ليس لعامة الكوفيين كما زعم أبو جعفر النحاس؛ لأنَّ ثعلب أجازَه ضرورة مسنداً إلى الشاهد عينه⁽²⁾.

12 - اختلافهم في إعراب (أنَّ) بعد (لا جرم)⁽³⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾⁽⁴⁾ وقد تضارب العزو في هذه المسألة إذ نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الخليل وسيبويه قولهما: لا جَرَمَ بمعنى: حقاً، وهي في موضع رفع بالإبتداء، ولا جَرَمَ كلمة واحدة بنيتا على الفتح والخبر قوله (أَنَّهُمْ)⁽⁵⁾ وجاء في الكتاب: "وأما قوله ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ﴾ فإنَّ جَرَمَ عملت فيها؛ لأنها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أَنَّ لهم النار، ولقد استحق أَنَّ لهم النار. وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم النار، يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا تُثَلَّث، فجَرَمَ بَعْدُ عَمَلَتْ في (أَنَّ) عملها في قول الفزارى⁽⁶⁾ وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتَ فَرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَنْفَضُّوا

(1) ينظر: شرح التسهيل: 1 / 169، وخزانة الأدب: 5 / 279.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: 3 / 101.

(3) ينظر هذه المسألة في: الأصول في النحو: 1 / 279، والدَّر المصون: 4 / 88، ومغني اللبيب: 314.

(4) سورة هود، الآية: 22.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 45، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 84، ومشكل إعراب القرآن:

1 / 396. ونقل السفاقي عنها لا جرم مركبة من لا - وجرم وأنهم في وضع رفع على الفاعلية.

ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 14 - 15.

(6) ينظر: الكتاب: 1 / 469، والمقتضب: 2 / 352، ونسبه ابن عطية إلى جرير. ينظر: المحرر

الوجيز: 3 / 161. وليس في ديوانه.

أي: أحقت فزارة " (1) ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلي الفراء والمبرد (2). وهذا صحيح إذ وافق الفراء الخليل وسيبويه في هذه المسألة حينما ذهب إلى أنها في وضع رفع وهي بمعنى حقاً (3). وهذا قول المبرد أيضاً (4).

وذكر الخليل أن (لا) جيء بها؛ ليعلم أن المخاطب لم يتديء كلامه، وإنما خاطب من خاطبه (5). وقال بعض النحويين معناها: لا بد ولا شك ولا محالة، وقد روي هذا عن الخليل (6) وعند الزجاج (لا) رد عليهم، قال: " (لا) نفى لما ظنوا أنه ينفعهم، كأن المعنى: لا ينفعهم ذلك لا جرم أنهم. أي كسب ذلك الفعل لهم الخسران (7)، فأن عند في موضع نصب (8) ونسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى سيبويه (9). وليس بشيء؛ لأن ما في كتابه لا ينص عليه.

وعند الكسائي معناه: لا صد ولا منع عن أنهم في الآخرة، و " أن في موضع نصب بـ (جرم). فحذف حرف الجر (10). وتقدير النصب يكون بحذف حرف الجر كما هو واضح.

وذكر أبو البقاء العكبري رأياً تفرد به مفاده " أن المعنى لا محالة خسرانهم، فيكون في موضوع رفع أيضاً وقيل في موضع نصب أو جر، إذ التقدير لا محالة في خسرانهم " (11).

(1) الكتاب: 1 / 469، وينظر: المحرر الوجيز: 3 / 161.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 84.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2 / 8-9.

(4) ينظر: المقتضب: 2 / 351-352.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 84، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 396.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 161.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 46، وينظر: الدر المصون: 4 / 88.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 85، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 396، والمحرر الوجيز:

3 / 161، والدر المصون: 4 / 88.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 10-11.

(10) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 2 / 285، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 397، والتبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 10-11، والمحرر الوجيز: 3 / 161، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 20،

والدر المصون: 4 / 88.

(11) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 693؛ وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 14-15،

وذكر ابن السراج رأياً في (لا جرم) تفرد به ولم يذكر في كتب إعراب القرآن مفاده: " أن لا

13 - اختلافهم في فتحة (ابن أم) (1)

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في فتح النون من (ابن) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيْسَى الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي﴾ (2). إذ نسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي، والفراء، وأبي عبيد (يا ابن أم) تقديره عندهم: يا ابن أمه ثم حذفت الألف وبقيت الميم مفتوحة، لتدل على الألف المحذوفة (3). وهذا رأي أبي عثمان المازني في أحد قوليهِ (4). وقد صرح به الفراء إذ قال تعليقاً على الآية: "وذلك أنه كثر في الكلام محذوفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الأسم المنادى يُضيفه المنادى إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمّ. فكأنهم قالوا: يا أمه، ويا عمه" (5). وهذا الرأي عند البصريين خطأ؛ لأن الألف خفيفة لا تحذف ولكن جُعِلَ الأسمان اسماً واحداً فصار كقولك: خمسة عشر أقبِلوا (6). وهذا ما أكده سيويه بقوله: "يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أَحَدَ عَشَرَ أقبِلوا وإن شئت قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم" (7). وهذا رأي المبرد أيضاً (8). وقال بقولهما أبو بكر بن السراج (9).

زائدة للتوكيد، وجرم فعل ماضٍ. ينظر: الأصول في النحو: 1 / 271، وهذا الرأي نسبته ابن هشام لقطرب، ينظر: مغني اللبيب: 314.

(1) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 9 / 46-47، والأما لي الشجرية: 2 / 74.

(2) سورة الأعراف، الآية: 150.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 639، وجامع البيان في تفسير القرآن: 9 / 47، ومشكل إعراب

القرآن: 1 / 331، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 290.

(4) ينظر الأصول في النحو: 1 / 341.

(5) معاني القرآن: 1، 394، وينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 9 / 47، والدر المصون:

3 / 348.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 639، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 375، والدر

المصون: 3 / 347.

(7) الكتاب: 1 / 318.

(8) ينظر: المقتضب: 4 / 251.

(9) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 341.

وذهب الأخفش وأبو حاتم السجستاني من البصريين إلى أنَّ هذه الفتحة هي عوض عن الألف المنقبة عن الياء ⁽¹⁾، إذ قال الأخفش: " وذلك - والله أعلم - أنه جعله اسماً واحداً، مثل قولهم: ابن عم أقبل، وهذا لا يقاس عليه. وقال بعضهم: يابن أمي، لا تأخذ، وهو القياس، ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كسرة هذا. وقال بعضهم: يا بن أم، فجعله على لغة الذين يقولون: هذا غلام قد جاء اسماً واحداً آخره مكسور، مثل: (خاز باز) ⁽²⁾."

وقد خفف أبو جعفر النحاس قول الأخفش وعده من الشواذ، لأن الثاني من قوله (يا غلام غلام) ليس بمنادى فلا ينبغي أن تحذف منه الياء ⁽³⁾. في حين عده ابن عصفور خارجاً عن القياس إذ قال: " وهذا خارج عن القياس؛ ألا ترى أن الذي قال: يا غلاماً إنما أثر ألا يحذف فإذا حذف فقد تناقض، مع أن الألف فيهما من الخفة بحيث لا تحذف، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء. والذي عر - في هذا الأخفش - قول الشاعر ⁽⁴⁾:"

فلستُ بِرَاجِعٍ مَافَاتٍ مَنِيْلِيْنَتٍ وَلَا يَلْهَفَ وَلَا لَوَانِي

قال: فهو قد حكى قوله: يا لهف، ولو لم يكن على الحكاية لقال: بلهف. فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنه قال: يا لهف، وإلا فما الذي حكى؟ وهذا غير مرض، لأن ما ذكرنا من القياس يدفعه ⁽⁵⁾.
ورجح أبو جعفر النحاس قول البصريين إذ قال تعليقاً على قول الفراء: " وهذا الرأي عند البصريين خطأ، لأن الألف خفيفة لا تحذف، ولكن جعل الأسان اسماً واحداً فصار كقولك: خمسة عشر " ⁽⁶⁾. وتبعه مكى القيسي بقوله: " وذلك بعيد، لأن الألف عوض من ياء، وحذف الياء إنما يكون

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 639، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 29.

(2) معاني القرآن: 2 / 311.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 639.

(4) البيت من شواهد الخصائص: 3 / 135، ولم ينسب لقائل. وينظر: الأمالي الشجرية: 2 / 74.

(5) شرح جمل الزجاجي: 1 / 100.

(6) إعراب القرآن: 1 / 639.

في النداء، وليس (أُمّ) نداء " (1). وبقوليهما قال أبو البركات الأنباري (2) أما أبو البقاء العكبري فلم يرجح بل اكتفى بعرض الآراء (3)

وكان لابن جرير الطبري رأي مستقل في هذه المسألة إذ قال: " والصواب من القول في ذلك أن يقال إذا فتحت الجيم من ابن أمّفراد به التعدية يا ابن أمّاء وكذلك كم ابن عمّ فإذا كسرت فأراد به الأضافة، ثم حذفت الياء التي هي كناية اسم المخبر عن نفسه وكان بعض من أنكر نسبته كسر ذلك إذا كسر كسر الزاي من خاز باز لا يعرف الثاني إلا بالأول ولا الأول إلا بالثاني فصار كالأصوات " (4). وهذا الرأي قريب من رأي الأخفش وأقرب هذه الآراء هو رأي البصريين إذ جعل الأسنان أسماً واحداً فبنيا بناء العدد المركب. أما القول بحذف الياء فبعيد؛ لأنه لا يكون إلا في النداء وليس هذا موضع نداء. والله أعلم بالصواب.

14 - اختلافهم في بناء (لا ميساس) (5)

من المسائل التي نقلها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في بناء (لا ميساس) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَاذِهِبْ فَإِنَّكَ لَك فِي الْحَيَوةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾ (6). قرأ الجمهور (لا ميساس) بكسر الميم وفتح السين على النصب، وقرأ أبو حيوة وابن أبي عجلة وقعنّب بفتح الميم وكسر السين (7). واختلف النحويون في ذلك على أقوال.

فذهب سيويه إلى أنه مبني على الكسر، كما يقال: إضرب الرجل (8) وقد تبنى الزجاج هذا الرأي وشرحه قائلاً: " وبُنيَت مِساسٌ على الكسر وأصلها الفتح لمكان الألف، ولكن مِساس، ودراك مؤنث فاختر الكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنك تقول في المؤنث: فعلت يا امرأة، واعطيتك يا امرأة " (9)

(1) مشكل إعراب القرآن : 1 / 331 .

(2) بنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 375 .

(3) بنظر : الثبيان في إعراب القرآن : 1 / 595 .

(4) جامع البيان في تفسير القرآن : 9 / 47 .

(5) بنظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : 4 / 61 ، والدّر المصون : 5 / 50 .

(6) سورة طه ، الآية : 97 .

(7) بنظر : المحرر الوجيز : 4 / 61 ، والبحر المحيط : 7 / 378 .

(8) بنظر : الكتاب : 2 / 39 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 11 / 241 .

(9) بنظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 375 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 357 .

قال أبو جعفر النحاس " وسمعت علي بن سليمان - يعني الأخفش الصغير - يقول سمعت محمد بن يزيد يقول: إذا اعتل الشيء من ثلاث جهات وجب أن يُبنى، وإذا اعتل من جهتين وجب أن لا يصرف؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء فمساس، ودراك اعتلا من ثلاث جهات منها: إنه معدول، ومنها أنه مؤنث، وأنه معرفة فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين لإلتقاء الساكنين " (1). ولم يكن رأي أبي العباس المبرد وحده، بل نسبته ابن يعيش إلى ابن كيسان (2). وبه قال أبو علي الفارسي (3)، ولم يكن هذا الرأي مسلماً به عند جميع النحويين، بل قُوبلَ بالرَفْضِ إذ ألزمه الزجاج إذا سُمِّيَ امرأةً بفرعون عليه أن يبنيه ولا يقول هذا أحدٌ (4). ورده ابن جني بحجة ن من الأسماء ما اجتمعت فيه خمس علل من موانع الصرف وهو مع ذلك لم يُبنَ وذلك كأمرأة سميتها (بأذربيجان) وهذا اسم اجتمعت فيه خمسة موانع هي: التصريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون وما هو بمبني (5). وذكر الفراء في معانيه: أن من العرب من يقول لا مَسَّاسٍ يذهب به مذهب تراكٍ ونظارٍ (6).

وهو قول أبي عبيدة (7) وهو صحيح من حيث هي معدولات وفارقة في أن هذه عدلت عن الأمر، ومساسٍ وفجارٍ عدلت عن المصدر (8).

قال ابن هشام " وهذا من غرائب اللغة " (9). ولعل سبب استغراب ابن هشام أن هذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف و (لا) التي تنفي الجنس وتنصب النكرات لا تدخل عليها لكنه فيه نفي

(1) إعراب القرآن: 2 / 357، وينظر: المقتضب: 3 / 368، 371، 374، والمقتصد في شرح

الإيضاح: 1021، وشرح المفصل لابن يعيش: 4 / 53، والجامع لأحكام القرآن: 11 / 242.

(2) ينظر: شرح المفصل: " 4 / 53.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1021.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 357، وشرح المفصل: 4 / 53.

(5) ينظر: الخصائص: 1 / 179 - 180، والأمالي الشجرية: 2 / 116، وشرح الكافية للرضي:

78 / 2.

(6) ينظر: 2 / 190، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 11، والبحر المحيط: 7 / 378.

(7) ينظر: مجاز القرآن: 2 / 27، والمحزر الوجيز: 4 / 61.

(8) ينظر: المحزر الوجيز: 4 / 62، والبحر المحيط: 7 / 378.

(9) شرح شذور الذهب: 94.

الفعل إذ التقدير: لا يكون منك مساس ولا أقول: مساس ومعناه النهي أي: لا تمسني ولا أمسك⁽¹⁾.
وظاهر هذا أن مساس اسم فعل قياسي على وزن (فعال).

15 - اختلافهم في إعراب الجملة بَعْدَ (إنما)⁽²⁾

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾⁽³⁾. قال أبو البركات الأنباري (ما) من (إنما) كافة،
وليس للجملة بعدها موضع من الإعراب⁽⁴⁾. وهذا مذهب جمهور النحويين⁽⁵⁾.

ونسب أبو البركات الأنباري إلى ابن السراج قوله: إنَّ لها موضعاً من الإعراب وهو الرفع بخبر
(إنَّ)⁽⁶⁾. وهذا ما أكده ابن السراج⁽⁷⁾.

ونقل لنا السفاقسي عن ابن مالك أنه سمع أعمال (إنما) قال: " وحكي ابن مالك أنه سمع أعمال
إنما والأكثر على أنه مسموع " ⁽⁸⁾. ومذهب ابن السراج مبني على أن (ما) موصلة حرفية وليست
زائدة، ومذهب الزمخشري جواز أعمال (كأنها) ولعلها، وليتأ أكثر منه في إنما⁽⁹⁾. واختلفوا في نصب
الأسماء بعد كاف (ما) هذه الحروف فمذهب سيبويه، والأخفش، والفراء، أنه لا يجوز ذلك إلا في
(ليتأ) وحدها ومذهب الزجاجي، والزمخشري جواز ذلك فيها كلها ونقل ذلك عن ابن السراج،
ومذهب الزجاج إلى جواز ذلك في ليت ولعل، كأن دون (إنَّ) و(أَنَّ)، ولكن⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 2 / 39، والبحر المحيط: 7 / 378.

(2) المسألة انفرد بذكرها أبو البركات الأنباري من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، ويذكرها
الدكتور محيي الدين توفيق في ملحقه الذي دونه في المسائل الخلافية التي لم يذكرها أبو البركات
الأنباري في الإنصاف.

(3) سورة البقرة، الآية: 11.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 56، وينظر: الدر المصون: 1 / 120.

(5) ينظر: الكتاب: 1 / 465، وشرح الفصل لابن يعيش: 87 / 57، والدر المصون: 1 / 119.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 56.

(7) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 269، وينظر: الدر المصون: 1 / 120.

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 112، وينظر: البحر المحيط: 1 / 100.

(9) ينظر: شرح المفصل: 8 / 54.

(10) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 157.

واعمال (إنما) غلظ عند أبي البركات الأنباري: "لأنّ (ما) كُفّت (إنّ) عن العمل فلا تعمل نصباً زولاً رفعاً، ولا لفظاً ولا معنى" ⁽¹⁾، وهي زائدة بطل عملها، وذهب اختصاصها بالأسماء ودخلت على الأفعال أيضاً.

16 - أسم التفضيل: هل يجوز: العسل: أحلى من الخل؟

في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ ⁽²⁾.

لو قيل: كيف قال تعالى (أذلك خير) ولا خير في النار الجواب عن ذلك قول أبي جعفر النحاس: "كما حكى سيويه عن العرب: الشقاء أحب إليك أم السعادة؟، وقد علم أنّ السعادة أحب، إليه، وقيل: هذا للتنبيه، وقيل المعنى أذلك خير على تأويل من كما يُقال: عنده خير. وهذا قول حسن كما قال ⁽³⁾.

فشرُّ كما لخيرُكما الفداء

وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم قولاً ثالثاً في الآية، وهو أن الكوفيين يُجيزون: العسل أحلى من الخل ⁽⁴⁾، ولا يميز هذا البصريون ولا يجوز: أن تقول السعادة خير من الشقاء؛ لأنه لا خير في الشقاء وإنما يأتي (أفعل) في التفضيل بين شيئين في خير أو شرّ في أحدهما من الفضل أو من الشرّ ما ليس في الآخر ⁽⁵⁾.

ورأي ابن عطية أنّ هذا على جهة التوقيف والتوبيخ، ومن حيث كان الكلام استفهاماً جاز فيه مجيء لفظ التفضيل بين الجنة في الخير؛ لأنّ الموقف جائز له أن يوقّف محاوره على ما يشاء ليرى هل يجيبه بالصواب أو بالخطأ، وإنما يمنع سيويه وغيره من التفضيل بين شيئين لا اشتراك بينهما في المعنى الذي فيه تفضيل إذا كان الكلام خبراً؛ لأنه فيه محالية، وأما إذا كان استفهام فذلك سائغ ⁽⁶⁾.

(1) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 56-57.

(2) سورة الفرقان، الآية: 150. وذكر الخلاف في سورة المائدة أيضاً، الآية: 60.

(3) البيت لحسان بن ثابت، وصدره: أتتهجو ولست بكفء، الديوان: 8.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 460، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 130-131 والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 203.

(5) ينظر: الكتاب: 1 / 484، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 460، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 130-131، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 9.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 203، والبحر المحيط: 8 / 88.

17 هل يجوز الجمع بين النون والإضافة ؟

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ ﴾⁽¹⁾

قال أبو جعفر النحاس: وحكي ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ ﴾⁽²⁾ بالتخفيف وكسر النون⁽³⁾. وهذا شاذٌّ عند البصريين والكوفيين جميعاً؛ لأنه جمع بين النون والإضافة، وكان ينبغي أن يكون (مُطْلِعِيَّ) بياء مُشددة؛ لأن النون تسقط عنه الإضافة⁽⁴⁾. وعلل ابن جرير ذلك بقوله: " أن العرب لا تؤثر في المكسرة من الأسماء إذا اتصل بفاعل على الإضافة في جمع أو توحيد لا يكادون أن يقولوا: أنت مكلمني، ولا أنتم مكلمون، وأنما مكلمائي وأنتم مكلمي وإن قال منهم قائل ذلك قاله على وجه الغلط توهماً بهـ. " (5)

وذكر أبو جعفر النحاس أن سيبويه والفراء حكيا مثله وأنشدا⁽⁶⁾

هم القائلون الخسر والآمرونه إذا ما خشوا من تحدث الأمر مغلظا

وإنشاد الفراء: والفاعلونه⁽⁷⁾

وأنشد سيبويه⁽⁸⁾

ولم يرتفق والناس تحتضرونه جميعاً وأيدي المعتقين رواهقه

(1) سورة الصافات، الآية: 54.

(2) إعراب القرآن: 2 / 570. وهذه قراءة الجعفي وابن عباس وابن عيصن. ينظر: مختصر في

شواذ القراءات: 128، والمحذر الوجيز: 4 / 474.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 305.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 570، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 236، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 304، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1090، والمحذر الوجيز: 4 / 474،

والبحر المحيط: 9 / 102.

(5) جامع البيان في تفسير القرآن: 23 / 39.

(6) البيت من شواهد سيبويه بلا عزو لأحد: 1 / 96، وينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 386.

(7) ينظر: معاني القرآن: 2 / 386.

(8) ينظر: الكتاب: 1 / 96، والدر المصون: 5 / 504، وشرح المفصل: 2 / 125.

وأنشد القراء⁽¹⁾:

وما أدري وظنّي كلّ ظنٍّ أمسِلْمُنِي إلى قومي شَرَّاح⁽²⁾

إذ لم تُحذف من الشاهدين والوجه حذفهما: والآمروه أو والفاعلوه، وقد ردّ أبو جعفر النحاس هذه الشواهد قائلاً: "أما البيتان اللذان أنشدتهما سيويه، وشركة القراء في أحدهما، فلا يُعرف مَنْ قالهما ولا تثبت بهما حجة، ولو عرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب وما كان هكذا لم يُحتج به في كتاب الله ﷻ، ولا يدخل في الفصيح⁽³⁾".

أما شاهد القراء وحده فالحقول فيه ما نقله لنا الزجاج عن المبرد قال "والذي أنشد فيه محمد بن يزيد: أَيْسَلَمُنِي إلى قومي، وإنما الكلام: أَمْسِلِمِي وَأَيْسَلَمُنِي، وكذلك هم القائلون الخيرُ الآمروه، وكل اسماء الفاعلين إذا ذكرت بعدها المضمّر لم تذكر النون ولا التنوين⁽⁴⁾". وقد وجه الزمخشري هذه القراءة على أنه أجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع يعني في إثبات النون فيه مع الضمير لتآخ بينهما وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: أراد مُطْلِعُونَ أيّاي فوضع المتصل موضع المنفصل⁽⁵⁾ وَرَدَّ أبو حيان بأن هذا ليس من مواضع المنفصل حتى يدعي أن المتصل وقع موقعه لا يجوز: هند زيد ضاربٌ إياها⁽⁶⁾.

ولم يمنع الزجاج هذه القراءة، ولكنه قلّلها قائلاً: "إلا أنه قد قُرِئ بالكسر: هل أنتم مُطْلِعُونَ على معنى مُطْلِعُونِي، فحذفت الياء كما تحذف في رؤوس الآي، وبقيت الكسرة دليلاً عليها. وهو في النحو - أعني كسر النون - على ما أخبرتك، والقراءة قليلة بها⁽⁷⁾".
والحق مع الزجاج في هذا الأمر إذ القراءة المستفيضة هي (فَهَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ) وبها قرأ القراء السبعة⁽⁸⁾. إذن فهي تعدّ قراءة قليلة بالقياس إلى السبعة.

(1) البيت في معانيه بلا عزو لأحد. ينظر: 386 / 2، وينظر: المحرر الوجيز: 4 / 474، وجامع

البيان: 39 / 23.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 570 / 2.

(3) إعراب القرآن: 751 / 2.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 305 / 4.

(5) ينظر: الكشف: 47 / 4.

(6) ينظر: البحر المحيط: 104 / 9.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 305 / 4.

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 474، والدر المصون: 5 / 503.

في حين وافق أبو حيان هذه القراءة محتجاً بالشواهد التي ذكرت آنفاً. قال: " فهذه أبيات ثبتت التنوين فيها مع ياء المتكلم، فكذلك ثبت نون الجمع معها إجرأً للنون مجرى التنوين؛ لاجتماعهما في السقوط للإضافة " (1)

18 - لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف (2)

في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾ (3).
ذكر الزجاج أنها قرئت (مخلفٌ وعدهُ رُسُلِهِ) بنصب الوعد وخفض الرُّسل، وقال عنها: إنها شهادة رديئة، إذ لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأنشد مثل هذا (4):

فزججتها بمزجة زجَّ القلوص أبي مزاده

المعنى: فزججتها بمزجة زجَّ أبي مزادة القلوص (5).

ونسب أبو البركات الأنباري إلى عامة الكوفيين جواز ذلك في ضرورة الشعر (6) والذي تبين لنا أن الفراء لا يميز ذلك بل إنه خالف شيخه الكسائي قائلاً: " وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا أحالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هو ضاربتني غير شيء أخاه، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم نونوا، وليس قول من قال: (مُخَلِّفٌ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)، بشيء ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتها مُتَمَكَّنًا زَجَّ القلوص أبي مَزَادَةَ

قال الفراء: باطل والصواب:

زَجَّ القلوصِ أَبُو مَزَادَةَ " (7)

(1) البحر المحيط: 9 / 104 .

(2) ينظر هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 428 المسألة: 60 ، والتفسير الكبير:

13 / 206 ، وارتشاف الضرب: 2 / 535 ، وائتلاف النصرة: 51 المسألة: 34 .

(3) سورة إبراهيم، الآية: 47 .

(4) البيت من شواهد الفراء بلا عزو لأحد، ينظر: معاني القرآن: 1 / 358 ، ومجالس ثعلب: 1 / 125 ،

ومعاني القرآن وإعرابه: 3 / 169 .

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 169 .

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 428 ، وائتلاف النصرة: 51 ، ونسب الجواز إليهم في:

ارتشاف الضرب: 2 / 535 ، والجملة العربية: 72-73 .

(7) ينظر معاني القرآن: 2 / 81-82 .

وهذا جائز عند ثعلب في الشعر⁽¹⁾.

وحكى الكسائي عن العرب: هذا غلامٌ والله زيد. وحكى أبو عبيدة أنه سمع بعض العرب يقول: فتسمعُ صوتَ والله ربِّها ففصل بالقسم⁽²⁾. ومن الجدير بالإشارة إلى أن ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين قد بيّن وجه بُعْدِهِ من الصحة في كلام العرب⁽³⁾.

وقرأ ابن عامر: ﴿ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾⁽⁴⁾ بنصب (أولادهم) وجدر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه⁽⁵⁾، وقيل عنها إنها زلةٌ عالم أو وهم القارئ⁽⁶⁾.

قال فخر الدين الرازي: " وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة. قالوا: والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء " ⁽⁷⁾ وهذا لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر وأكثر ما يأتي بالظرف؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما إلا في الظرف كما قال الشاعر⁽⁸⁾

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدٌ مَا اشْتَعَبَتْ
لِلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأن التقدير لله دَرَّ مَنْ لَامَهَا اليوم⁽⁹⁾

(1) ينظر: مجالس ثعلب: 1 / 126.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 435، وارتشاف الضرب: 2 / 535، وإتلاف النصرة: 52.

(3) ينظر: جامع البيان: 13 / 163.

(4) سورة الأنعام، الآية: 137.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 291، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 171، وإتلاف النصرة: 52.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7 / 93، والبحر المحيط: 4 / 654.

(7) التفسير الكبير: 13 / 206.

(8) البيت من شواهد سيبويه وهو لعمر بن قميئة، الديوان: 73.

(9) ينظر: الكتاب: 1 / 91، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 291، والبيان في غريب إعراب القرآن:

1 / 343، والمحرور الوجيز: 3 / 346-347، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 432.

ورد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه القراءة وضعفوها في القياس والإجماع⁽¹⁾، وهي ضعيفة عند الزمخشري⁽²⁾ أيضاً وتبعه فخر الدين الرازي⁽³⁾، وهذا رأي ابن عطية⁽⁴⁾ والسّمين الحلبي⁽⁵⁾ مما تقدم يتبين أن أغلب النحويين يمنعون الفصل بين المتضايقين إذا ما استثنينا أبا حيان الأندلسي الذي دافع عن القراءة وخطأ من خطأها وتحامل على الزمخشري لردّه إياها، قال: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يردّ على عربي صحيح محض قراءة متواترة." ⁽⁶⁾ "ويعجبني في هذا المقام السفاسي الذي قال: "وزعموا أن ذلك لا يجوز في الشر، وهو زعم فاسد، لأن ما نفوه قد أثبتته غيرهم" ⁽⁷⁾ والحق أقول: إن هذا تحامل لا مبرّر له على الزمخشري؛ لأنه ليس أول من ضعفها بل قال بضعفها متقدمو النحو قبله على ما بيّنا⁽⁸⁾، وأنا أقف مع الباحث محمد عبد الرسول الزبيدي الذي جوّز الفصل بين المتضايقين فيما يُسمع فلا يُخطأ من تكلم به⁽⁹⁾، ولكن الأجدربنا أن نقف مع جمهور النحويين؛ لأن حكمهم بالمنع مبني على الأكثر من كلام العرب والأفصح وعليه أغلب النحويين. ولا ينبغي أن نحمل كتاب الله ﷻ على القليل النادر أو الشاذ.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 169، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 291، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 451.

(2) ينظر: الكشاف: 2 / 66.

(3) ينظر: التفسير الكبير: 13 / 206.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 346.

(5) ينظر: الدر المصون: 4 / 281.

(6) البحر المحيط: 4 / 658، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 535.

(7) غيث النفع في القراءات السبع: 125.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 169، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 291.

(9) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية التربية / الجامعة

المستنصرية: 182

19 - إضافة الشيء إلى نفسه⁽¹⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز إضافة الشيء إلى نفسه وفي غير موضع من كتبهم⁽²⁾.

جوز الكوفيون إضافة الشيء إلى ما هو في معناه إذا تغير لفظه. وقد احتج الفراء لذلك بقراءة: المدنيين وأبي عمرو للفظ (شهاب) من قوله تعالى: ﴿يَشْهَبُ قَبَسٌ﴾⁽³⁾ بترك التنوين⁽⁴⁾ وجعله بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾⁽⁵⁾.

قال: "أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه"⁽⁶⁾. والفراء من أكثر الكوفيين تحمساً لهذا المذهب، وقد أكد ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري إذ قال: "يرى الفراء أن إضافة الشيء إلى نفسه استعمال لغوي سليم ويتحمس لهذا المسلك ويؤكد في مواطن عديدة من كتاب المعاني⁽⁷⁾ ووافقه الكسائي في هذا الرأي محتجاً بقولهم: "صلاة الأولى"⁽⁸⁾. أما ثعلب فخالف الكوفيين في هذه المسألة والتقدير عنده حذف المضاف حين قدر قوله تعالى: ﴿يَدِينُ الْقَيْمَةَ﴾⁽⁹⁾. قال: "الأمة القيمة"⁽¹⁰⁾. وهذا هو كلام الزجاج نفسه إذ يرى إنما إضافة صحيحة وفيه

(1) ينظر هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 436 المسألة: 61، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 157، والبحر المحيط: 6 / 334.

(2) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 160، 508، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 439، 2 / 319، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 45، 384، 525، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1174.

(3) سورة النمل، الآية: 7.

(4) وهي قراءة الحسن وأهل المدينة ومكة والشام. ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 249.

(5) سورة يوسف، الآية: 109.

(6) معاني القرآن: 2 / 286. وهذا رأي أبي بكر الأنباري، ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات: 70.

(7) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: 489.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 160.

(9) سورة البينة، الآية: 5.

(10) مجالس ثعلب: 1 / 59.

حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه⁽¹⁾ وإضافة الشيء إلى نفسه أمرٌ محال عند البصريين. قال أبو جعفر النحاس: "لأن معنى الإضافة في اللغة: ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ فمحال أن يُضم الشيء إلى نفسه"⁽²⁾ غير أن الأخفش وأبا عبيدة وافقا الكوفيين في مذهبهم.

قال الأخفش تعليقاً على الآية الكريمة: ﴿إِشْهَابُ قَبَسٍ﴾⁽³⁾ "إذا جعل القبس بدلاً من الشهاب، وإن أضاف الشهاب إلى القبس لم ينون الشهاب وكلُّ حسن"⁽⁴⁾. قال أبو عبيدة تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾⁽⁵⁾ "مضافاً إلى اليقين. كقولك صلاة الأولى وصلاة العصر"⁽⁶⁾. وإذا ما استثنينا ابن خالويه الذي وافق الكوفيين في جواز ذلك⁽⁷⁾ فإن أصحاب إعراب القرآن الكريم المدروسة أيدوا قول البصريين وأجمعوا على عدم جواز رأي الكوفيين⁽⁸⁾.

والذي يترجح عندي رأي البصريين؛ لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه ما احتاج أبداً أن يعرف بغيره وقد أبان عنو هذا لإقناع ابن جني في قوله: "فإن قيل ولم لم يُصِفُ الشيء إلى نفسه قيل: لأنَّ الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه اعرفه لما احتاج أبداً أن يعرف بغيره؛ لأنَّ نفسه في حال تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفقودة ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنه ليس فيها إلا كما فيه فكان يلزم الإكتفاء به عن إضافته إليها"⁽⁹⁾

(1) معاني القرآن وأعرابه: 3 / 132.

(2) إعراب القرآن: 2 / 428، وينظر: شرح المفصل: 3 / 9، والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 14.

(3) سورة النمل، الآية: 7.

(4) معاني القرآن: 2 / 428.

(5) سورة الواقعة، الآية: 95.

(6) مجاز القرآن: 2 / 253.

(7) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 159.

(8) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 3، 132، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 508، ومشكل إعراب

القرآن: 2 / 319، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 525، والبيان في إعراب القرآن:

2 / 1174، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 435.

(9) الخصائص: 3 / 26.

ومما يتبين لنا ضعف رأي الكوفيين في إجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه أن من أراد نعت السدار أو المسجد كانت الإضافة إليها مستحيلة " (1) لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره؛ ليعرف به (2) والأجود والأكثر أن يُقال الصلاة الأولى والمسجد الجامع إذا أُريدَ معنى النعت وهو الوجه (3)

مسائل التوابع:

أولاً: النعت:

1 - نصب (مالك):

في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ (4)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في نصب (مالك الملك)، إذ خالف الزجاج سيويه في هذه المسألة إذ قال: " وزعم سيويه أن هذا الأسم لا يوصف؛ لأنه قد ضمت إليه الميم، فقال في قوله ﷻ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (5) إن فاطر منصوب على النداء، ولكن لم يذكره في كتابه والقول عندي إن (مالك الملك) صفة الله، وأنَّ (فاطر السموات والأرض) كذلك - وذلك أن الأسم ومعه الميم بمنزلته ومنه (يا) فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع (يا) في اللهم (6) ولدى رجوعي إلى الكتاب لسيويه وجدت أن الزجاج واهم في قوله ولكن (أي سيويه) لم يذكر ذلك في كتابه، فسيويه ذكر ذلك جلياً، قال: " وإذا ألحقت الميم لم تصف الأسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: يا هنا، وأما قوله ﷻ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فعلى (يا) (7)

(1) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 6 .

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 160 .

(3) ينظر: شرح عيون الاعراب: 215 .

(4) سورة آل عمران، الآية: 26 .

(5) سورة الزمر، الآية: 46 .

(6) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 394، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 133 والبيان في غريب

إعراب القرآن: 1 / 197 والمحذر الوجيز: 1 / 417 والجامع لأحكام القرآن: 4 / 54 والدر المصون: 1 / 55 .

(7) الكتاب: 1 / 301، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 197، والمحذر الوجيز:

1 / 417 والبحر المحيط: 3 / 85 .

ويبدو أنَّ الزجاج وافق شيخه أبا العباس المبرد في هذه المسألة إذ خالف سيويه بقوله: " وزعم أنَّ مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة؛ لأنه نداء، ولا يجوز عنده وصفه. ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت يا الله، ثم تصفه، كما تصفه، في هذا الموضع " (1)

واختار أصحاب كتب إعراب القرآن رأي سيويه وفضلوه على غيره في كتبهم (2). والمختار عندي هو رأي سيويه، وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حَدِّ (اللهم)؛ لأنه اسم مفرد ضُمَّ إليه صوت، والأصوات لا توصف وقد أبان عن هذا الإقناع أبو علي الفارسي إذ قال: " وما قاله سيويه أصوب وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حَدِّ (اللهم)؛ لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت والأصوات لا توصف نحو، غاق وما أشبهه، وكأن حكم الاسم المفرد إلا بوصف وإن كانوا قد وصفوه في موضع فلما ضُمَّ هنا ما لا يوصف إلا ما كان قياسه إلا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت نحو، (حيهل) فلم يوصف " (3)

2. ومنه: تابع (أي) المنادى

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلاف المازني لجمهور النحويين في جواز نصب ما بعد (أي) في النداء، وقد تناول أصحاب كتب إعراب القرآن هذا الخلاف في مواضع كثيرة من كتبهم، وقد اخترت منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا﴾ (4)

اعراب (أي) عند جمهور النحويين هو اسم مبهم مبني على الضم؛ لأنه منادى مفرد، والناس صفة له لازمة (5)، قال الزجاج: " وزعم سيويه عن الخليل أن المنادى المفرد مبني وصفته مرفوعة رفعاً صحيحاً؛ لأنَّ النداء يطرد في كل اسم فلما كانت البنية مطردة في المفرد خاصة شبه بالمرفوع فرفعت صفته " (6)

(1) المقتضب: 239 / 4، وينظر: المحرر الوجيز: 417 / 1، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 50.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 133 / 1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 187 / 1 والبيان في

إعراب القرآن: 1 / 250، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 50.

(3) المحرر الوجيز: 417 / 1، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 54-55 / 4، والدّر المصون: 55 / 1.

(4) سورة البقرة، الآية: 21، 153، وسورة النساء، الآية: 1، وسورة الحج، الآية: 1.

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 98 / 1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 62 / 1، والجامع لأحكام

القرآن: 1 / 225.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 98 / 1، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 176 / 1.

وهذا كلام سيوييه، قال: " هذا باب لا يكون الوصف مفرد فيه إلا رفعاً. وذلك قولك يا أيها الرجل: ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان فأَيُّ ههنا فيما زعم الخليل كقولك: يا هذا والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا وإنما صار وصفه لا يكون فيه (إلا) الرفع " (1). وتابعه في ذلك أبو العباس المبرد وقال: بقوله (2) ومثله الأخفش في منع النصب ولكنه علل بأن الأسم الواقعة بعد (أي) صلة له (3). ورده أبو جعفر النحاس؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والأحتمال له فيما قال: إنه لما كان نعتاً لازماً سَمَّاهُ صلةً، فهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلةً لها (4). وقد خالف أبو عتيان المازني جمهور النحويين، إذ جَوَّز نصب تابع (أي) حملاً على موضعها وقياساً على: يا زيدا الظريف (5). وهذا توسع في القياس من المازني تفرد به من أنه إذا نوديت (أي) لا يقول بلزوم تابعها الرفع الذي هو رأي الجمهور. وهذا الرأي مردود عند أصحاب كتب إعراب القرآن إذ قال الزجاج " وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحد بعده فهذا مطروح ومردول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار " (6).
وَصَعَّفَهُ أبو البقاء العكبري؛ لأن ذكره لازم والصفة لا يلزم ذكرها (7). وبقوله قال السفاقي (8).

(1) الكتاب: 1 / 306.

(2) ينظر: المقتضب: 4 / 216.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 99، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 117، والبحر المحيط: 1 / 152، والدر المصون: 1 / 145.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 621.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 98، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 146 - 147، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 176، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 62، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 38، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 147، والبحر المحيط: 1 / 152، والدر المصون: 1 / 145.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 229.

(7) ينظر: البيان في إعراب القرآن: 1 / 38.

(8) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147.

3 - ومنه: ما فيه الألف واللام لا يوصف

في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۖ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۚ﴾ (1)

قال الزجاج: "السابقون الأول رفع بالإبتداء، والثاني تأكيد، ويكون الخبر أولئك المقربون. وأولئك المقربون من صفتهم" (2). وخالفه أبو جعفر النحاس "لأن ما فيه الألف واللام لا يوصف بالمبهم، ولا يجوز عنه سيبويه: مررت بالرجل ذلك، ولا مررت بالرجل هذا على النعت، والعلة فيه أن المبهم أعرف مما فيه الألف واللام، وإنما يُنعت الشيء عند الخليل وسيبويه بما هو دونه في التعريف، ولكن يكون: أولئك المقربون بدلاً أو خبراً بعد خبر" (3)

وذكر أبو البقاء العكبري أن (السابقون) الثاني نعتٌ للأول والخبر (أولئك) (4). وهذا الرأي ينبغي أن لا يُعول عليه، إذ كيف يوصف الشيء بلفظه؟ وأي فائدة في ذلك والمرجح عندي إن وردت مثل هذه العبارة ممن يعتبر أن يكون سمي التأكيد صفة. ونقل ابن عطية عن سيبويه قوله: (السابقون) ابتداء والثاني خبر الإبتداء وهذا كما تقول العرب: الناس الناس، وأنت أنت، وهذا على معنى تفخيم الأمر وتعظيمه (5) قال أبو حيان "ويرجح هذا القول إنه ذكر أصحاب اليمين متعجباً منهم في سعادتهم، وأصحاب المشأمة متعجباً منهم في شقاوتهم، مناسب أن يذكر السابقون مشبهاً حالهم معظماً، وذلك بالإخبار أنهم نهاية في العظمة والسعادة" (6)

4 - هل يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؟

في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَطَعَنَّا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۚ﴾ (7). منع البصريون

تقديم الصفة قبل الموصوف (8). وأجاز ذلك الفراء محتجاً بقراءة الحسن البصري (في يوم ذا مسغبة) جعل

(1) سورة الواقعة، الآيتان 10 - 11.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 109، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 17 / 200، والمحزر الوجيز: 204 / 5.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 321.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1203.

(5) ينظر: المحزر الوجيز: 5 / 240.

(6) البحر المحيط: 10 / 79.

(7) سورة البلد، الآيتان 14 - 15.

(8) ينظر: المقتضب: 4 / 192، والأصول في النحو: 2 / 225، والجملة العربية: 64 - 65،

وظاهرة المنع في النحو العربي: 213.

(ذا) نعتاً لمحذوف⁽¹⁾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ اطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁽²⁾، أي هو صفة ليتيم أي: يتيماً ذا مَسْغَبَةٍ⁽³⁾ وهذا ليس بمرضٍ عند أبي جعفر النحاس، إذ قال: "والغلطُ بَيِّنٌ جداً؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفةُ قبل الموصوف، ولست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب (المعاني)، ولكن يكون (ذا مَسْغَبَةٍ) منصوباً بإطعام ويتيماً بدلاً منه⁽⁴⁾. أي أن النحاس فضل عمل المصدر في هذه الآية الكريمة.

ثانياً: العطف، ومنه:

1 هل يجوز عطف البيان في النكرة ؟

في قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾⁽⁵⁾.

انفرد السفاقي بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز مجيء عطف البيان في النكرة، قال: "قال الزخشي (صديده) عطف بيان لماء، قال: ويسقى من ماء، فأبهمه إيهاماً. وهذا مذهب الكوفيين"⁽⁶⁾. وتبعهم أبو علي الفارسي فأعرب (زيتونية) من قوله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾⁽⁷⁾ عطف بيان (لشجرة مباركة). قال السفاقي: "وهذا القول لا يجوز عند البصريين؛ لأنهم لا يميزون عطف البيان في النكرات"⁽⁸⁾. ولا يكون عندهم إلا معرفة تابعاً لمعرفة وخصه بعضهم بالعلم: اسماً أو كنية أو لقباً⁽⁹⁾.

(1) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 483، والمحرر الوجيز: 5 / 485، والدر المصون:

6 / 526، والجامع لأحكام القرآن: 20 / 70.

(2) ينظر معاني القرآن للقراء: 3 / 265، وإعراب القرآن للنحاس: 4 / 709، والمحرر الوجيز:

5 / 485، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 70.

(3) إعراب القرآن: 3 / 709، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 483.

(4) سورة إبراهيم، الآية: 16.

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 193، وينظر: الكشف: 2 / 513، والبحر المحيط: 6 / 419،

وارتشاف الضرب: 2 / 605.

(6) سورة النور، الآية 35.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 193، البحر المحيط: 6 / 419، والدر المصون:

4 / 257.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 605.

وقد صرح ابن جرير الطبري - وهو من حذاق الكوفيين - بمذهبهم إذ قال تعليقا على الآية الكريمة: " وقولك: (ويسقى من ماء صديد) يقول: من ماء ثم يتن ذلك الماء - جل ثناؤه - وما هو فقال هو صديد ولذلك رد الصديد في إعرابه على الماء؛ لأنه بيان عنه " (1).

واختاره أبو الفخر الرازي، قال: " ما وجه قوله (من ماء صديد) الجواب: إنه عطف بيان، والتقدير: أنه لما قال: (ويسقى من ماء) فكأنه قيل: وما ذلك الماء فقال (صديد) " (2). والمرجح عندي قول الكوفيين ومن وافقهم؛ لأن معنى الآية يدل على أنه عطف بيان، وما يؤيد رأينا موافقة كثير من النحويين لمذهب الكوفيين ومنهم: أبو علي الفارسي، وابن جني، والزخشري، وهو اختيار ابن مالك أيضا (3).

2 - العطف على معمولي عاملين مختلفين

وفي قوله:

﴿وَإِنْ خِفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَاهِ الْآرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ
أَيُّنَّ الْقَوْمِ يَعْقِلُونَ﴾ (4)

نسب أبو جعفر النحاس إلى سيويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، جواز نصب (آيات) (5). قال: " وأجاز العطف على عاملين وأنشد سيويه (6):

أَكَلُ أَمْرِي تَحْسِينٌ أَمْسَرًا وَنَارٌ تَوْقُدُّ بِاللَّيْلِ نَارًا

ورد هذا بعضهم ولم يُجز العطف على عاملين، وقال: مَنْ عطف على عاملين أجاز: في الدار زيد والحجرة عمرو. وكان أبو اسحاق الزجاج يَحْتَجُّ لسيويه في العطف على عاملين بأن مَنْ قرأ

(1) جامع البيان في تفسير القرآن: 13 / 113 .

(2) التفسير الكبير: 19 / 103 .

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية ك 3 م 1194، وارتشاف الضرب: 2 / 605 .

(4) سورة الجاثية، الآية: 5 .

(5) وهي قراءة حمزة، والكسائي . ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 311، والمحزر الوجيز:

5 / 80 . ولم أجد نصا يجوز ذلك في: معاني القرآن للفراء .

(6) نسبه سيويه لأبي داود وهو جويرية بن الحجاج، الكتاب: 1 / 33 . والديوان: 353 .

(آيات) بالرفع فقد عطف أيضاً على عاملين؛ لأنه عطف (واختلاف) على ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾⁽¹⁾، وعطف (آيات) على الموضع، فقد صار العطف على عاملين إجماعاً⁽²⁾.

قال سيبويه: "!! وتقول: ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت شحمةً وبيضاءً في موضع جر كأنك لفظت بكل، فقلت ولا كل بيضاء. فاستغنيت عن تثنيته لذكرك أياه في أول الكلام ولقلة إلتباسه على المخاطب، وأجاز كما جاز في قولك: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه."⁽³⁾

ونقل لنا أبو العباس المبرد أن أبا الحسن الأخفش كان يميز العطف على عاملين، قال: "!! وهذا عندنا غير جائز"⁽⁴⁾. وقال ابن السراج: "العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب"⁽⁵⁾. وقد نسب مكّي هذا المذهب للكوفيين، قال: "ومن قرأ (آيات) في الموضعين بكسر التاء، عطفه على لفظ اسم (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶⁾ وتقدر حذف (في) من قوله تعالى: (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)، أي وفي اختلاف الليل والنهار، فتحذف (في) لتقدم ذكرها في قوله: (إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وفي قوله: (وَفِي خَلْقِكُمْ)، فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها؛ فهذا يصح النصب في (آيات) الآخرة، وإن لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطف على عاملين مختلفين، وذلك لا يجوز عند البصريين، والعاملان هما: (إن) الناصبة و (في) الخافضة، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب؛ ناصب وخافض. وقد جعله بعض الكوفيين من باب العطف على عاملين، ولم يقدر حذف (في) وذلك بعيد"⁽⁷⁾. وهذا يدل على أن مكياً لم يقبل قراءة النصب في (آيات) إلا بتأويل حذف حرف الجر، ولم يوافق أبا جعفر النحاس في نسبته إلى سيبويه جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وإن ما استشهد به سيبويه يحمل على هذا التأويل

(1) سورة المجادلة، الآية: 4.

(2) إعراب القرآن: 3/ 124 - 125، وينظر: كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 4/ 430 - 431.

(3) الكتاب: 1 / 33.

(4) المقتضب: 4 / 195، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 311، والمقتصد في شرح

الإيضاح: 1 / 439، والمحزر الوجيز: 5 / 80، والجامع لأحكام القرآن: 16 / 175.

(5) الأصول في النحو: 2 / 75.

(6) سورة الباقية، الآية: 3.

(7) مشكل إعراب القرآن: 293 - 294، وينظر: المحزر الوجيز: 5 / 80، والجامع لأحكام القرآن:

16 / 157.

وليس كما فهمه أبو جعفر النحاس، وهذا أكده ابن عطية⁽¹⁾، وأبو البركات الأنباري⁽²⁾، والسّمين الحلبي⁽³⁾. قال أبو البركات الأنباري "وذلك لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش"⁽⁴⁾.

ونحن نذهب مع من ذهب إلى أن سيويه لا يُجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً وما تفسيره للمثل والشاهد الذي مرّ ذكره إلا دليل على أنه لا يجوز ذلك مطلقاً وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور عدنان محمد سلمان⁽⁵⁾، والباحث مازن عبد الرسول الزبيدي⁽⁶⁾. وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الأخفش عدّل عن رأيه هذا⁽⁷⁾ وما رجوعه عن رأيه إلا دليل على ضعف ذلك الرأي المردول به.

ومهما يكن من شيء فإن رأي الأخفش وبعض الكوفيين مرود ومن أجل أنه يؤدي إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة ولا قائل به؛ ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله⁽⁸⁾، والأفضل أن يكون على هذا، إذ إنه حكم مبني على السماع أكثر فضلاً عن القياس إلا أن من يتكلم به لا ينبغي أن يؤخذ على هذا؛ لأن ثمة قراءة سبعية أجازت التكلم به.

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 80.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 364.

(3) ينظر: الدر المصون: 6 / 123.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 364.

(5) ينظر: التوابع في كتاب سيويه: 57.

(6) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي: 198.

(7) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 439.

(8) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 90 - 91، 2 / 69 - 75، والجامع لأحكام القرآن: 16 / 157،

والدر المصون: 6 / 123.

3 - ومنه العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر⁽¹⁾

أجاز الكوفيون العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر في كلّ موضع من كلام وشعر ونسب الزجاج الجواز إلى الكسائي، إذ قال تعليقا على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾⁽²⁾ فقال بعضهم: نصب (إنّ) ضَعُفَ فنسق (بالصابئون) على الدين؛ لأنّ الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي⁽³⁾. ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش⁽⁴⁾، والذي قال: "وقال بعضهم: لما كان قبله فعل شُبّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه به، وإن كان ليس عليه في المعنى"⁽⁵⁾.

ونقل الزجاج عن الفراء أنه لا يجوز ذلك إلّا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ)⁽⁶⁾ أي في المبني يقول الفراء: "فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفا - وضعفه أنه يقع على الأسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين"⁽⁷⁾. وهذا ما أكدته ثعلب⁽⁸⁾.

(1) ينظر هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 186 المسألة: 23، التبيين عن مذاهب النحويين: 34 المسألة: 54، وائتلاف النصرة: 77، المسألة: 47، وظاهرة المنع في النحو العربي: 259.

(2) سورة المائدة، الآية 69.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 192، المحرر الوجيز: 2 / 219، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 603-604، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 246.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 509.

(5) معاني القرآن، الأخفش: 1 / 262.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 193-194، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 4-6.

(7) معاني القرآن: 1 / 310-311، وينظر: الإنصاف: 1 / 185 والتبيين عن مذاهب النحويين: 341، والدّر المصون: 2 / 574.

(8) ينظر: مجالس ثعلب: 1 / 262.

أما مذهب البصريين عند العطف على اسم إن قبل تمام الخبر فيجب نصب المعطوف وهذا مذهب سيويه، ولا يجوز رفعه، وما ورد من هذا فإنه على التقديم والتأخير⁽¹⁾. قال سيويه: "وأعلم إن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الإبتداء فيرى أنه قال: هم كما قال⁽²⁾:"

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك وأما قوله: **فَكَانَ** (والصائبون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله (والصائبون) بعد ما مضى الخبر⁽³⁾، وقد رفض الزجاج قول الكوفيين وضعفه بشدة إذ قال: " وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إن) ضعيف؛ لأنها تغيّر الاسم ولا تغيّر الخبر، وهذا غلط؛ لأن (إن) عملت عملين: النصب، والرفع، وليس في العربية ناصب وليس معه مرفوع؛ لأن كُـلَّ منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسم فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فت نصب ما بعدها⁽⁴⁾، وهذا رأي مكّي القيسي أيضاً قال: " وإنما احتيج إلى هذا التقدير؛ لأن العطف في (إن) على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام⁽⁵⁾، ولا ندري كيف نسب السمين الحلبي إلى مكّي القيسي موافقته للفراء في جواز العطف على محل اسم (إن) إذا لم يظهر فيه الإعراب⁽⁶⁾. ولعلّ مكياً قال بهذا الرأي ثم تراجع عنه. وهذا الرأي قال به أبو البركات الأنباري الذي اختار مذهب البصريين⁽⁷⁾. وفضلاً عما تقدم فثمة أوجه اعرابية أخرى أوصلها معربو القرآن إلى أكثر من تسعة أوجه⁽¹⁾، لا يتسع المجال لذكرها.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 194، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 37، والمحزر الوجيز:

2 / 219، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 450، والدر المصون: 2 / 572، والبحر المحييط:

4 / 325، والتوابع في كتاب سيويه: 82، والنواسخ في كتاب سيويه: 110.

(2) هذا عجز بين زهير بن أبي سلمى الديوان: 287، وروايته:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيء إذا كان جائياً

(3) الكتاب: 1 / 290، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 193-194.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 193، وينظر: المحزر الوجيز: 2 / 219.

(5) مشكل إعراب القرآن: 1 / 237.

(6) ينظر: الدر المصون: 2 / 576.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 87، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 301.

4 - ومنه عطف الظاهر على المضمير المرفوع⁽²⁾

أجاز الكوفيون العطف على المضمير المتصل المرفوع من غير توكيد في كل موضع من الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ﴾⁽³⁾، نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الكسائي قوله: _ الصابثون عند الكسائي عطف على الضمير في (هادوا) كأنه قال: (هادوا) هم والصابثون⁽⁴⁾. قال أبو جعفر النحاس: "وقال الكسائي والأخفش ذكره في المسائل الكبيرة و (الصابثون) عطف على المضمير الذي في هادوا⁽⁵⁾."

ونسبه مكي القيسي هذا الرأي إلى الفراء ووصفه بالغلط⁽⁶⁾. وهذا ليس بصحيح؛ لأن الفراء ردّه بحجة أن التفسير لا يأتي عليه، لنستمع إلى قول الفراء وهو يقول: "قال الكسائي أرفع (الصابثون) على أتباعه الأسم الذي في (هادوا)، وبجعله من قوم ﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ﴾⁽⁷⁾، لا من اليهودية وجاء التفسير بعد ذلك"⁽⁸⁾. غير أن ثعلباً ذكر عكس ما نسب إلى الكسائي إذ قال: "والكسائي لا ينسق على المضمير ولا يؤكد، ولكنه يجعل منه قطعاً"⁽⁹⁾. واحتج الفراء لمذهبه بقوله تعالى: ﴿أَءَاكُنَّا ثَرِيبًا وَأَبَاؤُنَا﴾⁽¹⁰⁾، فعطف (أباؤنا) على المضمير في (كنا) من غير توكيد⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 451-452، والدر المصون: 2 / 576؛ والمجيد في

إعراب القرآن المجيد: 605.

(2) ينظر هذه المسألة: توجيه إعراب أبيات ملفقة في الإعراب: 250، والإنصاف: 2 / 474 المسألة:

66، وشرح ألفية ابن معطي: 2 / 433، وائتلاف النصرة: 169.

(3) سورة المائدة، الآية: 69.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 4، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 509، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 1 / 450، والمجيد في إعراب القرآن: 605، والدر المصون: 2 / 576.

(5) إعراب القرآن: 1 / 509، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 262.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 237.

(7) سورة الأعراف، الآية: 156.

(8) معاني القرآن: 1 / 312.

(9) مجالس ثعلب: 1 / 324.

(10) سورة النمل، الآية: 67.

(11) ينظر: معاني القرآن: 1 / 304، 3 / 95، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 183.

وخطاً أبو اسحاق الزجاج الكوفيين من جهتين:

"إحداهما: أن الصابغ يشارك اليهودي وإن ذكر أن هادوا بمعنى تابوا فهذا خطأ في هذا الموضع أيضاً؛ لأن معنى الذين آمنوا ههنا إنما هو إيمان بأفواههم؛ لأنه يُعنى به المنافقون، ألا ترى أنه قال: من آمن بالله، فلو كانوا مؤمنين لم يوجب أن يقال إن آمنوا فلهم أجرهم" (1).

أما البصريون فنقل عنهم أصحاب كتب إعراب القرآن عدم جواز ذلك إلا في الشعر (2)، وقد ذكر سيبويه ذلك وشرحه في كتابه إذ قال: "وعندما يقبح أن يشركه المظهر، فهو المضمير في الفعل المرفوع وذلك قولك: (فعلت وعبد الله). فإن نعتة حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: (ذهبت أنت وزيد، وقال تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ (3) و﴿أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (4) ... وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:

قلتُ إذ أقبلتُ وزهر تهادي كنعاج الملا تَعَسَّفَنَ رَمَلاً (5)

فالعطف عند سيبويه قبيح حتى يؤكد الضمير إلا أنه جَوَزَ ذلك في الشعر. وهذا مذهب السيرافي إذ قال في هامشه على الكتاب "لا خلاف بين النحويين في العطف على المنصوب وأما العطف على المرفوع فعند البصريين لا يُحسن إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته (6). ويميز الكوفيون العطف بغير توكيد والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلا في الشعر والكوفيون لا يرونه قبيحاً" (7)، وهذا قول الرماني (8). ونسب أبو

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 194، والمحذر الوجيز: 2/ 19، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 246،

والدر المصون: 2/ 573.

(2) بنظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 491، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 300، ومن

نسب المنع إلى البصريين أبو حيان في: ارتشاف الضرب: 2/ 658.

(3) سورة المائدة، الآية: 24.

(4) سورة البقرة، الآية: 35.

(5) البيت نُسِبَ لعمر بن أبي ربيعة. بنظر: الديوان: 177.

(6) الكتاب: 1/ 390.

(7) هامش السيرافي على الكتاب: 1/ 390.

(8) بنظر: توجيه أبيات ملغزة في الإعراب: 250.

جعفر النحاس إلى الأخفش جواز عطف الظاهر على المضمير المرفوع المتصل⁽¹⁾. وما في معانيه لا يدل على ذلك إذ قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽²⁾. "وقال بعضهم وشركاؤكم) والنصب أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمير المرفوع، إلا أنه قد حُسِّنَ في هذا للفعل بينهما".⁽³⁾ ويبدو أن الأخفش كان له قولان في هذه المسألة أو أنه عدل عن رأيه المنسوب له.

واختلف أبو العباس المبرد مع سيبويه إذ جَوَّز ذلك في الكلام إذ قال: "لو قلت: قُمْ وعبد الله، كان جائزاً على قُبْح حتى تقول: قُمْ أَنْتَ وعبد الله"⁽⁴⁾.

وبعد فإنَّ اختلاف النحويين في احكامهم بين الجواز، والقبح، والمنع، جعلني أُتشجع في جواز القولين: العطف بفاصل أو بغيره، ولكن هذا لا يمنع أن يكون الاختيار للأكثر شيوعاً في كتاب الله وكلام العرب وهو العطف بفاصل. والله أعلم بالصواب.

5 مومنه عطف الظاهر على الضمير المتصل بالمجرور⁽⁵⁾

ذكر لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل بالمجرور، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽⁶⁾. قرأ حمزة وَخَذَهُ (الأرحام) بالجرِّ عطفاً على الضمير المجرور في (به) أراد تسألون به وبالأرحام⁽⁷⁾ واحتجاجاً بهذه القراءة، ويقول العرب (ما فيها غيرُهُ وفرسه) أجاز الكوفيون عطف

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 509، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 246.

(2) سورة يونس، الآية 71.

(3) 2 / 346.

(4) المقتضب: 3 / 210.

(5) ينظر هذه المسألة في: معاني القرآن للأخفش: 1 / 224، وجامع البيان في تفسير القرآن:

4 / 151، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 128، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 272

المسألة: 65، وشواهد التوضيح والتصحيح: 107، وائتلاف النصرة: 62 المسألة: 49،

وظاهرة المنع في النحو العربي: 199، ونحو القراء الكوفيين: 103.

(6) سورة النساء، الآية: 1.

(7) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 127، المحرر الوجيز: 2 / 4، والجامع لأحكام القرآن:

5 / 2، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 288، والدر المصون: 2 / 296.

الظاهر على الضمير المتصل المجرور ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار⁽¹⁾. والظاهر أن الكوفيين يمنعون العطف من غير إعادة الجار ويحيزونه في الشعر لضيقه، قال الفراء في تعليقه على الآية الكريمة: "قنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدثنا الفراء، قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم؛ وفيه قبح؛ لأن العرب ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّي عنه، وقد قال الشاعر⁽²⁾ في جوازه: تَعَلَّقُ فِي مَثَلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبِ غَوُطُ نَغَائِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"⁽³⁾ وفي موضع آخر قال: "وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض"⁽⁴⁾، وذكر الشاهد نفسه. فالفراء على ما بيناه يمنع العطف إلا في الشعر. أما ثعلب فيجوز ذلك ومثل له: "ويقال مالي وزيد، وزيداً"⁽⁵⁾. وأما الكسائي فمنع ذلك إذ نقل عنه ثعلب "أنه لا ينسق على المضمير، ولا يؤكد، ولكنه يجعل منه قطعاً"⁽⁶⁾.

وهذا قول ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين إذ قال في قول من قرأ (الأرحام): "فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض؛ إلا في الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب"⁽⁷⁾. وبهذا يثبت لنا عدم صحة ما نسبته

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 34، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 176 - 177، والمحزر الوجيز: 2 / 4، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 240، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 327، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 288. وقد نسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي إلى قطرب، ويونس، والأخفش. ينظر: ائتلاف النصرة: 62، وما في معاني القرآن للأخفش لا يؤكد ذلك: 1 / 224، وشواهد التوضيح: 107،

(2) البيت لمسكين الدارمي. ينظر: الديوان: 53، وهو من شواهد ابن جرير الطبري. ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 4 / 151.

(3) معاني القرآن: 1 / 252 - 253.

(4) معاني القرآن: 2 / 86، والدّر المصون: 2 / 297.

(5) مجالس ثعلب: 1 / 162، وينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: 141 - 142.

(6) مجالس ثعلب: 4 / 151.

(7) جامع البيان: 4 / 151.

أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى الكوفيين عامتهم جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور.

وقد أكد ابن خالويه هذه القراءة، ودافع عنها أيّ دفاع إذ قال: " وليس لحناً عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ (والأرحام) وذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلاّ بأثر " (1).

وأيدها أبو حيان أيضاً قائلاً " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائس (2) المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ " (3). وهذا اختيار عبد اللطيف الزبيدي، قال: " الأرجح مذهب الكوفيين هنا، وضححه ابن مالك وغيره بدليل قوله تعالى: (والأرحام) وكقوله: ﴿وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (4)، وحكى قطرب: ما فيها غيره وفرسه " (5).

أما البصريون فقد منعوا العطف بدون إعادة الجار، وأنكروا قراءة همزة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز (6)، قال سيبويه: " ولا يجوز أن تعطف على المكان المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمّر المجرور. لا يجوز أن تقول: (هذا لك وأخيك) (7)، فهو هنا يحكم بالمنع صراحة في حين وصف القاعدة ذاتها بالقبح إذ قال: " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، ذلك قولك مررت بك وزيد " (8)، وهذا قول أبي العباس المبرد (9)، وابن السراج (10)، والزجاج (11)، وجمع

(1) إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 128 - 129.

(2) هكذا في الأصل وأحسبه (الكراريس) وبه تستقيم العبارة.

(3) البحر المحيط: 3 / 500.

(4) سورة البقرة، الآية: 217.

(5) ائلاف النصر: 63 المسألة: 49.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 2 / 4، والذّر المصون: 2 / 296.

(7) الكتاب: 1 / 126.

(8) المصدر نفسه: 1 / 391.

(9) ينظر: المقتضب: 4 / 152.

(10) ينظر الأصول في النحو: 2 / 80.

(11) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 706.

تخبر من النحويين⁽¹⁾، وحجة المنع فسرها المازني، قال: "الثاني في العطف شريك الأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له. قال: فكما لا تقول: مررتُ بزيد و (ك) فكذلك لا يجوز: مررت بك وزيد"⁽²⁾.

أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فكلهم مع ما ذهب إليه البصريون⁽³⁾، إلا السفاقي الذي تبع شيخه أبا حيان في قبول القراءة إذ قال "والصحيح جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كمذهب الكوفيين، ولا تُرد القراءة المتواترة بمثل مذهب البصريين"⁽⁴⁾.

وبعد فإن المرجح عندي هو الرأي الذي يقول بمنع عطف الظاهر على المضمير المجرور من غير إعادة الجار فإما المحتجون بقراءة حمزة (الأرحام) بالجرّ فيمكن تأويلها على أن فيه (باء) ثانية كأنه قال: و (بالأرحام) ثم حذف (الباء)؛ لتقدم ذكرها⁽⁵⁾. وهو تخرّيج حَسَن. والله أعلم بالصواب.

6 - البذل، ومنه اختلافهم في إعراب (قتال)

من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾⁽⁶⁾.

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب (قتالٍ فيه) فهو بدل اشتغال من الشهر؛ لأنّ القتال يقع في الشهر⁽⁷⁾، وهذا قول البصريين الذي أكّده سيبويه قائلاً: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عملَ

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 224، والمسائل المشككة (البغداديات): 561، والمحرر

الوجيز: 4 / 2، والدر المصون: 2 / 96، وشرح المفصل: 2 / 50، 78، والمقرب: 256.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 6، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 177 ن والجامع لأحكام القرآن: 3 / 5، وشرح المفصل لأبن يعيش: 3 / 78.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 6، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 177، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 241، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 327، والدر المصون: 2 / 292.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 288.

(5) ينظر: الخصائص: 1 / 286.

(6) سورة البقرة، الآية: 217.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 289، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 94، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 1 / 151، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 173، والمجيد في إعراب القرآن

المجيد: 557.

في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثهم ورأيت بني عمك ناساً منهم. فمن ذلك قوله عليه السلام: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ⁽¹⁾، والمراد من كلام سيويه أنه بدل الإشتغال. وهذا رأي المبرد أيضاً، وقد استشهد بقول الأعشى ⁽²⁾:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَيْتَةَ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ
ف (ثواء) هو بدل من (حول) عنده ⁽³⁾.

أما الكوفيون فعندهم أن (قتال) مخفوض على تكرير الحافض وتقدير الكلام عندهم: عن الشهر عن قتال فيه ⁽⁴⁾، أي على نية إضمار (عن). وضعف أبو البقاء العكبري هذا الرأي؛ "لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار" ⁽⁵⁾، وذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار ⁽⁶⁾. وهذا مردود عند البصريين؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة عندهم وإنما هو بمنزلة الإقواء ⁽⁷⁾، وهذا جائز عند الكوفيين ⁽⁸⁾. والمرجح هو قول البصريين، لأن حرف الجر لا يعمل إذا حذف من الجملة.

(1) الكتاب: 1 / 75، وينظر: المحرر الوجيز: 1 / 290.

(2) الديوان: 178.

(3) ينظر: المقتضب: 1 / 27-28، والكشاف: 1 / 286.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 141، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 94، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 173، والمحرر الوجيز: 1 / 290.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 173.

(6) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 72، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 94، والمحرر الوجيز: 1 / 290، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 557، والجامع لأحكام القرآن: 3 / 44.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 258، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 173، والمحرر الوجيز: 1 / 290، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 557.

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 74، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 81، والتبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 285، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 353، والبحر المحيط: 6، 423.

ثالثاً - منصوبات الأسماء:

١ - اختلافهم في نصب الأسم بعد (لا) النافية للجنس^(١)

في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢)، نصب (لا رَيْبَ)؛ لأنَّ (لا) عند البصريين مضارعة (لأنَّ) فنصبوا بها، وإنَّ (لا) لم تعمل إلا في نكرة؛ لأنها جواب نكرة فيها معنى (مِنْ) فَصَّرًا شيئاً واحداً^(٣).

أما الكوفيون فاختلفوا فيه على مذهبين، الأول: مذهب الكسائي إذ ذهب في تخريج عِلَّة نصب الأسم بعد (لا) مذهباً يكاد ينفرد به، إذ قال: "سبيل النكرة أن يتقدمها أخبارها فتقول: قام رَجُلٌ: فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينونوا؛ لأنه نصب ناقص"^(٤).

وهذا القول نص عليه ابن السراج ونسبه إلى الكسائي أيضاً، قال: "وأما الكسائي فإنه يقول النكرات يتبدأ بأخبارها قبلها لثلاثي يوهمك أخبارها؛ لأنها لها صلاة، فلما لَزِمَتْ التبرئة الأسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين؛ لأنه ليس بنصب صحيح"^(٥)، الثاني: مذهب الفراء وعنده: سبيل (لا) أن تأتي بمعنى غير، تقول: مررت بلا واحد ولا اثنين زيادة، فلما جئت بها بغير معنى (غير) وليس. نصبت بها

(1) تناول أصحاب كتب الخلاف هذه المسألة بعنوانات تدور حول بناء اسم لا النافية للجنس أو إعرابه ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 366 المسألة : 53 ، والبيان عن مذاهب النحويين : 362 مسألة : 56 ، والمسألة في الأصول في النحو : 1 / 379 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 ، والجنى الداني : 300 .

(2) سورة البقرة، الآية : 2 .

(3) ينظر : الكتاب 1 / 345 ، والمقتضب : 4 / 357 ، ومعاني القرآن للأخفش : 1 / 23 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 69 ، والأصول في النحو : 1 / 379 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 ، والدر المصون : 1 / 89 ، وشرح الكافية للرضي : 1 / 255 ، وتخليص الشواهد : 396 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 - 129 .

(5) الأصول في النحو : 1 / 381 . وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 367 .

ولم تنون، لتلا يتوهم أنك أقممت الصفة مقام الموصوف " (1). وقيل: إنما نصبت؛ لأن المعنى: لا أجد لا ريباً، فلما حذفت الناصب حذقت التنوين.

وذهب السيرافي وأبو اسحاق الزجاج مذهب الكسائي في أن حركة لا رجل ولا غلام حركة إعراب، واحتجوا لذلك بقولهم: لا رجل و غلام عندك بالعطف على اللفظ، فلولا أنه معرب لم يحز العطف عليها؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها؛ لأنه إنما يعطف للإشتراك في العامل (2).

وجاءت نسبة الآراء في كتب الخلاف مضطربة بعض الشيء، إذ يُنسب رأي البصريين الذي تحدثنا عنه للكوفيين عامتهم، ونسبوا إلى البصريين قولهم أن اسم (لا) التي تنفي الجنس مبني على الفتح (3)، وَلَعَلَّ سَبَبَ هَذَا الْاضْطِرَابِ فِي النُّقْلِ هُوَ الْاِخْتِلَافُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِإِجْمَالِ قَوْلِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: "و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعِلَتْ وما عَمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ نَحْوُ: خَمْسَةُ عَشْرٍ" (4)، فإَوَّلُ الْمَبْرَدُ قَوْلُهُ: (نصبته بغير تنوين) أنها نصبه أولاً لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف من خمسة عشر (5)، وفهمه الزجاج على أن اسم (لا) معرب لكنه مع كونه معرباً مركباً مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله (6).

والمختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن قول سيبويه ومن وافقه، قال مكي القيسي (لا): تبرة، فهي و (رب) كاسم واحد، لذلك بُني (رب) على الفتح، لأنه مع (لا) كخمسة عشر (7).

(1) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 381، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 128، والإنصاف في مسائل

الخلاف: 1 / 366 ولم يتناول الدكتور مهدي صالح الشمري هذه المسألة في رسالته الموسومة:

الخلاف النحوي بين الكوفيين، المقدمة إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 1 / 106، وشرح ابن عقيل: 1 / 396.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 366 المسألة: 53، والتبيين عن مذاهب النحويين: 362

المسألة: 56، واتلاف النصر 50 المسألة: 32 في فصل الأسماء.

(4) الكتاب: 1 / 345، وينظر: معاني القرآن وإعراجه: 1 / 69، والنواسخ في كتاب سيبويه: 135.

(5) ينظر: المقتضب: 4 / 357-358، وينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 255.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 255،، وينظر: شرح المفصل: 1 / 106.

(7) مشكل إعراب القرآن: 1 / 16.

وبمثله قال أبو البركات الأنباري⁽¹⁾، وأبو البقاء العكبري إلا أنه خالفهما في علة البناء، قال: "وعلة بنائه تَضَمُّنُهُمْ مَنْ؛ إذ التقدير: لا مِنْ رِبٍ" ⁽²⁾. وهذا قول السفاقي أيضاً⁽³⁾.

واختار الأستاذ مصطفى جواد (رحمه الله) رأي الفراء وعنده: أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها وهو الصواب بعينه⁽⁴⁾.

والمرجح عندي قول سيبويه الذي يقول ببناء اسم (لا) النافية للجنس؛ لأنه لو كان معرباً لوجب ألا يُحذف منه التنوين؛ لأن التنوين ليس من عمل (إنَّ)، وإنما هو شيء يَسْتَحَقُّه الأسمُ في أصله، وإذا لم يكن من عمل (إنَّ) فلا معنى لحذفه وقد أبان عن هذا الاقتناع ابن يعيش وذكره في شرح المفصل إذ قال: "إذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك: لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات"⁽⁵⁾.

2. اختلافهم في (هل يكون التمييز مَعْرِفَةً) ؟ ⁽⁶⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه المسألة في كتبهم أكثر من مرة ومن ذلك اختلافهم في إعراب لفظة (نَفْسُهُ) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾⁽⁷⁾. إذ ذكر أصحاب هذه الكتب ثلاثة أقوالٍ للنحويين في نصب لفظة (نَفْسُهُ).

- الأول: أن يكون منصوباً على معنى أهلك نَفْسَهُ، وأوبق نفسه، ونُسِبَ هذا الرأي إلى أبي عبيدة⁽⁸⁾ وهو صحيح إذ أكد ذلك أبو عبيدة قائلاً: "أي أهلك نفسه وأوبقها، تقول: سقمت نفسك"⁽⁹⁾.

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 44.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 15، وينظر: مغني اللبيب: 312.

(3) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 77.

(4) ينظر: المباحث اللغوية: 10.

(5) شرح المفصل: 1 / 16، وينظر: ائتلاف النصرة: 51 المسألة: 32.

(6) ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في سياق عرضه للمسألة: 43. ينظر: الإنصاف: 1 / 315،

وقد ذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: 321، وينظر:

ائتلاف النصرة: 44 المسألة: 22 الأسماء.

(7) سورة البقرة، الآية: 130.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 209، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 71، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 1 / 1232، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 117، والجامع لأحكام القرآن:

1 / 132، والبحر المحيط: 1 / 628.

(9) مجاز القرآن: 1 / 56.

وهذا يعني أن أبا عبيدة يراه مفعولاً به ولكن على تضمين (سفه) معنى فعل وقدره بمعنى (أهلك).

- الثاني: أن يكون مفعولاً به؛ لأنّ ثعلباً والمبرد حكياً أن سَفَهَ بكسر (الفاء) يتعدى بنفسه كما يتعدى سَفَهَ بفتح الفاء والتشديد⁽¹⁾.

وَنَسَبَ الزجاج إلى الأخفش قوله إن أهل التأويل يزعمون أنّ المعنى (سَفَهَ نفسه) بالتشديد⁽²⁾، وقال يونس النحويّ أراها لغة⁽³⁾. ونسب السّمين الحلبيّ هذا القول إلى أبي الخطاب الأخفش الأكبر⁽⁴⁾. ويبدو أن أبا الحسن الأخفش له رأيان في هذه المسألة⁽⁵⁾:

- الأول: ما ذكره الزجاج وأكّده الأخفش في معانيه.

- والثاني: أنّ (سَفَهَ نفسه) بمعنى في سَفَهَ نفسه إلا أنّ (في) حُذِفَتْ كما حذفت حروف الجرّ في غير موضع قال: "... تقول: حُبِنَ في رأيه، وَخَسِرَ في أهله، وَخَسِرَ في بَيْعِهِ وقد جاء لهذا نظيرٌ. قال: ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّهَرُ والبَطْنُ، ومعناه: على الظَّهَرِ والبَطْنِ كما قالوا: دَخَلْتُ البيتَ." ⁽⁶⁾ ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى الكسائي⁽⁷⁾.

والرأي الثالث: هو قول الفراء الذي ذهب إلى أن نفسه منصوبٌ على التفسير مع كونها معرفة⁽⁸⁾، قال الفراء: "... لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكره ويضيقه النصب في موضع نصب النكرة

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 212، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 132، والدّر المصون: 1 / 373،

والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 414.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 209.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 148.

(4) ينظر: الدّر المصون: 1 / 373.

(5) ينظر: 1 / 148.

(6) معاني القرآن: 1 / 148، وينظر: الجواهر: 109، وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن

المنسوب خطأ للزجاج.

(7) ينظر إعراب القرآن: 1 / 214، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 132. وفي الدّر المصون:

1 / 373 بلا عزو لأحد.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 209، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 214، ومشكل إعراب

القرآن: 2 / 163، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 117. ونسبه أبو البركات الأنباري

للكوفيين عامتهم.

ولا يجاوزه " (1). وهذا الرأي مخالف لقول البصريين في عديم جزيء التمييز معرفة وقد صرح سيبيده بذلك وهو يتحدث عن التمييز قائلاً: "وتقول هو أشجع الناس رجلاً وهما خير الناس اثنين. فالمرور هاهنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً. ولا يكون إلا نكرة " (2). وبهذا قال المبرد أيضاً (3).

وهذا رأي أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد ردوا قول الفراء، قال الزجاج: "وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف، لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس، أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصوداً قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين " (4). وهذا قول مكّي القيسي إذ أن الاختيار عنده رأي الأخفش الذي يقدر حذف حرف الجر أي: سفه في نفسه، فنصب النفس لما حذف حرف الجر (5). أما أبو البركات فقد عرض الآراء من غير ترجيح لأحد منها (6). في حين اختار أبو البقاء العكبري الرأي الأول إذ جعل (نفسه) مفعول (سفه)؛ لأن معناه جهل وتقديره إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها (7)، واختار السفاقي أنه مفعول به وهو مما يتعدى بنفسه كسفه المضعف وهذا أحسن الوجوه عنده (8).

وحكى ابن عطية عن مكّي قوله أن (نفسه) منصوب على أنه توكيد لمؤكد محذوف والتقدير: (سفه قوله نفسه) حذف المؤكد وأقيم التوكيد مقامه قياساً على النعت والمنعوت (9). وقد جوز الزنجشري مجيء التمييز معرفة على الشذوذ (10).

(1) معاني القرآن: 1 / 79، وينظر: المحرر الوجيز: 1 / 212. ونسب الأزهرى رأي الفراء هذا إلى الكسائي. ينظر: تهذيب اللغة (سفه).

(2) الكتاب: 1 / 105.

(3) ينظر: المقتضب: 3 / 32، والأصول في النحو: 1 / 269.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 210، وينظر: المحرر الوجيز: 1 / 212.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 71.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 123.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 117.

(8) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 413-414.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 212. وليس في: مشكل إعراب القرآن ما يوحى بذلك.

(10) ينظر: الكشف: 1 / 215.

والمختار عندي من هذه الأقوال ما نقله الأخفش عن أهل التأويل أن المعنى (سَفَهَ نفسه) بالتشديد، وبهذا يكون إعراب لفظة (نَفْسَه) مفعولاً به، ومما دعانا لإختيار هذا الرأي أن التضمنين لا ينقاس عليه⁽¹⁾، وكذلك حذف حرف الجر، وأما التمييز فلا يقع معرفة وما ورد فهو نادر أو متأول. وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن تنكير التمييز هو الغالب وهو الأصل وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة⁽²⁾. وهذا لا يمكن القياس عليه إذ لا يجوز أن يحمل كتاب الله على القليل النادر. والله أعلم.

3 - ومنه تقديم التمييز إلى الفعل المتصرف⁽³⁾

ذكر أبو جعفر النحاس، وتبعه مكي القيسي الخلاف بين النحويين في جواز تقديم التمييز على عامله. في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾⁽⁴⁾. قال أبو جعفر النحاس: "نفساً منصوب على البيان ولا يُجيز سيويه، ولا الكوفيون أن يتقدم ما كان منصوباً على البيان، وأجاز المازني وأبو العباس المبرد أن يتقدم إذا كان العامل فعلاً وأنشداً⁽⁵⁾: وما كان نفساً بالفراق تطيبُ وَسَمِعْتُ أَيَا اسْحَاقَ يَقُولُ: إِنَّمَا الرِّوَايَةُ: وَمَا كَانَ نَفْسِي"⁽⁶⁾. قال سيويه: "لا يتقدم المفعول فيه فتقول: (ماءً امتلأْتُ)، كما لا يتقدم المفعول في الصفات المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل"⁽⁷⁾. وأراد سيويه بالمفعول فيه ههنا التمييز،

(1) ينظر: البحر المحيط: 1 / 628.

(2) ينظر: معاني النحو: 2 / 745.

(3) ينظر في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 228 المسألة: 120، والتبيين عن مذاهب النحويين: 394 المسألة: 65، وشرح المفصل لابن يعيش: 2 / 73 - 74، وشرح الكافية الشافية: 2 / 776، والأشباه والنظائر: 4 / 150، وحاشية الصبان: 2 / 300.

(4) سورة النساء، الآية: 4.

(5) هذا عجز بيت للمُخْبِل السَّعْدِي، وصدرة: أتهجرُ ليلي للفراق حبيها، ديوانه: 58، وهو من شسواهد المقتضب: 3 / 37، والخصائص: 2 / 384، وأسرار العربية: 182، والمحسر الوجيز: 2 / 9.

(6) إعراب القرآن: 1 / 395. وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 180، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 26. وقد جعل أبو البركات الأنباري الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين. ينظر: الإنصاف 2 / 828، والتبيين عن مذاهب النحويين: 394.

(7) الكتاب: 1 / 105.

ويظهر هذا في المثال الذي ذكره، وقد ذهب إلى هذا جمعٌ من النحويين⁽¹⁾. وخالفهم في ذلك المبرد إذ جَوَزَ تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفاً، قال: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً فجاز تقديمه لتصرف الفعل"⁽²⁾. وهذا مذهب المازني، والكسائي⁽³⁾.

والحجة القياسية في تجويزه هو القياسُ على جواز تقديم الحال على صاحبها⁽⁴⁾ ورُدَّتْ هذه الحجة بأن التمييز يختلف عن الحال؛ لأنَّ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة، كما كان التمييز كذلك⁽⁵⁾. وإذا قُدِّمَ الفاعل خرج من فاعليته⁽⁶⁾.

أما الشاهد الشعري فله روايةٌ أخرى على ما نقله أبو جعفر النحاس، قال: وسمعت أبا إسحاق يقول: "إنما الرواية: وما كان نفسي"⁽⁷⁾.

قال القرطبي: "وقال أصحاب سيبويه إن نفساً منصوبٌ بإضمار فعل تقدير: أعني نفساً وليست منصوبة على التمييز وإذا كان هذا فلا حجة فيه"⁽⁸⁾.

يتضح لنا ههنا أنَّ المازني والمبرد قاساً التمييز على غيره من الفضلات المنصوبة، وقد رُفِضَ هذا القياس جمعٌ من علماء اللغة والنحو وحجتهم في ذلك واضحةٌ فمن جَوَزَه فهو يقيس على الفضلات الأخرى كالمفعول به، وهذا من باب التوسع في القياس لا يستقل به المازني والمبرد بل يشاركهما الجرمي ويسبقهم في ذلك الكسائي من الكوفيين فهؤلاء البصريين الثلاثة يوافقون الكسائي في القياس على المسموع القليل، وقد وافقهم ابن مالك⁽⁹⁾.

أما ابن هشام من المتأخرين فجَوَزَ ذلك على ندرته قال: "وندر تقدُّمه إلى المتصرف كقوله:

(1) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 223 - 224، والخصائص: 2 / 386، وأسرار العريسة: 181،

وشرح الكافية الشافية: 2 / 775، والمقرب: 183، والجملة العربية: 70.

(2) المقتضب: 3 / 36.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 776.

(4) ينظر: الخصائص: 2 / 384، وأسرار العربية: 182، والأشباه والنظائر: 4 / 150.

(5) ينظر: الخصائص: 2 / 384، وشرح المفصل: 2 / 74.

(6) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2 / 693.

(7) إعراب القرآن: 1 / 395، والخصائص: 1 / 395، وأسرار العربية: 182.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 5 / 26.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 777، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 300.

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى⁽¹⁾.

فابن هشام يجعلُ القياس ههنا مؤسساً على المسموع القليل.
وبناءً على ما قدّمناه يتضح لنا جلياً منع تقديم التمييز على عامله لعدم ثبوته سماعاً وقياساً،
فضلاً عن أن رأي الجمهور عليه. والله اعلم.

4 - اختلافهم في نصب (نزلًا)⁽²⁾

من قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب (نزلًا) إذ ذهب
البصريون إلى أن ((نزلًا)) مصدر وانتصابه بالمعنى⁽⁴⁾، ونسب أبو جعفر النحاس قولين للأخفش
أحدهما: أن يكون مصدرًا: أي أنزلهم الله ذلك نزلًا. والآخر: أن يكون في موضع الحال أي: منزلين نزلًا
⁽⁵⁾. وفي المعاني ذكر الأخفش وجهًا واحدًا وهو النصب على المصدر⁽⁶⁾. ونسب أبو البقاء العكبري إلى
الكوفيين قولهم: إنه منصوب على الحال أو التمييز⁽⁷⁾. وهذا قول الفراء إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة
مقدار البحث: "لم ذلك نزلًا وثواباً؛ مفسراً كما تقول: هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً"⁽⁸⁾. وأجاز أبو

(1) أوضح المسالك : 2 / 115 .

(2) ينظر هذه المسألة ائتلاف النصره : 96 المسألة : 108 الأسماء .

(3) سورة آل عمران ، الآية 198 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 501 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3 / 39 ، ومشكل إعراب

القرآن : 2 / 272 ، والمحسر الوجيز : 1 / 558 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 238 ،

والبيان في إعراب القرآن : 1 / 323 ، وائتلاف النصره : 96 .

(5) ينظر : إعراب القرآن : 3 / 39 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 2 / 467 .

(7) ينظر : التبيان في أعراب القرآن : 1 / 323 ، والدّر المصون : 2 / 292 .

(8) معاني القرآن : 1 / 251 ، والبحر المحيط : 2 / 483 ، والدّر المصون : 2 / 292 . وهذا قول ابن

جرير الطبري أيضاً . ينظر : جامع البيان : 4 / 145 .

البقاء العكبري على أنه مصدر أن يكون حالاً من الضمير المجرور في (فيها) أي: منزلة^(١). وعند الكسائي هو منصوب على القطع، أي الحال^(٢).

وعندي لقول البصريين مزية على قول الكوفيين أي: أنه مصدر مؤكد؛ لأن المعنى عليه وقبله قوله تعالى: ﴿ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾^(٣)، فادخاله إياهم الجئات هي لما فعلوه مثربات فزاده تأكيد بقوله (نُزُلًا) و (ثَوَابًا) تعظيماً لهذه الدرجات. والله أعلم بالصواب.

د - اختلافهم في المصدر المؤول (أن تبرؤا)

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا﴾^(٤).

ومن المسائل التي ذكرت في كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في موضع المصدر المؤول في قوله تعالى: (أَنْ تَبَرُّوا) ولهم أقول في ذلك منها:

الأول: قول الزجاج ومفاده نصب بمعنى عرضة والمعنى: لا تعرضوا باليمين بالله في أن تبرؤا فلما سَقَطَتْ (في) أفضى لمعنى الاعتراض فنصب أن^(٥)، ثم اختلفوا في تقديره، فقليل: كراهة أن تبرؤا؛ لثلاث تبرؤا، وقيل لترك أن تبرؤا^(٦)، والاختيار عند أبي البركات التقدير (كراهة) أن تبرؤا أي الكراهة. قال أبو البركات الأنباري: " وهذا التقدير أولى؛ لأن حذف المضاف أكثر في كلامهم من حذف (لا) "

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 324، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 279، والدر المصون: 2 / 292.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 174، وينظر: ائتلاف النصر: 96.

(3) سورة آل عمران، الآية: 195.

(4) سورة البقرة، الآية 224.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 298.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 97، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 155، والتبيان في

إعراب القرآن: 1 / 179، والدر المصون: 1 / 546.

(1)، وَنَسَبَ السَّقَاقِسِي هذا الرأي للمهدوي (2). وهو قول ابن جرير الطبري (3). ونسبه أبو البقاء العكبري لعامة الكوفيين (4).

الثاني: قول الكسائي: موضع (أن) خفض على إضمار الخافض و (إن) سقطت (في)؛ لأن (أن) الحذف معها مستعمل، تقول جئت لأن تضرب زيداً وجئت أن تضرب زيداً، فحذفت اللام مع (أن) ولو قلت: جئت ضرب زيد تريد لضرب زيد لم يحز كما جاز مع (أن) لأن (أن) إذا وصلت دل ما بعدها على الاستقبال (5).

والثالث: للزجاج أيضاً، قال: " ويجوز أن يكون موضع (أن) رفعاً، فيكون المعنى، (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عَرْضَةً لَأَيِّمَانِكُمْ. أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا أُولَى)، أي البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفاً كما جاء حذف أشياء في القرآن، لأن في الكلام دليلاً عليها، ويشبه هذا منه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (6)، أي طاعة وقول معروف أمثل، والنصب في أن والجر مذهب النحويين ولا أعلم أحداً منهم ذكر هذا المذهب، ونحن نختار ما قالوه؛ لأنه جيد ولأن الإتيان أحب وإن كان غيره جائزاً (7)، وقد ضعف أبو حيان هذا الرأي؛ لأن فيه اقتطاع: أن تبروا مما قبله، والظاهر هو اتصاله به؛ ولأن فيه حذف لا دليل عليه (8).

(1) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 155.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 574.

(3) ينظر: جامع البيان: 2 / 239.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 179.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 298 - 299. وفيه الكلام غير منسوب لأحد ونسبه مكّي

القيسي إلى الكسائي. ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 97، والبيان في غريب إعراب القرآن:

1 / 155؛ والتفسير الكبير: 6 / 76، والدر المصون: 1 / 547.

(6) سور محمد، الآية: 21.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 300، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 155، والتبيان

في إعراب القرآن: 1 / 179، والبحر المحيط: 2 / 440، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 573.

(8) ينظر: البحر المحيط: 2 / 240، المجيد في إعراب القرآن المجيد: 574، والدر المصون: 2 / 546.

والنصب في أن في هذا الموضع هو الاختيار عندي أي كراهة أن تكبروا مفعول من أجله وهذا الاختيار رجحه كثير من النحويين⁽¹⁾؛ لأن المعنى ينضي إليه، ولم يعترضه أحد من النحويين، وليس فيه حذف يدعو إلى التأويل. والله أعلم بالصواب.

6. اختلافهم في نصب أياماً

من قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾⁽²⁾.

وعما ذكره لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في نصب (أياماً) إذ ذكر الزجاج أنه منصوب على الظرف كأنه كتب عليكم الصيام في هذه الأيام والعامل فيه الصيام والمعنى كُتِبَ عليكم أن تصوموا أياماً معدودات⁽³⁾. وهذا الرأي هو المختار عند مكّي القيسي، قال: " فإن جعلت نَصَبَ (الأيام) على الظرف، والعامل فيها (الصيام)، مجاز جميع ما امتنع إذا جعلت (الأيام) مفعولاً بها؛ لأن الظروف يُتَّسَع فيها، وتعمل فيها المعاني؛ وليس كذلك المفعولات. " ⁽⁴⁾، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً⁽⁵⁾ أما الفراء فعنده منصوب على أنه مفعول ما لم يُسم فاعله نحو: أعطى عبد الله المال⁽⁶⁾. أي أنه عَدَّ (كُتِبَ) مما ينصب مفعولين جَعَلَ أولهما نائب فاعل⁽⁷⁾.

وَرَدَّه الزَّجَّاج قائلًا: " وليس هذا بشيء؛ لأنَّ الأيام ههنا مُعلقةٌ بالصُّوم وزيد والمال مفعولان لأعطى فلك أن تقيم أيَّهما شئت مقام الفاعل. وليس في هذا إلَّا نصب الأيام بالصيام " ⁽⁸⁾. واتفق أبو

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 299، والمحزر الوجيز: 1 / 300، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 155، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 179، والدر المصون: 1 / 546.

(2) سورة البقرة، الآية: 184.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 252، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 85، والمحزر الوجيز: 1 / 250، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 149، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 276، والدر المصون: 1 / 46.

(4) مشكل إعراب القرآن: 1 / 85.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 149.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1 / 112، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 252، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 482، والمحزر الوجيز: 1 / 250.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 276، والبحر المحيط: 2 / 180.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 252، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 141.

البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري على نصب (الأيام) بتقدير فعل محذوف وتقديره (صوموا) أياماً، فعلى هذا التقدير يكون: (أياماً) ظرف؛ لأنَّ الظرف يعمل فيه المعنى⁽¹⁾.

وهذا الرأي قريب من رأي الزجاج وهو المختار عند السِّفَاقِسي⁽²⁾. ولكنَّ أبا البقاء العكبري جَوَّز قول الفراء ولم يخطئه⁽³⁾.

ونقل السِّفَاقِسي رأي الزنخشي الذي اختار نصب (أياماً) بالصَّيَام، ونظَّره بقولك: (نَوَيْتُ الخروج يوم الجمعة)⁽⁴⁾، وهذا ليس بشيء عند السِّفَاقِسي؛ لأنه يلزم الفعل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو قوله (كما كُتِبَ)، لأنه ليس معمولاً للمصدر على أيِّ تقديرٍ قَدَّرَهُ، ولو فُسِّر لنا على أنه صفة للصَّيَام، على أنَّ تعريف الصَّيَام جنس لم يجز أيضاً، لأنَّ المصدر إذا وصف قبل إعماله لم يعمل⁽⁵⁾.

والرأي الراجح عندي من هذه الآراء أن يكون منصوباً بعامل مقدَّر يدل عليه سياق الكلام تقديره: صوموا أياماً، ويحتمل هذا النصب وجهين: إمَّا الظرفية وإمَّا المفعول به إتساعاً؛ لأنَّ الحذف بدليل كثير في كلام العرب والقرآن الكريم. والله أعلم.

7 - نصب (كتاب الله)⁽⁶⁾

في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁷⁾. ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم (معمول اسم الفعل) وتجسد ذلك في إعراب قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) إذ نُسِبَ إلى سيبويه أنَّ

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 142، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 149.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 481.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 149.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 481، والكشاف: 1 / 251، والبحر المحيط: 2 / 181.

(5) ينظر: المجيد في إعراب القرآن: 481. وهذا الكلام بتمامه في البحر المحيط: 2 / 181، والدر المصون: 1 / 460.

(6) المسألة في: الإنصاف: 1 / 28، المسألة: 28، وأسرار العربية: 157، والتبيين عن مذاهب النحويين: 373 المسألة: 59، والمقرب: 151، وأوضح المسالك: 3 / 120، وظاهرة المنع في النحو العربي: 274.

(7) سورة النساء، الآية: 24.

(كتاب) نُصب على المصدر بـ (كتب) المحذوف، وقد دلّ عليه قوله حُرِّمَتْ⁽¹⁾. وذهب سيبويه إلى أنّ (كتاب الله) مصدر مؤكد، وليس مفعولاً به، إذ قال: "... كتاب الله توكيداً كما قال صنع الله وكذلك وعد الله؛ لأن الكلام الذي قبله وعدٌ وُضِعَ فكأنه قال: وَعْدًا، وَصُنْعًا وَخَلْقًا وَكِتَابًا وكذلك دعوة الحق؛ لأنه قد عُلِمَ أنّ قولك: الله أكبرُ دُعَاءُ الحق، ولكنه توكيد. وقد زعم بعضهم أن كتابَ الله نصب على قوله عليكم كتاب الله.⁽²⁾ وهذا قول المبرد إذ قال تعليقاً على الآية " فلم يتنصب (كتاب) بقوله: (عليكم) ولكن لما قال: (حُرِّمَتْ عليكم أمهاتكم) أعلم أنّ هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر؛ لأنّ هذا بدل اللفظ بالفعل "⁽³⁾. أي أن المبرد لا يجوز أن يكون (كتاب) منصوباً باسم الفعل الذي يليه وهو (عليكم)، وإنما يراه أنه مصدر للفعل كتب وهذا قول ابن السراج، وابن عطية، وأبي حنّان، والسّمين الحلبي⁽⁴⁾.

ونسب مكي القيسي إلى الكسائي جواز النصب على الإغراء بـ (عليكم) واستبعده؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، وقد تقدم في هذا الموضع، ولو كان النص: عليكم كتاب الله لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر⁽⁵⁾، وما نسبته مكي القيسي إلى الكسائي نسبته أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم⁽⁶⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 406، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 186، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 249، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 347، والبحر المحيط: 2 / 585، والدر المصون: 2 / 345، وائتلاف النصرة: 35.

(2) الكتاب: 1 / 191.

(3) المقتضب: 3 / 203، 3 / 280.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 142، المحرر الوجيز: 1 / 35، والبحر المحيط: 2 / 585، والدر المصون: 2 / 345.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 186، والدر المصون: 2 / 345.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 249، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 346، وأسرار العربية: 156.

وَرَجَّحَ أصحاب كتب إعراب القرآن ما قاله البصريون، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن يكون منصوباً على الإغراء بـ (عليكم)؛ لأن ما أنتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، ولأنّ عليكم وبابه عامل ضعيف⁽¹⁾.

واستشهد الزجاج لذلك بقول الشاعر⁽²⁾:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

إذ لم يجوز أن يكون (دلوي) منصوباً باسم الفعل (دُونَكَا)⁽³⁾.

ويبدو أنّ أبا البركات الأنباري لم يكن دقيقاً في نسبة الجواز إلى الكوفيين عامتهم ولا أبا البقاء العكبري الذي تبعه في ذلك؛ لأنّ الفراء لا يختلف مع البصريين في هذا الشأن، قال تعليقاً على الآية الكريمة مدار الخلاف: "قوله: (كتاب الله عليكم) كقولك: (كتاباً من الله)، وقد قال بعض أهل النحو: معناه (عليكم كتاب الله) والأول أشبه بالصواب. وقلنا تقول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله"⁽⁴⁾، وقد أكد ذلك ابن يعيش إذ نسب إلى الفراء المنع⁽⁵⁾، وهذا ما يُعَزِّزُ رأينا، فضلاً عن موافقة ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين لسيبويه في هذه المسألة إذ قال: "يعني تعالى ذكره كتاباً من الله عليكم فأخرج الكتاب مصدراً من غير لفظه، وإثما جاز ذلك، لأنّ قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمهاتكم إلى قوله: كتاب الله عليكم بمعنى كتب الله تحريم ما حرّم من ذلك. وخلاف ما وجهه إليه من زعم أنه نصب على وجه الإغراء"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 36، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 186، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 249، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 346، وأسرار العريضة: 156، واختلف النصر: 35.

(2) البيت لجارية بن مازن. ينظر: الإنصاف: 1 / 228، وشرح المفصل لابن يعيش: 1 / 117، والدّر المصون: 2 / 345.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2 / 36.

(4) مباني القرآن: 1 / 260.

(5) ينظر: شرح المفصل: 1 / 117.

(6) جامع البيان: 5 / 7.

8. اختلافهم في نصب (رحمة)

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشَأْنُهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُقَدَّرُونَ﴾ (١٣) إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ (١٤) (١).

اختلف النحويون في إعراب (رحمة) وهذا الخلاف نقله أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إذ نسبوا إلى الكسائي أنه منصوب على الاستثناء كأنه قال: إِلَّا أن يرحمهم رحمة (٢). والزجاج أعربها على أنها منصوبة على المفعول من أجله (٣). وهذا هو رأي الفراء الذي قال تعليقا على الآية الكريمة: (إِلَّا أن نفعل ذلك رحمة) (٤).

وذكر مكي القيسي رأياً تفرد فيه إذ نصب رحمة على حذف حرف الجر أي إِلَّا برحمة على إسقاط الخافض (٥)، ونقله عنه أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري (٦) والرأي الراجح عندي في نصب (رحمة) هو اختيار الزجاج، لأنه قريب من معنى الآية، وعليه أكثر معرّبي القرآن ومفسريه (٧).

(1) سورة يس، الأيتان: 43، 44. وذكر الخلاف في: سورة القصص، الآية: 46، والسدخان، الآية: 6.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 7245، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 228، والمحرر الوجيز: 4 / 455، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 35، والبحر المحيط: 9 / 71، والذّر المصون: 5 / 487.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعراجه: 4 / 289، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 724.

(4) معاني القرآن: 2 / 379.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 228، والذّر المصون: 5 / 487.

(6) ينظر: البيان في غير إعراب القرآن: 2 / 297، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1084.

(7) ينظر: جامع البيان: 5 / 7، والكشاف: 4 / 21، والمحرر الوجيز: 4 / 455، والبحر المحيط: 9 / 71، والذّر المصون: 2 / 345.

9 - هل تدخل (أل) التعريف على الحال ؟

في قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضُهَا الْأَذَلَّ﴾⁽¹⁾.

نقل لنا أبو جعفر النحاس حكاية عن الكسائي، والقراء بنصب (الأذل) على الحال، والحال لا يكون فيها الألف واللام عند النحويين.

وأجاز يونس: مررت به المسكين، ونصب (المسكين) على الحال ولا ينقاس على هذا، لشذوذه وخروجه على القياس⁽²⁾، بيد أن سيويه ردّ على يونس بقوله: " وهذا لا يجوز؛ لأنه ينبغي أن يجعله حالاً، ويدخل فيه الألف واللام "⁽³⁾.

وحكى سيويه عن العرب سماعاً: ادخلوا الأول فالأول وزعم أنه منصوب على الحال⁽⁴⁾. قال سيويه: " هذا باب ما ينصب فيه الصفة؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام: شبهوه بها يُشبه من الأسماء بالمصادر نحو: قولك: فاه في فيّ وليس بالفاعل ولا المفعول. وهو قولك: دخلوا الأول فالأول جرى على قولك واحداً فواحداً "⁽⁵⁾، أي أنه يؤول بنكرة أي واحداً فواحداً. وتابع ابن مالك سيويه في هذا إذ ذكر أن الحال إن وقت معرفة في اللفظ أولت بنكرة، ومثل لذلك بقوله: (اجتهد وخذك أي منفرداً)⁽⁶⁾. وعلل ابن كيسان قائلًا: " لا نعلم شيئاً يصبح في كلام العرب منصوباً على الحال، وفيه الألف واللام إلا هذا، ولعله فيه أنه وقع فرقاً بين معنيين؛ لأنك إذا قلت: دخلوا أولاً أولاً فمعناه: دخلوا متفرقين فإذا قلت: دخلوا الأول فالأول فمعناه: أعرفهم الأول فالأول "⁽⁷⁾.

(1) سورة المنافقون، الآية 7.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 333، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 381، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 441، والمحزر الوجيز: 5 / 315، وارتشاف الضرب: 2 / 337، والمجيد

في إعراب القرآن المجيد: 268.

(3) الكتاب: 2 / 255.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 437، والمحزر الوجيز: 5 / 315.

(5) الكتاب: 1 / 198.

(6) شرح الكافية الشافية: 2 / 734، وشرح ابن عقيل: 1 / 603، والدر المصون: 6 / 323.

وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 333.

(7) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 333.

وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر: " ادخلوا الأول فالأول بحمله على المعنى ⁽¹⁾ قال أبو جعفر النحاس: " وقد خطأه سيبويه؛ لأنه لا يجوز: ادخلوا الأول فالأول أي إنما يقال باللام ⁽²⁾ وليس في عبارة سيبويه ما يدل على أنه خطأ عيسى ابن عمر.

وقد راجعت معاني القرآن لأقف على حكاية أبي جعفر النحاس عن الكسائي والفراء في جواز نصب (الأذل) في الآية الكريمة على الحال فوجدته يقول: " ويجوز في القراءة (لِيُخْرِجَنَّ) الأعزُّ منها الأذل، كأنك قلت: ليخرجن العزيز منها ذليلاً؛ وقرأ بعضهم: لَنُخْرِجَنَّ الأعزَّ منها الأذل، أي: لنخرجن الأعزَّ في نفسه ذليلاً ⁽³⁾ فالفراء يجوز أن يكون (الأعزُّ) حالاً لكن بتأويل (ذليلاً) كما هي قراءة الحسن وابن أبي عتبة ⁽⁴⁾، ونسب بعض المتأخرين جواز تعريف الحال إلى البغداديين أيضاً، فضلاً عن يونس وإلى الكوفيين بشرط تضمنها (أي الحال) معنى الشرط فعند ذلك يجوز تعريفها وهي مع ذلك نكرة فأجازوا: زيدَ الراكبَ أحسنُ منه الماشي، ف (الراكب و (الماشي) حالات، مؤولان بالشرط. والتقدير: (زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مشى) ⁽⁵⁾.

ولأبي البقاء العكبري رأيٌ خاصٌّ بقوله تعالى: (الأذل)، قال: " (الأذل) على هذا حال، والألف واللام زائدة، أو يكون مفعول حالٍ محذوفة؛ أي مُشبهاً الأذل ⁽⁶⁾ والأذل على الحال شاذٌّ، والجمهور جعلوا (آل) مزيدة على حَدِّ (أرسلها العراك، وأدخلوا الأول فالأول) ⁽⁷⁾.

وقياس قول الكوفيين جواز هذا، لأنَّ الحال عندهم إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفةً ب (آل) ⁽⁸⁾، وهذا عند البصريين متأول على زيادة الألف واللام؛ لأنها معرفةٌ والحال لا تأتي معرفةً عندهم ⁽⁹⁾.

(1) الكتاب : 1 / 199 .

(2) إعراب القرآن : 3 / 333 .

(3) معاني القرآن للفراء : 3 / 160 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 5 / 315 ، والبحر المحيط : 10 / 183 ، الدر المصون : 6 / 323 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 337 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 630 ، همع الهوامع : 4 / 18 .

(6) البيان في إعراب القرآن : 2 / 1224 ، والدر المصون : 6 / 323 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 337 - 338 ، وشرح الكافية للرضي : 1 / 201 ، والدر المصون :

6 / 323 ، و همع الهوامع : 4 / 18 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 3 / 338 .

(9) ينظر : أسرار العربية : 179 - 180 ، والبحر المحيط : 10 / 184 .

10 - اختلافهم في نصب (زهرة)

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽¹⁾.

اختلف النحويون في نصب قوله تعالى: (زهرة الحياة) ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب

كتب إعراب القرآن الكريم.

- أولها: قول الزجاج الذي يرى أنه منصوب بتقدير فعل مضمّر دلّ عليه (متّعنا)؛ لأنّ (متّعنا) بمنزلة (جعلنا) عنده، فكأنه قال: جعلنا لهم زهرة الحياة⁽²⁾.

- والثاني: قول الفراء، وقد اختلف عنه النقل إذ نقل لنا مكي القيسي قوله: "أنه منصوب على الحال والعامل فيه (متّعنا)، قال كما تقول: مررتُ به المسكين، وقدره: متّعناهم به زهرة في الحياة الدنيا وزينة فيها. وزهرة الحياة نكرة على زيادة الألف واللام، وليست معرفة؛ قال: وإن كانت معرفة، فالعرب تقول: مررتُ به الشريف الكريم، يعني تنصبه على الحال، على تقدير زيادة الألف واللام"⁽³⁾. والفراء يرى أنّ (زهرة) حال بتأويلها والعامل فيه (متّعنا) ونص كلامه: " (زهرة الحياة الدنيا) نصبت الزهرة على الفعل متّعناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها. و (زهرة) وإن كانت معرفة فإنّ العرب تقول: مررتُ به الشريف الكريم"⁽⁴⁾. ونقل عنه أبو البركات الأنباري أنه منصوب على التمييز وهو غلط عند البصريين؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون معرفة⁽⁵⁾، وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري⁽⁶⁾، والصحيح ما نقله مكي القيسي على أنه حال؛ لأنه نصّ على ذلك كما مرّ آنفاً، ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن هشام عزا إلى الفراء أن زهرة في الآية الكريمة تمييز لـ (ما) أو الهاء⁽⁷⁾، وهذا العزو غير صحيح؛ لأنّ الفراء يرى أنها حال كما بيّناه. ويبدو أن ابن هشام اعتمد على رواية أبي البركات الأنباري وأبي البقاء العكبري.

(1) سورة طه، الآية: 131.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 380 / 3، وإعراب القرآن للنحاس: 363 / 2، ومشكل إعراب القرآن: 78 / 2، والبيان في غريب إعراب القرآن: 155 / 2، والبيان في إعراب القرآن: 909 / 2، والدّر المصون: 66 / 5.

(3) مشكل إعراب القرآن: 78 / 2، والمحرر الوجيز: 71 / 4، والجامع لأحكام القرآن: 261 / 11.

(4) معاني القرآن: 196 / 2.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 155 / 2، والدّر المصون: 66 / 5.

(6) ينظر: البيان في إعراب القرآن: 909 / 2.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 720.

- الثالث: أن تكون زهرةً حال من الهاء في به أو من (ما) وحذف التنوين؛ لإلتقاء الساكنين، وجُر (الحياة) على أنه بدل من (ما) فيكون التقدير: ولا تَمُدَّنْ عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً، أي في حالة زهرتها. وهذا قول مكّي القيسي⁽¹⁾، واستبعده أبو البقاء العكبري⁽²⁾، واختاره القرطبي⁽³⁾، واعترض ابن هشام على مكّي القيسي، قال: والصواب أن (زهرةً) مفعول به بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتع، أو بتقدير (أدُم)؛ لأن المقام يقتضيه أو بتقدير أعني بياناً لـ (ما) أو للضمير أو بدل من أزواج، أما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة⁽⁴⁾.

والذي أراه هنا أن معنى الآية الكريمة يسعف النصب على الحال، إذ التقدير: لا تَمُدَّنْ عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً، أي في حال زهرتها. والله أعلم بالصواب.

11 - اختلافهم في إعراب (وَحَدَّةٌ)

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في إعراب: (وَحَدَّةٌ) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾⁽⁵⁾. إذ اختلف البصريون فيما بينهم في نصب (وَحَدَّةٌ) إذ يرى الخليل وسيبويه نصبه على المصدر⁽⁶⁾، قال سيبويه: "هذا باب ما جعل من مصدر كالمضاف في الباب الذي يليه وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم"⁽⁷⁾، وهو عند يونس حال، أي: موحداً⁽⁸⁾.

(1) مشكل إعراب القرآن : 2 / 78 .

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 909 .

(3) الجامع لأحكام القرآن : 11 / 261 .

(4) مغني اللبيب : 720 .

(5) سورة الزمر ، الآية : 45 .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 882 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 259 ، والمحزر الوجيز :

4 / 534 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 324 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 12 .

وجاء في القاموس المحيط : 1 / 343 " ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر

وأخطأ الجوهري ويونس منهم بنصبه على الظرف بإسقاط على ... " .

(7) الكتاب : 1 / 187 . وهذا الكلام ذكر في كتاب العين : 3 / 281 .

(8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 822 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 259 ، والجامع لأحكام

القرآن : 15 / 264 .

ونسب أبو البركات الأنباري إلى يونس قوله: أنه منصوب على الظرف⁽¹⁾.
ونسب السفاقي إلى الفراء قوله: أنه حال⁽²⁾، وعند الزمخشري إنه سادّ مَسْدُ الحال وأصله
(يَحْدُ) وَحْدَهُ بمعنى واحد⁽³⁾، قال أبو البركات الأنباري: "والذي عليه الأكثر هو الأول وهو
أوجه الأوجه"⁽⁴⁾. وهذا الرأي هو الأرجح عندي، لأنه قريب من المعنى ولم يطعن به أحد.

12 - اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه⁽⁵⁾

في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁶⁾.
قال الزجاج: "نصب حنيفاً على الحال، والمعنى: بل تتبع ملّة إبراهيم في حال حنيفيته"⁽⁷⁾.
وعند النحويين حال من الضمير المرفوع في (اتبع) ولا يُحَسَّنُ أن يكون حالاً من إبراهيم؛ لأنه مضاف
إليه⁽⁸⁾.
لذلك حطّ علي بن سليمان (الأخفش الصغير) أبا إسحاق الزجاج عندما أعرب (حنيفاً)
منصوباً على الحال؛ لأنه لا يجوز: جاءني غلامٌ هنديّ سرعةً، ولكنه عنده منصوب على (اعني)⁽⁹⁾. قال
مكي: "ولا يحسن أن تكون حالاً من (إبراهيم) لأنه مضاف إليه"⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 324.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 12. ولم أشر على قول الفراء هذا في معانيه ولكنه في
البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 324 بلا عزو ونسبه ابن عطية إلى الفراء: المحرر الوجيز:
534.

(3) ينظر: الكشاف: 2 / 627.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 324.

(5) ينظر هذه المسألة: شرح ابن عقيل: 1 / 644، والبحر المحيط: 6 / 611، والنهر الماد:
2 / 276، وارتشاف الضرب: 2 / 348، والجواهر: 1 / 251.

(6) سورة النحل، الآية: 23.

(7) معاني القرآن وإعراجه: 1 / 213.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 22، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 48 - 85،
والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 308.

(9) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 218، والدر المصون: 11 / 383.

(10) مشكل إعراب القرآن: 2 / 22، وينظر: الدر المصون: 4 / 366.

وهذا الكلام ليس صحيحاً عند ابن عطية، إذ قال: "لأنّ الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال، كقولك مررت بزيد قائماً: ⁽¹⁾ "وَرَدُّهُ أَبُو حَيَّانَ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ فِي رَدِّهِ عَلَى مَكِّي الْقَيْسِيِّ بِقَوْلِهِ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لَأَنَّ الْحَالَ إِلَى آخِرِهِ فَقَوْلٌ بَعِيدٌ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ فِي بَزِيدٍ لَيْسَتْ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي قَائِماً وَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِي الْحَالَ مَرَرْتُ، وَالْبَاءُ وَإِنْ عَمِلَتْ الْجَرُّ فِي زَيْدٍ فَإِنْ زَيْداً فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِمَرَرْتُ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ حَيْثُ يُجَوِّزُ حَذْفُهُ نَصَبَ الْفِعْلِ ذَلِكَ الْأَسْمُ الَّذِي كَانَ مَجْروراً بِالْحَرْفِ" ⁽²⁾.

وقد ذكر السفاقي في الحال من المضاف إليه ثلاثة مذاهب للنحويين:

- أحدها: الجواز مطلقاً وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي ⁽³⁾، ونسبه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني إلى سيبويه ⁽⁴⁾.

- الثاني: الجواز إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء ⁽⁵⁾، وهذا اختاره ابن مالك إذ جعل (حنيفاً) حال من إبراهيم؛ لأنه كالجزء من المضاف إليه، لأن إبراهيم لها لازمها تنزلت منه منزلة الجزء ⁽⁶⁾.

(1) المحرر الوجيز: 3 / 431، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 308.

(2) البحر المحيط: 6 / 611، وينظر: النهر الماد: 2 / 277، والدّر المصون: 4 / 366.

(3) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 614، الأمالي الشجرية: 2 / 273 - 274، والمقتصد

في شرح الإيضاح: 1 / 677، وارتشاف الضرب: 2 / 348.

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 266.

(5) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 614، وشرح ابن عقيل: 1 / 644 - 645، وارتشاف

الضرب: 2 / 348.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 348، والدّر المصون: 1 / 383.

الثالث: الجواز إذا كان المضاف عاملاً لفظياً أو معنوياً⁽¹⁾

13 - هل يجوز تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد ؟

في قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾⁽²⁾.

ذكر السفاقسي رأي الزخشي في قوله تعالى: (على قميصه) قائلاً: " قال الزخشي رحمه الله
النصب على الظرف أي: جاؤوا فوق قميصه بدم، كما تقول: جاء على جماله بأحمال، ولا تكون حالاً
متقدمة؛ لأن حال المجرور لا تتقدم عليه⁽³⁾، وخالفه أبو البقاء العكبري في موضع (على قميصه) إذ
يراه حالاً من الدم؛ لأن التقدير عنده: جاؤوا بدم كذب على قميصه⁽⁴⁾.

أما تقديم الحال على صاحبها المجرور فإن أغلب النحويين على منع (مررت راكباً بزيد)، قال
سيبويه: " ومن ثم صار (مررت قائماً برجلي) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الأسم وليس فعل،
والعامل الباء⁽⁵⁾، في حين أجاز الفراء ما تقدم مستنداً بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ
مَطْوِيَّاتٌ يَمِينِهِ﴾⁽⁶⁾، إذ قال: " ومن قال (مطويات) رفع (السموات) بالباء التي في (يمينه) كأنه قال:
(والسموات في يمينه) وينصب (المطويات) على الحال، أو على القطع والحال أجود⁽⁷⁾.

وذكر أبو حيان الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، قال: " وذو الحال إن كان مجروراً بحرف،
فإما أن يكون زائداً أو غير زائد إن كان زائداً جاز تقديمها على ذي الحال نحو: ما جاني من أحد عاقلاً
فيجوز ما جاءني عاقلاً من أحد وإن كان غير زائد نحو: مررت بهند ضاحكة، فمذهب البصريين أنه لا

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 614.

(2) سورة يوسف، الآية: 18.

(3) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 99، وينظر: الكشف: 2 / 425، وشرح المفصل لابن يعيش:

1 / 56، والبحر المحيط: 6 / 250، 4 / 163، والدر المصون: 4 / 163.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 726، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 99، والدر
المصون: 4 / 163.

(5) الكتاب: 1 / 277، وينظر: المختضب: 4 / 171، والأصول: 1 / 215، 219، وشرح

المفصل لابن يعيش: 2 / 59، والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 332، والجملة العربية: 29،
وظاهرة المنع في النحو العربي: 158.

(6) سورة الزمر، الآية: 67.

(7) معاني القرآن: 2 / 425، وهي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 131.

يجوز تقديمها مطلقاً كان ذو الحال ظاهراً أو مضمراً. لا تقول: مَرَزْتُ ضاحكةً بهند، وأجاز ذلك من المتأخرين ابن كيسان والقارسي وابن برهان، وفضل الكوفيون فقالوا: إن كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمه عليه نحو: مَرَزْتُ ضاحكةً بك وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على نحو: مَرَزْتُ بهندي تَضَحَّكُ فيجوز، مَرَزْتُ تَضَحَّكُ بهند، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز تقديمها لا يجوز مَرَزْتُ ضاحكةً بهند، وحكى ابن الأنباري أن الاتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ⁽¹⁾.

وعلل المانعون ذلك عندما قالوا: "كما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر لا يجوز تقديم الحال عليه"⁽²⁾. وعلله ابن الحاجب بأنه "لم يُسمع من الفصحاء تقديمه"⁽³⁾. أما فيما يخص الآية الكريمة، فإن المعنى يرشدنا إلى ترجيح رأي أبي البقاء العكبري؛ لأن المعنى لا يساعد على نصب (على) على الظرف بمعنى فوق على قول الزمخشري؛ لأن العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا)، وليس الفوق ظرفاً لهم بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم⁽⁴⁾. والله أعلم بالصواب.

14 - (لفظة أجمعون بين الحال والتوكيد)

في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾⁽⁵⁾. ذكر الزجاج وتبعه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أن (أَجْمَعُونَ) عند الخليل وسيبويه توكيد بعد توكيد⁽⁶⁾، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه قائلاً: "فأما نفسه حين قلت: رأيت إياه نفسه فوصف بمنزلة هو، وإياه بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾"⁽⁷⁾. أي أنه توكيد ثانٍ.

(1) ارتشاف الضرب: 2، 347-348.

(2) شرح المنصل لابن يعيش: 2 / 59.

(3) الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 331.

(4) ينظر: البحر المحيط: 6 / 520، والدر المصون: 4 / 163.

(5) سورة الحجر، الآية: 30.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 179، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 194، ومشكل إعراب

القرآن: 2 / 7، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 68، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 78،

والبحر المحيط: 6 / 479.

(7) الكتاب: 1 / 393، وينظر: المحرر الوجيز: 3 / 360.

ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى المبرد مخالفته للخليل وسيبويه فهي عنده تدل على اجتماعهم في السجود، إذ المعنى: فسجدوا كلهم في حال واحد⁽¹⁾، أي أنه بمعنى الحال، قال ابن عطية: "قال المبرد: لو وقف على (كلهم) لاحتمل أن يكون سجودهم في مواطن كثيرة، فلما قال (أجمعون) دلّ على أنهم سجدوا في موطن واحد"⁽²⁾.

وقد اتفق أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم على ردّ ما يُنسب إلى المبرد بحجة أن (أجمعون) معرفة فلا يمكن أن تكون حالاً وفقاً للمذهب البصري المعروف⁽³⁾. قال مكي القيسي: "وقد قال المبرد: (أجمعون) معناه: غير متفرقين، وهو وهم منه؛ لأنه يلزم أن ينصبه على الحال"⁽⁴⁾.

وقال أبو البقاء العكبري: "أجمعون توكيد ثانٍ عند الجمهور. وزعم بعضهم أنها أفادت ما لا لم تُفده كُلُّهُمْ وهو أنها دلت على أن الجميع سجدوا في حالٍ واحدة. وهذا بعيد؛ لأنك تقول: جاء القوم كلهم أجمعون، وإن سبق بعضهم بعضاً؛ ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً"⁽⁵⁾. وقد أيد ابن عطية القول المنسوب إلى المبرد إذ قال: "وأجمعين توكيد فيه معنى الحال"⁽⁶⁾.

ويبدو لي بعد ذلك أن قول الخليل وسيبويه على أنه توكيد هو الذي يرجح على قول غيره، إذ لو كان حالاً لكان منصوباً (أجمعين) لا مرفوعاً، إذ من المعلوم أن الحال من المنصوبات في العربية. والله أعلم بالصواب.

15 - اختلافهم في إعراب (رفيقاً)

اختلف النحويون في إعراب (رفيقاً) من قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾⁽⁷⁾، وذكر أبو جعفر النحاس قول الأخفش وعنده (رفيقاً) نصب على الحال وهو بمعنى الجمع (رفقاء)⁽⁸⁾، فهو

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 179، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 194، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 7، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 68. ولم أشر على رأي المبرد هذا فيما تيسر لي من كتبه.

(2) المحرر الوجيز: 3 / 360.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 68، والمحرر الوجيز: 3 / 361.

(7) مشكل إعراب القرآن: 2 / 7، وهذا قول أبي البركات الأنباري أيضاً.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 781، وينظر: الدر المصون: 4 / 296.

(6) المحرر الوجيز: 3 / 363، وينظر: البحر المحيط: 6 / 479، والدر المصون: 4 / 297.

(7) سورة النساء، الآية: 69.

(8) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 411، وكلام الأخفش ذكره ابن جرير الطبري بلا عزو لأحد. ينظر:

جامع البيان: 5 / 103، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 272، والمحرر الوجيز: 2 / 76.

يقول تعليقاً على الآية الكريمة " فليس هذا على (نعم الرجل)؛ لأن نعم لا يقع إلا اسم فيه الألف واللام أو نكرة، ولكن هذا مثل قولك: كرم زيد رجلاً، نصبه على الحال، والرفيق واحد في معنى مثل: هم لي صديق " (1).

ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين قولهم: إنه نصّب على التفسير؛ لأن العرب تقول: كرم زيد من رجل، ودخول (من) يدل على أنه مفسر ذلك الفعل (2). وأكد ابن جرير الطبري هذه النسبة بعد أن ذكر قول الأخفش في الآية الكريمة: " وكان بعض نحوي الكوفة يرى أنه منصوب على التفسير، وينكر أن يكون حالاً ويستشهد على ذلك بأن العرب تقول: كرم زيد من رجل وحسن أولئك من رفقاء وإن دخول من دلالة على أن الرفيق مفسر " (3).

ويبدو أن الوجه المختار لدى أصحاب كتب إعراب القرآن هو الرأي المنسوب إلى الكوفيين وهو الأصوب إذ تبناه في كتبهم (4)، وهم على صواب فيما نرى.. لأن هذا الرأي يدعمه السماع عن العرب على ما بينا ولا يحتاج إلى تأويل، وهو الشائع في كتب النحو التي بين أيدينا وهو المختار أيضاً عند أهل التفسير (5).

16 - اختلافهم في إعراب (فئتين)

من قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ﴾ (6).
ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب (فئتين) وهي (حال) عند البصريين من ضمير الخطاب في (لكم) والعامل فيها العامل في (لكم) (7)، وهذا ما نقله

(1) معاني القرآن للأخفش: 1 / 242، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 5 / 72، والدر المصون: 388 / 388.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 411، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 272. وليس في معاني القرآن للفراء ما يثبت ذلك.

(3) جامع البيان: 5 / 103.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 196، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 258، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 371، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 392.

(5) ينظر: جامع البيان: 5 / 103، والمحزر الوجيز: 2 / 76، والدر المصون: 2 / 388.

(6) سورة النساء، الآية: 88.

(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 243، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 88، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 442، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 201، والبيان في غريب إعراب القرآن:

الزجاج عن سيويه، قال سيويه: " هذا باب ما ينتصب؛ لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيد قائماً؟ وما لأخيك قائماً. فهذا حال قد صار فيه، وانتصب بقولك: ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً. وفيه معنى لم قمت؟ في ما شأنك. وما لك. " (1)

وعند الكوفيين منصوب على إضمار (كان) أي (كنتم فئتين) وأجازوا إدخال الألف واللام فيه (2). قال الفراء تعليقا على الآية الكريمة: " فنصب (فئتين) بالفعل، مالبك قائماً، كما قال الله ﷻ: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَبِكُمْ يُعْطَيْنَ﴾ (3). فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة؛ ويجوز في الكلام أن تقول: مالك الناظر في أمرنا؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكاف وأظن وما أشبههما.

وكل موضع صلحت فيه فَعَلَ ويفعل من المنصوبات جاز نصب المعرفة منه والنكرة؛ كما تنصب كان وأظن؛ لأنهم نواقص في المعنى وإن ظننت أنهم تامات (4). وهذا قول ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين الذي قال بعد أن ذكر الرأيين: " وهذا القول أولى بالصواب في ذلك؛ لأن المطلوب في قول القائل: مالك قائماً القيام فهو في مذهب كان وأخواتها، وأظن وصواحباتها " (5). وهذا الرأي محمول على التضمنين.

وخطأ الزجاج رأي الكوفيين وأكد عدم جوازه قائلاً: " لأن القائم معرفة فلا يجوز أن تقع حالاً، و (ما) حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل كان، ولو جاز: مالك القائم يا هذا، جاز: أن تقول: ما عندك القائم، وما بك القائم، وبالإجماع أن ما عنك القائم خطأ، فمالك القائم مثله لا فرق في ذلك " (6).

1 / 262، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 378، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 307، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 411، وائتلاف النصرة: 97 المسألة: 111.

(1) الكتاب: 1 / 347، وينظر: المقتضب: 3 / 273، ومعاني القرآن للأخفش: 1 / 243، وجامع البيان: 5 / 123، والمحزر الوجيز: 2 / 88.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 88، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 442، والمحزر الوجيز: 2 / 88.

(3) سورة الماعج، الآية: 36.

(4) معاني القرآن: 1 / 281، وينظر: المحزر الوجيز: 2 / 88، والدر المصون: 2 / 407.

(5) جامع البيان: 5 / 123، وينظر: المحزر الوجيز: 2 / 88.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 88، وينظر: المحزر الوجيز: 2 / 88، والدر المصون: 2 / 407.

ويبدو لنا أن رأي البصريين أقرب إلى القبول وما يدل على كونه حالاً التزام مجيئه في مثل هذا التركيب نكرةً، وهذا كما قالوا في (ضرب زيداً قائماً) إن قائماً لا يجوز نصبه على خبر (كان) المقدرة على قول الكوفيين، بل على الحال لالتزام تنكيره⁽¹⁾.

17 - اختلافهم في إعراب (فَضْرَبَ الرَّقَابَ)⁽²⁾

من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبُوا الرِّقَابَ﴾⁽³⁾.

ذكر لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب قوله تعالى: (فَضْرَبَ الرَّقَابَ) إذ ذهب البصريون إلى أنه منصوب على المصدر لفعلٍ محذوف تقديره: فاضربوا الرقاب ضرباً⁽⁴⁾. وهذا ما أكده سيويه قائلاً: "وحدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول: رُوِيَ نَفْسِهِ جَعَلَهُ مصدرًا كقوله: فَضْرَبَ الرَّقَابَ، وكقولك عَذِيرَ الْحَيِّ ونظير الكاف في رُوِيَ في المعنى لا في اللفظ التي تجيء بعد هَلُمَّ في قولك: هَلُمَّ لَكَ فَالْكَاف ههنا اسم مجرور باللام".⁽⁵⁾ إذن قوله تعالى (فَضْرَبَ الرَّقَابَ) منصوب على المصدرية عند سيويه، وهذا قول المبرد أيضاً، إذ قال تعليقا على الآية المباركة: "إنها هو: فاضربوا الرقاب ضَرْبًا، ثم أضاف"⁽⁶⁾.

ونسب أبو جعفر النحاس قولاً إلى الفراء مفاده أنه منصوب على الإغراء⁽⁷⁾. والذي في معانيه خلاف ما يُنسب إليه، قال الفراء: "نُصِبَ على الأمر، والذي نصب به مُضمر، وكذلك كل أمر

(1) ينظر: الدر المنثور: 2 / 407.

(2) ينظر: هذه المسألة: التفسير الكبير: 28 / 43، والجامع لأحكام القرآن: 16 / 255، والبحر المحيط: 9 / 459.

(3) سورة محمد، الآية: 4.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 6، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 167، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 305، والمحرر الوجيز: 5 / 110، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 374، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1160، والتفسير الكبير: 28 / 43، والبحر المحيط: 9 / 459، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 130.

(5) الكتاب: 1 / 125. وهذا قول أبي عبيدة، ينظر: مجاز القرآن: 2 / 214.

(6) المقتضب: 3 / 268، 216، 227، 369، 209.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 167، والقول في الجامع لأحكام القرآن: 16 / 225 بلا عزو لأحد.

أُضْمِرَتْ فِيهِ الْأَسْمَاءُ، وَتَرَكْتَ الْأَفْعَالَ فإِنصَبْ فِيهِ الْأَسْمَاءُ" ⁽¹⁾، إِذْنِ رَأْيِ الْفَرَّاءِ أَيْضاً مُصَدَّرُ أَمْرٍ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِضْرِبْ ضَرْبَ الرِّقَابِ. وَرَأْيُهُ هَذَا يَطَابِقُ رَأْيَ سَيَبَوِيهِ الَّذِي أوردت آنفاً، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ كُتُبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ نَسَبَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَى الْفَرَّاءِ، وَرَبَّيْنَا قَالَ الْفَرَّاءُ مِثْلَ ذَلِكَ الرَّأْيِ وَعَدَّلَ عَنْهُ فِيمَا بَعْدَ، وَاعْتَمَدَ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى مَا ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ.

18 - اخْتِلَافُهُمْ فِي نَصَبِ (زِينَةٍ)

مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحَيْثَلُ وَالْجَانِثُ وَالْحَمِيرُ لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ ⁽²⁾
اختلف النحويون في إعراب زينة إذ قال الزجاج: "ونصب زينة مفعول لها المعنى وَخَلَقَهَا زِينَةً" ⁽³⁾. أما عند الفرّاء والأخفش (فزينة) نصب على إضمار فعل أي: ونجعلها زينة ⁽⁴⁾. واختار الزمخشري رأي الزجاج، قال: "فإن قلت لم انتصب (وزينة) ؟ قلت: لأنه مفعول له.. " ⁽⁵⁾، على حين اختار القرطبي رأي الفرّاء ⁽⁶⁾ وهو الأقرب إلى معنى الآية، أي جعلها للركوب والزينة، ولم يجعلها للأكل أي أنها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره وجعلها وهو اختيار مكّي القيسي ⁽⁷⁾، وأبي البركات الأنباري ⁽⁸⁾، في حين ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها مصدر لفعل محذوف تقديره: ولتزينوا بها زينة ⁽⁹⁾.

(1) معاني القرآن: 3 / 57.

(2) سورة النحل، الآية: 8.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 192، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 206، ومشكل إعراب

القرآن: 2 / 13، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 76، والدر المصون: 4 / 314.

(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2 / 97، ومعاني القرآن للأخفش: 2 / 381، وإعراب القرآن للنحاس:

2 / 206، والمحرد الوجيز: 3 / 380.

(5) الكشف: 2 / 556.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10 / 79.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 13.

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 76.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 790.

19 - اختلافهم في الظرف (فَوْقَ)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في إعراب (فَوْقَ) من قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾⁽¹⁾، إذ المعنى عند الأخفش: اضربوا الأعناق⁽²⁾، وعلى هذا التقدير: فإن (فَوْقَ) عنده زائدة⁽³⁾. وهذا خطأ عند المبرد؛ لأن فوق تفيد معنى إذ تدل على إباحة ضرب وجوههم؛ لأنها فوق الأعناق فلا يجوز زيادتها، ولكن المعنى أنهم أبيع لهم ضرب الوجوه وما قَرَّبَ منها⁽⁴⁾. ورد السفاقي رأي الأخفش هذا؛ لأن فوق اسم ظرف والأسماء لا تزداد⁽⁵⁾. وعند أبي عبيدة: فوق بمعنى (على) تقول: ضربته فوق الرأس⁽⁶⁾. واستحسن السفاقي، قال: "وهو حسن، لا بقاء فوق معناها من الظرفية"⁽⁷⁾.

وعند ابن قتيبة: هي بمعنى (دون)⁽⁸⁾، قال ابن عطية: "وهذا خطأ بين وغلط فاحش، وإنما دخل عليه اللبس من قوله: ﴿بِعُوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا﴾"⁽⁹⁾؛ أي فما دونها، وليس (فوق) هنا بمعنى دون، وإنما المراد فما فوقها في القلة والصغر⁽¹⁰⁾.

(1) سورة الأنفال، الآية: 12.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2 / 319. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7 / 378.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 343، والمحزر الوجيز: 2 / 508، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 619، والدّر المصون: 3 / 404.

(4) ينظر: المقتضب: 2 / 12، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 378، والبحر المحيط: 5 / 286، والدّر المصون: 3 / 404.

(5) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 359، والدّر المصون: 3 / 404.

(6) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 242، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 359، والدّر المصون: 3 / 404.

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 359.

(8) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 190.

(9) سورة البقرة، الآية: 26.

(10) المحزر الوجيز: 2 / 508، وينظر: البحر المحيط: 5 / 286، والدّر المصون: 3 / 404.

والأقرب من هذه الآراء عندنا قول أبي عبيدة: فوق بمعنى (على) تقول: ضربته فوق الرأس وعلى الرأس ويكون مفعول (فاضربوا) على هذا محذوفاً أي: فاضربوهم فوق الأعناق وتبقى (فوق) على معناها من الظرف. ولم أجد من ضَعَفَ هذا الرأي من معري القرآن ومفسريه.

20 - اختلافهم في إعراب المنصوب بعد (نَعَمْ وَيُسَّ وَسَاءَ)

من المسائل التي انفرد بها السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إعراب لفظة (قريناً) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾⁽¹⁾.

قال السفاقي: (سَاءَ) هنا للمبالغة في الذم، بمعنى: بئس، وفاعلها على مذهب البصريين ضمير عام و (قريناً) تمييز له⁽²⁾. وجوزوا انتصاب (قريناً) على الحال أو القطع⁽³⁾ وكلاهما ضعيف⁽⁴⁾. أي أن ساء على بابها فهي متعدية ومفعولها محذوف، وقريناً على هذا منصوب على الحال أو القطع، والتقدير: فسَاءَ أي: فسَاءَ الشيطان مُصَاحِبَهُ⁽⁵⁾.

ولا يجوز أن يكون ساء هنا هي المتعدية ومفعولها محذوف وقريناً حال؛ لأنها إذ ذاك فعلاً متصرفاً فلا تدخل الفاء أو تدخله مصحوبةً بقد⁽⁶⁾. ويبدو أن الكوفيين اختلفوا أيضاً فيما بينهم في إعراب الأسم المنصوب بعد نَعَمْ وَيُسَّ، فالكسائي خالف الجمهور في إعرابه حالاً⁽⁷⁾. وهو تمييز عند الفراء

(1) سورة النساء، الآية 38.

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 362. ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2 / 397، والمحزر الوجيز: 2 / 53، وأسرار العربية: 109، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 194، والدّر المصون: 2 / 363.

(3) مصطلح القطع عند الكوفيين يعني الحال واستعملوا الحال أيضاً، واستعمل البصريون القطع للدلالة على النعت الذي لا يتبع منعوتة. فيخالف في الإعراب. ينظر: جامع البيان: 11 / 78، ومجملية التربية والعلم: 38، والمصطلح النحوي: 170، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 57، ونحو القراء الكوفيين: 349.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 111، وأسرار العربية: 109، والبحر المحيط: 3 / 638، والدّر المصون: 2 / 363.

(5) ينظر: الدّر المصون: 2 م 363.

(6) ينظر: البحر المحيط: 3 / 638، والدّر المصون: 2 / 363.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 209-21، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 47.

من قبيل المنقول عن الفاعل ⁽¹⁾، وهذا يعني موافقة القراء للبصريين. وقرن ابن جرير الطبري هذه الآية بقوله تعالى: ﴿يَسِّرْ لِلْظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ ⁽²⁾، إذ قال: " وإنما نصب القرين؛ لأن في ساء ذكراً من الشيطان، كما قال جل ثناؤه: ﴿يَسِّرْ لِلْظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾، وكذلك تعمل العرب في ساء ونظائرها " ⁽³⁾، ورده ابن عطية، قال: " وذلك مردود؛ لأن (بدلاً) حال وفي هذا نظر " ⁽⁴⁾.

والأرجح مذهب الجمهور فيما يبدو، لأن رأي الكسائي لم يسلم من الطعن وهو بعيد.

21 - اختلافهم في نصب (مِلَّة)

من قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ ⁽⁵⁾.

في نصب (مِلَّة) خلاف بين النحويين تناوله أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فهو عند الزجاج منصوب لفعل مضمّر إذ التقدير: اتبعوا مِلَّةَ أبيكم إبراهيم ⁽⁶⁾. وهو عند القراء منصوب على حذف حرف الجر وهو الكاف، تقديره: كملة أبيكم ⁽⁷⁾. وتقدير الكلام عنده: وسّع عليكم في الدين كملة أبيكم إبراهيم؛ لأنّ (ما جعل عليكم) يدل على وسّع عليكم ⁽⁸⁾. ويبدو أنّ للقراء رأياً آخر لم يذكره أصحاب كتب إعراب القرآن إذا ما استثنينا أبا جعفر النحاس وهو أنه منصوب على تقدير أمر محذوف أي (اركعوا وألزموا مِلَّةَ إبراهيم) ⁽⁹⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن للقراء: 1 / 267، وارتشاف الضرب: 3 / 20 - 21، وينظر: الخلاف

النحوي بين الكوفيين: 140.

(2) سورة الكهف، الآية 50.

(3) جامع البيان: 5 / 56.

(4) المحرر الوجيز: 2 / 53.

(5) سورة الحج، الآية 78.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 440، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 412، ومشكل إعراب

القرآن: 2 / 101، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 179، والمرر الوجيز: 4 / 135،

والبحر المحيط: 7 / 540، والذّر المصون: 5 / 169.

(7) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 135، والبحر المحيط: 7 / 540، والذّر المصون: 5 / 170.

(8) ينظر: معاني القرآن: 2 / 231، وجامع البيان: 17 / 143.

(9) ينظر: معاني القرآن: 2 / 231، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 412.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنَّ مكياً قد ذكر أحد رأيي الفراء في هذه المسألة وهو الوجه الأول مضعفاً إياه من غير أن يقدم سبباً له⁽¹⁾. وتابعه أبو البركات الأنباري في ذلك قائلاً: " أن يكون منصوباً على تقدير حذف الخفض أي كملة أبيكم إبراهيم. وهذا الوجه ذكره الفراء وفيه بُعد "⁽²⁾، في حين اكتفى أبو البقاء باختيار رأي الزجاج؛ أي اتبعوا ملة أبيكم⁽³⁾.

22 - اختلافهم في ظرف الزمان: (ثلاث ليالٍ)

من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾⁽⁴⁾. هذه المسألة من المسائل التي انفرد بها السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم. وقوله تعالى: (ثلاثة) منصوبة على الظرف عند البصريين وهو كل ما كان من الأزمنة يستغرق جميعه الحدث الواقع فيه ينصب على الظرف⁽⁵⁾. وخالفهم في ذلك الكوفيون فأنهم ينصبونه نصبَ المفعول به إذا كان الفعل يستغرقه وليس بظرف عندهم نحو: صمت يوماً؛ لأنَّ انتفاء الكلام منه للناس كان واقعاً في جميع الثلاثة، لم يخل جزء منها من انتفاء فيه⁽⁶⁾. والصواب في الأمر أنَّ ثلاثة أيام منصوبة على الظرفية؛ لأنَّ المعنى يُعْضَدُ هذا الإعراب إذ آية مريم (عليها السلام): ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾⁽⁷⁾، أي: ثلاث متضمنة معنى (في) وهو معيار نصبه على الظرفية، كما قال ابن مالك⁽⁸⁾:
الظرف: وَقْتًا وَمَكَانًا ضَمًّا " في " بـاطراد كَهُنَّا امْكُتْ أَرْمْنَا

يزاد عليه أن المعنى لا يُعْضَدُ أن يكون (ثلاثة) هنا مفعولاً به لـ (كَلَّمَ)؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعول به ثانٍ.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 101.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 179.

(3) ينظر: التبيان في أعراب القرآن: 2 / 949، والبحر المحيط: 7 / 540، والدر المصون: 5 / 170.

(4) سورة آل عمران، الآية: 41.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 140، والبحر المحيط: 3 / 139، والدر المصون: 2 / 88.

(6) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 78، والبحر المحيط: 3 / 139، والدر المصون: 2 / 88.

(7) سورة مريم، الآية: 10.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 579.

23 - نصب (خيراً) ⁽¹⁾

في قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ ⁽²⁾.

ومن اختلاف النحويين في منصوبات الأسماء ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من اختلافهم في إعراب لفظة (خيراً) في الآية الكريمة، فمذهب الخليل وسيبويه: "إنّ هذا محمولٌ على معنى؛ لأنك إذا قلتَ: إِنْتَه وأنت خيراً فأنت تدفعه عن أمرٍ وتدخله في غيره كأنك قلتَ: أُنْتَه وأنت خيرٌ لك وادخل فيما هو خيرٌ لك" ⁽³⁾.

قال سيبويه: "فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: أُنْتَه، فصار بدلاً من قوله: آيتٍ خيراً لك وادخل فيما هو خيرٌ لك" ⁽⁴⁾. وأيده الأخفش قائلاً: "فنصب (خيراً لكم)؛ لأنه حين قال لهم (آمنوا)، أمرهم بما هو خيرٌ لهم، فكأنه قال: (اعملوا خيراً لكم)" ⁽⁵⁾، وتبعها المبرد ⁽⁶⁾، والزنجشيري ⁽⁷⁾.

ومذهب أبي عبيدة مخالفٌ لقول البصريين وعنده أن يكون منصوباً؛ لأنه خبر (يكن) المقدرة والتقدير عنده: (انتهوا يكن خيراً لكم) ⁽⁸⁾. وقد ردّ هذا القول من جهات عدّة، قال:

(1) ينظر هذه المسألة: مجالس ثعلب: 1 / 307، والأمالي الشجرية: 1 / 344، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 25، وشرح الكافية للرضي: 1 / 340، والدر المصون: 2 / 468.

(2) سورة النساء، الآية: 170، والآية 171 انتهوا خيراً لكم، وسورة التغابن، الآية: 16.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 134، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 475، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 213، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 378، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 411، والدر المصون: 2 / 468، والنهر الماد: 1 / 536.

(4) الكتاب: 1 / 143، وينظر: المحرر الوجيز: 2 / 139، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 20، والدر المصون: 2 / 468.

(5) معاني القرآن: 1 / 249.

(6) ينظر: المقتضب: 3 / 283.

(7) ينظر: الكشف: 1 / 626.

(8) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 143، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 476، ومشكل إعراب القرآن:

1 / 213، والمحرر الوجيز: 2 / 139، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 411، والجامع لأحكام

القرآن: 6 / 25.

الفراء: " ليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا " ⁽¹⁾، وقال المبرد: " وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضم الجواب ولا دليل عليه " ⁽²⁾. ولا حذف إلا بدليل، ورده أبو البقاء العكبري قائلاً: " وهو غير جائز عند البصريين؛ لأن (كان) لا تحذف هي وإسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه " ⁽³⁾. ومما يزيد قول أبي عبيدة ضعفاً أن (يكن) المقدرة جواب شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه، يعني أن التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً، فحذفت الشرط وهو (إن تؤمنوا) وجوابه، وهو (يكن الإيمان) وأبقيت معمول الجواب وهو (خيراً) " ⁽⁴⁾.

أما الفراء فيرى نصبه على النعت لمصدر محذوف والتقدير: " آمنوا إيماناً خيراً لكم " ⁽⁵⁾، ونصّ الفراء على ذلك قائلاً: " خيراً منصوب بإتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك ألس تَرَ الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: أتق الله هو خير لك؛ أي الإتياء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب " ⁽⁶⁾، وهذا غير مرضي عند علي بن سليمان - الأخفش الصغير - قال: " وهذا خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى: انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم " ⁽⁷⁾. ونسب مكّي القيسي رأياً لبعض الكوفيين تفرد به الذي يرى نصب (خيراً) على الحال واستبعده ⁽⁸⁾.

ونسب ثعلب هذا القول إلى الكسائي . ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 307، والدّر المصون: 2/ 468،

والخلاف النحوي بين الكوفيين: 66.

(1) معاني القرآن: 1/ 296.

(2) المقتضب: 3/ 283.

(3) النبيان في إعراب القرآن: 1/ 411.

(4) ينظر: الدّر المصون: 2/ 468.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 476، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 213، والمحزر الوجيز:

2/ 139، والدّر المصون: 2/ 468.

(6) معاني القرآن: 1/ 295-296.

(7) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 476، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/ 25.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 213.

24 - النصب على نزع الخافض

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلاف البصريين مع الفراء في تقدير: حذف حرف الجر في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾⁽¹⁾، فعند البصريين: الأرض مبتدأ، وجميعاً حال، وقبضته: خبر المبتدأ⁽²⁾.

وقد أجاز الفراء نصب (قَبْضَتُهُ) بمعنى في (قبضته) على تقدير: حذف حرف الخفض كما نقول: شهر رمضان انسلاخ شعبان أي هذا في انسلاخ هذا، أي: حذفت (في) فانتصب الأسم بعده⁽³⁾. وهذا لا يجوز عند البصريين.

قال الزجاج: "وهذا لم يقرأ به ولا يُحيزه النحويون البصريين ولا يقولون: زيدٌ قَبْضَكَ ولا المال قَبْضَتَكَ على معنى في قبضتك ولو جازَ هذا لجاز زيدٌ دارَكَ يريدون في دارِكَ"⁽⁴⁾. ونسب ابن خالويه قراءة النصب 'إلى الحسن البصري، وقال: بتقدير: في قبضته⁽⁵⁾، أي منصوب على الظرفية التقدير: (في قَبْضَتِهِ). وجعلها الزمخشري ظرفاً تشبيهاً للمؤنث بالمبهم فوافق الفراء⁽⁶⁾. قال الفراء مدافعاً عن رأيه في النصب: "ترفع القبضة: ولو نصبها ناصب كما نقول: شهر رمضان أي: هذا في انسلاخ هذا"⁽⁷⁾.

(1) سورة الزمر، الآية: 67.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 360، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 830، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 261، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 326، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 19، والبحر المحيط: 9 / 221.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2 / 425، ومعاني القرآن وإعرابه: 4 / 362، والمحزر الوجيز: 4 / 541.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 362، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 830، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 261، والدّر المصون: 6 / 23.

(5) ينظر: مختصر شواذ القراءات: 131، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 19، والدّر المصون: 6 / 23.

(6) ينظر: الكشف: 4 / 147.

(7) معاني القرآن: 2 / 425.

وتبعه ثعلب وقال بقوله ⁽¹⁾ وأبو بكر بن الأنباري قال بمثل هذا أعني نصب الأسم بَعْدَ إسقاط (الصفة) أي حرف الخفض عنده ⁽²⁾

ويبدو أن سيبويه لم يمنع حذف الجار وإبقاء عَمَلُهُ إذ قال: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلن ذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم" ⁽³⁾ وخالفه المبرد في ذلك قائلًا: "وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يُحذف ويعمل إلاّ لعوض" ⁽⁴⁾ وهذا مذهب الزجاج على ما بيناه آنفًا. واختار ابن عطية مذهب الكوفيين وتبناه بلا عزو لأحد ⁽⁵⁾

25 - نصب (غير) على الإستثناء وبعدها (لا) ⁽⁶⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز نصب (غير) على الاستثناء وذلك في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ﴾ ⁽⁷⁾ قال الزجاج: "ويجوز نصب (غير) على ضربين: على الحال، وعلى الاستثناء، فكأنك قلت: إلاّ المغضوب عليهم وحقّ (غير) من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بَعْدَ (إلاّ) منصوباً" ⁽⁸⁾. وهذا مذهب البصريين جميعاً الذين أجازوا نصب (غير) في الآية الكريمة على الاستثناء المنقطع، وهذا ما عزاه أبو جعفر النحاس إلى الخليل ⁽⁹⁾ وذكره سيبويه قائلًا: "اعلم أن غير أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه فيه معنى إلاّ فيجري مجرى الاسم الذي بَعْدَ إلاّ وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره

(1) ينظر: مجالس ثعلب: 2 / 550.

(2) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 304.

(3) الكتاب: 2 / 144.

(4) المقتضب: 2 / 336.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 541.

(6) ينظر هذه المسألة: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 51، وجامع البيان: 1 / 61، والمحرر

الوجيز: 1 / 77، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 151.

(7) سورة الفاتحة، الآية: 7.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 53، وينظر: الدر المنصون: 1 / 83.

(9) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 125، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن: 45، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 51.

وخارجاً مما يَدْخُلُ فيه غيره. " (1). وقد أجاز نصبه على الاستثناء المنقطع أبو الحسن الأخفش، إذ قال: " وقرأ قوم: (غير) المفضوب عليهم، جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام " (2)، والاستثناء من أول الكلام يراد به المنقطع. وله رأي آخر، قال: " وإن شئت جعلت (غير) نصباً على الحال (3). وهذا قول المبرد أيضاً (4) وهو حسن عند ابن خالويه (5)

أما الكوفيون فلم يجوزوا ذلك وحجتهم أن " بَعْدَهُ (ولا) وتزاد (لا) في الاستثناء؛ لأن (لا) نفى وجحد ولا يعطف جحد إلا على جحد " (6) وهذا ما أكدته القراء، قال: " فإن معنى (غير) معنى (لا)؛ فلذلك رُدَّتْ عليها (ولا). فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى) لم يجوز أن تُكْرَرُ عليها (لا) ألا ترى لا يجوز: عندي سوى عبد الله ولا زيد " (7). وهذا رأي ثعلب أيضاً (8). وهذا لا يلزم عند البصريين، قال الزجاج: " وإنيما جاز أن يقع (لا) في قوله تعالى (ولا الضالين)؛ لأن معنى (غير) متضمن معنى النفي، يُجيز النحويون: أنت زيداً غير ضارب؛ لأنه بمنزلة قولك: أنت زيداً لا تضرب، ولا يجيزون: أنت زيداً مثل ضارب؛ لأن زيداً من صلة ضارب فلا يتقدم عليه " (9) ومما يحتج لمن ينصب (غير) أنها نكرة فكره أن يوصف بها المعرفة واستخدام (غير) في الاستثناء أمر واقع في اللغة تؤيد كثرة ورود ذلك في الكلام العربي منظومه ومثوره، إذ أن مدلولها اللغوي يدل على معنى المخالفة، ومثلها (سوى) في الاستثناء وهذا معروف في علم النحو العربي. والله اعلم بالصواب.

(1) الكتاب: 1 / 374.

(2) معاني القرآن: 1 / 18، وهي قراءات ابن كثير. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 51، والمحرر الوجيز: 1 / 76.

(3) معاني القرآن: 1 / 18.

(4) ينظر: المقتضب: 4 / 422.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 51-52.

(6) جامع البيان: 1 / 61، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 125، ومشكل إعراب القرآن:

1 / 13، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 41، ونحو القرآن: 66.

(7) معاني القرآن: 1 / 8.

(8) ينظر: ثعلب وجهوده في النحو واللغة: 281.

(9) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 54، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 125.

26 - هل يستثنى أكثر من النصف ؟

في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّا أَنزَلْنَاهُ إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ (٥٨) ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٥٩) ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ فَقَدَرْنَا إِنَّا لَمِنَ الْغَافِرِينَ ﴾ (٦٠) ^(١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في هذه الآية الكريمة. إذ ذهب الزجاج أن (امرأته) استثناء من الهاء والميم من قوله تعالى: لَمُنَجُّوهُمْ ^(٢). وأخذ برأيه كل من أبي جعفر النحاس ^(٣) والزنجشري ^(٤).

قال الزنجشري: " فإن قلت: فقوله (إلا امرأته) مم استثنى، وهل هو استثناء من استثناء ؟ قلت: مستثنى من الضمير المجرور في قوله: (لَمُنَجُّوهُمْ) وليس من الاستثناء في شيء؛ لأن الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وأن يقال: أهلكناهم إلا آل لوط إلا امرأته، كما اتحد الحكم في قول المطلق: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة. " ^(٥) وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام إلى أن (امرأته) استثناء من (آل لوط): (صارت مع المجرمين، وقال: كما تقول: إذا قال رجل لِمِمرته: أنت طالق إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة فقد طلق اثنتين " ^(٦)

وهذا ليس بمُرَضِيٍّ عند حذّاق النحويين إذ لا يستثنى من الشيء نصفه ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به أحد من العرب. قال أبو جعفر النحاس: " والإستثناء عند الخليل وسيبويه التوكيد؛ لأنك إذا قلت: جاءني القومُ جاز أن يكون قد بقي منهم، فإذا قلت: كُلُّهُمْ أحطت بهم، وكذا إذا قلت: جاءني القومُ جاز أن يكون زيد داخلًا فيهم فإذا قلت: إلا زيداً بيّنت كما بيّنت بالتوكيد. " ^(٧)

وقال ابن عطية تعليقاً على الآية الكريمة: " وقوله (إلا امرأته) استثناء بعد استثناء وهما منقطعان فيما حكى بعض النحاة؛ لأنهم لم يجعلوا امرأته الكافرة من آلهم. وفي هذا نظر؛ لأنها قبل الاستثناء داخلة في اللفظ الذي هو الأول، وليس كذلك الأول مع (المجرمين) فيظهر الاستثناء الأول منقطعاً والثاني متصلاً، والاستثناء بعد الاستثناء يردُّ المستثنى الثاني في حكم أمر الأول، ومثل بعض

(1) سورة الحجر، الآيات: 58، 59، 60.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 199 / 2، والمحذر الوجيز: 367 / 3، والذر المصون: 301 / 4.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 199 - 200.

(4) ينظر: الكشف: 544 / 2.

(5) الكشف: 544 / 2، وينظر: البحر المحيط: 487 / 6.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 199 / 2، والجامع لإحكام القرآن: 37 / 10، والذر المصون: 301 / 4.

(7) إعراب القرآن: 199 / 2.

الناس في هذا بقولك: لي عندك مائة درهم إلا عشرة دراهم إلا درهمين، فَرَجَعْتُ الدرهمان في حكم التسعين الدرهم، وقال المبرد: ليس هذا المثال بجيد، لأنه من خلق الكلام ورثه إذ له طريق إلى أداء المعنى المقصود بأجمل من هذا التخليق، وهو أن يقول لي عندك مائة إلا ثمانية، وإنما ينبغي أن يكون مثلاً للآية قولك: ضَرَبْتُ بني تميم إلا بني دارم إلا حاجباً؛ لأنَّ حاجباً من بني دارم، فلما كان المستثنى الأول في ضمنه ما لا يجري الحكم عليه، والضرورة تدخل في لفظه ولا يمكنك العبارة عنه دون ذلك الذي يجري الحكم عليه اضطررت إلى استثناء ثانٍ " (1)

ورجح أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي أبي عبيد القاسم بن سلام، وذكره في كتبهم، قال مكى القيسي: " وقوله إلا امرأته نصب على الاستثناء من آل لوط " (2) وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً (3) ووافقهم أبو البقاء العكبري قائلاً: " والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الإستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ، كقولك " له عندي عشرة إلا أربعة إلا درهماً " فإن الدرهم يستثنى من الأربعة فهو مضاف إلى العشرة فكانك قلت: أَحَدَ عَشَرَ إلا أربعة؛ أو عشرة إلا ثلاثة " (4) أما أبو حيان فلم يقبل بهذا الرأي على علته بل وجهه قائلاً: " ومن قال: إنه استثناء يمكن تصحيح كلامه بأحد وجهين: أحدهما: أنه لما كان الضمير في (لُنَجُوهُمْ) عائداً على آل لوط، وقد استثنى منه المرأة، صار كأنه مستثنى من آل لوط، لأنَّ المضمَر هو الظاهر في المعنى. والوجه الآخر: أن قوله: إلا آل لوط، لما حكم عليهم بغير الحكم الذي حكم به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم، فجاء قوله: إنما لمنجُوهم أجمعين تأكيداً لمعنى الاستثناء إذ المعنى إلا آل لوط، فلم يرسل إليهم العذاب، ونجاتهم مترتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظير قولك: قام القوم إلا زيدا، فإنه لم يقم إلا زيدا لم يقم. فهذه الجملة تأكيد لما تضمنه الاستثناء من الحكم على ما بعد إلا بضد الحكم السابق على المستثنى منه " (5) فقوله تعالى: (إلا امرأته) على تقرير أبي حيان مستثنى من (آل لوط)؛ لأنَّ الإستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الإستثناء مما جيء به للتأكيد، وهذا القول فيما نراه هو الأرجح؛ لموافقته لمعنى الآيات الكريمة. والله أعلم.

(1) المحرر الوجيز: 3 / 367.

(2) مشكل إعراب القرآن: 2 / 10.

(3) بنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 71.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 785.

(5) البحر المحيط: 6 / 487.

27 - اختلافهم في جواز نصب (غير) الإستثنائية في كل موضع يُحَسَّن فيه (إلا) ⁽¹⁾

ومن اختلاف النحويين في المنصوبات ما ذُكِرَ في كتب إعراب القرآن الكريم في اختلافهم في بناء (غير) إذا أُضيفت إلى اسم متمكن.

فذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً، ومنع البصريون ذلك إلا في حالة إضافته إلى اسم غير متمكن ⁽²⁾، ففي قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ⁽³⁾ القراءة بالرفع للجمهور، وقرأ الكسائي وَحْدَهُ بالكسر ⁽⁴⁾، والحجة لمن رَفَعَ أن يكون (غير) في موضع (إلا) فتقول: ما لكم مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ بِالرَّفْعِ فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض ولا يجوز لمن رفع أن يحمل (غير) نعتاً لـ (إله) قبل دخول (مِنْ) الزائدة والتقدير: ما لكم إِلَهٌ غَيْرُهُ ⁽⁵⁾. وجوز البصريون نصب (غير) في القرآن على قَلْبَةٍ ⁽⁶⁾، وذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) في كل موضع يُحَسَّن فيه (إلا) سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن وأجازوا ما جاءني غيرُكَ ⁽⁷⁾. واحتج الفراء بأنها لغة بني أسد وقضاعة، وأنشد ⁽⁸⁾

(1) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 287 المسألة: 38، والتبيين عن مذاهب النحويين: 70، وائتلاف النصر: 39 المسألة: 16 باب الأسماء، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 190، وخزانة الأدب: 3 / 408.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 287-288، وائتلاف النصر: 39.

(3) سورة الأعراف، الآية: 59.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 189، والمحزر الوجيز: 2 / 415، والدّر المصون: 3 / 287.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 348، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 621، وإعراب القراءات السبع: 1 / 189، والمحزر الوجيز: 2 / 415.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 348، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 621، والمحزر الوجيز: 2 / 415، والدّر المصون: 3 / 287، ومغني اللبيب: 211.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 383، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 287، والتبيين على مذاهب النحويين: 416.

(8) البيت مختلف في نسبته إذ نسبته سيبويه للكناني وهو أبو القيس ابن الأسلت. ينظر: الكتاب: 1 / 369، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 349، والأصول في النحو: 1 / 298، الأمالي الشجرية: 2 / 264، ومعجم شواهد العربية: 314.

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَامِئَةً فِي ضُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالِ (1)

وغلط البصريون الفراء وردوا شاهدة وحجتهم في ذلك أن سيويه قد روى عن أبي الخطاب من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت برفع (غير) (2)

وهذا ما فعله الزجاج الذي رد ما قاله الفراء وأوضح إنشاد الخليل وسيويه بيتاً أجازا فيه نصب (غير) فاستشهد الفراء بذلك البيت، واستهواه اللفظ في قولها إن الموضع موضع رفع، وإنما أضيف (غير) في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح كما بنيت (يوم) عندما أضيفت إلى (إذ) (3)، وهذا الذي ذكره الزجاج مذهب سيويه والمبرد (4) والأسم المضاف إلى المبني يجوز فيه الإعراب والبناء والأعرب أحسن (5). وقد استحسن أبو جعفر النحاس قول البصريين بعدم جواز نصب غير إذا لم يتم الكلام، ووصف رأي الكوفيين بأقبح اللحن (6).

قال السيوطي: "ليس كل ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه، وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهماً نحو (غير) و (مثل) و (بين) و (دون) و (حين) ونحوه." (7)

وقد حدد ابن هشام المبنيات بالإضافة إلى مبني بأقسام ثلاثة، وهي:

- أولاً: أن يكون المضاف مبهماً، نحو: (غير، ومثل، ودون).

- وثانياً: أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه (إذا) نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾ (8).

- وثالثاً: أن يكون زماناً مبهماً، والمضاف إليه مبني بناءً أصلياً أو بناءً عارضاً فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فعند البصريين يجب الإعراب (9).

(1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 382-383.

(2) الكتاب: 1 / 369.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 329، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 290.

(4) ينظر: المقتضب: 4 / 422، والأمالي الشجرية: 1 / 46، وشرح الكافية: 1 / 107، وجمع الهوامع: 3 / 233، وخزانة الأدب: 3 / 407.

(5) ينظر: المقرَّب لابن عصفور: 317، وشرح الكافية للرضي: 1 / 107، والتبيين عن مذاهب النحويين: 416.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 622، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 234.

(7) الأشباه والنظائر: 5 / 297، وينظر: خزانة الأدب: 3 / 407.

(8) سورة هود، الآية: 66.

(9) ينظر: مغني اللبيب: 670-672.

والصحيح جواز البناء إلى قول الكوفيين ومنه قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ نَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾⁽¹⁾، بفتح (يوم)⁽²⁾. وهي قراءة سبعية لا يشوبها غبارٌ فوجب الأخذ بها.

(1) سورة المائدة، الآية: 119.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 151.

الفصل الثاني

الخلافا في الأفعال

الفصل الثاني

الخلافا في الأفعال

١- تعديه الفعل (دَخَلَ) ولزومه⁽¹⁾

ذهب سيويه إلى أن الفعل (دَخَلَ) يتعدى بحذف حرف الجرّ، ففي قوله تعالى: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾⁽²⁾ عِنْدَهُ الصَّرْحُ نُصِبَ بـ (إلى) أو بـ (في) المحذوفة⁽³⁾.

أما المبرد فغلط سيويه في هذه المسألة؛ لأنّ (دخل) عنده يدلّ على (مدخل)⁽⁴⁾. وقد انتصر ابن ولاد لسيويه من المبرد بأن: (دخل) لا يتعدى إلّا بحرف جر مستدلاً لذلك بالمصدر منه وهو (دخول)، وعنده أنه لا يتعدى كما تقول: دَخَلَ دخولاً، وقد ردّ القول (دخلته دخولاً) بحذف حرف الجرّ والتقدير: دَخَلْتُ فِيهِ إلّا أنهم حذفوا (في) كما قالوا: نبث زيدا، يريدون عن زيد، فحذفوا (عن) ها هنا⁽⁵⁾.

واحتج أبو علي الفارسي و، وابن الشجري لمذهب سيويه بأن "نظير دخلت ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلّا بالخافض، فنظيره (غرث)، ونقيضه خرجت فلما قالوا: غرث في البيت وخرجت من

(1) ينظر في هذه المسألة في: الأمالي الشجرية: 1 / 368، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:

1 / 328، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 208.

(2) سورة النمل، الآية: 44.

(3) ينظر: الكتاب: 2 / 216، والأصول في النحو: 1 / 171، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 525،

والتيان في إعراب القرآن: 2 / 1009، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1 / 328، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 208.

(4) ينظر: المقتضب: 4 / 60، 337، ونسب ابن الشجري هذا الرأي للجرمي في الأمالي: 1 / 368.

ونسب ابن عصفور في شرح الجمل لأبي الحسن الأخفش: 1 / 328، والإنتصار لسيويه على المبرد: 46-47.

(5) الانتصار لسيويه: 46-47.

البيت كان حكم دخلت كحكمهما في التعدية بالخافض " (1). وهذا رأي ابن عصفور أيضاً (2). والرأي الراجح هو قول سيبويه وقد ورد في القرآن الكريم مثله قال تعالى: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَافَّةً﴾ (3).

2 - ومنه اختلافهم في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا﴾ (4)

قوله تعالى (يجعل) بمعنى (يصير) فيتعدى بثنين وصدرة الأول وضيقاً الثاني، وحرَجاً صفة (5). ونسب السفاقسي قولاً إلى أبي البقاء العكبري مفاده أن قوله تعالى (حرَجاً) مفعولاً ثالثاً قياساً على تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد إذ يخبر عنه بعدة أخبار ويكون الجميع في موضع خبر واحد كحلوه وحامض (6). وأنكر السفاقسي هذا الرأي إذ قال: " قلت لا أعلم من ذكر في جَعَلَ ونحوها أنها تنصب ثلاثة، ويحتمل أن يكون (جعل) بمعنى (خلق) فينصب (ضيقاً حرجاً) على الحال " (7). وهذا الرأي الذي نسب السفاقسي إلى أبي البقاء العكبري في حقيقته لمكي القيسي الذي قال تعليقاً على الآية موضع الخلاف " ضيقاً مفعول ثانٍ لجعل، وحرَجاً نعت له، وإن شئت مفعولاً أيضاً على التكرير، كما جاز أن يأتي في خبر ثانٍ وثالث فأكثر لمبتدأ واحد، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في موضع مفعول واحد " (8). وهذا يعني أن أبا البقاء لم يشر إلى قول مكّي، وهذا النهج وجدناه سائداً في كتب إعراب القرآن ولا سيما عند المتأخرين من معري القرآن الكريم مثل: أبي البركات الأنباري، وأبي البقاء العكبري.

3 - دلالة كان الناقصة على الزمان (9)

ذكر الزجاج عندما تناول إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ (10)، أن التأويل في ذلك " إن ما شاهدتم من قدرته ليس بحادث عنده، وإنه كذلك كان لم يزل. وهذا مذهب

(1) الأمالي الشجرية : 1 / 368.

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 328 - 329.

(3) سورة البقرة ، الآية 208.

(4) سورة الأنعام ، الآية : 125.

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 287 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2 / 290 ، والكشاف : 2 / 60 ،

والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 338 ، والبيان في إعراب القرآن : 1 / 537 .

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 158 .

(7) المصدر نفسه : 58 .

(8) مشكل إعراب القرآن : 1 / 287 .

(9) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 92 - 93 ، والبرهان في علوم القرآن : 4 / 125 ، .

(10) سورة الكهف ، الآية : 45 .

سيبويه⁽¹⁾ وقال الحسن: " (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا) أي كان مقتدرًا عليه قبل كونه وهو أكمل من العلم عند الوقوع أو بعده "⁽²⁾ وقد استحسّن الزجاج هذا الرأي⁽³⁾، ونسب لبعضهم أن (كان) من الله بمنزلة: كائن ويكون، وخطأه الزجاج بقوله: " العرب لا تعرف كان في معنى يكون، إلا أن يدخل على الحرف آلة تنقلها إلى معنى الإستقبال، وكذلك لا يعرف الماضي في معنى الحال "⁽⁴⁾ وقال الزجاج شري في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾⁽⁵⁾ " كان عبارة عن وجود الشيء على سبيل الإيهام وليس فيه على سابق عدم ولا على انقطاع طارئ "⁽⁶⁾ وعند ابن معيط (كان) تقتضي الدوام والإستمرار، فقد ذكر في ألفيته:

وكان للماضي الذي ما انعطفا⁽⁷⁾

وعلق الرضي على استمرار مضمون الخبر في مثل هذه الصيغ والتراكيب مستفاد من قرينة وجوب كون الله مقتدرًا على كل شيء لا من لفظه (كان) ألا ترى أنه يجوز كان زيدًا نصف ساعة ثم استيقظ⁽⁸⁾.

والذي أريد أن أقوله إن كان في صفات الله ﷻ أينما وقعت فهي مسلوقة الدلالة على الزمن؛ لأن صفات الله ﷻ ليست بحادثة وليس لها أول وليس لها آخر. والله أعلم بالصواب.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 291، المحرر الوجيز: 3 / 520، وشرح الكافية للرضي:

2 / 293-300، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 125.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 291، ومعاني النحو: 1 / 31.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 291.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 291، وينظر: إعراب القرآن النحاس: 2 / 279.

(5) سورة آل عمران، الآية 110.

(6) الكشف: 1 / 429، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 4 / 122.

(7) ينظر: الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية: 2 / 424.

(8) ينظر: شرح الكافية: 2 / 293.

4 - دلالة: (إِنْ كُنْتُ) ⁽¹⁾

في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُكُمْ﴾ ⁽²⁾ نقل السفاقي الخلاف بين البصريين في هذا التركيب القرآني المعجز، إذ ذهب النحويون إلى أن (كان) بعد (إِنْ) بمعنى المستقبل على تقدير: أن يتبين ويظهر ⁽³⁾. وعند أبي البقاء العكبري: "كُنْتُ لفظها ماضٍ والمرادُ المستقبل" ⁽⁴⁾، وكلام النحويين مبني على أساس أن (إِنْ) الشرطية لا معنى لها إلا في المستقبل ⁽⁵⁾.
وأما المبرد فإنه يرى أن (إِنْ) تقلب دلالة الماضي إلى الاستقبال إلا كان وحدها، فإن (إِنْ) لا تقلب ما فيها إلى معنى الاستقبال؛ لأنها أصل في الأفعال الماضية فلم تقول (إِنْ) على قبلها ⁽⁶⁾
ورُدَّ عليه بأنها قد جاءت في غير هذا الموضع مراداً بها الاستقبال مع (إِنْ) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ ⁽⁷⁾، وضعف أيضاً؛ لبنائه، على أنها للزمان وحده، والحق خلافه، أي أنها تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال ⁽⁸⁾.
ونقل عن الفراء أن (إِنْ) حُمِلَتْ على (لو) فلم تقلب معنى الماضي في هذا الموضع فقط ⁽⁹⁾.
وكلام الفراء في المعاني لا يوحى بذلك، بل يدل على أن (كان) زائدة في هذا التركيب، إذ قال: "وكان قد يبطل في المعنى؛ لأنَّ القائل يقول: إِنْ كُنْتُ تعطيني سألتك فيكون كقولك: إِنْ اعطيتني سألتك." ⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: هذه المسألة في الأصول في النحو: 2 / 191، وشرح الكافية للرضي: 2 / 265، والزمن

في القرآن الكريم: 60.

(2) سورة المائدة، الآية: 116.

(3) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 50-51.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 476.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 190-191.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 190، وشرح الكافية للرضي: 2 / 265، والمجيد في إعراب

القرآن المجيد: 50-65، والبرهان: 4 / 127.

(7) سورة المائدة، الآية: 6.

(8) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 668، والبرهان: 4 / 127، وشرح الكافية للرضي:

2 / 290، والفعل زمانه وأبينته: 57.

(9) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 668.

(10) معاني القرآن: 2 / 5-6.

ونسب السفاقي إلى الشلوين، وابن عصفور أن (إن) هنا دخلت على فعل آخر، معناه الإستقبال، محذوف، أي: إن أكن كُنْتُ قُلْتُ: أي: إن أكن يستقبل موصوفاً بـ (إن كُنْتُ قُلْتُ) ففعل الشرط محذوف مع (إن) وليس (كان) المذكورة بعدها هي فعل الشرط⁽¹⁾

وقد رده الرضي بقوله: "وهو ظاهر الفساد؛ لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى (عليه السلام) قائلاً ذلك أو غير قائل إنما هو في الدنيا"⁽²⁾. ولم يكن الرضي ليترك الأمر من دون أن يعطي رأياً فيه إذ أكد أن (كان) للشرط في المعنى⁽³⁾ وهو رأي تؤيده الشواهد القرآنية. وقد أشار أحد الباحثين إلى أن كان في هذا التركيب تعطي بُعداً زمنياً خاصاً وهو أبعد في الماضي من جواب الشرط⁽⁴⁾.

5 - القول بزيادة (كان)⁽⁵⁾

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾⁽⁶⁾.

نسب الزجاج إلى المبرد زيادة (كان) في مثل هذا الموقع عنده إنه فاحشة ومقت وأنشد⁽⁷⁾

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وغلطه أبو اسحاق الزجاج؛ لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها⁽⁸⁾، ولم يكن الزجاج دقيقاً في نقله عن شيخه المبرد؛ لأن المبرد نفى ذلك إذ قال في تعليقه على الشاهد: "وتأويل هذا سقوط (كان) على وجيران لنا كرام في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان،

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 669. وهذا الكلام الذي ذكره السفاقي قاله أبو بكر ابن

السراج، ينظر: الأصول: 2 / 191، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 127.

(2) شرح الكافية: 2 / 265.

(3) المصدر نفسه: 2 / 265.

(4) ينظر: الزمن في القرآن الكريم، الدكتور بكري عبد الكريم: 61.

(5) ينظر هذه المسألة في: المقتضب: 4 / 116 - 117، وشرح الكافية: 2 / 294، ومغني اللبيب:

378، وتلخيص الشواهد: 254، وخزانة الأدب: 9 / 217.

(6) سورة النساء، الآية 22.

(7) البيت للفردق، الديوان: 2 / 290، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب: 1 / 289.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 33، المحرر الوجيز: 2 / 31، والمدر المصون: 2 / 339،

والبحر المحيط: 3 / 577.

وذلك أن خبر (كان) (لنا) فتقديره: (وجيران كرام كانوا لنا) ⁽¹⁾ هذا ما يراه المبرد في المقتضب ولا ندري كيف نقل عنه تلميذه الزجاج هذا الوهم ؟ ! الذي لا يقع فيه مثله ولكن يبقى الزجاج هو الأدرى بمذهب شيخه، ولربما قال بهذا الرأي وتراجع عنه فيما بعد.

والذي قال بزيادة كان الخليل فيما نقله عنه سيويه ⁽²⁾ وأبو علي الفارسي، وابن جني ⁽³⁾ ونسبه المتأخرون إلى سيويه ⁽⁴⁾. ولم يتطرق أصحاب كتب إعراب القرآن لهذه المسألة سوى الزجاج الذي نقل عن المبرد زيادة (كان) وتبعه ابن عطية ⁽⁵⁾ وأبو حيان ⁽⁶⁾ والسَّمِين الحلبى ⁽⁷⁾ في ذلك والصحيح عدم زيادة كان في الآية الكريمة ؛ لأنها لا تزد إلا إذا كانت مجردة من الاسم والخبر وهذا مفهوم من كلام المبرد ⁽⁸⁾ وفي الآية الكريمة الخبر موجود وهو قوله (فاحشة). وقد قال بزيادة كان ابن مالك قياساً على ظَنِّ عِنْدَ توسطها ⁽⁹⁾.

6 - الفعل (وَنَى) هل هو من أخوات ما زال ؟

في قوله تعالى: ﴿إِذْ هَبَّ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِتَأَيُّتِي وَلَئِنِّي فِي ذِكْرِي﴾ ⁽¹⁰⁾ قال السفاقي: الونى الفتور وفعله ونا - بني وهو لازم وإذا عُذِّي فَبَعَنَ ويفي وزعم بعض البغداديين أنه يأتي فعلاً ناقصاً من أخوات ما زال أو بمعناه واختاره ابن مالك وأنشد ⁽¹¹⁾:

(1) المقتضب: 4 / 116-117.

(2) ينظر: الكتاب: 1 / 289.

(3) ينظر: الخلل في إصلاح الخلل: 174-175.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 294، وشرح الكافية الشافية: 1 / 412، ومغني اللبيب:

378، وأوضح المسالك: 1 / 182، وخزانة الأدب: 9 / 217، وحاشية الصبان على شرح

الأشمونى: 1 / 378-379.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 2 / 31.

(6) ينظر: المحرر المحيط: 3 / 577.

(7) ينظر: الدر المصون: 2 / 339.

(8) ينظر: المقتضب: 54 / 116-117، وإصلاح الخلل: 175.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 412.

(10) سورة طه، الآية: 42.

(11) البيت في: همع الهوامع: 1 / 112. بلا عزو لأحد وفي: الدر المصون: 5 / 22.

لا يني الحب شيممة الحب ما دام فلا تحسبته ذا أزعواء⁽¹⁾

ومن منع ذلك يتأول البيت على حذف حرف الجر، فأن هذا الفعل يتعدى تارة بـ (عن) وتارة بـ (في) يقال: ما ونيت عن حاجتك، أي في حاجتك وقد عُدّي في الآية الكريمة بـ (في)⁽²⁾ ومن الحقّ ونا ورام بأخوات (ما زال) اعطاهما نفس الأحكام التي أعطيت لـ (ما زال) وأخواتها ويبدو أن أبا حيان ممن إرتضى هذا الرأي وأخذ به⁽³⁾

7 - وقوع (أن) بعد ظن وأخواتها⁽⁴⁾

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مفعولي الفعل (ظن) وأخواتها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم⁽⁵⁾. ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا﴾⁽⁶⁾ فإن بعد (ظن) وأخواتها تسد مسد المفعولين عند سيبويه⁽⁷⁾. وقد نصّ سيبويه على ذلك، إذ قال: "فأما ظننت أنه منطلق فاستغنى بخبر (أن)، تقول: أظن أنه فاعل كذا وكذا، فتفسر وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مُستغنى بخبر أن"⁽⁸⁾. وحجة سيبويه أن (أن) تتضمن جملة أصلها مبتدا وخبر، وكذلك مفعولي ظن وأخواتها أصلها مبتدا وخبر⁽⁹⁾.

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 169، والبحر المحيط: 7 / 335. ولم أشر على رأي

ابن مالك فيما تيسر لي من كتبه.

(2) ينظر: الدر المصون: 5 / 22-23.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 82.

(4) ينظر هذه المسألة في: الأمالي الشجرية: 1 / 43، وارتشاف الضرب: 3 / 76، والأشباه والنظائر:

3 / 346.

(5) ومن ذلك سورة التوبة، الآية: 16، وسورة البقرة، الآية: 214، وسورة آل عمران، الآية: 142.

(6) سورة التوبة، الآية: 16.

(7) ينظر: مشكل إعراب: 1 / 358، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 365، والمحزر الوجيز:

3 / 14، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 88.

(8) الكتاب: 1 / 64.

(9) ينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 43.

و(أنَّ) عند الأخفش والمبرد تسدَّ مَسَدَّ المفعول الأول فقط، والثاني محذوف تقديره: كائناً أو واقعاً⁽¹⁾

وقد أكد المبرد هذه النسبة إذ قال: " فإذا قلت: ظننتُ أنَّ زيداً مُنطلقاً لم تحتج إلى مفعول ثانٍ، لأنك قد أتيتَ بذكر زيد في الصلة ؛ لأنَّ المعنى: ظننتُ انطلاقاً من زيد، فلذلك استغنيتَ " ⁽²⁾.
ورَدَّ رأي الأخفش، والمبرد إذ قال ابن الشجري: " والذي ذهب إليه سيبويه أولى ؛ لأنَّ المفعول المقدر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب " ⁽³⁾.

والمختار هو رأي سيبويه لسببين أولهما أنَّ (أنَّ) وما بعدها تتضمن جملة مبتدأ وخبر، كما أنَّ مفعولي ظنَّ وأخواتها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر، والثاني أنَّ رأي المبرد والأخفش يلجأ إلى التقدير وعدم التقدير كما هو معروف أفضل من التقدير عند جمهور النحويين. والله أعلم بالصواب.

8 - (أحصى) بين الفعلية والأسمية

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَمَثَلِهِمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَيْسُوا أَمَدًا ﴾ ⁽⁴⁾.
أحصى عند النحويين فعل ماضٍ وهو خبر (أي) والمبتدأ وخبره سدَّ مَسَدَّ مفعولي (نَعْلَمَ) وأمداً منصوب على أنه مفعول لأجله وهذا رأي الجمهور ⁽⁵⁾. وأجاز الزجاج أن يكون (أحصى) اسم على وزن (أفعل) ونصب (أمداً) على التمييز ⁽⁶⁾ ووافقه ابن الخطيب التبريزي ⁽⁷⁾. وردّه مكّي القيسي

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 358، والمحزر الوجيز: 3 / 14، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 312، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 235 - 236. وهذا الرأي نسبته ابن الشجري إلى أبي الحسن الأخفش فقط، ينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 43.

(2) المقتضب: 2 / 314.

(3) الأمالي الشجرية: 1 / 43.

(4) سورة الكهف، الآية: 12.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 268، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 37 - 38، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 101، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 839، والجامع لأحكام القرآن: 10 / 364، والبحر المحيط: 7 / 146، والدر المصون: 4 / 237.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 271، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 37.

(7) ينظر: البحر المحيط: 7 / 146، والدر المصون: 4 / 437.

قائلاً: " (وأحصى) أصله مثال ماضٍ من أحصى يُحصى، وقد قال الله ﷻ: ﴿أَحْصِنَهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾ ⁽¹⁾ و ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ ⁽²⁾ ^(١٨) فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يكن أن يستعمل منه: أفعل لكذا وإنما يُجيء: أفعل من كذا أبداً من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي البتة إلا في شذوذ نحو قولهم: ما أولاه للخير وما أعطاه للدرهم فهو شاذ لا يقاس عليه. إنما هو فعل ماضٍ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأت منه التمييز ⁽³⁾ وهذا القول ذكره أبو البركات الأنباري من غير أن يعزوه لأحد ⁽⁴⁾

وجوز أبو البقاء العكبري رأي الزجاج، قال: " وجاء (أحصى) على حذف الزيادة، كما جاء: هو أعطى للمال، وأولى بالخير " ⁽⁵⁾ وليس هذا بالوجه السديد؛ لأن هذا البناء من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، فأما قولهم: ما أعطاه للدرهم وما أولاه للمعروف، وأعدى من الجرب وأفلس من ابن المذلف، من الشواذ والشاذ لا يقاس عليه في غير القرآن فكيف يكون في القرآن؟ والصواب أن يكون احصى فعلاً ماضياً وهو خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مفعول (نَعْلَمَ) وهذا اختيار أبي علي الفارسي ⁽⁶⁾ ومكي القيسي ⁽⁷⁾ والزخشري ⁽⁸⁾ وابن عطية ⁽⁹⁾ وأبي البركات الأنباري ⁽¹⁰⁾ ويبدو أن الرأي الذي ذكره الزجاج هو رأي سيويه ⁽¹¹⁾ والفراء، إذ قال تعليقا على الآية الكريمة: " وأما أحصى فيقال: أضرب أي: أيهم قال بالصواب. وقوله: أمداً " الأمد يكون نصبه على جهتين إن شئت جعلته خرج من (أحصى) مفسراً، كما تقول: أي الحزين أصوب قولاً. " ⁽¹²⁾ ويبدو أن (أفعل) فيها ثلاثة مذاهب،

(1) سورة المجادلة، الآية: 6.

(2) سورة الجن، الآية: 28.

(3) مشكل إعراب القرآن: 2 / 37، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1 / 364.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 101.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 839.

(6) ينظر: التفسير الكبير: 21 / 84، وينظر: البحر المحيط: 7 / 146.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 37.

(8) ينظر: الكشاف: 2 / 660.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 500.

(10) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 101.

(11) ينظر: الكتاب: 1 / 37. قال سيويه: ويناؤه - يعني اسم التفضيل - من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و

(فَعَّلَ) و (أَفْعَلَ) وهذا يعني أنه جوز بناءه من الرباعي مطلقاً.

(12) معاني القرآن للفراء: 2 / 136، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 68.

الأول: الجواز، ويعزى لسيبويه⁽¹⁾، والزجاج⁽²⁾، والفراء⁽³⁾، والمنع مطلقاً وهو مذهب أبي علي الفارسي، ومن وافقه، والتفصيل بين أن تكون همزته للتعدية فيمتنع، وبين أن لا تكون⁽⁴⁾.

والصواب عندي من هذه الأقوال كون (أحصى) فعلاً، وأمدأ مفعول به، لأن الأمد ليس مُخصِياً، بل مُخصى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعل في المعنى. والله أعلم بالصواب.

9 - قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾⁽⁵⁾ بين التعجب والأمر

مذهب جمهور النحويين في قوله تعالى (بهم) في موضع رفع كقولك: أحسن بزيد والباء لازمة والفاعل مستكن، ولا يختلف باختلاف المخاطب؛ لأنه جرى مجرى المثل، وأسمع بهم وأبصر، لفظه لفظ الأمر وليس بأمر⁽⁶⁾. ونقل أبو البقاء العكبري عن الزجاج: أنه أمرٌ حقيقة والجار والمجرور نصب كأن المتكلم يأمر نفسه بذلك، والفاعل على هذا مضمرة أي المتكلم يقول لنفسه: أوقع به سمعاً أو مدحاً⁽⁷⁾.

ويبدو أن ما نسبته العكبري للزجاج غير دقيق؛ إذ نصّ الزجاج على أن المعنى: (ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة؛ لأنهم شاهدوا من البعث وأمر الله ﷻ ما يسمع ويبصر بغير عمل فكر وتروية"⁽⁸⁾ وبهذا يكون الزجاج قد وافق جمهور النحويين. وليس كما نقل عنه أبو البقاء العكبري، وربما ذكر الزجاج هذا الرأي في أحد كتبه التي لم تصل إلينا. والله أعلم بالصواب.

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 37.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 271.

(3) معاني القرآن للفراء: 2 / 136.

(4) ينظر: الدر المنصون: 4 / 437.

(5) سورة مريم، الآية: 38.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 126، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 875، وارتشاف

الضرب: 3 / 34، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 133، والدر المنصون: 4 / 507.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 785، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 133، والدر

المنصون: 4 / 507.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 330.

10 - (أَعْلَمُ) هل تأتي بمعنى عالم ؟

في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٠) (١)

قال مكّي القيسي: "يُحَسَّنُ أَنْ يَكُونَ: (أَعْلَمُ) فعلاً للمخبر عن نفسه، لأنَّ قبله إخباراً عن النفس وهو (إِنِّي) ويجوز أن يكون اسماً بمعنى (فاعل) إذ جاز أن يكون فعلاً، فيقدَّر فيه التنوين ولكن لا ينصرف، فتنصب (ما) به أيضاً" (٢). وبهذا القول قال ابن عطية (٣). وأبو البقاء العكبري (٤). والقرطبي (٥). وكثيرٌ من المتأخرين (٦).

ورد أبو حيَّان وتابعه السفاسي قول مكّي القيسي ونفياً ذلك إذ قال أبو حيَّان "وأجاز مكّي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن تكون (أَعْلَمُ) هنا اسماً بمعنى فاعل وإذا كان كذلك جاز في (ما) أن تكون مجرورة بالإضافة وأن تكون في موضع نصب ؛ لأنَّ هذا الأسم لا ينصرف، وأجاز بعضهم أن تكون أفعلاً التفضيل.

والتقدير: أعلم منكم، و(ما) منصوبة بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أي علمت، وأعلم ما لا تعلمون. وأما ما أجازاه مكّي، مبني على أمرين غير صحيحين، أحدهما: ادعاء أن أفعلاً تأتي بمعنى فاعل، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين، وخالفه النحويون وردوا عليه قوله، وقالوا: لا تخلو أفعلاً من التفضيل، وبنوا على ذلك جواز مسألة يوسف أفضل إخوته حتى أن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب، فقال: واستعماله عارياً دون من مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس والأصح قصره على السماع.

والأمر الثاني: أنه إذا سلم وجود أفعلاً عارياً من معنى التفضيل، فهل هو يعمل عمل اسم الفاعل أم لا، والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بأعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم، فأجاز ذلك، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون أفعلاً لا يخلو من التفضيل ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة ؛ لأنه كان يضعف في النحو ولا بخلاف بعض المتأخرين ؛ لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع

(1) سورة البقرة، الآية : 130 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 1 / 35 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 195 ، والبحر المحيط :

1 / 233 ، والدَّر المصون : 1 / 180 .

(3) ينظر : المحرر الوجيز : 1 / 118 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 47 .

(5) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1 / 278 .

(6) ينظر : مع الهوامع : 5 / 113 .

من المتقدمين، ولو سلمنا سماع ذلك من العرب، فلا نسلم اقتياسه، لأنّ المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية في القلة ⁽¹⁾، والرأي الأرجح أنّ (أَعْلَمُ) فعل والمعنى إني أعلم ما لا تعلمون مما كان ومما يكون ومما هو كائن؛ فهو عام، وقصر (أَعْلَمُ) بمعنى (عالم) على السماع، بقلة ما ورد من ذلك من نصوص.

11 - هل يقع الفعل الماضي خبراً للفعل الناقص؟

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ⁽²⁾

أجاز أبو البقاء العكبري أن يكون قوله تعالى: (وساء سبيلاً) معطوفاً على خبر كان ويكون التقدير: مقولاً فيه ساء سبيلاً ⁽³⁾. وهذا الذي قاله أبو البقاء العكبري يحتاج إلى فضل نظر عند السفاقي؛ لأنّ الفعل الماضي (ساء) وقع خبراً وهذا فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من منعه؛ لأنّ ما يعطيه من المعنى مفهوم من الفعل الماضي فلا حاجة إليها ⁽⁴⁾. وقول ابن يعيش إنه لا يُحَسَّنُ وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواتها؛ لأنّ أحد اللفظين يعني عن الآخر ⁽⁵⁾.

وقد جوزه السفاقي محتجاً بالسماع عن العرب وأنشد ⁽⁶⁾:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدٍ بُبَّعَ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

وهو كثير في كلام العرب ⁽⁷⁾. وهذا مذهب ابن مالك ⁽⁸⁾.

(1) البحر المحيط: 1 / 232-233، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 195.

(2) سورة النساء، الآية: 22.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 344، والدّر المصون: 2 / 340.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 335. ونسب الرضي المنع لابن درستويه ولم يوافقه على ذلك مجوزاً إياه. ينظر: شرح الكافية: 1 / 251، وهمع الهوامع: 1 / 113، وخزانة الأدب:

4 / 5.

(5) ينظر: شرح المفصل: 7 / 97.

(6) البيت للفرزدق، الديوان: 2 / 207 وهو من شواهد سيويه. ينظر: الكتاب: 1 / 238.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 335.

(8) ينظر: خزانة الأدب: 4 / 5.

وجهور النحويين على أنه غير مُستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع، وإن وقع فلا بُدَّ فيه من (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ لتفيد التقريب من الحال⁽¹⁾. والأولى تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا (قد) ويقرر ذلك كثرة وقوعه في كلام العرب نظماً ونثراً كثرة توجب القياس ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصَّةٌ قَدْ مِنْ قُبْلٍ﴾⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُكُمْ﴾⁽³⁾. وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾⁽⁴⁾. وقول زهير ابن أبي سلمى⁽⁵⁾

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكْنَةٍ فَلَاهُ وَأَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ

12 - اختلافهم في مجيء الحال من الفعل الماضي⁽⁶⁾

وبما جاءنا في كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مجيء الحال من الفعل الماضي، إذ نسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين جواز وقوع الجملة الماضية حالاً على الإطلاق⁽⁷⁾. وتبعهم أبو حيان الأندلسي⁽⁸⁾. وابن يعيش⁽⁹⁾. وعبد اللطيف الزبيدي⁽¹⁰⁾ والمتبع لآراء الكوفيين يجد عكس ذلك فها هو الفراء يقول تعليقاً على الآية الكريمة: "والحال لا تكون

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 251، ونسب البغدادي هذا الرأي إلى المبرد. ينظر: خزانة

الأدب: 4 / 4-5.

(2) سورة يوسف، الآية: 26.

(3) سورة المائدة، الآية: 116.

(4) سورة الأنفال، الآية: 41.

(5) الديوان: 22، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 275.

(6) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 252 المسألة: 32، والتهيين على مذاهب

النحويين: 386، المسألة: 63، وائتلاف النصرة: 124 المسألة 10 باب الأنفال، وظاهر المنع

في النحو العربي: 161.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 263.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 370.

(9) ينظر: شرح المفصل: 2 / 67.

(10) ينظر: ائتلاف النصرة: 124.

(يعني لا تكون ماضياً) إلا بإضمار (قد)، أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله ﴿أَوْجَاءُ وَكُنْتُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽¹⁾، يريد - والله أعلم - (جاؤوكم قد حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)⁽²⁾، وهذا قول النحويين عامتهم⁽³⁾،
وفضلاً عن رأي الفراء في هذه المسألة فإن الأزهري نقل عن ثعلب أنه قال تعليقاً على الآية الكريمة ما نصّه: "إذا أضمرت (قد) قُرِبَتْ من الحال وصارت كالآسم"⁽⁴⁾، وهذا رأي ابن جرير الطبري⁽⁵⁾، وأبي البركات بن الأنباري أيضاً⁽⁶⁾، والواقع أن الخلاف ليس في وقوع الماضي المجرد من (قد) حالاً، وإنما الخلاف في إضمار (قد)⁽⁷⁾، والدليل على ما قلناه قول مكّي القيسي ما نصّه: "لا تكون حَصِرَتْ) حالاً من المضمر المرفوع في (جاؤوكم) إلا أن تُضمَر معه (قد) فإن لم تُضمَر (قد) فهو دعاء"⁽⁸⁾، وقال ابن الشجري: "وكان أبو الحسن الأُخفش يُجيز إيقاعه حالاً و (قد) مُقدرة فيه واحتج بقوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) قال: أراد قد حَصِرَتْ، وهذا لا يميزه سيويّه: وَخَمَلَ الآية على غير هذا، فقال: حَصِرَتْ صفةٌ لموصوف محذوف تقديره: قوماً حَصِرَتْ صدورهم، و (قوماً) نُصِبَ على الحال و (حَصِرَتْ) صفتهم وحذف الموصوف وأبقيت صفتهم"⁽⁹⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 90.

(2) معاني القرآن: 1 / 24.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 216، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 89، والمحرر الوجيز: 2 / 290، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 379، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 309.

(4) ينظر: تهذيب اللغة (حصر): 4 / 231، والبحث النحوي: في تهذيب اللغة: 224، وظاهرة المنع في النحو العربي: 162.

(5) ينظر: جامع البيان: 5 / 125.

(6) ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات: 37-38.

(7) ينظر: ابن الأنباري في: كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: 217.

(8) مشكل إعراب القرآن: 1 / 201، وينظر: المحرر الوجيز: 2 / 90. هذا رأي المبرد، وينظر: المقتضب: 4 / 124.

(9) الأمالي الشجرية: 2 / 78، والواقع أن سيويّه لم يتناول هذه الآية الكريمة في كتابه، وعليه فلا نعلم من ابن استقى ابن الشجري كلامه هذا.

أما الأخفش فكلامه خالٍ من أية إشارة إلى وقوع الماضي حالاً وبدون قد، قال عند تفسيره للآية الكريمة مدار الحديث "... أو حصرت صدورهم فـ (خَصِرَةٌ) ⁽¹⁾ نصبه على الحال و (خَصِرَتْ) فَعِلَتْ وبها نقرأ ⁽²⁾

إذ يمنع الكوفيون أن يقع الماضي حالاً إلا إذا اقترن بـ (قد) وهم بذلك يوافقون الجمهور؛ ولكنهم يميزون إضمارها وهذا واضح من نصّ القراء الذي قدّمناه آنفاً، ومعه رأي ابن جرير الطبري، وأبي بكر بن الأنباري.

ويبدو أن مكّي القيسي اختار مذهب الكوفيين ⁽³⁾ وتبعه أبو البقاء العكبري ⁽⁴⁾، أما أبو حيان فله رأي آخر، إذ إنه لا يقدر (قد) مع الماضي، قال: " وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك، ولا تقدر قبله (قد) خلافاً للقراء، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور... " ⁽⁵⁾ ومن تعليقات الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد قوله: " والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب، وقد رأينا أن فصحاءهم يميثون بالفعل الماضي (حالاً) غير مقرون بـ (قد)، فأما التقدير فلا دليل عليه " ⁽⁶⁾ وأود الإشارة هنا إلى أن الرضي الأسترابادي ⁽⁷⁾، وأبا حيان ⁽⁸⁾، قد نسبوا إلى الأخفش والكوفيين غير القراء عدم وجوب اقتران الماضي بـ (قد) ظاهرة أو مقدره، والحقيقة أن عدداً من الباحثين قد تنبهوا جميعاً على حقيقة رأي الكوفيين في هذه المسألة وموافقتهم البصريين في اشتراط (قد) مضمرة أو مظهرة لوقوع الماضي حالاً، وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليهم ومنهم الدكتور عبد الستار الجوّاري ⁽⁹⁾، والدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ⁽¹⁰⁾، والدكتور عفيف دمشقية ⁽¹¹⁾، والباحثان محمد عبد الرسول سلمان الزبيدي ⁽¹⁾، ومازن عبد الرسول سلمان الزبيدي ⁽²⁾.

(1) هذه قراءة الحسن البصري . ينظر : معاني القرآن للقراء : 1 / 24 ، وتختصر شواذ القراءات : 28 .

(2) معاني القرآن : 1 / 244 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 201 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 379 .

(5) ارتشاف الضرب : 2 / 370 .

(6) الإنصاف : 1 / 252 - 253 الهامش .

(7) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1 / 213 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 370 .

(9) ينظر : نحو القرآن : 98 .

(10) ينظر : ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : 217 .

(11) ينظر : خطى متعثرة على طرق تجديد النحو العربي : 65 - 66 .

ومن المحدثين الذين رجّحوا رأي الأنخفش ومن تبعه الدكتور عفيف دمشقية، ووضع هذه المسألة ضمن الفصل الذي عنوانه: تجديد يخدم اللغة، وإنّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى روح اللغة ممّا نادى به النحاة وما تأولوه في الآية الكريمة من تمحلات⁽³⁾ والابتعاد عن هذه التمحلات يفتح لنا باباً واسعاً يمكن الاستفادة منه في تيسير النحو العربي على طالبه.

13 - هل يتعدّى (حَذَرَ) مباشرة ؟

في قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾⁽⁴⁾ جَوَزَ سيبويه تعدية (حَذَرَ) مباشرة فذهب إلى جواز كون قوله تعالى: (أَنْ تُنَزَّلَ) في موضع نصب على أنها مفعول ؛ لأنه أجازَ: حذرتُ زيدا، وأنشد لذلك⁽⁵⁾ حَذِرْتُ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْتُ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِّنَ الْأَقْدَارِ⁽⁶⁾

وهذا عند المبرد غلط من سيبويه، إذ لا يجوز عنده: أنا حذرتُ زيدا ؛ لأن (حذَرَ) إنما هي من هيئات النفس فلا يتعدى⁽⁷⁾، والصحيح عنده (تُنَزَّلَ) على اسقاط الخافض أي مِنْ أَنْ تُنَزَّلَ⁽⁸⁾ وقد طعن المبرد بشاهد سيبويه وهو عنده موضوع مُحَدَّث⁽⁹⁾، قال أبو جعفر النحاس: "حدثنا علي بن سليمان، قال: سمعت محمد بن يزيد يقول حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ قَالَ: قَالَ لِي الْإِصْبَاقِيُّ

(1) ينظر: البحث النحوي في مذهب اللغة: 225.

(2) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي: 162.

(3) ينظر: خطى متعثرة على تجديد النحو العربي: 65-66.

(4) سورة التوبة، الآية: 64.

(5) البيت لم ينسبه سيبويه لأحد. ينظر: الأمل في الشجرية: 2 / 107، ونسب في معجم شواهد العربية:

189 إلى إبان بن عبد الحميد اللاحقي.

(6) ينظر: الكتاب: 1 / 58.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 30، والمحزر الوجيز: 3 / 54، الدر المصون: 3 / 480، والبحر المحيط: 5 / 453.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 367، وينظر: المحزر الوجيز: 3 / 54، والبحر المحيط: 5 / 453، والدر المصون: 3 / 480.

(9) ينظر: المقتضب: 2 / 117.

لقيني سيويه، فقال: أتعرف في افعال فعل شعراً؟ ولم أكن احفظ في ذلك: حَذَرُ أُمُوراً لا تَضِيرُ وآمنٌ (1)

وقد انتصر ابن ولاد لسيويه في هذه المسألة إذ قال: "أن (فَعِلَ) اسم جارٍ على (فَعِلَ) نحو: حَذَرَ فهو حَذَرٌ، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي، ولو انفردت احدهما لَعُدِّي بسببها، فكيف إذا اجتمعتا؟ ألا ترى أن مُفعلاً ليس بجارٍ على فعل، وهو يتعدى؛ لأنه للمبالغة، قالوا: إنه لَيَحْذَرُ بوائِجَها: فلما وَجَدَ سيويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على الفعل، وعدت ما هو جارٍ على الفعل حمل الفعل على النحويين اللذين وجدتهما في كلام العرب.. " (2). الرجوع عندنا قول سيويه، لأن قوله تعالى: (يَحْذَرُ) متعدٍ بنفسه، لقوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ (3). وقول المبرد: (حَذَرَ) لا يتعدى؛ لأنه من هيئات النفس التي لا تتعدى كفزع قول غير لازم؛ لأن من هيئات النفس ما هو متعدٍ كخاف وخشي (4). وقد اختار مكّي القيسي قول المبرد ولم يشر إلى رأي سيويه إذ قال في الآية مدار الحديث: " (أن) في موضع نصب على حذف الجر تقديره: أن تُنَزَّلَ " (5) وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً (6). في حين اختار أبو البقاء العكبري رأي سيويه قائلاً: " (أن تُنَزَّلَ): في موضع نصب يَحْذَرُ على أنها متعدية بنفسها ويجوز أن يكون بحرف الجر؛ أي من أن تُنَزَّلَ. " (7) وهذا يعني أنه يجوز الرأيين.

(1) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 30.

(2) الانتصار لسيويه: 70 - 71.

(3) سورة آل عمران، الآية: 28.

(4) ينظر: البحر المحيط: 5 / 453، والذّر المصون: 3 / 480.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 367.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 402.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 650.

14 - حاشا بين الحرفية والفعلية⁽¹⁾

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين من بصريين وكوفيين في (حاشا) أحرفٌ هي أم فعلٌ؟ والمنقول عن سيبويه أنها حرف⁽²⁾ وهو الصواب إذ يقول: "وأما حاشا فليس اسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معني الإستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا: فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب"⁽³⁾ وسيبويه لم يتطرق إلى مجيء (حاشا) فعلاً. أما الأخفش فله في هذه المسألة رأيان: "الأول: وافق فيه سيبويه، وقال بحرفية حاشا. والثاني أنها قد تكون فعلاً من: حاشيتُ، فتنصب ما بعدها بمنزلة خلا وعدا، فإذا قلت: أتاني القوم، تقع في نفس السامع أن زيدا فيهم، فأردت أن تُخرج ذلك من نفسه، فقلت: حاشا زيدا، أي جاوز من أتاني زيدا، فيكون في حاشا ضمير فاعل لاثنين، ولا يجمع ولا يؤنث⁽⁴⁾ وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والفراء⁽⁵⁾، قال أبو جعفر النحاس: "وسمعت علي بن سليمان يعني (الأخفش الصغير) يقول سمعت محمد بن يزيد يقول: النصبُ أولى؛ لأنه صحَّ أنها فعل بقولهم: حاشى لزيد والحرف لا يُحذف منه"⁽⁶⁾. والزجاج الذي صرح بفعلية (حاشا) قال: "ف (حاشا) مشتقة من قولك كنت في (حشا) فلان أي: في ناحية فلان،

(1) ينظر في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 278 المسألة: 37، والتبيين عن مذاهب النحويين: 410 المسألة: 69، أسرار العريية: 19، والدر المصون: 4 / 175، والأشباه والنظائر: 3 / 15، وحاشية الصبان: 2 / 246.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 138، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 428، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 38-39، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 731، وارتشاف الضرب: 2 / 317.

(3) الكتاب: 1 / 377، وينظر: المحرر الوجيز: 3 / 239.

(4) ينظر: شرح المفصل لأبن يعيش: 8 / 48.

(5) ينظر: المقتضب: 4 / 391، والإنصاف: 1 / 89، وأسرار العريية: 191، والمحرر الوجيز:

3 / 239، وشرح الكافية للرضي: 2 / 244، وارتشاف الضرب: 2 / 317، والدر المصون:

4 / 175، ومغني اللبيب: 165. ونسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي للكوفيين. ينظر: ائتلاف

النصرة: 177، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 246.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 138.

فالمعنى في (حاشا) برأه الله من هذا التنحي، والمعنى قد نَحَى اللهُ هذا من هذا ⁽¹⁾ وقد عَزَيَّ إلى الفراء أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وقد ضُعِفَ هذا القول إذ لا يكون فعل بلا فاعل ⁽²⁾ على أنني لم أجد الفراء يتعرض له (حاشا) في كتابه معاني القرآن، بل نسب إليه أبو حيان موافقته للمبرد ⁽³⁾ وهذا ما أكدته الدكتور مهدي صالح الشمري ⁽⁴⁾ والذين ذهبوا إلى فعلية (حاشا) استدلتوا بثلاثة أدلة:

الأول: أنه يتصرف والتصرف من خصائص الأفعال، قال النابغة الذبياني ⁽⁵⁾
وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مَنْ أَحَدٍ

فإذا ثبت أن يكون متصرفاً وجب أن يكون فعلاً، لأن التصرف من خصائص الأفعال.

الثاني: أنه يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا: في قوله تعالى: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ ⁽⁶⁾ وحاش لله ⁽⁷⁾

ثالثاً: أنه يتعلق بها حرف الجر بقوله حاشى الله وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ⁽⁸⁾

وقد رد أبو البركات الأنباري مذهبهم هذا وأبطل حججهم ⁽⁹⁾ وقد رجَّح مكي القراءة التي تتفق مع المذهب الكوفي القائل بفعلية حاشا. قال مكي: "الأصل في حاش أن تكون بالألف، لكن وقعت في المصحف بغير ألف اكتفاءً بالفتحة من الألف، كما حذفت النون من (يكُ). وحاشى فعل

(1) معاني القرآن وإعرابه: 107/3، وينظر: الجني الداني: 513، وحاشية الصبان: 145/2 - 146.

(2) ينظر: شرح المفصل لأبن يعيش: 49/8، وشرح الكافية للرضي: 1/244.

(3) ارتشاف الضرب: 317/2.

(4) ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: 75.

(5) ينظر: الديوان: 13.

(6) سورة يوسف، الآيتان: 31، 51.

(7) هذه قراءة أبي عمرو وحده والباقون بألف. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/309.

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/38 - 39، وأسرار العربية: 191، والتبيين عن

مذاهب النحويين: 412 - 413، والدر المصون: 4/177.

(9) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/279 - 280 المسألة: 37، وأسرار العربية: 192،

والدر المصون: 4/177.

على فاعل مأخوذ من الحشا، وهو الناحية، ولا يُحَسَّنُ أن يكون حرفاً عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه وَمَنَعَهُ الكوفيون؛ لأنه لو كان حرف جرّ ما دخل على حرف جر؛ ولأنّ الحروف لا يُحذف منها إلا إذا كان فيها تضعيفٌ، نحو (لَعَلَّ) و (عَلَّ) " (1). وضعّف أبو البقاء العكبري رأي سيبويه، وقصره على ضرورة الشعر، إذ قال: " والجمهور على أنه هنا فعل، وقد قالوا أحاشي، وأيد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى، ولو كان حرف جر لما دخل على حرف جر " (2). وللسّمين الحلبي رأي آخر في حاش في الآية الكريمة مدار البحث فهي عنده ليست حرفاً ولا فعلاً، وإنما هي اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله كأنه قيل: تنزيهاً لله، وبراءة له، وإنما لم ينون مراعاة لأصله الذي نقل منه وهو الحرف (3). والذي يبدو أنّ سيبويه ومن وافقه من النحويين يمنعون النصب بـ (حاشا) وقد رُدَّ عليهم: بأنه قد سُمِعَ عن العرب النصب كقولهم (عَفَرَ اللهُ لي، وَلَمَنْ سَمِعَ دُعَائِي حاشا الشَّيْطَانِ وابن الأَصْبَغِ وأنشدوا:

حشا رَهْطَ النَّبِيِّ مِنْهُمْ بِحُورًا لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَاءُ (4)

وقال الأشموني: " والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدل من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود (حاش لله) بالإضافة كعاذ الله، وسبحان الله " (5). لذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه فلا يُحَسَّنُ أن تقول: قام القوم حاشا زيد؛ لأنّ القيام ليس من المواطن التي يتنزه منها إلا إذا كان قياماً إلى سوء " (6). ولذا فهي لها استعمالها الخاص وحظها من الفعل التصريف، ومن الحرف عمل الجر فهي إذاً من الأدوات المتردّد بين الحرفية والفعلية (7). وعدّها من الحروف أولى؛ لأنّ الاستعمال هو المتقدم في صناعة النحو. والله أعلم بالصواب.

(1) مشكل إعراب القرآن: 1 / 428-429.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 731.

(3) الدر المصون: 4 / 177.

(4) ينظر: المقرب: 190، والدر المصون: 4 / 177، ومغني اللبيب: 165.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2 / 246.

(6) معاني النحو: 2 / 707.

(7) ينظر: الدر المصون: 4 / 175، ومغني اللبيب: 165.

15 - هل يجوز أن يكون الخبر غير فعل، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ؟

في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾⁽¹⁾. قال الفراء تعليقا على هذه الآية الكريمة "... وقد يكون أن تجعل اليهود جمعا واحدا هائلا (ممدود، وهو مثل حائل ممدود) من التوق وحول، وعائط وعوط. " ⁽²⁾ وهو محمول على معنى (مَنْ) والمعنى: إلا الذين كانوا هودا⁽³⁾ وقال ابن جرير الطبري: " ويجوز أن يكون مصدرا عن الجمع كما يقال: رجل صوم، وقوم صوم، ورجل فطر، ونسوة فطر " ⁽⁴⁾ قال السفاقي: " وفي جواز مثل هذا خلاف أن يكون الخبر غير فعل، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، نحو: مَنْ كَانَ قَائِمِينَ الزيدون، وَمَنْ كَانَ قَائِمِينَ الزيدان فذهب الكوفيون وكثير من البصريين إلى جواز ذلك، وذهب أبو العباس وغيره إلى منعه، وهم معوجون بالآية، فإن هودا في الأظهر جمع هائد فهو من الصفات التي يفصل بينها وبين مؤنثها التاء " ⁽⁵⁾ وكقول الشاعر⁽⁶⁾:

وأيقظ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نياما

فنيام: جمع نائم، وهو من الصفات التي يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء⁽⁷⁾. يَبْدَأُ لَمْ أَجِدْ مَنْ نَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمَبْرَدِ سِوَى السَّفَاقِصِيِّ وَأَبَا حَيَّانَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ لَدَيَّ قَوْلُ الْمَبْرَدِ نَفْسَهُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي كِتَابِ الْمَبْرَدِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا. وَيَبْدُو أَنَّهُ مِنَ الْآرَاءِ الَّتِي تُسَبِّتُ وَهَمًا إِلَى الْمَبْرَدِ. وَلَمْ تُذَكَّرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي كِتَابِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّتِي سَبَقَتْ السَّفَاقِصِيُّ، وَلَمْ أَجِدْهَا فِيهَا تَبَيَّرَ لِي مِنْ كِتَابِ الْكُوفِيِّينَ. رُبَّمَا كَانَ هَذَا الْكَلَامُ فِي أَحَدِ كِتَابِ الْفَرَّاءِ الَّتِي لَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(1) سورة البقرة، الآية: 111.

(2) معاني القرآن: 1 / 73، وينظر: جامع البيان: 1 / 392.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 194، والكشاف: 1 / 203، والتفسير الكبير: 3 / 4، والنهر

الماد: 1 / 124، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 380.

(4) جامع البيان: 1 / 392.

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 380، وينظر: البحر المحيط: 1 / 561.

(6) لم أقف على هذا الشاهد، ولم ينسب لأحد. ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 380، والنهر

الماد: 1 / 124.

(7) ينظر: البحر المحيط: 1 / 562، والنهر الماد: 1 / 124.

16 - دلالة (يَفْعَل) على الحال والاستقبال⁽¹⁾

في قوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾⁽²⁾
قال أبو جعفر النحاس: " لا يكون فعل الأمر إلا مستقبلاً عند جميع النحويين وكذا سَيَفْعَلُ
وسوف يَفْعَلُ فأما (يَفْعَلُ) فقد اختلف النحويون فيه، فالبصريون يقولون: يكون مستقبلاً وحالاً.
ويقول الكوفيون: يكون مستقبلاً؛ لأن هذه الزوائد إنما جيء بها علامة للاستقبال، وفاعل عند
البصريين كيف فعل وهو عند الكوفيين للحال إلا أن يكون مجازاً⁽³⁾.
وأختار السهيلي رأي الكوفيين إذ قال: " فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حسن فيه (غَدٌ)، كما
لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً⁽⁴⁾. " واختار ابن مالك مذهب البصريين وأنكر ما قاله الكوفيون
إذ قال: " والأمر مُستقبل أبداً والمضارع صالح له وللحال، ولو نفى خلافاً لمن خصهما بالمستقبل " ⁽⁵⁾.
قال الرضي: وهو يتحدث عن الفعل المضارع: " وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل
عمله، أي هو حقيقة في الحال وإستقبال.
وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم
يحمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الإستقبال إلا القرينة.. " ⁽⁶⁾.
وما أرى هذا الذي ذكره الرضي إلا صحيحاً، إذ الأصل أن يحكم على الفعل المضارع بوساطة
القرائن وهذا شأن الحقيقة والمجاز.

(1) لم يرد لهذه المسألة ذكر في كتب الخلاف التي بين أيدينا، وقد ذكرها ابن مالك في: شرح التسهيل:

1 / 17-18.

(2) سورة التوبة، الآية: 32.

(3) إعراب القرآن: 32 / 2، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 17، والزمن في القرآن الكريم: 62.

(4) نتائج الفكر: 120.

(5) شرح التسهيل: 1 / 17.

(6) شرح الكافية: 2 / 227.

17 - وقوع الفعل المبني موقع المعرب لا يوجب البناء⁽¹⁾

ومن اختلاف النحويين في إعراب القرآن الكريم اختلافهم في موقع الفعل (يقولوا) ومثله (يقيموا) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾⁽²⁾

وللنحويين أقوال في هذه المسألة نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن:

أحدها: مذهب المازني، والفراء، والأخفش وعندهم أن (يقيموا) مجزوم على جواب (قُلْ)⁽³⁾. قال أبو جعفر النحاس: "سمعت علي بن سليمان يقول: حدثنا محمد بن يزيد عن المازني، قال التقدير: قل للذين آمنوا أقيموا يقيموا"⁽⁴⁾.

وقد ذكر الزجاج هذا الرأي ولم يرجحه، قال: "ويقيمون جزم جواب الأمر، وفيه غير وجه"⁽⁵⁾. واستحسن أبو جعفر النحاس هذا الرأي ودافع عنه بقوله: "وهو قول حسن؛ لأن المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا وهو جواب الأمر"⁽⁶⁾.

ونسب مكي القيسي هذا الرأي للأخفش واستبعده؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة؛ لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة⁽⁷⁾. وأيده وقال بقوله أبو البركات الأنباري وأقر بضعفه وبالعلة نفسها⁽⁸⁾.

(1) ينظر في هذه المسألة: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 184، والمحرر الوجيز: 3 / 464، والتفسير الكبير: 19 / 124، والدر المصون: 4 / 269.

(2) سورة الإسراء، الآية: 53، سورة إبراهيم، الآية: 34.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 77، ومعاني القرآن للأخفش: 2 / 391، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 148، وجامع البيان: 13 / 149، والمحرر الوجيز: 3 / 464، والكشاف: 2 / 522، والجامع لإحكام القرآن: 9 / 366، والبحر المحيط: 7 / 66.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 148.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 162.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 148.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 451.

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 91-92.

وهو عند أبي البقاء العكبري لا يطل قوله ؛ لأنه لم يُرد بالعباد الكفار بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم أقيموا الصلاة أقاموها⁽¹⁾ وأستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾⁽²⁾ واستحسنه أبو حيان مردداً ما قاله أبو البقاء العكبري⁽³⁾.

والقول الثاني: المعنى: ليقموا الصلاة ثم حذفت اللام، لأنه بمعنى الأمر ويجوز أن يكون مبنياً ؛ لأن اللام حذفت فبني، لأنه بمعنى الأمر، ونُسب هذا الرأي إلى الزجاج⁽⁴⁾ وهذه النسبة صحيحة إذ قال الزجاج تعليقا على الآية الكريمة: " وفيه غير وجه، أجودها أن يكون مبنياً ؛ لأنه في موضع الأمر " ⁽⁵⁾ ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى المازني، إذ قال: " وحكى أبو علي في تضاعيف كلامه: أن مذهب أبي عثمان المازني في (يقولوا) أنه فعل مبني ؛ لأنه مضارع حَلَّ محل المبني الذي هو مثل الأمر " ⁽⁶⁾ وهذا القول ليس لمرضي عند أبي البركات الأنباري إذ قال: إن وقوع الفعل المعرب موقع المبني لا يوجب بناءه، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾⁽⁷⁾ وقع موقع (آمنوا) ولم يُبنَ، بل هو معرب على ما كان عليه، وإنما يكون ذلك في الأسم إذا أشبه الحرف، أو تضمن معناه " ⁽⁸⁾.

(1) ينظر: البيان في إعراب القرآن: 2 / 729، والتفسير الكبير: 20 / 228.

(2) سورة إبراهيم: 31.

(3) ينظر: البحر المحيط: 7 / 66.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 184، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 451، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 59، 92، والمحزر الوجيز: 3 / 464، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 366. وقد وهم محقق كتاب البيان في غريب إعراب القرآن عندما ذهب يترجم في هامشه لأبي اسحاق إبراهيم بن المبارك اليزيدي ظناً منه أن هذا الرأي له. ينظر: البيان: 2 / 59 هامش المحقق. وهو رأي أبي اسحاق الزجاج. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 162.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 162، وينظر: البحر المحيط: 7 / 66.

(6) المحزر الوجيز: 3 / 464، وينظر: البحر المحيط: 7 / 66، والدر المصون: 4 / 69.

(7) سورة النور، الآية: 62.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 92، والدر المصون: 4 / 270.

القول الثالث: للمبرد وذهب فيه إلى أن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا المصرح به جواب أقيموا المحذوف⁽¹⁾. وهذا الرأي رجّحه أبو البركات الأنباري هو عنده أحسن الأوجه⁽²⁾، في حين ردّه أبو البقاء العكبري من وجهين:

- /أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا بالفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فإمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل، فهو خطأ كقولك: قُمْ تَقُمْ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: أن يقيموا يقيموا.

- /الثاني: إن الأمر المقدّر للمواجهة، وقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً⁽³⁾. وعلّق السمين الحلبي على قول أبي البقاء قائلاً: "أما الإفساد الأول فقريب، وأما الثاني: فليس بشيء لأنه يجوز أن يقول: قلت لعبدي أطعني يطعك، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال"⁽⁴⁾.

القول الرابع: أن التقدير تقل لهم أقيموا يقيموا، وهذا مروى عن سيويه، فيما حكاه ابن عطية⁽⁵⁾. ونقل أبو حيان عن سيويه إنه انجزم على جواب لشرط محذوف، أي إن يقل لهم (يقولوا) فيكون في قوله حذف معمول القول وحذف الشرط الذي (يقولوا) جوابه⁽⁶⁾. ونقل السمين الحلبي رأياً نُسب له للفراء في هذه المسألة ما نصه: "الأمر معه شرط مقدر، تقول: أطع الله يدخلك الجنة. والفرق بين هذا وبين ما قبله أنّ ما قبله ضمن فيه الأمر نفسه معنى الشرط، وفي هذا قدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين"⁽⁷⁾.

والوجه الأول أقرب الوجوه؛ لأنّ فيه شبه إجماع إذ قال به أكثر من نحويّ من الكوفيين والبصريين.

(1) ينظر: المقتضب: 2 / 84، والمحرر الوجيز: 3 / 464، والبيان في غريب إعراب القرآن:

2 / 59، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 770، والبحر المحيط: 7 / 66.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 92.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 770، وينظر: الدر المصون: 4 / 270.

(4) الدر المصون: 4 / 270.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 464، والدر المصون: 4 / 270.

(6) ينظر: البحر المحيط: 7 / 66.

(7) ينظر: الدر المصون: 4 / 270.

1 - اختلافهم في بناء (الفعل المضارع يَعْفُونَ):

أورد أبو جعفر النحاس اختلاف النحويين في علة بناء الفعل المضارع (يَعْفُونَ) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾⁽¹⁾، فنُقِلَ عن سيبويه: إنه إنما يُبنى لما زادوا فيه، لأنه مضارع للماضي والماضي مبني فيبنى الماضي ومثل هذا سيبويه بأن الأفعال أعربت؛ لأنها مضارعة للأسماء والفعل بالفعل أولى⁽²⁾ يعني أنه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة في جهة الفعلية بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان⁽³⁾.

قال سيبويه: "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فَعَلْتَ وَفَعَلَنْ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة، كما أسكن (فَعَلَ)؛ لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ، وهو متحركٌ كما أنه متحركٌ، فليس هذا بأبعد فيها إذا كانت هي وَفَعَلَ شيئاً واحداً من يفعلوا إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليس بأسم، وذلك قولك: "هُنَّ يَفْعَلْنَ وَلَنْ يَفْعَلْنَ وَلَمْ يَفْعَلْنَ. وتفتحها؛ لأنها نون جمع."⁽⁴⁾

ونُقِلَ أبو جعفر النحاس عن القراء قوله: "كان سبيله أن تُحذف منه النون ولكنها علامة فلو حذفت لذهب المعنى؛ لأنك لو أسقطت النون من (هن) للنصب أو الجزم لم يتبين هُنَّ تأنيث وإنما قالت العرب: لَنْ يَعْفُوا (للقوم) وَلَنْ يَعْفُوا (للرجلين)؛ لأنهم زادوا للأثنين في الفعل، ألفاً ونوناً، فإذا اسقطوا نون الاثنين للجزم أو للنصب دلت الألف على الاثنين. وكذلك واو يفعلون تدل على الجمع إذا أسقطت النون نصباً أو جزماً"⁽⁵⁾ أما الزجاج فيرى أن جماعة المؤنث في الفعل المضارع تستوي في الرفع والنصب والجزم⁽⁶⁾ ونَسَبَ أبو جعفر النحاس للمبرد قوله: "اعتل هذا الفعل من ثلاث جهات

(1) سورة البقرة، الآية: 237.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 237، وشرح الكافية للرضي: 2 / 229.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 7 / 10، وشرح الكافية للرضي: 2 / 229.

(4) الكتاب: 1 / 5-6.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 1 / 237، وينظر: معاني القرآن للقراء: 1 / 155.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 319، والجامع لأحكام القرآن: 3 / 206.

والشيء إذا اعتل من ثلاث جهات مبني، منها أنه فعل، وأنه للجمع وأنه للمؤنث ⁽¹⁾ وكلام المبرد في المقتضب يوحى بذلك ⁽²⁾

ولم يكن رأي المبرد وحده بل نسبه ابن يعيش إلى ابن كيسان ⁽³⁾ وبه قال أبو علي الفارسي ⁽⁴⁾. وهذا الرأي قبل بالرد من قبل النحويين ⁽⁵⁾ واستحسن أبو جعفر النحاس ⁽⁶⁾ مذهب سيبويه، واختار الزنجشيري ⁽⁷⁾ وأبو البقاء العكبري ⁽⁸⁾ وأبو البركات الأنباري ⁽⁹⁾ رأي الفراء وتناولوه في كتبهم، فهذا اختيار الفخر الرازي ⁽¹⁰⁾ وابن هشام ⁽¹¹⁾. وقد فرّق الزنجشيري وأبو البقاء العكبري بين قولك: (الرجال يَعْفُونَ، والنساء يَعْفُونَ) وإن كان هذا من واضحات النحو: بأن قولك الرجال يَعْفُونَ: الواو فيه ضمير جماعة الذكور وحذفت قبلها واو أخرى هي لام الكلمة، فإن الأصل: يَعْفُونَ فاستثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت فبقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنة، فحذفت الواو الأولى لئلا يلتقي ساكنان فوزنه يعفون والنون علامة الرفع فإنه من الأفعال الخمسة، أما قولك النساء يَعْفُونَ الواو لام الكلمة والنون ضمير جماعة الإناث والفعل معها مبني لا يظهر للعامل فيه أثر ⁽¹²⁾. وهذا رأي الجمهور. وذكر المالقي أن الأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معرب ⁽¹³⁾ ونسب السفاقي هذا

(1) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 357.

(2) ينظر: المقتضب: 3 / 368، 371، 374.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4 / 53.

(4) ينظر: المتنصّد في شرح الإيضاح: 10121.

(5) ينظر: الخصائص: 1 / 179-180، والأمال الشجرية: 2 / 116، وشرح الكافية: 2 / 78.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 237.

(7) ينظر: الكشف: 1 / 313.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 190.

(9) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 162.

(10) ينظر: التفسير الكبير: 6 / 142.

(11) ينظر: شذور الذهب: 62، وأوضح المسالك: 1 / 54-55.

(12) ينظر: الكشف: 1 / 313، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 190.

(13) ينظر: وصف المباني: 333.

الرأي لابن درستويه من المتقدمين وإلى أبي القاسم السهيلي من المتأخرين إذ ذهبوا إلى أن الفعل إذا اتصلت به نون الإناث فهو معرب⁽¹⁾.

قال السهيلي: "فإن قيل: فإن أثبت أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علّة بنائه، قلنا: بل هو وفاقٌ لهم؛ لأنهم علّمونا وأصلوا لنا أصلاً صحيحاً، فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة لإعراب، وهو موجود في يفعلن وتفعلن فمتى وجدت الزوائد الأربعة وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجدّ الإعراب"⁽²⁾.

والصحيح أن الفعل المضارع مع نون النسوة مبني وليس بمعرب؛ لأن فيه شبه إجماع، إذ قال به أكثر من نحوي من الكوفيين والبصريين.

وإنما رجّح مذهب سيبويه والجمهور من وجهين، الأول: أن الفعل المضارع فرع والأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب المضارع لشبهه الأسم، فإذا طرأ عليه ما يبعده عن هذا الشبه كنون النسوة عاد الفرع إلى الأصل، وقد حصل هذا في الممنوع من الصرف فإنه يعود إلى أصله وهو الجر بالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام نحو: الأحمر والحمراء، وأحمركم وحمرائكم من أحمر وحمراء، والثاني: أن الفعل المضارع المعتل المسند إلى نون النسوة تبقى فيه الواو في حالة الجزم نحو: لم يغزون، ولم يعزون، ولو كان معرباً لحذف حرف العلة منه ولقيل: لم يَغْزُنْ ولم يَغْزُنْ⁽³⁾.

19 - الخلاف في حركة لام الفعل قبل نوني التوكيد أهى للبناء أم عارضة⁽⁴⁾

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في أصل حركة الواو من قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾⁽⁵⁾ فهم يختلفون في فتح هذه الواو الواقعة قبل نون التوكيد على مذهبين:

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 606، والبحر المحيط: 2 / 536، وارتشاف الضرب:

1 / 315، والذر المصون: 1 / 583.

(2) نتائج الفكر: 111.

(3) ينظر: رصف المباني: 333-334.

(4) ينظر هذه المسألة في: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 230، والمحسر الوجيز: 1 / 227، وشرح

جمل الزجاجي: 2 / 491، والبحر المحيط: 2 / 54-55.

(5) سورة البقرة، الآية: 155.

الأول: مذهب سيوييه ومفاده: إنها مفتوحة لالتقاء الساكنين وهذا ما نسبته الزجاج وأبو جعفر النحاس إلى سيوييه⁽¹⁾ ونص عليه سيوييه في كتابه إذ قال: "أَعْلَمُ أَنَّ فِعْلَ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ مَجْزُومًا فَلَحَقَتْهُ الْخَفِيفَةُ وَالثَقِيلَةُ حُرَّكَتِ الْمَجْزُومَ وَهُوَ الْحَرْفُ الَّذِي أَسْكَنْتَ لِلْجُزْمِ؛ لِأَنَّ الْخَفِيفَةَ سَاكِنَةً وَالثَقِيلَةَ نَوْنَانِ الْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ. وَالْحَرَكَةُ فَتْحَةٌ وَلَمْ يَكْسُرُوا، فَيَلْتَبِسُ الْمَذْكُورُ بِالْمَوْنُوتِ وَلَمْ يَضْمُوا فَيَلْتَبِسُ الْوَاحِدُ بِالْجَمْعِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَعْلَمُنَ ذَلِكَ وَأَكْرِمُنَ زَيْدًا وَإِنَّمَا تُكْرِمُنَهُ أَكْرِمُهُ. فَإِذَا جَاءَتْ بَعْدَ عَلَامَةٍ مَضْمِيرٍ تَتَحَرَّكُ لِلْأَلْفِ الْخَفِيفَةُ أَوْ لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ حُرَّكَتُهَا وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ هِيَ الْحَرَكَةُ الَّتِي تَكُونُ إِذَا جَاءَتْ الْأَلْفُ الْخَفِيفَةُ أَوْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ حَرَكَتِهَا هُنَا هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا نَحْنُ، وَالْعِلَّةُ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَرْضُونُ زَيْدًا، تَرِيدُ الْجَمِيعَ." ⁽²⁾ ونسب أبو حيان الأندلسي هذا الرأي إلى السيرافي⁽³⁾

الثاني: مذهب المبرد⁽⁴⁾ وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وهو أن الحركة بناء؛ لأنه لما ضُمَّتْ إِلَى النُّونِ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ: خَمْسَةِ عَشَرَ. وَلَوْ أَنَّهَا كَانَتْ لالتقاء الساكنين لكانت عارضة وقد قالوا: (قولن ويبيعن) فأعادوا الواو والياء، فدل على أن الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين⁽⁵⁾. واختار ابن يعيش مذهب سيوييه ورجحه على المذهب الآخر ورد بذلك حجتهم إذ قال: "فَأَمَّا إِصَادَةُ الْمَحْذُوفِ فَإِنَّ النُّونَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ صَارَ كَالْتَرَكِيبِ، وَصَارَ الْكَلِمَتَانِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَصَارَتِ الْحَرَكَةُ كَاللَّازِمَةِ لَذَلِكَ، وَتَقُولُ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ: إِضْرِبَانُ زَيْدًا وَلَا تُضْرِبَانُ زَيْدًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَبْعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ⁽⁶⁾ وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ: هَلْ تُضْرِبُونَ زَيْدًا يَا قَوْمَ وَلَا تُضْرِبُونَ زَيْدًا يَا قَوْمَ، فَتَحْذِفُ الْوَائِي الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة قبلها تدل عليها." ⁽⁷⁾

وحاول الزجاج أن يوفق بين مذهب سيوييه القائل إنها مفتوحة لالتقاء الساكنين، ومذهب أصحابه أنها مبنية إذ نسب إلى سيوييه قوله: "إِنَّ لَامَ (يَفْعَلُ) مَعَ ذَلِكَ قَدْ تَبَنَّى عَلَى الْفَتْحِ، فَالَّذِينَ قَالُوا

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 230، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 223، وشرح المفصل: 9/ 37.

(2) الكتاب: 2/ 153-154.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 308.

(4) ينظر: توضيح المقاصد: 4/ 108، وارتشاف الضرب: 1/ 308.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 201، وشرح جمل الزجاجي: 2/ 491، والجامع لأحكام القرآن:

2/ 173، وارتشاف الضرب: 1/ 38، وشرح المفصل: 9/ 37-38.

(6) سورة يونس، الآية 89.

(7) شرح المفصل: 9/ 37-38.

من أصحابه إنها مبنية على الفتح ليس بخارجين من قوله وكلا القولين جائز ⁽¹⁾ نلاحظ كيف حرص الزجاج على أن يوفق بين الرأيين، ورد بلطف الصفة إذ لا نراه يستخدم مثل هذه العبارات عندما يكون الخلاف مذهبياً وخاصة عندما يذكر رأياً للفرءاء أو الكسائي.

20 - الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد معربة أم مبينة ⁽²⁾

الفعل المضارع فعل معرب وليس مبني، وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين ولا يُبنى ما لم تباشره نونا التوكيد أو نون النسوة. وهذا قول سيويه والجمهور، ويرثي سيويه أن الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد تكون معربة. قال: " وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً ؛ لثلاثين الواحد بالجمع. وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين لاجتماع التونات، ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يُعلم أنك تريد الاثنين. ومن ذلك قولهم للجميع: أَضْرِبْنَ زَيْدًا وَأَكْرِمْنَ عَمْرًا، وَلَتَكْرِمَنَّ بَشَرًا، لأن نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو ضَرَبُوا وَأَكْرَمُوا. " ⁽³⁾

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنه مبني سواء أباشرته نونا التوكيد أم لم تباشره، وقد ذكر هذا الرأي وهو يتناول إعراب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ⁽⁴⁾. قال " ولتَدْخُلَنَّ، أصله، لتدخلون، إلا أنه لما دخلت نون التوكيد حذفت النون التي هي نون الإعراب، وعلامة الرفع للبناء ؛ لدخولها على الفعل ؛ لأنها لما دخلت عليه، أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله، وهو البناء وحذفت الواو لسكونها وسكون النون الأولى من النون المشددة " ⁽⁵⁾. ونسب هذا

(1) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 230.

(2) ينظر في هذه المسألة : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 1 / 230، ومسائل خلافية لأبي البقاء

العكبري : 89، وشرح المفصل : 7 / 10، والمغني في النحو لإبن فلاح : 1 / 167، والمقرب :

318، وشرح الكافية للرضي : 2 / 228، وحاشية الخضرى : 1 / 72، والأشباه والنظائر :

3 / 326، وجمع الموامع : 1 / 18-19.

(3) الكتاب : 2 / 154.

(4) سورة الفتح، الآية : 27.

(5) البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 379، وينظر : الأشباه والنظائر : 3 / 326.

الرأي إلى الأخفش، والزجاج، وأبي علي الفارسي⁽¹⁾ وحجة الأخفش أن تأكيده بها مُبعد مقتضى الإعراب من شبه الأسم فعاد إلى أصله من البناء⁽²⁾

وَرَدَ رأي الأخفش ومن وافقه من النحويين بلزوم بناء المجزوم والمقرن بحرف التنفيس والمسند إليه ياء المخاطبة لاختصاصها به، بل هي به أليق من حيث مناسبتها لفظاً ومعنى بخلاف مناسبة النون وخاصة باللفظ لصلاحية معناها الذي هو التوكيد⁽³⁾.

وَرَجَّحَ مذهب سيويه ؛ لأنَّ وجود الحاجر وهو الألف والواو والياء بين الفعل والنون يذهب موجب البناء وهو التركيب وذلك لآمتناع تركيب ثلاثة أشياء مجهولة شيئاً واحداً، الفعل، والضمير، والنون⁽⁴⁾ وهناك رأي ثالث ذكره أبو حيان، وهو أنه معرب سواء باشرته النون أم لم تباشره ولكنه لم يَغْزِوه لأحد⁽⁵⁾، وهو في حقيقته رأي ابن درستويه من المتقدمين وأبي القاسم السهيلي⁽⁶⁾، وتبعهم أبو جعفر المالقي، وعنده أنَّ الفعل يعرب على اختلاف أنواعه، لمذكر أو مؤنث أو مفرد أو جمع ؛ لأنَّ لفظ المضارع باقٍ في الفعل وتركيبه ليس موجب البناء بخلاف تركيب الأسم⁽⁷⁾

ورأي سيويه فيما نراه هو الأقرب إلى الصحيح ؛ لأنه يمثل شبه إجماع النحويين، فضلاً عن ما قُوبِلَ به رأي الأخفش ومن وافقه من طعن.

21 - حكم توكيد الفعل المضارع بعد (إِذَا) ⁽⁸⁾

في توكيد الفعل المضارع الواقع شرطاً لـ (إِذَا) بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة خلاف بين النحويين، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع في كتب إعراب القرآن الكريم، فذهب الزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع في مثل هذه الحال واجب إذ قال: " فَإِذَا ضَمَّتْ (إِنْ) إِلَى (مَا) لَزِمَ الفعل النون

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 307 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 39 ، والمغني في النحو : 1 / 167 .

(2) ينظر : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : 1 / 271 - 272 .

(3) ينظر : نتائج التحصيل : 1 / 272 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 271 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 307 ، والدّر المصون : 1 / 197 .

(6) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 606 ، والدّر المصون : 1 / 583 ، ونتائج الفكر : 111 .

(7) ينظر : رصف المباني : 337 .

(8) ينظر في هذه المسألة : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 2 / 489 ، وشرح المفصل لابن يعيش :

41 / 9 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان : 3 / 319 .

الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في الفاء، أي في قوله: ﴿فَمِنْ أَتَقَى وَأَصْلَحَ﴾⁽¹⁾، فإنما تلزم (ما) النون؛ لأنَّ (ما) تدخل مؤكدة، فتلزمها النون كما تلزم النون في القسم إذا قلت: والله لتفعلن، فما توكيد، كما أنَّ اللام توكيد، فلزمت النون كما لزمت لام القسم⁽²⁾.

ونسب المتأخرون هذا الرأي للمبرد أيضاً⁽³⁾، ولم أعر للمبرد على مثل هذا القول فيما تيسر لدي من كتب، وقد مثل المبرد في كتابه الكامل⁽⁴⁾ بأمثلة أُكِّدَ فيها المضارع بعد (إمّا)، ولم يرد في القرآن الكريم غير مؤكّد بالنون مع (إمّا)، ولعلَّ هذا هو سبب الوهم ومن قال بوجوب التوكيد ابن عطية، إذ قال: " (إنَّ) في قوله (فإمّا) هي للشرط دخلت (ما) عليها مؤكدة ليصبح دخول النون المشددة، فهي بمثابة لام القسم التي تجيء لتجيء النون.. " ⁽⁵⁾.

وسيبيو لا يوجب ذلك لتنظر إلى قوله وهو يتكلم عليها، إذ قال: " ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام وإن شئت لم تجيء بها، فإمّا اللام فهي لازمة في اليمين. " ⁽⁶⁾، وتبعه أبو علي الفارسي وكثير من المتأخرين⁽⁷⁾ في حين أيد أبو البقاء العكبري مذهب الزجاج ومن تبعه، قائلاً: " إذا أكدت إن الشرطية ب (ما) أكد فعل الشرط بالنون، ليتناسب المعنى ⁽⁸⁾. ومن النحويين من جعل وجود النون مع (إمّا) هو الأوضح ⁽⁹⁾.

(1) سورة الأعراف، الآية: 35.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 334، وينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 404.

(3) ينظر: شرح المفصل: 9 / 41، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 218، والبحر المحيط:

1 / 217، والذّر المصون: 1 / 297، وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان: 3 / 320.

(4) ينظر: الكامل: 1 / 289.

(5) المحرر الوجيز: 1 / 131، وينظر: البحر المحيط: 1 / 271، والنهر الماد: 1 / 64، والمجيد

في إعراب القرآن المجيد: 218، والذّر المصون: 1 / 198.

(6) الكتاب: 2 / 152، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 218، والذّر المصون: 1 / 197.

(7) ينظر: البحر المحيط: 1 / 271، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: 3 / 319.

(8) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 628.

(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2 / 489.

والصحيح ما ذهب إليه سيويه، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكد فكثرة مجيئه غير مؤكد يدل على عدم الوجوب، فمن ذلك قول الشاعر⁽¹⁾

فَأَمَّا تَرَيْنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَنَعَّلُ

22. ناصب الفعل المضارع بعد (إذن)⁽²⁾

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الخليل وسيويه في ناصب الفعل المضارع بعد (إذن)، إذ نقلوا لنا رأي سيويه أن (إذن) نفسها الناصبة للفعل المضارع بعدها، والناصب عند الخليل (أن) مضمرة⁽³⁾

قال سيويه: "اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الأسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك: إذن أجيئك وإذن أتيتك ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك⁽⁴⁾" وتبعه المبرد وقال بقوله⁽⁵⁾

أما الخليل فيما نقل عنه سيويه فذهب إلى أن انتصاب الفعل بعدها بـ (أن) مضمرة⁽⁶⁾ وقد رد سيويه قول الخليل وشكك فيمن نقل عنه هذا الرأي إذ قال: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرة بعد إذن، ولو كانت مما تضممر بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام، وحتى لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيتك فكان ينبغي أن تنصب (إذن) يأتيتك؛ لأن المعنى واحد، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيتك عبد الله كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب، فهذا ما رووا وأما ما سمعت منه فالأول⁽⁷⁾" أراد أنه سمع منه النصب وهو الصحيح.

(1) البيت للشنفرى، الديوان: 82 برواية (ولا أتنزل) وهو من شواهد السمين الحلبي. ينظر: الدر

المصون: 1/ 197، وشرح الأشموني: 3/ 320.

(2) ينظر هذه المسألة: شرح جمل الزجاجي: 2/ 170، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 250، والجنى

الداني: 357، وشرح الكافية للرضي: 2/ 238.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 63، وإعراب القرآن للتحاسن: 1/ 425، ومشكل إعراب

القرآن: 1/ 194، والبيان في إعراب القرآن: 1/ 365، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 380.

(4) الكتاب: 1/ 410، وينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 395، وشرح الكافية للرضي: 2/ 238.

(5) ينظر: المقتضب: 2/ 10-11.

(6) الكتاب: 1/ 412، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 5/ 250.

(7) الكتاب: 1/ 412.

أما الزجاج فاستحسن كلا القولين، ولكنه رأى قول الخليل هو الأجود إذ قال: " فأما سيويه فالذي يذهب إليه ونحكيه عنه أن إذن نفسها الناصبة، وذلك أن (إذن) لما يستقبل لا غير في حالة النصب، فجعلها بمنزلة أن في العمل كما جعلت (لكن) نظيرة (إن) في العمل في الأسماء، وكلا القولين حسن جميل إلا أن العامل عندي النصب في سائر الأفعال، (أن) وذلك أجود. " ⁽¹⁾ وهذا رأي أبي علي الفارسي أيضاً ⁽²⁾. وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في كتابة (إذن) ⁽³⁾. قال أبو جعفر النحاس: " وزعم الفراء أن (إذن) تكتب بالألف، وأنها منونة، قال أبو جعفر: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتبه أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل (كن) و (أن)، ولا يدخل التنوين في الحروف ⁽⁴⁾. " والصحيح أنها تكتب بالنون في أمرين أحدهما: أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغير، يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغير، فينبغي أن تكتب على صيغتها بالنون. وأيضاً أنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين (إذا) ⁽⁵⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 63 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 357 .

(3) للنحويين ثلاثة مذاهب في كتابة نونها، الأول : تكتب بالألف . الثاني : بالنون . الثالث : إن الغيت

كتبت بالنون ، ينظر : الجنى الداني : 359 . وقال الفراء : إذا عملتها كتبتها بالألف ... وإذا ألغيتها

كتبتها بالنون ، شرح الحماسة للتبريزي : 2 / 7 ، وينظر : المحرر الوجيز : 2 / 68 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 1 / 425 - 426 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 194 ، والمحرر

الوجيز : 2 / 68 ، والجامع لأحكام القرآن : 5 / 250 ، والذّر المصون : 2 / 377 .

(5) شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور : 2 / 170 .

23 - جواز النصب بـ (إِذَنْ) وهي متوسطة^(١)

ذكر أبو جعفر النحاس الخلاف النحوي بين البصريين، والقراء^(٢) في جواز النصب، (إِذَنْ) إذا توسطت وذكر أن البصريين لا يجوزون النصب بها ما لم تكن في أول الكلام^(٣). وهذا ما أكدته سيويه إذ قال: "واعلم أن (إِذَنْ) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها مُلغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والأسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً."^(٤) وهذا رأي المبرد أيضاً، إذ قال وهو يتحدث عن إِذَنْ: "والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: إن تأتني إِذَنْ آتكَ ؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه. وكذلك إِذَنْ أَكرمك، وهذا عينه قول سيويه^(٥)، ونسب أبو جعفر النحاس إلى القراء جواز النصب بها وهي بين الأسم وخبره في إنَّ وحدها^(٦). وصرح بذلك للأخ: "وقد تنصب العرب بإِذَا وهي بين الأسم وخبره في إنَّ وحدها، فيقولون إني إِذَا أَضربك، قال الشاعر^(٧):

لا تتركني فيهم شَطِيرًا إني إِذَا أَهْلَكِ أو أَطيرا
والرفع جائز "^(٨)

(١) هذه المسألة أشار إليها أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 179، والتمييز عن مذاهب النحويين: 337، وينظر: المحرر الوجيز: 2 / 68، والجنى الداني: 356، ومغني اللبيب: 32.

(٢) نسبت المظان مذهب النراء إلى الكسائي، وهشام أيضاً على حين جعله أبو جعفر النحاس خلافاً فردياً. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 423.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 627، 628، وينظر: أسرار العربية: 90.

(٤) الكتاب: 1 / 411. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 628، وأسرار العربية: 290، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2 / 172.

(٥) المقتضب: 2 / 11.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 627.

(٧) البيت نسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه وهو في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 177،

والتمييز عن مذاهب النحويين: 337، والمقرب: 287، وارتشاف الضرب: 2 / 397، ومعجم شواهد العربية: 476.

(٨) معاني القرآن للقراء: 2 / 338.

. وهذا مذهب هشام والكسائي أيضاً إذ أجازا النصب والرفع بعد أسم إن، فأجاز الكسائي والفراء: إن عبد الله إذن يزورك بالرفع والنصب⁽¹⁾

وقد رد البصريون هذا الشاهد من ثلاثة أوجه ؛ أحدهما: أن هذا شاذ ؛ فلا حجة فيه، والثاني: أن الخبر ها هنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً، إني أذل، إذن أهلك أو أطير، وحذف الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذا ما دخلت الخبر، والثالث: أن يكون جعل إذن أهلك أو أطير في موضع الخبر في قولك إني لن أذهب فشبهه إذن به (لن) " (2)

24 - الناصب للفعل المضارع بعْدَ (حتى)

ذكر الزجاج اختلاف النحويين في الناصب للفعل المضارع بعْدَ (حتى)

إذ نقل لنا مذهب الخليل، وسيبويه، وجميع من يوثق بعلمه أن الناصب للفعل بعدها (أن) المضمرة وجوباً أي أنها لا تظهر مع حتى، ودليلهم أن حتى غير ناصبة هو أن (حتى) باجماع النحويين خافضة، قال تعالى: ﴿سَلِّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽⁴⁾، فحُفِضَ (مطلع) بـ (حتى) (5).

وقد علل الزجاج مذهب البصريين قائلاً: "ولا نعرف في العربية أن ما يعمل في اسم يعمل في فعل، ولا ما يكون خافضاً لاسم يكون ناصباً لفعل، فقد بان أن حتى لا تكون ناصبة، كما أنك إذا قلت: جاء زيد ليضربك فالمعنى جاء زيد لأن يضربك ؛ لأن اللام خافضة للأسم، ولا تكون ناصبة للفعل، وكذلك ما كان زيداً ليضربك، اللام خافضة، والناصب (ليضربك) أن المضمرة، ولا يجوز إظهارها مع هذه اللام." (6) وهذا يعني أن حتى عند الخليل وسيبويه من حروف

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 397.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 179 المسألة 22، وينظر: المقرب: 287، وشرح

الكافية للرضي: 2 / 238، وشرح المفصل لابن يعيش: 7 / 17.

(3) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 597 المسألة 83، وشرح الكافي للرضي:

2 / 240، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 93، ومغني اللبيب: 168، وإتلاف النصرة: 153

المسألة: 118 الحروف.

(4) سورة القدر، الآية: 5.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 201، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 120.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 201، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 93.

الجر وما نصب بعدها إلا بـ (أن) مضمرة⁽¹⁾ وقد أكد سيويه مذهب البصريين إذ قال: "واعلم أن (أن) لا تظهر بعد (حتى)؛ و (كي) كما لا يظهر بعد أما الفعل في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت وقد ذكر حالها فيما مضى واكتفوا عن إظهار أن بعدها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل وأنها ليسا مما يعمل في الفعل وأن الفعل لا يحسن بعدها إلا أن يحمل على (أن)؛" ⁽²⁾ وقد أبدى المبرد في ذلك قائلاً: "واعلم أن الفعل ينصب بعدها (يعني حتى) بإضمار (أن) وذلك؛ لأن حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها" ⁽³⁾ وهذا ما أكدته الحروي⁽⁴⁾ أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الناصب للفعل المضارع حتى نفسها⁽⁵⁾

قال الفراء تعليقاً على قوله تعالى: ﴿تَمْنَعُوا حَتَّىٰ يَبِينَ﴾ ⁽⁶⁾ ﴿سَلِّمُوا حَتَّىٰ تَطْلَعَ الْقَجَرُ﴾ ⁽⁷⁾ "لا يكونان إلا خفاضاً؛ لأنه ليس قبلها اسم يُعطف عليه ما بعد حتى، فذهب يحتى إلى معنى (إلى) ⁽⁸⁾ فيخفض ما بعد (حتى) بـ (إلى) المضمرة، ومذهب الكسائي أنها ناصبة للفعل المضارع بنفسها، وإذا جاء الجر في الاسم بعدها بإضمار (إلى) ويجوز عنده إظهارها ⁽⁹⁾ والراجح رأي البصريين؛ لأنه لا يوجد في العربية ما يعمل في الاسم ويعمل في فعل، ولا ما يكون ناصباً لفعل وجاراً للاسم في آن واحد.

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 297، وشرح المفصل لأبن يعيش: 8 / 17، وشرح الكافية للرضي: 2 / 240، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 93، وارتشاف الضرب: 2 / 403، وائتلاف النصرة: 153.

(2) الكتاب: 1 / 408.

(3) المقتضب: 2 / 38.

(4) ينظر: الأزهية: 223.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 297 المسألة: 83، وشرح الكافية للرضي: 2 / 240، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 93، وارتشاف الضرب: 2 / 403.

(6) سورة الذاريات، الآية: 43.

(7) سورة القدر، الآية: 5.

(8) معاني القرآن: 1 / 137، وينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 241، وارتشاف الضرب: 2 / 403.

(9) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 241، وارتشاف الضرب: 2 / 403، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 145.

25 - الفعل المضارع بعَدَ (لام كي) ⁽¹⁾

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعَدَ (لام كي) ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الخلاف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ ⁽²⁾ مذهب البصريين أن اللام هي الجارة، والفعل بعدها منصوب بأن، المقدرة فهي داخلة في اللفظ على الفعل وفي المعنى على الأسم ⁽³⁾ وهذا ما صرح به سيبويه ⁽⁴⁾ وتبعه الأخفش ⁽⁵⁾ ووافقهما جمع من النحويين ⁽⁶⁾

أما الكوفيون فعندهم أن الناصب للفعل هو اللام، وما ظهر بعدها من أن أو كي فهو على سبيل التوكيد ⁽⁷⁾ وزعم الفراء أن العرب تجعل لام (كي) في موضع - أن - في (أردت) و (أمرت) ⁽⁸⁾ قال أبو بكر ابن الأنباري تعليقا على قول عنتر:

فَوَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي وَكَأَنَّهُمَا فَدَنُّ لَأَقْضِي حَاجَةَ الْمُتَكَلِّمِ

- (1) ينظر في هذه المسألة : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 97 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 575 / 2 ، وأسرار العريية : 291 ، والتصريح على التوضيح : 243 / 2 ، وائتلاف النصرة : 151 ، المسألة : 14 باب الحروف ، وخزانة الأدب : 481 / 8 ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : 165 .

(2) سورة البقرة : ، الآية : 76 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 56 / 1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 98 / 1 ، والبيان في إعراب القرآن : 80 / 1 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 305 ، والدر المصون : 267 / 1 ، ومغني اللبيب : 277 .

(4) ينظر : الكتاب : 407 / 1 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 119 / 1 ، وخزانة الأدب : 481 / 8 .

(6) ينظر : المقتضب : 7 / 2 ، ونتائج الفكر : 138 ، وأسرار العربية : 291 ، والبحر المحيط :

1 / 441 ، ومغني اللبيب : 277 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 256 / 1 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 305 ، والدر المصون :

1 / 267 ، والجنى الداني : 151 ، وشرح التصريح على التوضيح : 243 / 2 ،

(8) ينظر : معاني القرآن : 220 - 221 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 26 / 8 ، ومغني اللبيب : 31 .

" وأقضى من قول الكوفيين منصوب بلام كي، وهو في قول البصريين منصوب بإضمار أن، كأنه قال: لأن أقضي. وقال الكوفيون: معناه لكي أقضي " ⁽¹⁾ وذهب ثعلب إلى
إلى أن هذه اللام تنصب بنفسها، لنيابتها مناب (أن) ⁽²⁾ وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون
الناصب المضممر بعدها (أن) أو (كي) ⁽³⁾، واختاره القرطبي ⁽⁴⁾.
ومذهب الجمهور أن كي لا تضم ⁽⁵⁾ وحجة البصريين هي الراجعة ؛ لأن اللام من عوامل
الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ⁽⁶⁾. وأشار أصحاب كتب إعراب القرآن إلى اختلاف
النحويين في أصل هذه اللام، قال مكي القيسي " وبعض النحويين يقولون: أصلها الفتح ⁽⁷⁾؛ ولذلك
فتحت مع المضممر في قولك: هَذَاكَ، وَلَهُمْ، وَلَكُمْ. وأكثرهم يقولون: أصلها الكسر، وإنما فتحت مع
المضممر استثقلاً للكسرة بعدها الضم، وبعده واو. وأيضاً فإنَّ الكلام ليس فيه فعلٌ ففتحت مع المضممر
لذلك " ⁽⁸⁾.

والمشهور في لغة العرب على ما نراه كسر هذه اللام ؛ لأنها حرف جر أما لغة الفتح فشاذه.

(1) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 297 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 401 ، والجنى الداني : 156 ، والدّر المصون : 1 / 266 ، ومغني
اللبيب : 277 .

(3) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 306 ، والدّر المصون : 1 / 266 ، والجنى الداني : 156 ،
ومغني اللبيب : 277 .

(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2 / 4 .

(5) ينظر : الجنى الداني : 156 .

(6) ينظر : المقتضب : 2 / 7 ، وأسرار العربية : 291 .

(7) قال أبو الحسن الأخفش : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام في مكان (كي) ... وزعم
أنها لغة لبني العنبر ... وقد سمعت أنا ذلك من العرب ، وذلك أن أصل اللام الفتح ، وإنما كسرت في
الإضافة ليفرق بينها وبين لام الإبتداء . ينظر : معاني القرآن : 1 / 122 - 123 .

(8) مشكل إعراب القرآن : 1 / 56 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 98 ، والجامع
لأحكام القرآن : 2 / 4 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 306 ، والدّر المصون : 1 / 267 .

26 - الناصب للفعل المضارع بعد (الواو) ⁽¹⁾

ومن اختلاف النحويين في نواصب الفعل المضارع ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في ناصب الفعل المضارع بعد الواو، وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة من كتاب الله منها، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ⁽²⁾

قال الزجاج وإعراب (ولا تلبسوا) الجزم بالنهي، وعلامة الجزم سقوط النون، أصله أن يكون نصباً وعلامة النصب أيضاً سقوط النون، أما إذا نصبت فعلى معنى الجواب بالواو ومذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فيضمار أن كأنك قلت: لا يكمن منكم إلباس الحق وكتمانك كانه قال: وأن تكتموا ⁽³⁾ قال سيبويه تعليقا على الآية: "على النهي وإن شئت جعلته على الواو" ⁽⁴⁾ وأنشد لذلك ⁽⁵⁾:

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قال: "ولما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الاسم وجعلت أحبَّ لهما ولم ترد قطعه لم يكن بد من إضمار (أن)" ⁽⁶⁾.

(1) ينظر هذه المسألة في: الأزهية: 242، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 555 المسألة: 75،

والجنى الداني: 187، ومغني اللبيب: 472، 623.

(2) سورة البقرة، الآية 42، والكلام نفسه في سورة آل عمران، الآية: 142، وسورة الحج، الآية: 46.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 124 - 125، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 42، والمجيد في

إعراب القرآن المجيد: 259، والمحزر الوجيز: 1 / 135، والدر المصون: 1 / 207.

(4) الكتاب: 1 / 426.

(5) نسب هذا البيت لميسونة بنت بجدل الكلبيّة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 7 / 25، والأمالي

الشجرية: 1 / 280، ومعجم شواهد العربية: 241.

(6) الكتاب: 1 / 426.

أما الكوفيون فيقولون: هو منصوب على الصرف وشرحه أنه صرف على الأداة التي عملت فيها قبله⁽¹⁾ وأوضح الفراء مصطلح الصرف وعنده الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها كقوله⁽²⁾:

لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُمَا زُ عَلَيْهِكَ، إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) على (تأتي) مثله، فلذلك سمي صرفاً⁽³⁾ وقد استحسن ابن جرير الطبري رأي الكوفيين واعتمده في تفسيره إذ قال في الآية الكريمة مدار البحث: "... فيكون قوله تعالى وتكتموا حيثنذ ؛ لانصرافه عن معنى قوله: ولا تلبسوا الحق بالباطل إذ كان قوله: ولا تلبسوا نهياً، وقوله: وتكتموا الحق خبراً معطوفاً عليه غير جائز أن يعاد عليه ما عمل في قوله: تلبسوا من الحرف الجار وذلك هو المعنى الذي يسميه النحويون صرفاً"⁽⁴⁾

ورّد أبو جعفر النحاس مصطلح الصرف، قال: " فيقال لهم ليس يخلو الصرف من أن كون شيئاً بغير علة أو لقلّة فلعله نُصب ولا معنى لذكر الصرف "⁽⁵⁾ ولا ندري ماذا يقصد أبو جعفر النحاس من كلامه وأرى أن مصطلح الصرف جدير بالقبول وما قدمه الفراء من تعليل وشرح له يجعله مرجحاً لدينا. ويبدو أن الفراء كان مبتكراً لهذا المصطلح إذ كرره في معانيه في مواضع عديدة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 42، والمحزر السوجيز: 1 / 135، والمجيد في إعراب القرآن

المجيد: 259، والذر المصون: 1 / 207.

(2) البيت نسبه مسيبويه إلى الأخطل: الكتاب: 1 / 424 وتبعه ابن يعيش في شرح المفضل: 7 / 24

والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: الديوان الذيل: 231.

(3) ينظر: معاني القرآن: 1 / 34، وينظر: مجلة التربية والعلم، العدد: (1) 1979 م: 24.

(4) جامع البيان: 1 / 202.

(5) إعراب القرآن: 1 / 367.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1 / 34، 391 و 2 / 79.

27 - نُصِبَ جواب الأمر بالفاء

في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽¹⁾
 الفعل (يقول) معطوف على الفعل يأتهم أو مستأنف وليس جواباً للأمر فينصب⁽²⁾ قال أبو
 جعفر النحاس: "وقد أشكل هذا على بعض النحويين حتى قال: "لا يُنصبُ جواب الأمر بالفاء،
 وهذا خلاف ما قال الخليل (رحمه الله) وسيبويه، وقد أنشد النحويون⁽³⁾
 يَا نَأَى سِيرِي عَنْقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمٍ أَنْ فَتَسْتَرِيحاً

وإنما امتنع النصب في الآية ؛ لأن المعنى ليس عليه " (4)
 قال سيبويه تعليقا على قول أبي النجم: "وتقول أئتني فأحدثك ولا سبيل ههنا إلى الجزم من
 قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع، والنصب، والجزم وهي الأفعال المضارعة لا تكون في موضع
 أفعال أبدأ ؛ لأنها إنما تنصب وتجزم بما قبلها وأفعال مبنية على الوقف. " (5) وهذا رأي المبرد أيضاً، إذ
 قال: " فالأمر: أئتني فأكرمك، وزرني فأعطيك " (6). وتبعهم الفراء إذ قال تعليقا على الآية: " رفع
 تابع ليأتيهم (يعني فيقول) وليس بجواب الأمر ولو كان جواباً لجاز نصبه ورفع. وكان شيخ لنا يقال
 له العلاء بن سيابة - وهو الذي علم معاذ الهراء - يقول لا أنصب بالفاء جواباً للأمر " (7). وهذا
 ليس بشيء ؛ لأنه مردودٌ باجماع النحويين من بصريين وكوفيين على ما بيناه، وهو محجوجٌ بثبوته عند
 العرب (8).

(1) سورة إبراهيم ، الآية : 44 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 186 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 452 ، والمحرر الوجيز :
 3 / 345 .

(3) نسه سيبويه لأبي النجم . ينظر : الكتاب : 1 / 421 ، والديوان : 82 .

(4) إعراب القرآن : 186 .

(5) الكتاب : 1 / 421 .

(6) ينظر : المقتضب : 2 / 14 - 15 ، وشرح جمل الزجاجي : 2 / 149 .

(7) معاني القرآن : 2 / 79 ، وينظر : مع الهوامع : 14 / 130 - 131 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 408 .

28 - النصب على جواب الإستفهام^(١)

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَكُولَتْنِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأُورِي سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾^(٢)

قال أبو البقاء العكبري تعليقاً على الآية الكريمة: " (فأوراي): معطوف على (أكون)، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينصب على جواب الإستفهام، وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أكون مني عجزاً فموارة، ألا ترى أن قولك: أين بيتك فأزورك، معناه لو عرفت لزرت، وليس المعنى هنا لو عجزت لو أريت " ^(٣) والرأي القائل بنصب قوله تعالى (فأوراي) جواباً للإستفهام هو رأي الزمخشري^(٤) وما قاله خطأ في العربية؛ لأن الفاء الواقعة جواباً للإستفهام تنعقد من الجملة الإستفهامية، والجواب شرط وجزاء، وهنا تقول: أتزورني فأكرمك والمعنى: إن تزورني أكرمك، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٥) أي إن يكن لنا شفعاء يشفعوا. ولو قلت: إن أعجز أن أكون مثل الغراب أوار سوءة أخي لم يصح؛ لأن موارة السوءة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الإستفهام؛ وكذلك العجز عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله^(٦) والصحيح أن الفعل (أوراي) منصوب بالمعطف على الفعل المنصوب قبله، وهو (أكون)^(٧) وليس على جواب الإستفهام كما زعم الزمخشري. والله أعلم بالصواب.

29 - هل يجوز نصب المضارع في جواب لعل؟^(٨)

نقل لنا أبو جعفر النحاس الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز نصب المضارع المقرون بالفاء الواقعة في جواب لعل، إذ ذهب الكوفيون إلى أن المضارع المقرون بالفاء الواقع بعد لعل ينصب

(1) ينظر في هذه المسألة: البحر المحيط: 4 / 235، وشرح شذور الذهب: 307.

(2) سورة المائدة، الآية: 31.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 433.

(4) ينظر: الكشف: 1 / 660.

(5) سورة الأعراف، الآية: 53.

(6) ينظر: البحر المحيط: 4 / 235، وشرح شذور الذهب: 307.

(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 257، وتفسير النسفي: 2 / 281.

(8) ينظر هذه المسألة في: الأزهية: 227، والجنى السداني: 528، وائتلاف النصرة: 158 المسألة:

على جواب (لَعَلَّ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ لَعَلَّ يَزْكُرُ ۖ أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعُ الذِّكْرَى ۚ﴾⁽¹⁾ واحتج الكوفيون بقراءة عاصم وَخَدَهُ (فَنَنْفَعُهُ) بالنصب⁽²⁾، إذ أوضح الفراء مذهب جماعته قائلاً: "فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى بالرفع، ولو كان نصباً على جواب الفاء لَلَعَلَّ كان صواباً وأنشدني بعضهم⁽³⁾:"
عَلَّ صُرُوفَ السَّدَّهِرِ أَوْ دَوْلَاتِهِمَا يُدَلِّنُنَا اللَّهُمَّ مَنْ لَمَاتِهِمَا

فَتَسْتَرِيحَ السَّنْفُسُ مِنْ زَفَرَاتِهِمَا وَتُنْقِيعَ الْغُلَّةُ مِنْ غُلَاتِهِمَا⁽⁴⁾

قال أبو جعفر النحاس: "ولا يعرف البصريون جواب لَعَلَّ بالنصب، وقد حكوا هم والكوفيون إيجاب النصب وهو: الأمر، والنهي، والنفي، والتمني، والآستفهام، وزاد الكوفيون الدعاء ولم يذكروا جواب لَعَلَّ مع هذه الأجوبة.

وسألت عنها أبا الحسن علي بن سليمان فقال: "ما أعرف للنصب وجهاً، وإن كان عاصم مع جلالاته قد قرأ به إلا أن (أو) يجوز أن تنصب ما بعدها"⁽⁵⁾. وقد وافق الكوفيين من أصحاب كتب إعراب القرآن كل من الزجاج إذ قال: "ويقرأ فتنفعه الذِّكْرَى فمن نصب على جواب لَعَلَّ ومن رفع فعلى العطف على يَزْكُرُ"⁽⁶⁾ وهذا قول مكِّي القيسي⁽⁷⁾ وأبي البقاء العكبري⁽⁸⁾؛ أما أبو البركات الأنباري فقدّر (أن) هي الناصبة⁽⁹⁾ وإلى هذا نحا الزمخشري وعنده (تشبيهاً للترجي بالتمني)⁽¹⁰⁾.

(1) سورة عبس، الآيتان: 3-4.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 439، والحجة في القراءات السبع: 363، ونسبها ابن عطية للأعرج أيضاً. ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 437، وأضاف أبو حيان أبا حيوة وابن أبي عبيدة والزعفري. ينظر: البحر المحيط: 10 / 407.

(3) بلا عزو لأحد. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 439.

(4) معاني القرآن للفراء: 3 / 235، معنى هذا إنَّ للفراء رأيين في هذه المسألة، الأول: الرفع ويبدو أنه الأصل عنده، والثاني: النصب الذي استصوبه.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 626.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 283.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 457.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1271.

(9) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 494.

(10) ينظر: الكشف: 4 / 702.

وعند ابن عطية النصب جواباً للتمني ؛ لأن قوله تعالى (أو يسذكر) في حكم قوله "لعله يزكى" ⁽¹⁾ وفيه نظر إذ ليس اللفظ تمنّ، وإنما هو ترجّح، وقد فرّق النّاس بين التمني والترجي ⁽²⁾.
ووافق الكوفيين أيضاً القرطبي ⁽³⁾ وابن يعيش ⁽⁴⁾ وابن مالك ⁽⁵⁾ من المتأخرين، ولعل مذهب الكوفيين بُني على أنّ لعلّ عندهم قد تكون استفهامية، ولهذا نُصِبَ الفعل بعدها ؛ لأنه في جواب الاستفهام ⁽⁶⁾

أما البصريون فقد رفضوا مذهب الكوفيين ولم يعرفوا جواب لعلّ بالنصب ⁽⁷⁾ ومذهبهم واضح في مثل هذا الموضع فنُصِبَ بأنّ مضمرة بعد الفاء ⁽⁸⁾.
قد أولّ أبو حيّان قراءة النصب عطفاً على التوهم ؛ لأنّ خبر لعلّ جاء كثيراً مقروناً بأن في النظم حوفي النشر قليلاً فمن نصّب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن) والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس ⁽⁹⁾

وجوز السّمين الحلبي أن يكون جواباً للإستفهام في قوله تعالى: (وما يُدْرِكُ) فإنه مُترَتَّبٌ عليه معنى ⁽¹⁰⁾ وعندنا أن قبول قراءة عاصم بالنصب في قوله تعالى: (فَتَنقَعُ) أمر لا تُردُّ أصول العربية ؛

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 437.

(2) ينظر: البحر المحيط: 10 / 407، والدر المصون: 6 / 43.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 19 / 214.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 8 / 86.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 2 / 358، والجنى الداني: 528.

(6) ينظر: الأزهية: 227، والجنى الداني: 528، ومغني اللبيب: 379، واتلاف النصرة: 158.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 626، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 457، والدر المصون:

6 / 43، وارتشاف الضرب: 2 / 419، والبحر المحيط: 10 / 407.

(8) ينظر: الكتاب: 1 / 418، 419، والمقتضب: 3 / 74، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 626،

ومشكل إعراب القرآن: 2 / 457، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2 / 149، والبحر

المحيط: 10 / 407، والدر المصون: 6 / 42.

(9) ينظر البحر المحيط: 9 / 59، والدر المصون: 6 / 42-43.

(10) ينظر: الدر المصون: 6 / 43.

لأن من العرب من ينصب جوابَ لَعَلَّ بالفاء كالأمر والنهي⁽¹⁾، ويعزز ذلك قبول كثير من النحويين هذه القراءة وبالعلة نفسها.

30 - الفصل بين (أن) والفعل بعدها بفواصل

انفرد السفاقي في ذكر هذه المسألة من أصحاب كتب إعراب القرآن إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾⁽²⁾ " (أن) حرف ثنائي الوضع ويؤول مع ما عليه بمصدر، وينصب المضارع إن كان متصرفاً وجزمه بها لغة بني صَبَّاح⁽³⁾، وإذا نُصِبَ المضارع فلا يفصل بينهما بشيء⁽⁴⁾."

والذي ذكره السفاقي هو مذهب البصريين، وقد أفرد له سيبويه باباً واسعاً في كتابه سَمَاء (باب الحروف التي تقدّم فيها الأسماء الفعل)، قال: " فمن ذلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ألا ترى أنك لا تقول: جئتُك كي زيدٌ يقولُ ذاك، ولا خِفْتُ أن زيدٌ يقولُ ذاك⁽⁵⁾."

والسبب في ذلك أن عوامل الأفعال لا يجوز أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه؛ لأنها أضعف من عوامل الأسماء⁽⁶⁾، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف نحو يعجبني أن اليوم يقوم، وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط نحو: يعجبني أن إن يقيم يخرج زيد، وأجازوا أيضاً الغاءها وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولاً لها لولاه. وأجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، نحو: يعجبني زيداً أن يضرب، ومنعه الجمهور⁽⁷⁾."

(1) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 439.

(2) سورة البقرة، الآية: 26.

(3) قال المرادي: " ذهب بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحياني، وحكى اللحياني أنها لغة بني ضَبَّة وقال الرُّؤاسي: نصحاء العرب ينصبون بـ (أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون، بها ودونهم قوم يجزمون بها ". الجنى الداني: 223، ونسب أبو حيان هذا القول الرياشي. ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 390، مغني اللبيب: 145.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 169.

(5) الكتاب: 1 / 456-457، وينظر: الأصول في النحو: 2 / 231، وارتشاف الضرب: 2 / 389.

(6) ينظر: الأزهية: 60.

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 169، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 389، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني: 3 / 416.

الجزم: ومنه:

31 - اختلافهم في جزم جواب الأمر

نقل لنا السفاقي اختلاف النحويين في جزم جواب الأمر إذ نَسَبَ إلى بعض النحويين أن جملة الأمر ضمنت معنى الشرط فإذا قلت: أضرب زيداً يغضب، فاضرب ضمنت معنى (إن تضرب) ⁽¹⁾ وليس جملة محذوفة، بل عملت الجملة؛ لتضمن معنى الشرط كما عملت الأسماء الشرطية؛ لتضمن معنى (إن) وقال به ابن خروف ⁽²⁾

وهذا القول الذي لم ينسبه السفاقي إلى أحد هو قول الفراء ⁽³⁾. وتبعه أبو بكر ابن الأنباري مؤكداً قوله، إذ قال: "قال الفراء الأمر لا جواب له في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت للرجل: أطع الله يُدخلك الجنة، التقدير: أطع الله إن تطعه يدخلك الجنة؛ لأنه لا يدخل الجنة بأمرك، إنما يدخل الجنة إذا طاع الله تبارك وتعالى" ⁽⁴⁾

أما مذهب البصريين فالعمل للشرط المقدّر، ونَصَّ عليه سيويه قائلاً: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتي؛ لأنهم جعلوه مُعلّقاً بالأول غير مُستغنى عنه، إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتي غير مستغنية عن آتاك. زعم الخليل: أن هذه الأوائل كلّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب." ⁽⁵⁾ وهذا قول المبرد، والزجاج ⁽⁶⁾. وتبعهما السيرافي ⁽⁷⁾. وهذا قول أصحاب كتب إعراب القرآن، إذ قال مكّي القيسي تعليقاً على قوله تعالى: ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ ⁽⁸⁾. "جُزِمَ؛ لأنه جواب الأمر" ⁽⁹⁾. والحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدّر وهو اختيار جمع من النحويين ⁽¹⁰⁾

(1) ينظر هذه المسألة في: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 18، وانفرد السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن بذكر هذه المسألة.

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 226، وينظر: البحر المحيط: 1 / 284.

(3) ينظر: ينظر: معاني القرآن: 1 / 159 - 160.

(4) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 18.

(5) الكتاب: 1 / 449.

(6) ينظر: المقتضب: 2 / 82، 135، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 166.

(7) ينظر: شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1 / 449، والبحر المحيط: 1 / 284.

(8) سورة التوبة، الآية: 40.

(9) مشكل إعراب القرآن: 1 / 42، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1 / 332، والبحر المحيط:

1 / 284، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 226، والذر المصون: 1 / 204.

(10) ينظر: المقتضب: 2 / 82، 135، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 166، ومشكل إعراب القرآن:

1 / 42، والبحر المحيط: 1 / 284.

32 - ومنه جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الإستفهام⁽¹⁾

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي في جزم الفعل المضارع (يغفر) من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ١﴾ بِتَأْيِهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ يَحْزَرُونَ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ١٠ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١١﴾ (2).

للنحويين مذاهب في ذلك وأقوال، إذ نسب أبو جعفر النحاس وتبعه مكّي القيسي إلى المبرد أنه جزم؛ لأنه جواب الأمر⁽³⁾ وليس هذا بصحيح؛ لأن المبرد جعل (تؤمنون) بياناً للتجارة إذ قال: "فلما انقض ذكرها قال: (يغفر لكم)؛ لأنه جواب لـ (هل) " (4).

وهذا في حقيقته قول الفراء، إذ قال تعليقا على الآية الكريمة: "جزمت في قراءة تنافي هل" (5). ورأيه هذا أشكل على النحويين.

إذ ردّ الزجاج هذا الرأي قائلا: "وقد غلط بعض النحويين، فقال: هذا جواب (هل)، وهذا خلط بين، ليس إذا دهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم." (6) أي أن الزجاج هو الذي جعل قوله تعالى (يغفر) جواباً لتؤمنون؛ لأنه بمعنى آمنوا عنده.

(1) ينظر هذه المسألة في: الأمالي الشجرية: 1 / 459، وشرح المفصل لابن يعيش: 7 / 248،

والمحرر الوجيز: 5 / 304، والدر المصون: 6 / 313.

(2) سورة الصف، الآيات: 9، 10، 11.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 3 / 423، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 374، والمحرر الوجيز:

5 / 304، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري لم ينسبوا هذا الرأي لأحد. ينظر: البيان في

غريب إعراب القرآن: 2 / 346، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1221، وينظر: الأمالي

الشجرية: 1 / 259، والبحر المحيط: 10 / 167، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 261.

(4) المقتضب: 2 / 82، وقد أكد ذلك في الصفحة: 135.

(5) معاني القرآن: 3 / 154، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 166، والدر المصون: 6 / 313.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 166، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 375، والبيان في إعراب

القرآن: 2 / 1221، والبحر المحيط: 10 / 167، والدر المصون: 6 / 312، وشرح المنقبص:

وقال أبو الحسن علي بن سليمان (الأخفش الصغير): " قوله تؤمنون عطف بيان على ما قبله ⁽¹⁾ وهذا لا يتخيل إلا بتأويل أن يكون الأصل أن تؤمنوا، فلما حذف أن ارتفع الفعل وهو معنى حسن لولا ما فيه من التأويل ⁽²⁾

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنه مجزوم على الجواب وتقدير: آمنوا إن تؤمنوا يغفر لكم وتبعه أبو البقاء العكبري وقال بقوله ⁽³⁾ وأراد النحويون أن يجدوا تفسيراً لقول الفراء الذي قاله من غير توضيح. إذ قال مكي: " فإن أراد هذا المعنى فهو حسن، وإن لم يرد فذلك غير جائز؛ لأن الدلالة لا تجب بها المغفرة إلا بالقبول والعمل " ⁽⁴⁾ وأوّل قول الفراء على أن يكون حملاً على المعنى أن يكون تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على قوله (هل أدلكم) كأن التجارة لم يُذَر ما هي، فبنيت بالإيمان والجهد، فهي هما في المعنى فكأنه قال: هل تؤمنون وتجاهدون؟ ⁽⁵⁾ وإن كان أراد أن قوله (يغفر) جوابٌ لظاهر قوله (هل أدلكم) فذلك غير جائز في حكم المعنى؛ لأنه يصير: إن دَلَلْتُمْ يُغْفَرْ لَكُمْ، والغفران إنما يجب بالقبول والإيمان لا بالدلالة وعلى هذا يستقيم المعنى، ويصح رأي الفراء ⁽⁶⁾ والذي نراه أن هذا الكلام تقوّل على الفراء إذ ليس من المعقول أن يكون الفراء وهو العالم الجليل لا يعني هذا المعنى الذي عناه المتأخرون وراحوا يؤولون كلامه بين مُحْطِيٍّ ومَصُوبٍ. والله أعلم بالصواب.

(1) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 423.

(2) ينظر: الدر المصون: 6 / 312.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 4346، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1221،

ومشكل إعراب القرآن: 2 / 375، وينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 260.

(4) مشكل إعراب القرآن: 2 / 375-376، وينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 260.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 18 / 87، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 261.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 260، والكشاف: 4 / 527، والبحر المحيط: 10 / 168، والدر

المصون: 6 / 312.

3- جواب الدعاء⁽¹⁾

اختلف النحويون في توجيه إعراب قوله تعالى: (فلا يؤمنوا) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّنا إِنَّا لَنَرُكَ فَرَعُونَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبِّنا لِيُضِلَّنا عَنْ سَبِيلِكَ رَبِّنا أَطِيسَ عَلَى نَولِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾⁽²⁾

للنحويين مذاهب في قوله تعالى: (فلا يؤمنوا) نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن فنسبوا إلى أبرد أنه عطف على قوله (لِيُضِلَّوا)⁽³⁾ واستحسنه الزجاج⁽⁴⁾. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه نصب؛ لوقوعه في جواب الدعاء⁽⁵⁾. وقال الفراء في الآية الكريمة "قوله (فلا يؤمنوا) كل ذلك عاء، وكأنه قال: اللهم (فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) وإن شئت جعلت (فلا يؤمنوا) جواباً مسألة موسى (عليه السلام) إياه، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر، فتجعل (فلا يؤمنوا) في موضع نصب لـ الجواب⁽⁶⁾". وهذا يعني أن الفراء له أكثر من رأي في هذه المسألة، إذ جاوز النصب والجزم.

(1) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان: 31 / 11، والتفسير الكبير: 152 / 17، والمحرر الوجيز:

3 / 138، والبحر المحيط: 6 / 100، والدر المصون: 4 / 65.

(2) سورة يونس، الآية: 88.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 31، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 73، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 1 / 420، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 685، والجامع لأحكام القرآن:

8 / 375.

نسب ابن عطية، وأبو حيان، والسمين الحلبي هذا الرأي إلى الأخفش.

نظر: المحرر الوجيز: 3 / 138، والبحر المحيط: 6 / 100، والدر المصون: 4 / 65.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 31، الجامع لأحكام القرآن: 8 / 375.

ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2 / 348، إعراب القرآن للنحاس: 2 / 73، ومشكل إعراب القرآن:

391 /، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 420، والتفسير الكبير: 152 / 17، والجامع

حكام القرآن: 8 / 375.

معاني القرآن: 1 / 477 - 478، ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى الكسائي أيضاً. ينظر: المحرر

وجيز: 3 / 138، وتبعه أبو حيان: البحر المحيط: 6 / 100.

وهذا الرأي مبني على مذهب الكوفيين الذين يجوزون نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الدعاء وخالفهم البصريون، وحصرُوا ذلك بالأسر، والنهي، والنفي، والتمني، والآستفهام⁽¹⁾ وذهب الكسائي وأبو عبيدة إلى أنه دعاء في موضع جزم⁽²⁾. وبه قال ابن جرير الطبري معللاً ذلك بقوله: " وإنما اخترت ذلك ؛ لأن ما قبله دعاء وذلك قوله: ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فإلحاق قوله (فلا يؤمنوا) إذاً في سياق ذلك بمعناه أو شبهه أولى "⁽³⁾. واختاره الزمخشري إذ قال: " (فلا يؤمنوا) جواب للدعاء الذي هو (أشدد) أو دعاء بلفظ النهي "⁽⁴⁾، وأكثر الآراء ترجيحاً أنه يكون معطوفاً على قوله تعالى (ليضلوا) والتقدير: ربنا ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم وقوله (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم) يكون اعتراضاً⁽⁵⁾ واللام في قوله تعالى (ليضلوا) لام كي وأصبح ما قيل فيها، وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه لما آل أمرهم إلى هذا كان كأنه لهذا وسمي لام العاقبة أي لما كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا كان بمنزلة ما كان الأول من أجله⁽⁶⁾. أما النصب على الدعاء فلا تعرف العرب شاهداً على ذلك ولا العرض ولا الرجاء⁽⁷⁾

34- جزم الفعل المضارع (يَكُنْ)

كثُر في القرآن الكريم سقوط نون الفعل المضارع (يكن) شرط أن يُسبقَ بجازم فتسقط لأجله ضمة النون ثم عين الفعل، وأن يلي النون حرف متحرك من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 626، وارتشاف الضرب: 2 / 409.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 291، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 420، والبيان في

إعراب القرآن: 2 / 685، والمحور الوجيز: 3 / 139، والبحر المحيط: 6 / 100.

(3) جامع البيان: 11 / 110.

(4) الكشف: 2 / 348.

(5) ينظر: التفسير الكبير: 17 / 152.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 72.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 415.

رَبِّ شَقِيئًا ﴿٤﴾ ⁽¹⁾ ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُنْ﴾ ⁽²⁾ وقوله: ﴿وَلَا تَكُفْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ⁽³⁾ وقوله: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ ⁽⁴⁾ ﴿وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمَسْكِينِ﴾ ⁽⁵⁾

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في علّة حذف النون من الفعل (يكون) ونسبوا إلى سيبويه أن علّة حذف النون في الجزم هي لكثرة الاستعمال ولو جيء بها لكان جيداً في غير القرآن ⁽⁶⁾ وقد علل سيبويه رأيه قائلاً: "إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ كَانَ لَهُ نَحْوٌ لَيْسَ لغيره ممّا هو مثله. ألا ترى أنّك تقول: لم أك، ولا تقول: لم أكن، إذا أردت أقبل، وتقول: لا أذّر كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أبل، ولا تقول: لم أزم تريد أرام. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" ⁽⁷⁾

أمّا المبرد فقد خالف سيبويه ووجه حذف النون؛ لأنها إنّما فُعِلَ بها ذلك حملاً على نون الإعراب في الأفعال الخمسة ⁽⁸⁾، وكان المبرد قد وضع شروطاً لحذفها قائلاً: "فحذت [يعني النون]؛ لسكونها استخفافاً، فإن تحركت النون لم يجر حذفها، وتقول: لم يك زيد متطلقاً، ولا تقول: لم يك الرجل؛ لأنها تحركت ههنا لالتقاء الساكنين إذ قلت: لم يك الرجل" ⁽⁹⁾

وقوبل رأي المبرد في حذف النون بالرد إذ قال ثعلب: "أخطأ ولو كان كما قال: لحذفت في قولنا لم يصن زيداً نفسه" ⁽¹⁰⁾ وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ⁽¹¹⁾ متمسكاً بقول الشاعر ⁽¹²⁾:

(1) سورة مريم، الآية: 4.

(2) سورة التوبة، الآية: 74.

(3) سورة النحل، الآية: 27.

(4) سورة المدثر، الآيتان: 43، 44.

وقد حذفت النون في كان المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 53، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 549، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 265، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 330، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 307.

(6) الكتاب: 1 / 310، وينظر: / شرح الكافية للرضي: 2 / 300.

(7) ينظر: المقتضب: 3 / 167، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 549، ومشكل إعراب القرآن:

2 / 265، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 330، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 307.

(8) المقتضب: 3 / 167، وينظر: شرح الكافية: 2 / 300.

(9) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 549.

فإن لم تَكُ المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم
والاختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي سيويه وذلك لوجهته ؛ لأن كثرة
الاستعمال تميز الحذف في كلام العرب ⁽³⁾ وفي الحقيقة لا يكون إلا لغرض بلاغي يقتضيه المقام ⁽⁴⁾

35 - هل يجوز الجزم بلا عامل ⁽⁵⁾

في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ
الْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾﴾ ⁽⁶⁾

أجاز الفراء الجزم في قوله تعالى: (لا يؤمنون) ؛ لأن فيه معنى الشرط والمجازاة. وزعم أن من شأن
العرب إذا وضعت (لا) موضع (كي) في مثل هذا ربما جزمت ما بعدها، وربما رفعت ؛ فتقول: ربطتُ
الفرس لا تنفلت بالرفع والجزم ؛ لأن معناه: إن لم أربطه فرّ، فجزم على التأويل، والرفع بمعنى كي لا
ينفلت.

وأشدد لبعض بني عقيل:

ومثي رأينا أحسن الفعل بيتا مساكنة لا تعرف الشر قارف

بالرفع والجزم ⁽⁷⁾ في الفعل (تُعرف) وقد ذكر الطبري قول الفراء وأخذ به من غير أن يعزوه
لأحد إذ قال: " ورفع قوله لا يؤمنون ؛ لأن العرب من شأنها إذا وضعت في موضع مثل هذا الموضع
(لا) ربما جزمت ما بعدها وربما رفعت، فتقول: ربطت الفرس لا تنفلت وأحكمت العقد لا ينحل

(1) ينظر: شرح الكافية الرضي: 2 / 300، ونسب ابن هشام هذا الرأي إلى الكوفيين أيضاً. ينظر:
تخليص الشواهد: 268.

(2) هذا البيت للخنجر بن صخر الأسدي. ينظر: أوضح المسالك: 1 / 191، وشرح الأشموني: 1 / 85.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 53، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 549، والبيان في غريب
إعراب القرآن: 2 / 330.

(4) ينظر: البرهان: 1 / 407-408.

(5) ينظر هذه المسألة: جامع البيان: 19 / 71، الجامع لأحكام القرآن: 13 / 139.

(6) سورة الشعراء: الأيتين: 200، 201.

(7) ينظر: معاني القرآن: 2 / 283، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 502، والجامع لأحكام القرآن:
13 / 139.

وإنما تفعل ذلك ؛ لأن تأويل ذلك إن لم أحكم العقد انحل فجزمه على التأويل، ورفع به بأن الجازم غير ظاهر " (1) وهذا القول خطأ عند أبي جعفر النحاس ورده قائلاً: " وهذا الكلام كله في يؤمنون خطأ على مذهب البصريين لا يجوز الجزم بلا جازم، ولا يكون شيء يعمل عملاً أقوى من عمله وهو موجود، فهذا احتجاج يبين وإن شدد قول لبعض البصريين لم يعرج عليه، إذ كان الأكثر يخالفه فيه " (2) وذكر أبو جعفر النحاس هذا الخلاف أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ﴾ (3) وعنده (أتلوا) نصب بـ (أن) ونسب إلى الفراء قوله: وفي إحدى القراءتين وأن أتل (4) وزعم أنه موضع جزم للأمر بذلك حذفت منه الواو (5) ولدي رجوعي إلى قول الفراء في كتابه معاني القرآن وجدت الأمر على وفق ما عزاه إليه النحاس إذ قال: " وقوله: وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ وفي إحدى القراءتين (وأن أتل) بغير واو مجزومة على جهة الأمر. قد أسيقت منها الواو للجزم على جهة الأمر؛ كما قال: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ سَلَّمَ وَلَا تَكُونَنَّ) فجعل الواو مردودة بالنهي على حرف قد نصب بأن ؛ لأن المعنى يأتي في (أمرت) الوجهين جميعاً، إلا ترى أنك تقول: أمرت عبد الله أن يقوم، وأن قم. وقال الله: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهَ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُمْ مَحْذُومٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى اثْنَيْنِ قُلْ إِنِّي هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرًا لِلتَّسْلِيمِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٦) وَأَنْ جُمُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (٧) فهذا مثل قوله (وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ) " (7) لوضح أن الفراء في رأيه هذا اعتمد مذهب الكوفيين الذي يميز إضمار العامل وبقاء عمله، كما ذهبوا بسبب المضارع بـ (أن) المضمر بغير عوض (8) وكذلك مذهبهم في إعراب فعل الأمر وجزمه بلام نهمرة (9)

() جامع البيان : 71 / 19 .

() إعراب القرآن للنحاس : 502 / 2 .

() سورة النمل ، الآية : 92 .

() تُسَبِّت هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود وأبي . ينظر : مختصر شواذ القراءات : 111 ، والمحزر

الوجيز : 274 / 4 ، والذر المصون : 330 / 5 ، والبحر المحيط : 276 / 78 .

ينظر : إعراب القرآن : 539 / 2 ، والجامع لأحكام القرآن : 246 / 13 .

سورة الأنعام ، الآيتان : 71 ، 72 .

معاني القرآن : 302 - 301 / 2 .

ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 559 / 2 المسألة : 77 .

ينظر : المصدر نفسه : 524 / 2 المسألة : 72 .

وخطأ البصريون مذهب الفراء إذ لا يجوز عندهم أضمار الجازم مما لم يضم الجار. ولا يكون الشيء يعمل عملاً أقوى من عمله وهو موجود⁽¹⁾. ورد أبو جعفر النحاس هذه القراءة التي ذكرها الفراء إذ قال: "ولا نعرف أحداً قرأ بهذه القراءة وهي مخالفة لجميع المصاحف"⁽²⁾. ولا وجه لكلام النحاس (ولا نعرف أحداً قرأ بهذه القراءة) إذ قرأ بها عبد الله بن مسعود وأبي، وعلى وفق ما مر ذكره آنفاً.

أما موقع قوله تعالى: (لا يؤمنون به) هو الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله، قال الزمخشري: "فإن قلت: ما موقع لا يؤمنون به من قوله: (سلكناه في قلوب المجرمين)؟ قلت: موقعه منه موقع الموضع والملخص؛ لأنه مسبوق لثباته مكذباً مجحوداً في قلوبهم، فاتباع ما يقرر هذا المعنى من أنهم لا يزالون على التكذيب به، وجحوده حتى يعاينوا الوعيد، ويجوز أن يكون حالاً أي: سلكناه فيها غير مؤمن به"⁽³⁾. أي حال من الضمير في سكناه والتقدير، سلكناه غير مؤمن به.

36 - هل يجوز الجزم بـ (إذا) ؟⁽⁴⁾

إذا من الألفاظ المشتركة بين الأسمية والحرفية، وعندما تكون اسماً فمن أقسامها أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجمل الفعلية وهي لما تيقن، أو رَجَّحَ وجوده⁽⁵⁾ ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها إلا في الشعر لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل⁽⁶⁾.

قال سيبويه: "وسألت [يعني الخليل] عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول: فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى؛ ويبيّن هذا إذا تجيء وقتاً

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 409، والمقتضب: 2 / 4، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 538-539.

(2) إعراب القرآن: 2 / 539.

(3) الكشف: 3 / 342، وينظر: التفسير الكبير: 24 / 170، والبحر المحيط: 8 / 192، والدر المصون: 5 / 289.

(4) هذه المسألة انفرد بها السفاقي ولم يذكرها أحد من أصحاب كتب إعراب القرآن سواه. ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 109.

(5) ينظر: الدر المصون: 1 / 117، ومغني اللبيب: 127، والجنى الداني: 360.

(6) ينظر: المقتضب: 2 / 55، والأمالي الشجرية: 1 / 333، والبحر المحيط: 1 / 99، والدر المصون: 1 / 117، ومغني اللبيب: 127.

معلوماً ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البسرُّ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسرُّ كان قبيحاً وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها بما يستقبل⁽¹⁾. ونقل المبرد قول سيبويه هذا، وقال بقوله⁽²⁾: هذا يعني أن (إذا) لم يجزم بها لمخالفتها (إن) الشرطية وذلك؛ لأن (إذا) لما يتيقن وجوده أو رجح بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه⁽³⁾.
وقد نسب السفاقي إلى الكوفيين الجزم بها إذ قال: "ولا يجزم (بها) إلا في الشعر خلافاً للكوفيين، أجازوا الجزم بها مطلقاً"⁽⁴⁾. ولم أقف على حقيقة هذا القول فيما تيسر لدي من مظان سوى إشارة لأبي حيان إذ قال: "والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام، إذ أريد (ما) خلافاً لزاعم ذلك"⁽⁵⁾. والله أعلم.

(1) الكتاب: 1 / 433-434.

(2) ينظر: المقتضب: 2 / 55.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 238، 549.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 109.

(5) ارتشاف الضرب: 2 / 550.

الفصل الثالث

الخلافا في الحروف والأدوات

الفصل الثالث

الخلافا في الحروف والأدوات

عرّف النحويون الحرف تعريفات عدّة لعلّ أشهرها ما ورد لدى سيويه إذ قال: " فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " (1).
وكل التعريفات التي تلت تعريف سيويه بُنيت عليه فكرةً وشكلاً (2)، حتى ذهب بعضهم إلى إفساد كل التعريفات ما عدا تعريف سيويه إذ قال الفيروزآبادي: " وعند النحاة [الحرف] ما جاء لمعنى ليس اسم ولا فعل، وما سواه من الحدود فاسدٌ " (3).
ولم يعرف النحويون المتقدمون الأداة على الرغم من أنّ الكثيرين منهم استعملوها بمعناها الاصطلاحي.

فقد تميّزوا بين حروف الشرط، والاستفهام من جهة، وأسماء الشرط والاستفهام من جهة أخرى من خلال حدّهم للحرف، إذ أخرجوا أسماء الشرط، والاستفهام من تعريفهم له؛ لأنّ هذه الأسماء تدل على معنى في ذاتها وفي غيرها (4).

وثمة تعريفان للحرف أطلق عليهما مصطلح الأداة:

- الأول: لأبي عبد الله الطوال (ت 243 هـ): " الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل " (5).
- الثاني: لأبي نصر الفارابي (ت 339 هـ): " الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم وحده من دون أن يُعرف باسم أو كلمة " (6).

نفهم من هذين النصّين أنّهما تعريفان للحرف لما يتّنا أن الحرف يدل على معنى في غيره، ولكنه ليس باسم ولا فعل، ونستطيع أن نفهم أيضاً أنّ معنى الأداة في هذين التعريفين جاءت، لتدل على (الأداة الرابطة) أو الحرف الرابط، ولهذا لا يمكن أن نعدّهما من تعريفات الأداة.

(1) الكتاب: 1 / 2.

(2) ينظر: الجمل: 1.

(3) القاموس المحيط: 3 / 126.

(4) ينظر: شرح الحدود النحوية: 513.

(5) الحلل في إصلاح الحلل: 76.

(6) المصدر نفسه: 76.

وعرّف ابن منظور الحرف بقوله: "إنّها أداة إذ قال: "والحرف: الأداة التي تُسمى الرابطة" (1)
 ويعرّف ابن قتيّم (ت 751 هـ) الأداة: بأنّها الرابط بين أجزاء الكلام فيقول: "الروابط بين جملتين هي الأداة التي تجعل بينهما تلازماً لم يفهم قبل دخولها" (2).
 أمّا السيوطي (ت 911 هـ) فيقول في حديثه عن الأدوات: "وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف" (3). واستعمال الإمامين ابن قتيّم والسيوطي للأداة يأتي من باب الشمول؛ لأنّهما درسا تحت عنوان الأداة والحروف والأسماء.
 إنّ البصريين والكوفيين استعملوا مصطلحي [الحرف والأداة] ولكن على اختلاف فيما بينهم (4)، إذ استعمل البصريون الحرف بمعناه الاصطلاحي والأداة بمعناها اللغوي، استعمل الكوفيون المصطلحين بوضعها الاصطلاحي، لذلك قال الخوارزمي (ت 387 هـ): "والكوفيون يسمّون حروف المعاني الأدوات" (5).
 أمّا المحدثون فقد أطلقوا مصطلح الأداة في دراستهم، لتدل على الأسماء والحروف، والنواسخ، والظروف، أي: أنّ هذه التعريفات شاملة لموضوعات أخرى عدا الأدوات.
 فيعرّف الأستاذ الدكتور تمام حسن الأداة بأنّها: "مبنى تقسمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تُعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة" (6).
 ويقول الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله): "وأدوات التعبير كلمات بعضها مؤلّف من حرف أو حرفين، وبعضها مؤلّف من أكثر من حرفين، وتتألف من هذه الأدوات طوائف تشترك كلّ طائفة منها في معنى خاص تؤدّيه" (7).
 ويعرّفها الأستاذ الدكتور فاضل الساقى: "بأنّها كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب" (8).

(1) لسان العرب: 9 / 41 / حرف.

(2) بدائع الفوائد: 1 / 43.

(3) الإتيان في علوم القرآن: 1 / 293.

(4) ينظر: حروف المعاني في معجم لسان العرب: 24.

(5) مفاتيح العلوم: 29.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 123.

(7) في النحو العربي نقد وتوجيه: 230.

(8) اقسام الكلام العربي: 262.

وعرفها الأستاذ الدكتور مصطفى النحاس: " أنها مجموعة معينة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية " (1).

المحدثون إذن عَرَفُوا الأداة على نحو دقيق وواضح، لتمثل معنى شاملاً من حروف، وأسماء، وأفعال، فإنَّ الأداة تمثل عندهم كلمات تعمل وظائف معينة، فإنَّ، وأنى، ومتى، تجزم فعلين، ولكنَّ واذن، وحتى، تنصب، وعن، وعلى، وإلى تجر.

ولهذه الأدوات خصائص منها: التعليق، والربط، والزيادة، وتضمين معاني جديدة، وبنائها على حرف أو حرفين أو أكثر. وهذا ما يمكن استشفافه من تعريفات المحدثين.

أما النحويون القدماء، الذين استعملوا (الأداة) فلم يعرفوها إذا ما استثنينا الإمامين ابن قسيم، والسيوطي اللذين بيَّنا شمول معنى الأداة، والأداة أشمل من الحرف، فالأداة جنس تحته أنواع من الأسماء، والأفعال، والحروف، وربما الظروف أيضاً. قال ابن فضال المجاشعي (ت 479 هـ): " ويقال على كم قسم تنقسم أدوات الشرط ؟ والجواب: أنها تنقسم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان اسماً غير ظرف.

الثاني: ما كان اسماً ظرف.

والثالث: ما كان حرفاً (2)

والمتأخرون من النحويين أخذوا بهذا الوضع للمصطلح، أي الأداة أشمل من الحرف مع الاستمرار في استعمالهم لمصطلح الحرف؛ لكنهم بشكل عام أكثروا من استعمالهم مصطلح الأدوات في أبواب الاستثناء، والنفي؛ لأنَّ فيهما أفعالاً، وحروفاً، وأسماء، إذ إنَّ هناك أفعالاً تفيد النفي مثل: ليس، وأبى. وأسماء مثل: غير، وحروف مثل: لا، لا، و(ما)، وإنَّ، وبإي الاستفهام، والشرط؛ لأنَّ من عواملهما الحروف والأسماء. ويستعملون مصطلح الحرف في أبواب منها: حروف الجر، وحرف العطف، والحروف الجازمة، والناصفة للفعل المضارع.

وربما السؤال الذي يُطرح الآن هو: كيف نفرِّق بين الحرف والأداة ؟ والحقُّ أنَّ الفرق من خلال استقرارنا لكثير من النصوص وما توصلنا إليه، أنَّ الحرف قد يعمل في غيره ولا يُعمل فيه، فليست له وظيفة نحوية يَحْمِلُهَا، فمثلاً لا تكون همزة الاستفهام مبتدأ أو خبراً، أو مفعولاً به، أو حالاً، وكذلك لا يمكن أن تكون لا (لا) النافية وظيفه نحوية، والأداة قد تحمل وظيفة إعرابية، فمثلاً تكون (أين) فضلاً عن أنَّها من حروف المعاني يمكن أن تكون خبراً، و(كيف) يمكن أن تكون خبراً، ويمكن أن تكون حالاً؛

(1) دراسات في الأدوات النحوية : 24.

(2) شرح عيون الإعراب : 288.

لك فهمزة الإستفهام، وما النافية، ولا الناهية، وحروف العطف وغيرها حروف وليست بأدوات. أما سماء الإستفهام، وأسماء الشرط وغيرها أدوات للسبب المذكور آنفاً. وسنتناول في هذا الفصل دراسة لخلاف في الحروف والأدوات في كتب إعراب القرآن الكريم التي وجدناها حافلة بكثير من المسائل الخلافية التي تتعلق بالأدوات والحروف.

أولاً - الخلاف في معاني الأدوات:

ومنه:

١ ثمّ بمعنى الواو^(١)

في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَهُ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾^(٢). قال الزجاج: "وزعم الأخفش^(٣) أن (ثم) في معنى الواو، وهذا خطأ لا يميزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته؛ إنما ثم للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير، وإنما المعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء خلق آدم أولاً فإنها المعنى: إنا بدأنا خلق آدم ثم صورناه، فإبتداء خلق آدم التراب، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٤). فبدأ الله خلق آدم تراباً، وبدأ خلقهواء من ضلع من أضلاعه، ثم وقعت الصورة بعد ذلك.^(٥) لذلك جاء في العين: "ثم حرف من حروف النسق لا يشترك ما بعدها بما قبلها إلا أنها تبين الآخر من الأول"^(٦). وثم من حروف العطف تفيد الترتيب مع التراخي، هذا هو رأي سيبويه والجمهور، قال سيبويه: "ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروراً وجعلت ثم الأولى مبدوءاً به واشتركت بينهما في الجر"^(٧).

(١) ينظر في هذه المسألة: الجنى الداني: 406، وارتشاف الضرب: 2 / 638.

(٢) سورة الأعراف، الآية: 11.

(٣) ينظر: معاني القرآن: 2 / 294.

(٤) سورة آل عمران، الآية: 59.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 321-322.

(٦) العين: 8 / 218.

(٧) الكتاب: 1 / 218.

وراجعت معاني القرآن للأخفش فوجدت الأمر على نحو ما عزاه إليه الزجاج وعلى وفق ما مرّ آنفاً إذ يقول تعليقا على الآية الكريمة: "لأنَّ ثمَّ في معنى الواو" (1). والمختار عندنا هو رأي سيويه ومن تبعه كما قال الزجاج: لأنَّ الأصل في كل حرفٍ من حروف العطف إنها وُضِعَ لأداء معنى خاص به، فإذا استعمل حرف في موضع آخر اضطربت القاعدة النحوية وانتفت قاعدة الوضع، والبقاء على الأصل والحفاظ عليه في الإستعمال النحوي أولى من الخروج عنه إذ لا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة ولا ضرورة هنا (2) فضلاً عن ذلك فإن المعنى في هذه الآية يرجح رأي الزجاج وما ذكره في تفسير هذه الآية. أي أنَّ الزجاج جعل "ثم" للترتيب الزمني وهذا هو موضعها الأصلي.

2 - اختلافهم في الواو

في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَهْدُوا عَهْدًا﴾ (3)(4)
الواو عند سيويه واو عطف، قال: "هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام وذلك قولك: وهل وجت فلاناً عند فلان؟ فيقول: أو هو ممن يكون عند فلان، فأدخلت ألف الإستفهام وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل الألف عليها." (5)
وذهب الكسائي إلى أنها (أو) وحركت الواو منها (6). وردّ مكي القيسي هذا الرأي بأنه لا قياس له في العربية (7). قال ابن عطية: "وهذا كَلَّةٌ متكلف، والصحيح قول سيويه" (8). وهو الأقرب عندي؛ لأنَّ الهمزة استفهامية والواو بعدها حرف عطف، وهمزة الاستفهام تصدرت حرف العطف كونها لها الصدارة في الكلام، وهذا أسلوب شائع في اللغة العربية وهي كالفاء وثم، وهذا في الكلام كثير.

(1) معاني القرآن: 2 / 294، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 638، والدر للمصون: 3 / 238،

والجنى الداني: 406، ومغني اللبيب: 158.

(2) ينظر: الجنى الداني: 528، وائتلاف النصرة: 158 المسألة: 27.

(3) سورة البقرة، الآية 100.

(4) ينظر في هذه المسألة: المحرر الوجيز: 1 / 185، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 39، والدر للمصون: 1 / 316.

(5) الكتاب: 1 / 491.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 203، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 39.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 21 / 264.

(8) المحرر الوجيز: 1 / 185، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 39.

ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأياً للأخفش مفاده أنها زائدة⁽¹⁾ وفي معاني القرآن أجاز أن تكون الواو أو الفاء هنا زائدة أو حرف عطف، قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا﴾⁽²⁾ "فهذه واو تُجمل مع حرف الإستفهام، وهي مثل الفاء في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾"⁽³⁾ فهذا في القرآن، والكلام كثيرة، وهما زائدتان في هذا الوجه وهي مثل الفاء التي في قولك: أقالله لتَصْنَعَنَّ كذا وكذا، وقولك للرجل: أفلا تقوم؟ وإن شئت جعلت الفاء والواو هنا حرف عطف⁽⁴⁾.

3 - (أو) بمعنى الواو⁽⁵⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في معنى الواو، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع من القرآن الكريم⁽⁶⁾ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽⁷⁾

قال الزجاج: "قال غير واحد معناه بل يزيدون، قال ذلك الفراء، وأبو عبيدة. وقال قوم معناها معنى الواو، و (أو) لا تكون بمعنى الواو، لأن الواو معناها الإجماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر و (أو) معناها افراد أحد شيئين أو أشياء"⁽⁸⁾ والرأي القائل أن الواو معناها معنى (أو)

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 203، ومشكبل إعراب القرآن: 1 / 63 - 64، والبيان في

غريب إعراب القرآن: 1 / 131، والدر المصون: 1 / 316.

(2) سورة البقرة، الآية: 100.

(3) سورة البقرة، الآية: 87.

(4) معاني القرآن: 1 / 141.

(5) ينظر هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 478 المسألة: 67، والأمالي الشجرية:

317 / 2، والمحسر السوجيز: 487، والدر المصون: 1 / 135، والجنى الداني: 247، ومغني

الليبي: 88، وائتلاف النصرة: 148 المسألة: 10.

(6) سورة النساء، الآية: 135، والصفات، الآية: 147، والمؤمن، الآية: 26.

(7) سورة الصفات، الآية: 147.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 314، وينظر: مجاز القرآن: 2 / 174، ومعاني القرآن للفراء:

393 / 2.

نسبه أبو جعفر النحاس للأخفش⁽¹⁾ وأكدته الأخفش في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّ اللَّهَ أَوَّلَىٰ بِرِمَاكُم﴾⁽²⁾ "قال لأنَّ (أو) هنا في معنى الواو أو يكوناً ضمير (من)، كأنه: إن يكن من بخاصم غنياً أو فقيراً، يريد: غنيين أو فقيرين." ⁽³⁾ "في حين نسبه مكى لعامة الكوفيين⁽⁴⁾ وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك⁽⁵⁾ ونسبه المرادي إلى الأخفش، والجرمي⁽⁶⁾ ونسبه ابن جني⁽⁷⁾ إلى قطرب. ويبدو أن هذا الرأي غير مرضٍ عند الزجاج، وذلك لإختلاف معنييهما؛ لأنَّ أو معناها الاجتماع، وليس فيها دليلٌ أنَّ أحدَ الشيئين قبل الآخر⁽⁸⁾ وقد وافقه أبو جعفر النحاس في هذا

الرد، إذ رفض قولي الأخفش، قال: "القولان خطأ لا تكون (أو) بمعنى الواو ولا تضم (من) كما لا يضم بعض الأسم" ⁽⁹⁾

وكرر النحاس رفضه كون (أو) بمعنى (الواو) إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾⁽¹⁰⁾ "وهذا أيضاً مما يشكل في العربية؛ لأن (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى الواو لإختلاف ما بينهما، ولا بمعنى (بل) لما ذكرنا" ⁽¹¹⁾

ولا يصح كون (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو؛ لأنَّ بل تفيد الأضراب عن الأول والإيجاب من بعده وتعالى الله عن ذلك، أو خروج من شيء إلى شيء وليس هذا موضع ذلك، والواو معناها خلاف معنى (أو) فلو كان أحدهما بمعنى الآخر لبطلت المعاني؛ ولو جاز ذلك لكان: وأرسلناه إلى أكثر من مائتي ألف أخضر⁽¹²⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 460، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 397.

(2) سورة النساء، الآية: 135.

(3) معاني القرآن: 1 / 247.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 243.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 269، والدر المصون: 1 / 135.

(6) الجنى الداني: 247.

(7) ينظر: الخصائص: 2 / 461.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 314.

(9) إعراب القرآن: 1 / 460.

(10) سورة النجم، الآية: 9.

(11) إعراب القرآن: 3 / 263.

(12) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 773، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 132، وائتلاف النصرة: 149.

وقد ردّ أبو البركات الأنباري احتجاج بعض الكوفيين بهذه الآية.
قال: " أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، فلا حجة لهم فيه،
وذلك من وجهين

■ أحدهما: أن يكون للتخير، والمعنى أنهم إذا رأهم الرائي تخيّر في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.

■ والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك، والمعنى الرائي إذا رأهم شكّ في عدتهم لكثرتهم " (1)
وهذا الرأي الأخير ذكره ابن جني (2).

وقد تبنى الفخر الرازي رأي بعض الكوفيين في مجيء (أو) بمعنى (الواو) محتجاً بقول الشاعر (3)
وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا (4)

أما نسبة هذا الرأي للكوفيين عامتهم فليس صحيحاً، وقد سبق أن بينا أن الفراء يرى أن (أو) في هذه الآية بمعنى (بل) (5).

ومن المحدثين من نسب هذا الرأي إلى سيبويه واستشهد بنص من كتابه إذ قال: " وظاهر كلام سيبويه أنها قد تأتي بمعنى الواو، قال سيبويه: " وتقول خذه بما عَزَّ أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتك على كل حال، ومن العرب من يقول: خذه، بالعزّز والهين وكل واحد تجزيء عن اختها " (6). وهذا قول المبرد أيضاً (7).

ومهما يكن من شيء فإن ابقاء (أو) على بابها أولى؛ لكونها شكّاً، وذلك أن هذا الكلام خرج حكاية من الله ﷻ لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم هؤلاء مئة ألف أو يزيدون (8).

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 481، وينظر: ائلاف النصره: 149.

(2) ينظر: الخصائص: 2 / 457، والأمالى الشجرية: 2 / 319.

(3) البيت لتوبة بن الحمير، ينظر: الأمالى الشجرية: 2 / 317.

(4) ينظر: التفسير الكبير: 2 / 78.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 393.

(6) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: 228-229، وينظر: الكتاب: 1 / 489.

(7) ينظر: المقتضب: 3 / 311.

(8) ينظر: الخصائص: 2 / 461.

4 - (إلا) هل تكون بمعنى (الواو) ؟⁽¹⁾

في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَتُكُمْ أَن تَعْمُرُوا مِن مَّا بَيْنَ
عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ﴾⁽²⁾

(إلا) عند سيويه والجمهور تأتي أداة استثناء، ولا تكون بمعنى الواو، وقد ذكرها مع أدوات الاستثناء⁽³⁾، وذكر الزجاج رأي أبي الحسن الأخفش في هذه الآية، قال: " انتصب غير مُحْلِي الصيد على قوله: يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " كأنه قيل أوفوا بالعقود غير مُحْلِي الصيد. وقال بعضهم: يجوز أن تكون (ما) في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاء اخوتك إلا زيد، وهذا عند البصريين باطل؛ لأنَّ المعنى عند هذا القائل: جاء اخوتك وزيد. كأنه يعطف بها كما يعطف بلا⁽⁴⁾. وهذا الذي ذكره الزجاج، ولم ينسبه لأحد هو رأي الفراء، قال في قوله تعالى: (الما يُتلى عليكم) " في موضع نصب بالاستثناء، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلا زيدا وإلا زيداً"⁽⁵⁾. ويبدو أنَّ الفراء له رأي آخر يخالف تماماً لهذا الرأي، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁶⁾ قال: " وقد قال بعض النحويين (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال: (لئلا يكون للناس عليكم حجة) ولا الذين ظلموا وهذا صواب في التفسير خطأ في العربية⁽⁷⁾ وقد أجاز الأخفش أن تأتي (إلا) بمعنى الواو وحكى ذلك عن يونس إذ قال في تفسير لقوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) " فهذا بمعنى (لكن) وزعم

(1) ينظر هذه المسألة: الأزهية: 187، وارتشاف الضرب: 2 / 630، والإنصاف في مسائل الخلاف:

1 / 266 المسألة: 35، والبيان: 403 المسألة: 77، واتلاف النصرة: 175 المسألة: 52.

(2) سورة المائدة، الآية: 1.

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 360.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 141، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 251.

(5) معاني القرآن للفراء: 1 / 298، وينظر: الجنى الداني: 473.

(6) سورة البقرة، الآية: 150.

(7) معاني القرآن للفراء: 1 / 89.

يونس أنه سمع أعرابياً فصيحاً يقول: ما أشتكي شيئاً إلا خيراً، وذلك أنه كيف تُجِدُّك؟ وتكون إلا بمنزلة الواو نحو قول الشاعر⁽¹⁾.

وَأَرَى هَـا دَاراً بِأَغْلِرَةِ السَّيِّـ	هَذَا لَمْ يَنْدُرْ هَـا رَشَم
إِلَّا رَمَاداً هَامِئاً دَفَعَتْ	عَنْهُ الرِّيحُ أَخَوَ الدُّخَانِ

(1) هذان البیان للمخبل السعدي . ينظر : شعر المخبل السعدي : 85 ، والمفضليات : 113-114 .

أراد: أرى لها داراً ورماداً⁽¹⁾ وهذا قول أبي عبيدة الذي أكد أن (إلاً) هنا ليس بموضع استثناء إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا⁽²⁾ وهذا مذهب عامة الكوفيين⁽³⁾. وقد أبطل الزجاج هذا القول إذ قال عنه " هذا خطأ عند الحذاق من النحويين وفيه بطلان المعاني، وتكون (إلاً) وما بعدها مستغنى عن ذكرها "⁽⁴⁾ وضعفه أبو حيان محتجاً بأن هذا لم يثبت من لسان العرب ولا يقوم عليه دليل⁽⁵⁾. ووسم أبا عبيدة بالضعف في النحو، ونسبه في كتابه (ارتشاف الضرب) إلى ثعلب، قال: " وفي محفوطي أن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنها حرف عطف في مثل: ما قام القوم إلا زيداً، وما ضربت القوم إلا زيداً، وما مررت بالقوم إلا زيد "⁽⁶⁾.

٥- (لَعَلَّ) بمعنى (هل)⁽⁷⁾

انفرد السفاقي بذكر هذا الخلاف من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَدْرِي لَعَلَّهِ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَّعْتُ الْحَيَّانَ﴾⁽⁸⁾

قال السفاقي: " الكوفيون يجرّون (لَعَلَّ) مجرى هل، فكما يقع التعليق (بهل) فهذا بـ (لَعَلَّ)⁽⁹⁾ قال أبو حيان: " ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن لَعَلَّ من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها

(1) معاني القرآن للأخفش: 1 / 152، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 630، ومغني اللبيب: 101.

(2) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 60، وجامع البيان: 2 / 169، والبحر المحيط: 2 / 43، والدر

المصون: 1 / 408، ومغني اللبيب: 101.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 266، والتبيين عن مذاهب النحويين: 403، واتلاف

النصرة: 175، وجمع الهوامع: 1 / 230.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 2 / 169، وينظر: البحر المحيط: 2 / 43، ولم أعتز على قول الزجاج

في معاني القرآن.

(5) ينظر: البحر المحيط: 2 / 43.

(6) 2 / 630.

(7) ينظر هذه المسألة: الأزهية: 227، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1555، والجنى الداني: 528،

ومغني اللبيب: 379.

(8) سورة الأنبياء، الآية: 111.

(9) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 236، وينظر: البحر المحيط: 7 / 474.

بقوله: ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾⁽¹⁾ ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾⁽²⁾ (3).

وإجراء (لَعَلَّ) مجرى (هل) رَدَّة البصريون؛ لأنَّ لعل لا تكون للاستفهام أصلاً؛ لأنَّ حملها على أصلها أولى، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة⁽⁴⁾.

وهذا القول الذي يُنسب إلى الكوفيين لم أجده في معاني القرآن للفراء، ولم يذكره أحد من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، إذا ما استثنينا السفاسي الذي نقله عن شيخه أبي حيان⁽⁵⁾ وذكره ابن مالك أيضاً⁽⁶⁾.

6 - هل تأتي اللام الجارة بمعنى (أن)؟⁽⁷⁾

ذكر الزجاج أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾...⁽⁸⁾ بمعنى أن عند الكوفيين، قال "وأردت، وأمرت، تطلبان المستقبل، ولا يجوز أن تقول: أردت أن قُمتُ، ولا أمرت أن قُمتُ، ولم يقولوا لم لا يجوز ذلك؟ وهذا غلط أن تكون لام الجر تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها؛ لأن ما كان في معنى أن دخلت عليه اللام. تقول: جئت لك كي تفعل كذا وكذا وجئت لكي تفعل كذا وكذا، وكذلك اللام في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾ كاللام في كي المعنى: اراده الله ﷻ للتبيين لكم، وأنشد أهل اللغة⁽⁹⁾: أردتُ لكيما لا ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل

وأنشدنا محمد بن يزيد المبرد⁽¹⁰⁾

أردتُ لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس، والوفود شهود
فأدخل هذه اللام على كي، ولو كانت بمعنى (أن) لم تدخل اللام عليها⁽¹⁾.

(1) سورة الشورى، الآية: 17.

(2) سورة عبس، الآية: 3.

(3) البحر المحيط: 7 / 474، وينظر: الدر المنثور: 5 / 119.

(4) ينظر: الجنى الداني: 528، وإتلاف النصرة: 158 المسألة: 27.

(5) ينظر: البحر المحيط: 7 / 474.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1555.

(7) ينظر في هذه المسألة: التفسير الكبير: 10 / 66، والبحر المحيط: 3 / 602.

(8) سورة النساء، الآية: 26.

(9) البيت في: معاني القرآن للفراء نسبة لأبي ثروان: 1 / 262.

(10) ينظر: الكامل: 2 / 115.

وقال الفراء: "والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع (أن) في أردت وأمرت. فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرت أن تقوم، وأمرت لتقوم، قال الله ﷻ: ﴿وَأَمْرًا لِّسُلَيْمٍ لِّرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾ ... وإنما صحّت اللام في موضع أن في أمرتك وأردت؛ لأنها يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي؛ ألا ترى أنك تقول: أمرتك أن تقوم، ولا يصلح أمرتك أن قمت. فلما رأوا (أن) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الإستقبال بكي، وباللام التي في معنى كي"⁽³⁾.

والذي تبين لنا من هذين الرأيين أن الزجاج يقدر الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محل رفع بالإبتداء والجار بعد خبره⁽⁴⁾، ومذهب الكوفيين أن اللام هي نفسها بمنزلة (أن) وهذا مردود عند البصريين؛ لأنها لو كانت بمعنى (أن) لم تدخل اللام عليها⁽⁵⁾. وهذا ما أكدّه الزجاج عندما ردّ قول الفراء بهذه الحجة، وضعّف ابن عطية قول الكوفيين إذ قال: "وقال الفراء والكوفيون اللام نفسها بمنزلة (أن) وهو ضعيف"⁽⁶⁾.

وما ذكر الزجاج في حقيقته هو مذهب الخليل وسيبويه، إذ إنّ الفعل عندهما مقدر بالمصدر، أي: إرادة الله ليبيّن، قال سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن معنى: أريد لأن تفعل فقال: إنما يريد أن يقول: أرادت لهذا كما قال ﷻ: ﴿وَأَمْرٌ لِّأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽⁷⁾. إنما هو أمرت لهذا"⁽⁸⁾.

وهناك رأي ثالث في اللام التي وردت في النص الكريم وهو أن اللام زائدة و(أن) مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة، وإليه ذهب الزمخشري، وأبو البقاء العكبري⁽⁹⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 43.

(2) سورة الأنعام، الآية: 71.

(3) معاني القرآن للفراء: 1 / 261 - 262، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 5 / 147، والبحر المحيط: 3 / 602، والجنى الداني: 161، والتفسير الكبير: 10 / 66.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 42.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 77.

(6) المحرر الوجيز: 2 / 40.

(7) سورة الزمر، الآية: 39.

(8) الكتاب: 1 / 479.

(9) ينظر: الكشف: 1 / 533، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 350، والجنى الداني: 160.

قال الزمخشري: «يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ» يريد الله أن يبين فزادت اللام مؤكدة لإرادة التبيين، كما زيدت في لا إبالك لتأكيد إضافة الأب⁽¹⁾.

وبهذا القول يكون الزمخشري، قد خرج عن قول الكوفيين والبصريين؛ لأن فيه (أن) تضمير بعد اللام الزائدة، وهي لا تضمير فيما نص عليه النحويون بعد لام إلا إذا كانت تلك اللام للتعليل أو للجحود⁽²⁾. والله أعلم.

7- (حتى) بمعنى (إلا)⁽³⁾

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾⁽⁴⁾.

قال أبو البقاء العكبري: (حتى يقولان) أي أن يقولان، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقول: (إنما نحن فتنَةٌ)، وقيل: حتى بمعنى إلا؛ أي وما يعلمان من أحد إلا أن يقول⁽⁵⁾.

وقد استبعد السفاقي هذا الرأي إذ قال: "ولا أعلم أحداً من متقدمي النحويين ذكر لحتى هذا المعنى، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل وأنشد عليه⁽⁶⁾:

ليس العطاء من الفضول سباحةً حتى تجود وما لديك قليلٌ

قال: يريد إلا أن تجود⁽⁷⁾.

ونسب ابن هشام هذا الرأي لسيويه، ولأبن هشام الخضر اوي (ت 646 هـ)، وابن مالك، قال: "وهذا المعنى ظاهر من قول سيويه في تفسير قوله (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضر اوي وابن مالك⁽⁸⁾.

(1) الكشف: 1 / 533.

(2) ينظر: الدر المصون: 2 / 352.

(3) ينظر في هذه المسألة: الدر المصون: 1 / 323، والجنى الداني: 506، ومغني اللبيب: 166.

(4) سورة البقرة، الآية 102.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 99.

(6) البيت للمقنع الكندي، ينظر: الأغاني: 10 / 153 وهو من شواهد مغني اللبيب: 169، وينظر: معجم شواهد العربية: 298.

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 361، وينظر: البحر المحيط: 1 / 528، والدر المصون: 1 / 323، ومغني اللبيب: 169.

(8) مغني اللبيب: 169، وينظر: الكتاب: 1 / 374.

واستبعد المرادي نسبة هذا الرأي لسيبويه؛ "لأن سيبويه لم ينص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن)؛ لأن ذلك تفسير معنى. ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى" (1). وما نسب إلى سيبويه من اثبات (أن) بعد (حتى) لم يرد عنه. خصوصاً وأن سيبويه لا يميز إظهارها بعد (حتى)، قال سيبويه: "واعلم أن (أن) لا تظهر بعد حتى وكى" (2) والله أعلم.

8 - اختلافهم في (كلاً)

ومما انفرد به السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما ذكره من اختلاف النحويين في معنى (كلاً) من قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا سَكَتُ مَآ يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ (3). - أحدهما: كلاً حرف زجر وردع، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والمبرد، وعامة البصريين (4). وقد رجح السمين الحلبي هذا الرأي إذ قال: "وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زجرت وردعت ذلك القائل" (5). - الثاني: هو مذهب الكسائي، وابن الأثير، ونصر بن يوسف (ت 240 هـ) وابن واصل (6) (ت 373 هـ) أنها بمعنى: حقاً" (7). فيبدأ بها لتأكيد ما بعدها، فتكون في موضع المصدر، ويكون موضعها نصباً على المصدر، والعامل محذوف، أي: أحق ذلك حقاً" (8).

(1) الجنى الداني: 506.

(2) الكتاب: 1 / 408.

(3) سورة مريم، الآية: 79.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147 - 148، وينظر: الكتاب: 2 / 312، وارتشاف الضرب: 3 / 262، والبحر المحيط: 7 / 296، والدر المصون: 4 / 523، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 315، والجنى الداني: 525، ومغني اللبيب: 249.

(5) الدر المصون: 4 / 523.

(6) ابن واصل: هو أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي، مقرئ جليل، إمام متقن ضابط، أخذ القراءة سماعاً على أبيه أحمد عن يزيد الكسائي. ينظر: غاية النهاية: 2 / 91.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147 - 148، وارتشاف الضرب: 2 / 262، والدر المصون: 4 / 524، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 315.

(8) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4 / 315.

- الثالث: وهو مذهب النضر بن شميل المازني (ت 203هـ) أنها بمعنى (نَعَمْ) وتبعه الفراء⁽¹⁾.

- الرابع: وهو مذهب أبي عبد الله بن محمد الباهلي أنها رَدَّ لما قبلها، وهذا قريب من معنى الردع⁽²⁾.

ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي حاتم السجستاني والزجاج، قال: "ومذهب أبي حاتم، والزجاج أن (كَلَّا) للاستفهام" بمنزلة (أَلَا)، وعن أبي حاتم أنها تكون للاستفتاح، وبمعنى حقاً، ومن حيث هي حرف رَدْعٍ وَزَجْرٍ كان لها معنى كبير في الألفاظ"⁽³⁾.

وعند ابن قتيبة هي ردعٌ وزجرٌ⁽⁴⁾. واختاره ابن هشام: "لأنه أكثر أطراداً؛ فإن قول النضر لا يتأتى في آتبي المؤمنين: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾⁽⁵⁾ والشعراء: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ قَالِ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾^(٦) قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ^(٧) قَالَ أَصْحَابُ^(٨) وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾^(٩) و: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ﴾^(١٠) لأن أن تُكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تُكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها؛ ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، وأما قول مكِّي إن (كلا) على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى (حقاً) فبعيدٌ، لأن اشتراك اللفظ بين الأسمية والحرفية قليلٌ، ومخالف للأصل^(١١).

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147-148، وارتشاف الضرب: 3 / 262، والذر

المصون: 4 / 524، والجنى الداني: 525، ومغني اللبيب: 250.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147-148.

(3) هكذا في الأصل، والصحيح هو الإستفتاح وبه تستقيم العبارة.

(4) ارتشاف الضرب: 2 / 362، وينظر: الجنى الداني: 525.

(5) تأويل مشكل القرآن: 558.

(6) سورة المؤمنون، الآية: 100.

(7) سورة الشعراء، الآيتان: 61-62.

(8) سورة المطففين، الآية: 18.

(9) سورة المطففين، الآية: 7.

(10) ينظر: مغني اللبيب: 250.

وذكر السيوطي رأياً نسبته لأبي حيان، قال: " قال أبو حيان: ذهب الفراء، وأبو عبد الرحمن الزبيدي. ومحمد بن سعدان ⁽¹⁾ إلى أن كلاً بمنزلة سوف، وهذا مذهب غريب " ⁽²⁾ ومذهب الجمهور أنها بسيطة ⁽³⁾. وزعم ثعلب أنها مركبة من كافالتشيه، و (لا) التي للرد وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي ⁽⁴⁾. وليس لثعلب دليل على ذلك.

9 - (اللام) بمعنى (في)

ذكر السفاقسي خلافاً بين النحويين في معنى اللام من قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ ⁽⁵⁾ قال السفاقسي: " اللام عند الزمخشري: مثلها في قولك: جئته لخمس ليالٍ خلون من الشهر ومنه، قول النابغة ⁽⁶⁾ :
تَوَهَّمْتُ أَيَّامَ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَصْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ " ⁽⁷⁾

• وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها بمعنى لأجله، أي: لأجل يوم القيامة ⁽⁸⁾ وذكر السفاقسي رأياً نسبته للكوفيين مفاده: " أن اللام بمعنى (في) ووافقهم ابن قتيبة من متقدمي النحويين وابن مالك من المتأخرين، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا يَجْلِيهَا لَوْفٌهَا إِلَّا هُوَ ﴾ ⁽⁹⁾ أي: في وقتها، وأنشد عليه لمسكين الدارمي ⁽¹⁰⁾.

(1) محمد بن سعدان : وهو محمد بن سعدان الضرير النحوي من أكابر القراء ، أخذ عن أبي معاوية الضرير وأخذ عنه ابن المزيان (ت 231 هـ) . ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 153 ، ونزهة الألباء : 107 .

(2) الأشباه والنظائر في النحو : 29 / 5 .

(3) ينظر : الجنى الداني : 525 .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب : 262 / 2 .

(5) سورة الأنبياء ، الآية : 47 .

(6) الديوان : 43 .

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 215 ، وينظر : الكشف : 21 / 3 ، والبحر المحيط : 435 / 7 ، والدّر المصون : 90 / 5 .

(8) ينظر : البيان في إعراب القرآن : 199 / 2 .

(9) سورة الأعراف ، الآية : 187 .

(10) الديوان : 33 .

أولئك قومي قد مضوا لسييلهم كما قد مضى من قبل عاد وثمود⁽¹⁾

وما نسب السفاقي للكوفيين نصّ عليه الفراء، قال: " وقوله: ليوم القيامة، وفي يوم القيامة⁽²⁾ يريد أن اللام بمعنى (في).

وذكر ابن جرير الطبري هذا الرأي ولم يستحسنه وعنده أن التقدير: لأجل يوم القيامة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه⁽³⁾. وهذا الرأي هو المرجع عندنا؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم، وهو أقرب إلى المعنى؛ لأن كل حرف وضع لمعنى، وإذا استعمل كل حرف بمعنى الآخر لذهبت فائدة الوضع واختلط الكلام بعضه ببعض، فضلاً عن حذف المضاف هو الشائع.

10 - هل تأتي (إن) بمعنى (لو)

في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾⁽⁴⁾.

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي الأخفش، والفراء الذي ينص على أن " (إن) أجيب بجواب (لو)؛ لأن المعنى: ولو أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك"، وكذا تجاب (لو) بجواب " (إن) تقول: لو أحسنت أحسن إليك ومثله: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِجْحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا﴾⁽⁵⁾. أي: لو أرسلنا ريجاً " (6).

وهذا القول مخالف لرأي سيبويه الذي يرى: أن معنى لئن مخالف لمعنى (لو) يعني بذلك أن معنى (إن) يجب بها الشيء لوجوب غيره تقول: إن أكرمتني أكرمتك، ومعنى (لو) أنه يمتنع بها الشيء

(1) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 215، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 11 / 494، والبحر

المحيط: 7 / 435، والذّر المصون: 5 / 90، ولم أعثر على قول ابن قتيبة فيما توفر لدي من كتبه.

(2) معاني القرآن للفراء: 2 / 205.

(3) ينظر: جامع البيان: 17 / 25، والمحرو الوجيز: 4 / 85.

(4) سورة البقرة، الآية: 145.

(5) سورة الروم، الآية: 51.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 1 / 221، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 125، ومعاني القرآن للفراء: 1 / 84، ومعاني القرآن للأخفش: 1 / 151، وجامع البيان: 2 / 15، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 161.

لا متنازع غيره، فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى⁽¹⁾ وكذلك أن معنى (لئن) لما يستقبل من الزمن ومعنى (لو) ماضي⁽²⁾

قال سيبويه: "وسأله - يعني الخليل - عن قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِجَالًا مِّمَّا فَرَغُوا مَصْفَرًا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾⁽³⁾ فقال هي في معنى لَيَفْعَلُنَّ، كأنه قال: لَيَظْلُنَّ، كما تقول: والله لأفعلن ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعل. وقالوا: لئن زرته ما يقبل مثل، وقال: لئن فعلت ما فعل، يريد معنى ما هو فاعل وما يفعل، كما كان لَضَلُّوا مثل لَيَضِلُّنَّ، وكما جاءت: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَنْتَ صَاحِتُونَ﴾⁽⁴⁾ على قوله: أَمْ صَمْتُمْ، وكذلك فجاء هذا على ما هو فاعل. قال: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَتَّبِعُوا فِئَتَكَ﴾⁽⁵⁾ أي: ما هم تابعين ...⁽⁶⁾

وقول سيبويه مبني على أن اللام هي التي تؤذن بقسم محذوف بمعنى أنها الموطئة للقسم (وإن) معها شرطية، فقد اجتمع شرط وقسم، وسبق القسم، فالجواب للقسم؛ لأنه السابق وهو قوله: (ما تبعوا) ولذلك لم تدخله الفاء، وحذف جواب الشرط لسد جواب القسم مسدود، ولذلك جاء فعل الشرط ماضياً؛ لأنه متى حذف الجواب وجب مضي فعل الشرط إلا في ضرورة و(تبعوا) وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى؛ أي: ما تتبعون؛ لأن الشرط قيد في الجملة، والشرط مستقبل فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلاً ضرورة ولا يكون شرطاً في الماضي⁽⁷⁾

أما قول الأخفش والفراء أن (إن) هنا بمعنى (لو)⁽⁸⁾ ولذلك كانت (ما) في الجواب لإن؛ لأن (إن) بمعنى (لو) فكما أن (لو) تجاب (بما)، أما إذا لم تكن بمعناها، فلا تجاب بـ (ما) وخدّها؛ بل لا بد من الفاء تقول: إن تزرن فما أزورك، ولا يجوز ما أزورك. وعلى رأي الفراء والأخفش يكون جواب

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 221، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 161.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 224، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 125.

(3) سورة الروم، الآية: 51.

(4) سورة الأعراف، الآية: 193.

(5) سورة البقرة، الآية: 145.

(6) الكتاب: 1 / 456، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 224، والجامع لأحكام القرآن:

2 / 162، والبحر المحيط: 2 / 27.

(7) ينظر: الكشف: 1 / 229، والبحر المحيط: 2 / 26، والنهر اللام: 1 / 148، والذر المصون:

1 / 400.

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 84، ومعاني القرآن للأخفش: 1 / 151.

القسم محذوفاً لدلالة جواب (إن) عليه. وهذا الرأي الذي تبناه الفراء مبني على مذهبه أن القسم إذا تقدم على الشرط، جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم⁽¹⁾ وهذا ليس مذهب البصريين بل أن الجواب في مثل هذه الحالة يكون للقسم⁽²⁾ واستعمال (إن) بمعنى (لو) قليل، فلا ينبغي أن يحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها⁽³⁾.

ويبدو أن ابن عطية قد استساغ رأي الأخفش والفراء إذ قال: " وجاء جواب (لئن) كجواب (لو) وهي ضدها في أن لو تطلب المضي والوقوع، وإن تطلب الإستقبال؛ لأنها جميعاً يترتب قبلهما معنى القسم فالجواب إنما للقسم؛ لأن أحد الحرفين يقع موضع الآخر وهذا قول سيبويه⁽⁴⁾، وردّه أبو حيان قائلاً: وهذا الكلام فيه تشبيح وعدم نص على المراد؛ لأن أوله يقتضي أن الجواب لـ (إن)، وقوله بعد: فالجواب إنما هو للقسم يدل على أن الجواب ليس لأن، والتعليل بعد بقوله: لأن أحد الحرفين يقع موضع الآخر، لا يصلح أن يعلل به قوله: فالجواب إنما هو للقسم، بل يصلح أن يكون تعليلاً؛ لأن الجواب لأن، وأجريت في ذلك مجرى لو. وأما قوله: هذا قول سيبويه فليس في كتاب سيبويه إلا ما تبعوا جواب القسم، ووضع فيه الماضي موضع المستقبل⁽⁵⁾.

11 هل تكون (ما) بمعنى (لم)⁽⁶⁾

في قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النَّذْرُ﴾⁽⁷⁾.

أجمع معربو القرآن الكريم على أن (ما) يجوز أن تكون استفهامية بمعنى أي شيء تغني النذر؟. ويكون موضعها نصباً بتغن، ويجوز أن تكون نافية لا موضع لها من الإعراب⁽⁸⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط: 2 / 26، والدر المصون: 1 / 400، وشرح الكافية للرضي: 2 / 391.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 391.

(3) ينظر: البحر المحيط: 2 / 27.

(4) المحرر الوجيز: 1 / 222.

(5) البحر المحيط: 2 / 27.

(6) ينظر هذه المسألة: المحرر الوجيز: 5 / 212، والدر المصون: 6 / 222.

(7) سورة القمر، الآية: 5.

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3 / 105، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 85، وإعراب القرآن:

للنحاس: 3 / 282، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 336، والبيان في غريب إعراب القرآن:

2 / 403، والمحرر الوجيز: 5 / 212.

وذكر أبو جعفر النحاس رأياً غريباً نسبته إلى قوم من غير تسمية لهم، ولم يوافقهم عليه حين قال: " وزعم قوم أن الياء حذفت من (تغني) في السواد؛ لأن (ما) بمنزلة (لم) وهذا خطأ قبيح، لأن (ما)، من حروف الجزم، وهي تقع على الأسماء والأفعال، فمحال أن تجزم ومعناها أيضاً مختلف، لأن (لم) تجعل المستقبل ماضياً و (ما) تنفي الحال. " (1)

ونقل مكي القيسي هذا الرأي، وتبناه من غير أن ينسبه لأحد (2) ونسبه السمين الحلبي لمكي (3) ولم أعثر على صاحب هذا الرأي في الكتب النحوية المتيسرة لدينا.

قال أبو جعفر: " فأما حذف الياء من (تغني) في السواد فإنه على اللفظ في الإدراج ومثله ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَّكَرٍ﴾ (٦) (4) تكتب بغير واو على اللفظ في الإدراج. فأما الداعي إذا حذفت منه الياء فالقول فيه إنه مبني على نكرته (5)

12 - (لما) بمعنى (إلا)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين النحويين في ذلك.. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٣٣) (6) قرأ الكوفيون بتشديد (لما) (7) وفيها قولان عند الكوفيين:

(1) إعراب القرآن للنحاس : 3 / 382 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 336 .

(3) ينظر : الدر المصون : 6 / 222 .

(4) سورة القمر ، الآية : 6 .

(5) إعراب القرآن للنحاس : 3 / 382 - 383 .

(6) سورة يس ، الآية : 32 .

(7) وهي قراءة عاصم ، وهمزة ، وابن عامر . ينظر : جامع البيان : 4 / 23 ، وإعراب القرآن للنحاس :

2 / 720 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 225 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 294 ،

والجامع لأحكام القرآن : 15 / 24 ، والبحر المحيط 9 / 63 .

أحدهما: أن (لما) بمعنى (إلا) و(إن) بمعنى (ما) حكى ذلك سيويه⁽¹⁾. قال سيويه: "وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت لم أجاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله، فقال: وجه الكلام لتفعلن ههنا، ولكنهم أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوه بنشدك الله"⁽²⁾. وهذا قول الزجاج أيضاً⁽³⁾. وهو قول ابن جرير الطبري في أحد قوليهِ⁽⁴⁾. قال الفخر الرازي في كون (لما) بمعنى (إلا): "معنى مناسب وهو أن (لما) كأنها حرفا نفي وهما: (لم) و(ما) فتأكد النفي"⁽⁵⁾. وهذا القول أخذه من قول الفراء في (إلا) في الاستثناء، وإنما مركبة من (إن) و(لا) إلا أن الفراء جعل (إن) مخففة من الثقيلة، و(ما) زائدة⁽⁶⁾. وزعم الكسائي أنه لا يعرف (لما) بالتشديد⁽⁷⁾. والقول الثاني نسبته أبو جعفر النحاس إلى الفراء، إذ قال: والقول الآخر: إن المعنى: وإن كل لمن ما وهذا قول الفراء⁽⁸⁾. قال: وحذفت (ما) كم يقال علما بنو فلان أراد به على الماء بنو فلان⁽⁹⁾. وتبعه مكي القيسي⁽¹⁰⁾. وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً⁽¹¹⁾. وما نسبته أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء باطل؛ لأن الفراء

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 286، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 720، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 225، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 294 - 295، والتفسير الكبير: 26 / 64 - 65، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 24.

(2) الكتاب: 1 / 455.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 286.

(4) ينظر: جامع البيان: 23 / 4.

(5) التفسير الكبير: 26 / 64 - 65.

(6) ينظر: معاني القرآن: 2 / 377.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 377، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 294، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 225، والبحر المحيط: 9 / 63.

(8) ينظر: معاني القرآن: 2 / 377.

(9) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 294.

(10) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 226.

(11) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 294 - 295.

أجاز كلا الرأيين، إذ قال تعليقاً على الآية موضع الخلاف: " فإن شئت أردت: وإن كل لمن ما جميع، ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهم؛ كما قال ⁽¹⁾

عَدَاة طَفَّتْ عَلَاءٍ بِكَرْبِنِ وَائِلٍ وَعُجْنًا صَدُورَ الْخَيْلِ نَحْوُ تَمِيمٍ

والوجه الآخر من الثقل أن يجعلوا (لما) بمنزلة (إلا) مع (إن) خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة (إنما) إذا وضعت في معنى (إلا) كأنها (لم) ضمت إليها (ما) فصارا جميعاً استثناء وخرجتا من حد الجحد ⁽²⁾ " وهذا قول ابن جرير الطبري أيضاً ⁽³⁾ وهذا يعني أن الفراء في رأيه الأخير قد تابع كلاً من الخليل وسيبويه فهما قالا أن (لما) بمعنى (إلا) على ما بينا آنفاً، وقد عرض أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الرأيين من دون ترجيح لأحدهما ⁽⁴⁾ إذا ما استثنينا أبا البركات الأنباري الذي اكتفى بقول الخليل وسيبويه، ولم يذكر رأي الفراء، وهذا يعني أنه يرجح مذهب البصريين والتقدير عنده: وما كل إلا جميع ⁽⁵⁾ وهذا ما نرجحه؛ لأنه الأكثر تداولاً في كتب المعربين والمفسري

13 - اختلافهم في واو الحال

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنًا نَّاعَسًا بَاقِينَ طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ ⁽⁶⁾ ذكر مكي القيسي اختلاف النحويين في الواو الداخلة على (طائفة) إذ قال: " وطائفة ابتداء، و (قد أهتمهم) الخبر، والجملة في موضع

(1) البيت بلا عزو لأحد في: معاني القرآن. ينظر: 2 / 377 وهو من شواهد الطبري أيضاً. ينظر:

جامع البيان: 23 / 4، والأمال الشجرية: 1 / 97.

وهو في ديوان قطري بن الشجاء، وصدره:

ومال الحجازيون نحو بلادهم

ينظر: ديوان شعر الخوارج: 120.

(2) معاني القرآن: 2 / 377.

(3) ينظر: جامع البيان: 23 / 4.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 294، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 225.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 294، والإنقان في علوم القرآن: 1 / 350.

(6) سورة آل عمران، الآية: 154.

نصب على الحال، وهذه الواو في قوله تعالى: (وطائفة)؛ قيل: هي واو الحال، وقيل هي بمعنى (إذ) " (1). وهذا القول تبناه أبو البركات الأنباري (2)، وتبعه أبو البقاء العكبري في ذلك (3).

ورد ابن هشام الأنصاري قول مكّي القيسي في الواو فقال: "واو الحال الداخلة على الجمل الأسمية وتسمى واو الإبتداء، ويقدرها سيبويه (4) والأقدمون بـ (إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الأسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن إذ كذلك. وهم أبو البقاء في قوله تعالى: (وطائفة قد أهتمهم أنفسهم)، فقال: الواو للحال، وقيل بمعنى إذ وسبقه إلى ذلك مكّي، وزاد عليه قال: الواو للابتداء وقيل للحال، وقيل بمعنى (إذ) والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف قولها سواء " (5).

نقول إن اعتراض ابن هشام على أبي البقاء العكبري مرودود؛ لأن أبا البقاء لم يسلم بأنها بمعنى (إذ) إذ قال: "وتسمى هذه الواو واو الحال. وقيل الواو بمعنى (إذ)؛ وليس بشيء" (6). فنقول أبي بقاء يشير إلى أنه بوجه نقده لمن قال: إنها بمعنى (إذ) وكان ينبغي عليه أن يوجه نقده إلى أبي البركات أنباري؛ لأنه سبق أبا البقاء العكبري في ذلك (7).

أما اعتراضه على مكّي القيسي فمقبول؛ لأن اعتراضه عليه مبني على ذكره أنواعاً لها وهي (واو حال - واو الابتداء - واو إذ) ولا داعي لذكرها بصيغة أقوال منفردة؛ لأنها تدل على المعنى نفسه (8). في بن ذهب أبو جعفر النحاس إلى أن الواو حرف عطف (9)، وقد سبقه إلى ذلك الفراء (10)، وابن جرير

1. مشكل إعراب القرآن: 1 / 164، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 4 / 242، والبحر المحيط: 3 / 393، والجنى الداني: 162.

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 226.

ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 303.

ينظر: الكتاب: 1 / 47.

مغني اللبيب: 470-471.

التبيان في إعراب القرآن: 1 / 303.

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 226.

ينظر: الأزهية: 242.

ينظر: إعراب القرآن: 1 / 371.

ينظر: معاني القرآن: 1 / 240-241.

الطبري⁽¹⁾ وليس بشيء؛ لأنه لم يرد أن يجعلها واو عطف إنما هي واو الإبتداء، وهذا قول سيوييه إذ قال تعليقا على الآية الكريمة: "... وطائفة في هذه حال كانه قال إذ طائفة في هذه الحال فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، إنما هي واو الإبتداء." ⁽²⁾. وهذا ما أكده أصحاب كتب إعراب القرآن على ما بيناه.

ثانياً : الخلاف في عمل الأداة:

1 - هل تعمل ما الحجازية عمل ليس إذ فقد أحد شروطها ؟ ⁽³⁾

المعروف عند جمهور النحويين أن (ما) العاملة عمل ليس يبطل عملها إن تقدم خبرها على اسمها، وإن اقترن خبرها بـ (إلا) واسمها بـ (إن) الزائد ⁽⁴⁾. وهذه المسألة من المسائل التي تناولتها كتب إعراب القرآن الكريم ⁽⁵⁾

وقد أجاز الفراء النصب مع انتقاض النفي بـ (إلا) على اضمار (فعل)، قال الفراء تعليقا على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً﴾ ⁽⁶⁾. "وقد روى وما أمرنا إلا وحدة" بالنصب وكسأته أضمر فعلاً ينصب به الواحدة، كما تقول: ما أنت إلا ثيابك مرة، ودابتك مرة، ورأسك مرة، أي: تتعاهد ذلك" ⁽⁷⁾. وعزا إلى الكسائي أنه سمع العرب تقول: إنما العامري عمتّه، أي: ليس يتعاهد من لباسه إلا العامة ⁽⁸⁾. ونقل عن يونس جواز النصب في الخبر الواقع بعد (إلا) مستشهداً بقول الشاعر ⁽⁹⁾:

(1) ينظر : جامع البيان : 4 / 94 .

(2) الكتاب : 1 / 47 ، وينظر : الأزهية : 242 .

(3) لم يرد ذكر هذه المسألة في كتب الخلاف التي بين أيدينا . ينظر في هذه المسألة : الجنى الداني : 325 ،

وتخليص الشواهد : 277 ، وخزانة الأدب : 4 / 130 .

(4) ينظر : الكتاب : 1 / 29 ، 362 ، والأصول في النحو : 1 / 92 ، وشرح جمل الزجاجي لابن

عصفور : 1 / 591 - 592 ، والجنى الداني : 325 ، وتخليص الشواهد : 277 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3 / 299 .

(6) سورة القمر ، الآية : 50 .

(7) معاني القرآن : 3 / 111 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3 / 299 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 111 .

(9) قاله مجهول . ينظر : المقرب : 113 وشرح الكافية للرضي : 1 / 267 ، والجنى الداني : 327 ،

وتخليص الشواهد : 281 ، ومعني اللبيب : 102 ، وخزانة الأدب : 4 / 130 .

وما الدهر إلا منجونا بأهلوه مصاحب الحاجات إلا معذبا

ووافق يونس ابن مالك وابنه من المتأخرين⁽¹⁾ وقد تأول النحويون هذا البيت وأسهبوا في تخرجه⁽²⁾. إذ قال ابن عصفور: " فأعمل (ما) مع دخول حرف الإيجاب وهو (إلا) على الخبر، فيتخرج على وجهين:

- أحدهما: أن يكون منجونا أسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر (ما) ويكون تقديره: وما الدهر إلا بمنجونا بأهله، ثم حذف بمن الذي هو خبر (ما) وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي: وما الدهر إلا جنون، كما تقول: ما أنت إلا شراباً، تريد: تشرب شراباً وهذا في موضع فقيس.

- والآخر: أن يكون منجونا أسماً في موضع الحال ويكون خبر (ما) محذوفاً تقديره وما الدهر إلا موجوداً على هذه الصفة⁽³⁾.

2 - عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس⁽⁴⁾

انفرد السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب الكريم بذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش في عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس، ففي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلتَّقِيينَ﴾⁽⁵⁾ موضع الجار والمجرور وهو (فيه) رفع على أنه خبر المبتدأ وهو (ريب) عند سيبويه وخبر (لا) عند الأخفش⁽⁶⁾. وهذا الرأي الذي نُسب إلى سيبويه مبني على أن (لا) وأسماء يتركبان ويكونان كاسم واحد فهو يقول: " لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر"⁽⁷⁾. وأنها وما عملت فيه في موضع

(1) ينظر: شرح الشافية الكافية: 432 / 1، والجنى الداني: 327، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 281، وحاشية الخضري: 1 / 264، وخزانة الأدب: 4 / 130، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 389.

(2) ينظر: شرح جبل الزجاجي لابن عصفور: 1 / 592، وخزانة الأدب: 4 / 130.

(3) شرح جبل الزجاجي: 1 / 592، وينظر: أوضح المسالك: 1 / 196 - 197، وحاشية الخضري: 1 / 264، وخزانة الأدب: 4 / 130.

(4) ينظر في هذه المسألة: الجنى الداني: 300، وشرح ابن عقيل: 1 / 399.

(5) سورة البقرة، الآية 2.

(6) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 79.

(7) الكتاب: 1 / 345.

ابتداء عند سيبويه، قال: "وأعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ" (1)

وخالفه الأخفش إذ ذهب إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب كما ترفعه مع عدم التركيب، فتكون عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به (2) وهو اختيار ابن مالك أيضاً (3)

وذهب أحد الباحثين إلى أن رأي الأخفش أولى بالإتباع؛ "لأن (لا) هي العاملة في الخبر عند عدم التركيب بالإجماع أولاً؛ ولأن حجة سيبويه في عدم إعمالها الرفع في الخبر بضعفها عن (إن)، لأنها فرع عليها يلزمه عدم إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) الرفع في الخبر مع اعترافه بضعفها عن (لا) النافية للجنس ثانياً، فتصرّحه بإعمال (لا) العاملة عمل ليس حجة عليه؛ لأن (لا) الثانية للجنس قد عملت لشبهها بـ (إن) وأخواتها فينبغي أن تجعل مثلها، ولا تفرد بحكم خاص في حالة التركيب (4)

3 - الخلاف في عمل (لات) (5)

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في (لات وعملها) ونجسد الخلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حَيْنَ مَأْصِي﴾ (6)

يرى سيبويه أن (لات) تعمل عمل ليس، ولا تستعمل إلا مع الحين، قال "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يُصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، ولا تكون (لات) إلا مع الحـ

(1) المصدر نفسه : 1 / 345 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 23 - 24 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 79 ، والجنسي الداني : 300 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 389 .

(3) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المناصد : 67 .

(4) مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة : 149 .

(5) لم تذكر هذه المسألة في كتب الخلاف التي بين أيدينا . ينظر فيها : التفسير الكبير : 26 / 176

والجامع لأحكام القرآن : 15 / 146 ، والجنبي الداني : 454 ، ومغني اللبيب : 335 .

(6) سورة ص ، الآية : 3 .

تضمير فيها مرفوعاً، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكّنها ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها⁽¹⁾. وهذا رأي الأخفش أيضاً إذ قال عند تفسيره للآية الكريمة: "فشبهوا (لات) بـ (لئس) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلاّ مع (حين). ورفع بعضهم... فجعله في قوله مثل لئس كأنه قال: ليس احدٌ، وأضمّر الخبر"⁽²⁾.

ومن الغريب أن أصحاب كتب إعراب القرآن - على حد اطلاعني - لم يذكروا هذا الرأي للأخفش ولم أجد ذلك في كتب النحو التي اطلعت عليها، بل نسبوا إليه رأيين يخالف بهما سيبويه:

- أحدهما: أنها تعمل عمل (لا) النافية للجنس، وحين مناصر اسمها، والمحذوف خبرها⁽³⁾. كأنك قلت: ولات حين مناصر لهم، ويرتفع بالابتداء أي: ولات حين مناصر كائن لهم⁽⁴⁾.
- الثاني: أنها حرف غير عامل، ولا تعمل شيئاً في القياس⁽⁵⁾. فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فهو على الابتداء وإذا كان ما بعدها منصوباً فهو على تقدير فعل⁽⁶⁾. واختار أبو حيان هذا الرأي فيما نقل عنه السيوطي "لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين؛ لأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حذفوا اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل"⁽⁷⁾.

(1) الكتاب: 1 / 28. وينظر: معاني القرآن إعرابه: 4 / 3230 - 321، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 781، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 247، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 2 - 3، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1097، وتخليص الشواهد: 294.

(2) معاني القرآن: 2 / 453.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 321، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1097، ومغني اللبيب: 335، وتخليص الشواهد: 301.

(4) ينظر: التفسير الكبير: 26، 176.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 335، قال ابن برّي: "هذا القول نسبة الجوهري للأخفش، وهو لسيبويه؛ لأنه يرى أنها عاملة عمل ليس. وأما الأخفش فكان لا يعملها، ويرفع ما بعدها بالابتداء إن كان مرفوعاً، وينصب بإضمار فعل إن كان منصوباً. ينظر: لسان العرب: 2 / 87 (ليت) ونقل كثير من النحويين ما قاله ابن برّي من أنه يرى أن (لات) لا تعمل فيها بعدها، وتناسوا رأي الأخفش في معاني القرآن.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 271، وارتشاف الضرب: 2 / 111، ونتائج التحصيل: 3 / 1273.

(7) همع الهوامع: 1 / 126.

وضَعَفَ الرَضِيَّ رَأْيِي الْأَخْفَشَ هَذَا؛ "لأن وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع معينة" ⁽¹⁾ وَرَدَّه الدكتور عبد الأمير الورد بأنه يفترض مواضع معينة فيها حذف الفعل أو الخبر كأنها أمور مسلمة لا يحق للأخفش - وهو من مشاهير وضعة النحو وصاغة قواعده - أن يزيد عليها، وأن واضعي النحو الأول غير معصومين عن السهو والنسيان ⁽²⁾ ونحن تستبعد أن يكون هذا الرأي للأخفش إذ إننا وجدناه موافقاً لسيبويه، ورأيه في (معاني القرآن) واضح لا يشوبه غبار ⁽³⁾. ويبقى رأي سيبويه هو المختار؛ لأن الاكتفاء بوجه واحد في (لات) يَظُلُّ أبسر من القول فيها بوجهين لم يخلص أي منهما من ضرورة التقدير وربما يؤدي إلى اضطراب في غنى عنه.

وما نقل عن الأخفش من أنه خالف سيبويه في عمل (لات) يبقى في دائرة الشك.

4 - الخلاف في (لات) ومعموليهما

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف البصريين في علّة كسر (أوان) في قول أبي زيد الطائي ⁽⁴⁾

طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حَسَنَ بَقَاءِ

إذ قال الأخفش: فيه مضمّر أي ولات حين أوانٍ، ثم حذف المضاف حين، فقال: فحجر أوانٍ وحذف واضمر الحين وأضاف إلى أوانٍ؛ لأن لات لا تكون إلا مع الحين ⁽⁵⁾. وهذا القول مردود عند أبي جعفر النحاس إذ قال: "وهذا القول بيّن الخطأ" ⁽⁶⁾. وأوضح مكي القيسي وجه الخطأ في قول الأخفش، إذ قال: "وهذا بعيد؛ لا يجوز أن يحذف المضاف إلا ويقوم إليه مقامه في الإعراب، فيجب أن يُرفع (أوان) فذلك تأولّه المبرد ورواه بالرفع" ⁽⁷⁾. وذهب المبرد مذهب الأخفش في حذف المضاف،

(1) شرح الكافية: 1 / 271.

(2) ينظر: منهج الأخفش الأوسط: 293.

(3) ينظر: 2 / 453.

(4) ينظر: شعر أبي زيد الطائي: 30، وتأويل مشكل القرآن: 529.

(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2 / 454، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 784، والجامع لأحكام

القرآن: 15 / 148، وشرح الكافية الشافية: 1 / 444 والبحر المحييط: 9 / 137، والبهجة

المرضية في شرح الألفية: 112.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 784، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 149.

(7) مشكل إعراب القرآن: 2 / 248.

ولكنه أقام المضاف إليه مقامه فروى (أوان) بالرفع⁽¹⁾ وعَلَّل الزجاج كسر أوان بتقدير: ولات حين أواننا، فلما حُذِف بُني على الوقف ثم كُسِرَ لالتقاء الساكنين، والكسر شاذٌّ شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يَرَوْ سيبويه والخليل الكسر⁽²⁾.

وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري⁽³⁾. وذكر السيوطي قولاً نسبته إلى الفراء مفاده أنه يرى: أن لات قد تستعمل حرف جرٍ لأسماء الزمان خاصة⁽⁴⁾ والفراء حكى هذا القول عن العرب ولم يأخذ به إذ قال: ومن العرب مَنْ يضيف لات فيخفضن. والكلام أن ينصب بها؛ لأنها بمعنى ليس وأنشد قول الشاعر⁽⁵⁾:

تذكر حبَّ ليلى لاتَ حيناً وأضحى الشيبُ قد قطع القريناً⁽⁶⁾

والذي عليه العمل النصب والرفع بعد (لات).

قال أبو اسحاق الزجاج تعليقاً على الشاهد النحويّ موضع الخلاف: "والذي أنشدنا أبو

العباس محمد بن يزيد ورواه:

طلبوا صلحنا ولات أوان

وذكر أنه قد روي الكسر⁽⁷⁾.

(1) ينظر: مشكل أعراب القرآن: 2 / 248، ومجمع البيان: 8 / 464، والجامع لأحكام القرآن:

1 / 149، والبحر المحيط: 9 / 137.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 321، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 784، ومشكل إعراب القرآن:

2 / 248، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 1249، والبحر المحيط: 9 / 137.

(3) ينظر: الكشف: 4 / 73.

(4) ينظر: الإتيان في علوم القرآن: 1 / 348.

(5) البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء. ينظر: 2 / 397، ومعجم شواهد العربية: 387.

(6) معاني القرآن: 2 / 397.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 320.

5 - هل يجوز حذف لام الأمر في ضرورة الشعر ؟ (1)

في حذف لام الأمر وإبقاء عملها خلاف بين النحويين ذكره أبو جعفر النحاس، فمذهب سيويه والجمهور أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر، وأجاز الكوفيون حذفها مع الجزم⁽²⁾.

قال سيويه: "وأعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة قال الشاعر⁽³⁾

يَحْمَدُ تَفِدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَّتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً

إنما أراد ليتفد " ⁽⁴⁾ وهذا قبيح عند أبي الحسن الأخفش⁽⁵⁾

أما المبرد فنخالف سيويه وجمهور النحويين، والحذف عنده لا يجوز؛ "لأن عوامل الأفعال لا تضر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيويه على ما ذكرت لك " ⁽⁶⁾.

ويبدو أن الكسائي قد منع أيضاً حذف اللام وعده عيباً؛ لأنه قليل⁽⁷⁾. وقد أيد أبو جعفر النحاس ما ذهب إليه الكوفيون في جواز حذف لام الأمر عندما ذكر إعراب قوله تعالى:

(1) ينظر هذه المسألة: الأمالي الشجرية: 1 / 57، وأسرار العربية: 282، والجامع لأحكام القرآن: 383 / 3، والأشباه والنظائر: 3 / 325، ولم تكن هذه المسألة من مسائل كتب الخلاف النحوي التي وصلت إلينا وقد أشار إليها أبو البركات في كتاب الإنصاف في المسألة رقم: 82 بناءً فعل الأمر.

(2) ينظر: مجالس نعلب: 2 / 456، والأصول في النحو: 2 / 174، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 297، 1 / 398.

(3) البيت نسب إلى حسان بن ثابت، والأعشى، وأبي طالب. وليس في ديوان واحد منهم وهو من شواهد الأخفش. ينظر: معاني القرآن: 1 / 75، والمقتضب: 2 / 132، وحاشية الخضرى: 2 / 250، ومعجم شواهد العربية: 269.

(4) الكتاب 1 / 407، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 398، والجامع لأحكام القرآن: 383 / 3.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1 / 75.

(6) المقتضب: 2 / 133. وينظر: الأصول في النحو: 2 / 175، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 297، والأمالي الشجرية: 1 / 375، والإنصاف: 2 / 544، والجنى الداني: 155.

(7) ينظر: معاني القرآن للقراء: 1 / 469.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾⁽¹⁾
 إذ قال: " أثبت اللام في الثاني، وحذفها من الأول؛ لأن الثاني غائب والأول للمخاطب، فإن شئت
 حذفت اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم ذاك وهو الأجود. " ⁽²⁾ وهذا قول القرطبي أيضاً⁽³⁾
 وهذا الخلاف هو الأساس الذي بنى عليه الكوفيون إعراب فعل الأمر⁽⁴⁾.

6 - اختلافهم في جواب (أما) و (إن) مجتمعين⁽⁵⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في جواب (أما) و (إن) في قوله
 تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾⁽⁶⁾
 إذ ذهب الأخفش، والفراء إلى أنها أجيبا بجواب واحد وهو الفاء وما بعدها⁽⁷⁾. وقد اختار مكّي
 القيسي هذا الرأي، ولم ينسبه لأحد⁽⁸⁾. وتبعه أبو البقاء العكبري⁽⁹⁾.
 وأما سيبويه فعنده أن (إن) لا جواب لها؛ لأن بعدها فعلاً ماضياً كما تقول: أنا أكرمتك إن جئتني⁽¹⁰⁾.
 وَذَهَبَ المبرد إلى أن جواب (إن) محذوف؛ لأن بعدها ما يدل عليه⁽¹¹⁾، ومعنى (أما) عند الزجاج
 أنها خروج شيء إلى شيء، أي: دع ما كنا فيه ونخل في غيره⁽¹²⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 282.

(2) إعراب القرآن: 1 / 297.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 3 / 84.

(4) ينظر: الأشباه والنظائر: 3 / 325.

(5) ينظر هذه المسألة في: جامع البيان في تفسير القرآن: 27 / 123، والجامع لأحكام القرآن:
 17 / 234.

(6) سورة الواقعة، الآية: 88.

(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2 / 493، ومعاني القرآن للفراء: 3 / 130، وإعراب القرآن
 للنحاس: 344، والجامع لأحكام القرآن: 17 / 234، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 229.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 324.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1206.

(10) ينظر: الكتاب: 1 / 442، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 344، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 229.

(11) ينظر: المقتضب: 2 / 70، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 344، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 354.

(12) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 344، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 355، والجامع لأحكام
 القرآن: 17 / 234، ولم أعثر على قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه.

قال أبو جعفر النحاس: " وأما القول في العلة لم لا يليها إلا الأسم ؟ فذكر فيه أبو الحسن بن كيسان أن معنى (أما) مهملها يكن من شيء فجعلت أما مؤدية عن الفعل، ولا يلي فعل فعللاً، فوجب أن يليها الأسم. وتقديره: أن يكون بعد جوابها فإذا أردت أن اعراب الأسم الذي يليها فاجعل موضعها (مهملها) وقدر الأسم بعد الفاء تقول: أما زيداً فضربتُ معناه مهملها يكن من شيء فضربتُ زيداً " (1).

7 - هل تدخل (همزة الإستفهام) على جواب الشرط ؟ (2)

في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَيْنِ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ (3).
ذكر أبو البقاء العكبري الخلاف بين سيبويه ويونس في موضع همزة الاستفهام في هذه الآية الكريمة، فهي عند سيبويه في موضعها، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله (4) وهذا قول أبي الحسن الأخفش أيضاً (5).

ومذهب يونس أن همزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط إذ التقدير عنده: انتقلبون على أعقابكم إن مات ؟؛ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على الفعل المشروط (6).
وقد اختار الزجاج مذهب يونس وَرَجَحَهُ (7) من غير أن يقدم مسوغاً لترجيحه.
أما أبو البقاء العكبري فقد اختار مذهب سيبويه لوجهين:

■ أحدهما: أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه؛ إذ لا يصح أن تقول: أتزورني بأن زرتك.

■ الثاني: أن همزة لها صدر الكلام، وإن لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول همزة على جملة الشرط والجواب؛ لأنها كالشيء الواحد (1). ورجح أكثر أهل التفسير مذهب يونس وتبنوه في كتبهم عند تفسيرهم للآية الكريمة موضع الخلاف (2).

(1) إعراب القرآن : 3 / 344 .

(2) ينظر هذه المسألة في : الكتاب : 1 / 444 ، والنهر الماد : 1 / 384 .

(3) سورة آل عمران ، الآية : 144 .

(4) ينظر : الكتاب : 1 / 444 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 236 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 202 ، 203 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 1 / 216 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 296 .

(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 474 .

فعلى مذهب يونس: تكون همزة الاستفهام دخلت في التقدير على انقلبتم، وهو ماضٍ معناه الإقبال؛ لأنه مقيد بالموث أو القتل. وجواب الشرط عنده محذوف. والمختار لدينا قول سيبويه؛ لأنه يغنينا عن التقدير والتأويل. والله أعلم.

8 - اختلافهم في عمل (إن) المخففة⁽³⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال (إن) المخففة من (إن). فالبصريون يجوزون عمل (إن) مخففة محتجين بقراءة من قرأ (إن) مخففة⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقَنَّكُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾⁽⁵⁾. وهذا حجة سيبويه، كما قاسها على (كأن) حيث عملت مخففة وأنشد لذلك:

وَوَجَّهَ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ نَذِيرًا هُتِّفَ بِانٍ⁽⁶⁾

فقد عملت (كأن) مع تخفيفها، وأضمر اسمها عنده؛ لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك) ولم (أبلى) حين حذف⁽⁷⁾. وأجاز ذلك الأخفش، والمبرد، وابن السراج⁽¹⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 296، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 202 - 203.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 202، وجامع البيان: 4 / 75، والجامع لأحكام القرآن: 4 / 26، والبحر المحيط: 3 / 364.

(3) ينظر هذه المسألة في: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 294، وشرح المفصل: 8 / 82، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 195 مسألة: 24، والتبيين على مذاهب النحويين: 347 المسألة: 53، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 104، وشرح الكافية للرضي: 2 / 358، وائتلاف النصرة: 21 باب الحروف.

(4) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 294، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 104، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 716.

(5) سورة هود، الآية: 111.

(6) البيت لم ينسبه سيبويه إلى أحد: 1 / 281، وهو في: جامع البيان: 12 / 75، والأمل في الشجرية: 1 / 237، وخزانة الأدب: 1 / 398.

(7) ينظر: الكتاب: 1 / 281، 283، والأصول في النحو: 1 / 247، وجامع البيان: 2 / 74، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 104.

أما الكوفيون فقد ضعفوا ذلك إذ أنكر الكسائي تخفيف (إن) ⁽²⁾ والفراء على مذهبه في المنع ⁽³⁾ وعنده أن (كلا) نصبت به (لبوفينهم) في تخفيف (إن) ⁽⁴⁾. وهذا من كبير الخلط عند أبي جعفر النحاس، قال: "لا يجوز عند أحد زيدا لأضربه ⁽⁵⁾، وهذا مستقبح حتى عند الطبري الذي يُعد من حذاق الكوفيين قال: "فإن كان ذلك أراد ففيه من القبح ما ذكرت من خلافه كلام العرب وذلك؛ أنها لا تنصب بفعل بعد لام اليمين اسماً قبلها ⁽⁶⁾". وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون ⁽⁷⁾ وقد اشترط السفاقي عدم وحود الضمير، إذ قال: "ونحن نجيزه إلا في الضمير، فلا يقال: إنك منطلق إلا في الشعر ⁽⁸⁾". ونقول نحن بقول سيويه ومن وافقه من النحويين؛ لأن (إن) محمولة على الفعل والفعل يعمل بعد الحذف كما يعمل قبل الحذف. والله أعلم.

9 - ومنه اختلافهم في خبر (ما) العاملة عمل (ليس) ⁽⁹⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في الناصب للخبر بعد (ما) العاملة عمل ليس. وتجسد الخلاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ⁽¹⁰⁾.

- (1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 112، والمقتضب: 1 / 50، والأصول في النحو: 1 / 247.
- (2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 115، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 294، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 310، والجنى الداني: 228.
- (3) ينظر: معاني القرآن: 2 / 29-30.
- (4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 115، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 104.
- (5) إعراب القرآن: 2 / 115.
- (6) جامع البيان في تفسير القرآن: 12 / 75.
- (7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 415، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 29، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 716.
- (8) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 310.
- (9) ينظر هذه المسألة في: الكتاب: 1 / 29، والمقتضب: 4 / 88، ومجالس ثعلب: 2 / 596، والأصول في النحو: 1 / 60، ومجالس العلماء: 90، وإعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 354، والنواسخ في كتاب سيويه: 59.
- (10) سورة يوسف، الآية: 31.

فسيبويه والخليل وجميع القدماء يزعمون أنَّ (بشراً) منصوب خبر (ما) ويجعلونه بمنزلة (ليس) لمشاركتها إياها في النفي، ودخولها على المبتدأ أو الخبر، ودخول الباء في خبرها، وهذه لغة أهل الحجاز القدامى⁽¹⁾

وقد أكد سيبويه مذهب البصريين إذ قال: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهَلْ، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل وليست ما كَلَيْسَ ولا يكون فيها إضماراً، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بَلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع. ومثل ذلك قوله ﷺ: (مَا هَذَا بَشَرًا) في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلّا مَنْ عرف كيف هي في المصحف⁽²⁾. وهذا قول المبرد أيضاً⁽³⁾.

أما الكوفيون فقد عللوا نصب في خبرها بأنه لما حذفت الباء نصبت، ونقل لنا أبو جعفر النحاس ما قاله ثعلب، قال: "إنك إذا قلت ما زيد بمنطلق، فموضع الباء موضع نصب وهكذا سائر حروف الخفض، قال: فلما حذفت الباء نصبت لتدل على محلها، وما تعمل (ما) شيئاً. وهذا قول الفراء⁽⁴⁾، وَقَدْ نَصَّ على ذلك، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: "لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلّا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ونصبوا ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلّا هذا، وقوله تعالى: ﴿مَا هَؤُلَاءِ أَتَمَّهِتِهِمْ﴾⁽⁵⁾. وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية⁽⁶⁾.

وقد اختار ابن جرير قول الفراء، قال: "وأما نصب البشر فمن لغة أهل الحجاز إذا أسقطوا الباء من الخبر نصبوه فقالوا: ما عمرو قائلاً⁽⁷⁾.

(1) ينظر: محاسن ثعلب: 2 / 597، ومعاني القرآن وإعرابه: 3 / 107، 108 وإعراب القرآن

للنحاس: 2 / 139، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 62، وشرح المقدمة المحسبة:

1 / 276، وشرح جمل الزجاجي: 1 / 591، والمشكاة والفتحة على الشمة الماضية: 190.

(2) الكتاب: 1 / 28، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1 / 194، وشرح الكافية الشافية: 1 / 435.

(3) ينظر: المقنضب: 4 / 188.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 12 / 139، 3 / 372، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9 / 181،

والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 112 - 113.

(5) سورة المجادلة، الآية: 2.

(6) معاني القرآن: 2 / 42.

(7) جامع البيان: 12 / 124.

وقد ردّ أبو جعفر النحاس مذهب الكوفيين، إذ قال: " فالزمهم البصريون أن يقولوا: زيد القمر؛ لأنّ المعنى كالقمر.. ولا يصح إلا قول البصريين " ⁽¹⁾. وهذا رأي أبي البركات الأنباري الذي ردّ حجة الكوفيين وأفسدها مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ ⁽²⁾، ولو حذف حرف الجرّ لكان: وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً بالرفع، وهذا دليل على أن حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب؛ لأنّه لو كان حذف حرف الجرّ يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون في كلّ موضع، ولا خلاف في أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجرّ، ولا تنصب بحذفه ⁽³⁾ أمّا قول الفراء أنّ الرفع أقوى الوجهين فغلطه الزجاج: " لأن كتاب الله ولغة رسول الله ﷺ أقوى الأشياء، وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: (ما هذا بشر) ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة والدليل على ذلك إجماعهم على (ما هنّ أمهاتهم) وما قرأ أحد: (ما هنّ أمهاتهم) " ⁽⁴⁾

وقد وهم الزجاج في قوله: إنّ الإجماع منعقد على قراءة النصب، ونفيه قراءة الرفع في لفظة الأمهات بدليل أن أحد السبعة وهو عاصم برواية المفضل قرأ بالرفع ⁽⁵⁾.
والحقيقة أنّ شبهها بـ (ليس) سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع من الموانع عملها.

10 - وقوع (إنّ) في صلة (الذي) وأخواته

اختلف النحويون في وقوع (إنّ) في صلة الذي وأخواته، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَّهُ مِنْ أَلْكُتُوزِ مَا إِنْ مَفَاحَهُ﴾ ⁽⁶⁾
ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أنّ (إنّ) واسمها وخبرها واقع في صلة (ما) الموصولة ⁽⁷⁾. ويبدو أن هذا مذهب جمهور النحويين.

(1) إعراب القرآن: 2 / 139 .

(2) سورة النساء، الآية: 45 .

(3) أسرار العربية: 139 - 140 .

(4) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 107 - 108، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 139، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 182 .

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 354 .

(6) سورة القصص، الآية: 76 .

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 558، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 164، 165، والبيان في

إعراب القرآن: 2 / 1025، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 311، وتفسير البضاوي: 4 / 132 .

قال أبو جعفر النحاس: "وسمعت علي بن سليمان يقول: ما أقبح ما يقوله الكوفيون في الصلوات أنه لا يجوز أن يكون صلة الذي وأخواته (إنَّ) وما عملت فيه وفي القرآن (ما) إنَّ مفاتيحه⁽¹⁾ ويبدو أن الذي ذكره النحاس غير دقيق إذ جَوَزَ الفراء ذلك ولم يقل بمنعه⁽²⁾.

وذكر ابن جرير الطبري أن بعض البصريين لا يجوز ذلك إذ قال: "وقال آخر منهم ما إنَّ مفاتيحه قال: وهذا موضع لا يكاد يبتدأ فيه إنَّ. وكان بعض أهل العربية من الكوفيين ينكر هذا الذي قاله هذا القائل وإبتداء ان بعد ما ويقول: ذلك جائز مع (ما) و (من) وهو مع (ما)، و (من) أجود منه مع الذي؛ لأنَّ الذي لا يعمل في صلته ولا تعمل صلته فيه " فلذلك جاز وصارت الجملة عائداً (ما) إذ كانت لا تعمل في (ما) ولا تعمل (ما) فيها، قال: وَحَسُنَ مع (ما) و (مَنْ)؛ لأنها يكونان بتأويل النكرة إن شئت والمعرفة إن شئت فتقول: ضربت رجلاً ليقوم، وضربت رجلاً إنه لمحسن، فتكون (من) و (ما) تأويل هذا، ومع (الذي) أقبح؛ لأنه لا يكون إلا بتأويل النكرة⁽³⁾ "

وقد ثبت أن أبا الحسن الأخفش من البصريين ذكر المنع، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة المذكورة آنفاً: " يريد: إنَّ البدي مفاتيحه. وهذا موضع لا يبتدأ فيه (أنَّ) وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْتَرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾⁽⁴⁾ وقوله تنوء بالعصبة إنها العصبة تنوء بها. " ⁽⁵⁾ ولم يتفق الكوفيون مع الأخفش في منع ذلك مع الموصولات كافة بل استقبحوه مع (الذي) فقط، وبهذا يكون الأخفش قد خالف جمهور النحويين في رأيه هذا.

11 - في إعراب (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ)⁽⁶⁾

من المسائل التي تناقلتها كتب إعراب القرآن الكريم إعراب (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ)، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾⁽⁷⁾ ذهب سيبويه إلى أن (أَنَّ) بعد (لو) في موضع رفع بالإبتداء أبداً، ولم

(1) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 558، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 13 / 311، والبحر المحيط: 8 / 323.

(2) معاني القرآن: 2 / 310.

(3) جامع البيان: 20 / 69.

(4) سورة الجمعة، الآية: 8.

(5) معاني القرآن: 2 / 434.

(6) ينظر هذه المسألة في: الجنى الداني: 291، ومغني اللبيب: 356.

(7) سورة النساء، الآية: 46.

يجز وقوع الابداء بعد (لو) إلا معه (أن) خاصة؛ لوجود لفظ الفعل بعد (أن) فإن كان بعد (لو) اسم ارتفع بإضمار فعل عنده ⁽¹⁾ وهذا ما نصّ عليه سيويه إذ قال: "ولو بمنزلة لولا ولا تُبتدأ بعدها إلا الأسماء سوى أن نحو: بل انك ذاهبـ" ⁽²⁾

قال مكّي القيسي: "وزعم غيره (أن) وغيرها لا تقع بعد (لو) إلا بإضمار فعل" ⁽³⁾. ويبدو أن هذا قول المبرد الذي خالف فيه سيويه وهذا ما نصّ عليه إذ قال: "ولا تقع إلا على (فعل) فإن قدمت الأسم قبل الفعل فيها كان على فعلٍ مُضمّر" ⁽⁴⁾. وبهذا الرأي يكون المبرد خالف سيويه؛ لأنه لم يستثن (أن) مثلما فعل سيويه.

واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد واصفاً رأي سيويه بأنه مجرد دعوى ⁽⁵⁾ ونسب المرادي رأي المبرد إلى الكوفيين والزجاج وكثير من النحويين، وقال عنه: إنه أقيس إبقاء للإختصاص ⁽⁶⁾

12 - إعراب الأحرف المقطعة في فواتح السور ⁽⁷⁾

أجمعت كتب إعراب القرآن الكريم على ذكر الخلاف بين النحويين في إعراب فواتح السور القرآنية الكريمة.

وهذه الحروف مبنية غير معربة، وكذلك سائر حروف الهجاء في فواتح السور، ولا تعرب إلا أن يخبر بها أو عنها أو تعطف بعضها على بعض ⁽⁸⁾، وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين، ولكن الخلاف في

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 193، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 257، والجنى الداني: 291، ومغني اللبيب: 356.

(2) الكتاب: 1 / 470.

(3) مشكل إعراب القرآن: 1 / 193، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 257.

(4) المقتضب: 3 / 77.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 257.

(6) ينظر: الجنى الداني: 291.

(7) ينظر هذه المسألة في: جامع البيان: 3 / 68 - 69، والتفسير الكبير: 2 / 12، وتفسير البيضاوي: 1 / 45.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 15، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 43، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 14.

موقعها من الإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ (١) ذَكَرَ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُكَ زَكَرِيَّا (٢)﴾⁽¹⁾ رُفِعَتْ: (ذكر رحمة..) وأشباهه من المرفوعات بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو ذلك، إذ المعنى هذا الذي نقلوه عليك ذكر رحمة ربك⁽²⁾. وهذه الحروف مبتدآت عند الفراء فيقول في إعراب قوله تعالى: ﴿الْمَعْصَ (١) كَتَبْنَا إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي مَعْدَرِكَ حُرْجٌ مِنْهُ لِئَلَّا يُزَيَّرَ بِهِ ذَكَرَ الْمُؤْمِنِينَ (٢)﴾⁽³⁾ ... بهم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف قلت: رفعت بحروف الهجاء التي قبله. " (4). وهذا محال عند الزجاج؛ " لأنَّ كهيعص ليس هو فيها أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا، وقد خُبر الله ﷻ عنه وعُتِمَ بَشْرُهُ بِهِ وليس (كهيعص) من قصته " (5).

وعاد الفراء وذكر الوجين في سورة مريم من دون أن يُميز رأيه من الرأي الآخر فيقول: " السذكر مرفوع بـ (كهيعص) وإن شئت اضمرت: هذا ذكر رحمة ربك " (6). وأضاف مكّي بن أبي طالب وجهاً آخر وهو جواز النصب على معنى أقرأ⁽⁷⁾، وهو عند العكبري منصوبٌ على تقدير حذف القسم كما تقول: الله لأفعلن، والناصب فعل محذوف تقديره: التزمت الله أي اليمين له (8).

(1) سورة مريم، الآيتان: 1، 2. وقد ذكر الخلاف في سورة البقرة، الآيتان 1، 2، والأعراف، الآيتان 1، 2، ويونس، الآية 1، وهود، الآية 1، ويوسف، الآية 1، والرعد، الآية 1، وإبراهيم، الآية 1... ومواقع أخرى من القرآن الكريم.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3 / 318، وهذا الرأي للكسائي. ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 368-369.

(3) سورة الأعراف، الآيتان: 1، 2.

(4) معاني القرآن: 2 / 95، ومعاني القرآن وإعرابه: 3 / 318، وشرح القصائد: 80 - 81، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 15، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 43، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 14، والجامع لأحكام القرآن: 11 / 75.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 318، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 300، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 15، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 43، والجامع لأحكام القرآن: 11 / 75.

(6) معاني القرآن: 2 / 161.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 15، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 43.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 14.

13 - هل تلازم نون التوكيد مع اللام ؟

في قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾⁽¹⁾ قرأ عبد الله بن مسعود: (لُتُبَيِّنُونَهُ) بغير نون توكيد⁽²⁾

ونسب السفاقي لابن عطية قوله: " وقد لا تلزم هذه النون لام التوكيد، وقاله سيويسه "⁽³⁾ وهذه النسبة صحيحة إذ نصَّ على ذلك ابن عطية⁽⁴⁾ وأكد ذلك أبو حيان⁽⁵⁾

وهذا الذي ذكره ابن عطية ليس بمعروف عند البصريين بل تعاقب اللام والنون عندهم شاذ لا يجوز إلا ضرورة⁽⁶⁾ والمعروف عندهم تلازمها وتعاقبها، وهذا ما أكدته سيويه إذ قال: " اعلم أنَّ القسم تأكيد لكلامك فإذا حَلَفْتَ على فعلٍ غير منفي لم يقع لزومه اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: والله لأفعلنَّ. وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إنَّ كان لصالحاً "⁽⁷⁾

والكوفيون يميزون تعاقب اللام والنون في سعة الكلام فيجيزون: والله لأقوم، والله أقومن⁽⁸⁾. وقال الشاعر⁽⁹⁾:

يَمِيناً لَأَبْعُضُ كُلَّ امْرِئِي زَخِرْفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ⁽¹⁾

(1) سورة آل عمران، الآية: 187.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 4 / 305، والبحر المحيط: 3 / 465، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 266.

(3) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 266. ونسب ابن يعيش هذا الرأي لأبي علي الفارسي. ينظر: شرح المفصل: 9 / 39، 43.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 451.

(5) ينظر: البحر المحيط: 3 / 465.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 304، والبحر المحيط: 3 / 465، وحاشية الخضري: 2 / 216، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 319.

(7) الكتاب: 1 / 454.

(8) ينظر: البحر المحيط: 3 / 465، وينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 304، وحاشية الخضري: 2 / 16.

(9) البيت في: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 267، بلا عزو لأحد. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 318-319، ومعجم شواهد العربية: 81.

14 - دخول لام التوكيد على خبر (لكنّ) ⁽²⁾

ذكر مكّي القيسي الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز مجيء اللام في خبر (لكنّ) قال: "أجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر (لكنّ) ومنعه البصريون، لمخالفة معناها معنى (إنّ) " ⁽³⁾ وذكر أبو جعفر النحاس حجة الفراء في ذلك إذ قال: " لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت (بل) فخففوها؛ ليكون ما بعدها كما بُعد (بل) وإذا جاؤوا بالواو خالفت (بل) فشددوها ونصبوا بها، لأنها إن زيدت عليها لام وكان وصيرت حرفاً واحداً وأنشد ⁽⁴⁾:

ولكنني من حُبِّها لعميد.

فجاء باللام؛ لأنها إن ⁽⁵⁾ وهذا الكلام نصّ عليه الفراء في معاني القرآن ⁽⁶⁾.

أما البصريون فلم يجوزوا ذلك بحجة السماع، وهي أنهم لم يسمعوا غير ما أورده الكوفيون وهو شاهد لا يعرف قائله ولا تيمّنه، ولا نظيره وعليه فلا دليل فيه؛ لأنه لم يسمع إلا في هذا، فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر (أنّ) المفتوحة في قراءة من قرأ: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَأَبْأَكْثَرُ الطَّعَامِ﴾ ⁽⁷⁾ بفتح (أنّ) ⁽⁸⁾.

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 267.

(2) ينظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 208 المسألة: 25، والتبيين عن مذاهب النحويين: 353 المسألة 54، وائتلاف النصرة: 172 المسألة: 49، والجلل في إصلاح الخلل: 183، والجنى الداني: 197، وحاشية الخضري: 1 / 300.

(3) مشكل إعراب القرآن: 1 / 382.

(4) الشاهد غير منسوب في معاني القرآن للفراء: 1 / 465، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1 / 430، وصدرة: يلومونني في حبّ ليلى عواذلي.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 62، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1 / 430، وارتشاف الضرب: 2، 286، وحاشية الخضري: 1 / 30، وتخليص الشواهد: 356، وخزانة الأدب: 10 / 361.

(6) ينظر: 1 / 465.

(7) سورة الفرقان، الآية 20، وهي قراءة سعيد بن جبير. ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 13 / 13.

(8) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1 / 430، وتسهيل الفوائد: 64، والجلل في إصلاح الخلل: 183 - 184، وارتشاف الضرب: 2 / 286، وحاشية الخضري: 1 / 301.

ويجوز أنه جار مجرى الضرورة مع احتماله التأويل على الزيادة، أو على الأصل: لكن آتي، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون (لكن) لالتقاء الساكنين أو لاجتماع الأمثال، فاللام إنها هي داخلية في خبر (إن) ⁽¹⁾

15 - إعمال (لكن) مخففة ⁽²⁾

في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ ⁽³⁾

يُقرأ بتخفيف النون والرفع؛ وبتشديد ها والنصب ⁽⁴⁾ وإعمالها في حالة التشديد؛ لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى مذهب الجمهور ⁽⁵⁾ ولا عمل لها إذا خُففت خلافاً ليونس والأخفش فإنها أجازا ذلك، وحكى يونس ذلك عن العرب ⁽⁶⁾. واختار الكسائي والقراء التشديد إذا كان قبلها واو؛ لأنها حينئذ تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو، وقيل هذا على أن المخففة عاطفة وهو مذهب الجمهور ⁽⁷⁾. قال القراء: " فإذا أُلقيت من (لكن) الواو التي في أولها أثرت العرب تخفيف نونها. وإذا أدخلوا الواو أثروا تشديدها. وإنما فعلوا ذلك؛ لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام، فشبهت ببل إذ كان رجوعاً مثله. " ⁽⁸⁾ وهذا الكلام مبني على أن (لكن) تكون عاطفة عندهما خلافاً للجمهور ⁽⁹⁾.

(1) ينظر : تخلص الشواهد : 358-359 ، واتلاف النصره : 173 .

(2) ينظر هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش : 8 / 81 ، والجنى الداني : 533 ، ومغني اللبيب :

385 ، وارتشاف الضرب : 2 / 151 .

(3) سورة البقرة ، الآية : 2 .

(4) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 86 ، والجامع لإحكام القرآن : 2 / 43 ، والبحر المحيط : 1 / 524 .

(5) ينظر : معاني القرآن للقراء : 465 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 1 / 422 ، وشرح

المقدمة المحسبة : 1 / 217 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 .

(6) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 ، والبحر المحيط : 1 / 524 ، وارتشاف الضرب :

2 / 151 ، والجنى الداني : 533 ، ومغني اللبيب : 385 ، وجمع الهوامع : 1 / 143 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 ، والبحر المحيط : 1 / 524 ، والجنى الداني : 533 .

(8) معاني القرآن : 1 / 465 .

(9) ينظر : البحر المحيط : 1 / 524 ، وجمع الهوامع : 5 / 262 .

وخالفهم يونس إذ ذهب إلى أن (لكن) ليست عاطفة بل هي حرف استدراك وجوز أفعالها ونقل ذلك عن الأخفش أيضاً⁽¹⁾

ويدل أن رأي يونس والأخفش مرودود عند النحويين؛ لأنهم لا يعرفون له شاهداً واحداً لأعمالها⁽²⁾. وأيد السفاقي رأي يونس القائل بأن (لكن) ليست عاطفة إذ قال: "لأنها لم تجيء في كلامهم وبعدها مفرد إلا مقرونه بالواو كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾⁽³⁾ (4). وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيد لكن عمرو، وما ضربت زيدا لكن عمرو، وما مررت بزيد لكن عمرو، فهو من تمثيلهم، لا أنه مسموع من العرب⁽⁵⁾.

16 - الفصل بين (إن) واسمها بالحال

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَتَجَعِلُ﴾⁽⁶⁾

ميقاتهم خبر (إن) واسمها (يوم) الفصل، وأجاز الكسائي والفراء نصب (ميقاتهم) بـ (إن) و (يوم الفصل) ظرف في موضع خبر (إن)⁽⁷⁾. يقول الفراء تعليقا على الآية الكريمة: "... ولو نصبت (ميقاتهم) لكان صواباً يجعل اليوم صفة، قال: أنشدني بعضهم:

لو كنت أعلم أن آخر عهد
كميوم الرحيل فعلت ما لم أفعل

فنصب: يوم الرحيل، على أنه صفة⁽⁸⁾. قال أبو جعفر النحاس: "يُفرّق بين إن واسمها بالظرف فتقول: إن حذاءك زيدا، وإن اليوم القتال؛ لأن الظرف معناه في الكلام، وإن لم تلفظ به فهذا لا

(1) ينظر: شرح المفصل: 8 / 81، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 114، وارتشاف الضرب:

2 / 151، ومغني اللبيب: 385، وشرح شذور الذهب: 287، وجمع الهوامع: 5 / 362.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 360، والبحر المحيط: 1 / 524، وشرح شذور الذهب: 287.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 40.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 359، وينظر: البحر المحيط: 1 / 524، وجمع الهوامع: 5 / 263.

(5) ينظر: البحر المحيط: 1 / 524.

(6) سورة الدخان، الآية: 40.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 42، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1147، والجامع لأحكام

القرآن: 16 / 148.

(8) معاني القرآن: 3 / 42. والصفة مصطلح يراد به الظرف ما هنا.

اختلاف بين النحويين فيه، واختلفوا في الحال فأجاز الأخفش: (إن قاتمين فيها اخوتك) تنصب قاتمين على الحال⁽¹⁾

ومنع ذلك المبرد إذ قال: " تقول: إن اليوم زيدا منطلق ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إن) لم يقع إلى جانبها إلا معمولاً فيه " ⁽²⁾ ويبدو أن ما قاله المبرد هو مذهب جمهور البصريين⁽³⁾

17 - كيف بين الحالية والظرفية⁽⁴⁾

انفرد السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في ذكر الخلاف النحوي بين سيبويه، والأخفش في اسمية كيف وظرفيتها، وذلك في قوله تعالى:

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَنًا فَأَخْبَعَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْدُ تُرْجَعُونَ ﴾⁽⁵⁾

رأي سيبويه فيما نقل عنه السفاقي: أنها نصب على الظرف. وعلى مذهب الأخفش تكون في موضع نصب على الحال⁽⁶⁾

وهذا الرأي تبناه أكثر الذين ذكروا هذا الخلاف⁽⁷⁾. إلا رضي الدين الأسترآبادي الذي عكس المسألة إذ قال: " وكون كيف ظرفاً مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو: كيف أنت صحيح أم سقيم؟ ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت ... " ⁽⁸⁾

ولسيبويه وأيان:

الأول: إنها ظرف وهو الرأي المشوث في الكتب النحوية، قال في باب تسميتك الحروف بالظروف: " وكذلك قبل وبعد، تقول: قبيل وبعيد، وكذلك أين، وكيف وأنى عندنا، لأنها ظروف⁽⁹⁾

(1) إعراب القرآن: 3 / 115. وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك.

(2) المقتضب: 3 / 62.

(3) ينظر: شرح المفصل: 2 / 57-58.

(4) ينظر في هذه المسألة: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2 / 404، ومغني اللبيب:

والمطالع السعيدة: 11 / 342.

(5) سورة البقرة، الآية: 28.

(6) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 180.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2 / 404، ومغني اللبيب: 272.

(8) شرح الكافية: 2 / 117.

(9) الكتاب: 2 / 35.

وفي موضع آخر قال بعد أن ذكر قبل، وبعد، وكيف، وأين: "... وهذه الأسماء تكون ظرفاً" (1).
والثاني: أنها اسم قال سيبويه: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسد مسئة. فمعنى أين في أي مكان، وكيف على أية حالة وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل اسم؛ لأنها من حروف الاستفهام" (2).
وقد رجح ابن عصفور رأي سيبويه القائل بظرفيتها إذ قال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والذي يدل على صحة مذهبه أن كيف لا تتصرف، أعني: أنها لا تستعمل فاعله ولا مفعوله، ولا يدخل عليها حرف جر، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظرفاً" (3).
وقال أبو البركات الأنباري: "وكيف اسم وفي الدلالة على اسميتها ما حكى عن العرب أنهم قالوا: على كيف تبع الأحرين. فادخلوا عليها حرف الجر، فدل على أنها اسم" (4).
أما أبو البقاء العكبري فقال: "كيف اسم بلا خلاف، وأنها ذكرناها هاهنا؛ لخفاء الدليل على كونها اسماً..." (5).

18 - (إذا) ظرف زمان أم مكان ؟ (6)

اختلف النحويون في (إذا) الفجائية على مذهبين، ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ذلك من خلال إعرابهم لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ﴾ (7).
إذا للمفاجأة وهي ظرف مكان مبتدأ. وعبان خبره (8). قال مكي القيسي: "وهي بمنزلة قولك: خرجت فإذا زيد قائم. ويجوز نصب عبان، وقائم على الحال و(إذا) تصير خبر الابتداء" (9).
وهذا القول على أساس أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان وهو قول المبرد، فلذلك جاز أن تكون خبراً عن الجثث؛ لتضمنها ذلك دون غيرها من الأمكنة (1). وقد اختاره أبو حيان إذ قال: "والصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان كما قال المبرد وهو المنسوب إلى سيبويه" (2).

(1) المصدر نفسه : 2 / 311 .

(2) الكتاب : 1 / 338 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 2 / 404 - 405 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 67 .

(5) مسائل خلافة : 54 .

(6) ينظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضي : : 1 / 93 ، والجنى الداني : 365 ، ومغني اللبيب : 120 .

(7) سورة الأعراف ، الآية : 107 .

(8) ينظر : البيان : 1 / 369 ، والبيان : 1 / 586 .

(9) مشكل إعراب القرآن : 1 / 324 .

وكلام سيويه لا يوحى بذلك: إذ قال: "وأما إذا فلما يُستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف، وتكون للشيء تُوافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم⁽³⁾. وذكر مكّي القيسي رأياً آخر مخالفاً للمبرد إذ قال: "وقال غيره: هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، ولكنك إذا قلت: خرجت فإذا زيد، تقديره فإذا حدث زيد أو وجود زيد" ⁽⁴⁾. أي على حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، على قولهم الليلة الهلال.

واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد ودافع عنه قائلاً: "فإن قلت: فكيف يجوز أن تقع إذا وهي ظرف زمان خبراً عن زيد وهو جثة، وظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث، قلنا: إننا لا نسلم أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف زمان، وإنما هي ظرف مكان⁽⁵⁾

أما الأخفش فيرى أنها حرف⁽⁶⁾ ونسب السفاقي هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم⁽⁷⁾. واختاره الشلوين⁽⁸⁾ وابن عصفور⁽⁹⁾ ورجح ابن هشام حرفيتها؛ وذلك لكسر همزة (إن)؛ لأنها لو كانت اسماً لعمَلَتْ فيما بعد ما⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: المقتضب: 3 / 178، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 324، والنكت في تفسير كتاب سيويه: 1 / 1130، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 369، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 110، وشرح الكافية: 1 / 103.

(2) البحر المحيط: 5 / 130.

(3) الكتاب: 2 / 311.

(4) مشكل إعراب القرآن: 1 / 325، ونسب هذا الرأي إلى الزجاج. ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه: 2 / 1130، وشرح الكافية: 1 / 93، 103. وتبعه ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب: 120 ونسبه أبو حيان إلى سيويه والرياشي. ينظر: البحر المحيط: 5 / 130، ونسبه السفاقي إلى الرياشي والزجاج. ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 109.

(5) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 370.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 240، وأسرار النحو: 199، ومغني اللبيب: 120.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 110، والمطالع السعيد: 1 / 424، وجمع الهوامع: 1 / 217.

(8) ينظر: الجنى الداني: 366.

(9) ينظر: مغني اللبيب: 120.

(10) المصدر نفسه: 120.

19 - اختلافهم في دخول اللام على سوف⁽¹⁾

اتفق جمهور النحويين على جواز دخول اللام في خبر (إن)⁽²⁾ قال أبو جعفر النحاس تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشِرْذِمَةٌ﴾⁽³⁾ "لام توكيد تدخل كثيراً في خبر إن إلا أن الكوفيين لا يجوزون: إن زيدا لسوف يقوم⁽⁴⁾ وردهم أبو جعفر النحاس مستشهداً بقوله تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁵⁾ فهذه لام التوكيد وقد دخلت على سوف⁽⁶⁾.

ومن النحويين من عد دخول اللام على (سوف) ميزة لها على السين المنفردة، قال ابن هشام: "وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾⁽⁷⁾⁽⁸⁾ ورأي الكوفيين بُني على أساس أن لام الإبتداء الداخلة على الفعل المضارع تخصصه بالحال كما أن السين تخصصه بالإستقبال فلا يكون دخولها للمشابهة بل كالسين في التخصيص، فلذلك لا يجوزون: إن زيدا لسوف يخرج للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛ لأن اللام عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ⁽⁹⁾، ووافقهم الزمخشري إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ "فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الإبتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف، تقديره: ولأنت سوف يُعطيك⁽¹⁰⁾".

(1) هذه المسألة من المسائل التي لم يرد ذكرها في كتب الخلاف المتيسرة لدينا، وقد انفرد أبو جعفر

النحاس بذكرها. وينظر: تسهيل الفوائد: 63.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 208، والجنى الداني: 432، وتسهيل الفوائد: 63،

ومغني اللبيب: 185.

(3) سورة الشعراء، الآية 54.

(4) إعراب القرآن: 2 / 288.

(5) سورة الشعراء، الآية: 49.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 488-489.

(7) سورة الضحى، الآية: 5.

(8) مغني اللبيب: 185.

(9) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 226-227.

(10) الكشف: 4 / 771-772، وينظر: مغني اللبيب: 302.

والصحيح الجواز لورد ذلك في القرآن الكريم، فضلاً عن أن سوف بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء، فجاز أن تدخل عليها لام الإبتداء⁽¹⁾. وهذا يغنينا عن التأويل الذي لا حاجة بنا إليه. والله أعلم بالصواب.

20 - لا يجوز الجمع بين (إن) و (أن)⁽²⁾

في قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

قال أبو جعفر النحاس: " وهذه لام التوكيد، وسبيلها أن تكون في أول الكلام، لأنها تؤكد الجملة إلا أنها تزحلق عن موضعها. كذا قال سيويه: تقول: إن عمراً للخارج وإنما أخرت عن موضعها، لئلا يجمع بينها وبين (إن)؛ لأنها يؤيدان عن معنى واحد، وكذلك لا يجمع بين إن وأن عند البصريين " ⁽⁴⁾ وقد صرح سيويه بذلك قائلاً: " واعلم أنه ليس يُحسن أن تلي (إن) أن ولا (أن) (إن) ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب. " ⁽⁵⁾

قال أبو جعفر النحاس: " وأجاز هشام من الكوفيين: إن أن زيدا منطلق حق؛ فإن حذف حقاً لم يجز عند أحد من النحويين علمته " ⁽⁶⁾

21 - (إن) النافية بمعنى (ما)

اختلف البصريون في (إن) النافية وفيه قال مكي القيسي تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ﴾⁽⁷⁾. " قرأ أبو جعفر بنصب (عباد) و (أَمْثَلُكُمْ)

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1 / 268.

(2) هذه المسألة من المسائل التي انفرد بها أبو جعفر النحاس من بين أصحاب كتب إعراب القرآن، ولم ترد في كتب الخلاف التي وصلت إلينا.

(3) سورة غافر، الآية: 57.

(4) إعراب القرآن: 3 / 18.

(5) الكتاب: 1 / 463.

(6) إعراب القرآن: 3 / 18، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 15 / 326.

(7) سورة الأعراف، الآية: 194.

وتخفيف (إن) تجعلها بمعنى (ما)، وسيبويه يختار في (إن) المخففة، التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنها أضعف من (ما) والمبرد يجريها مجرى (ما) " (1).

ذهب سيبويه إلى أن (إن) النافية لا تعمل عمل (ما) في رفعها الأسم ونصبها الخبر وإنما ما يقع بعدها مبتدأ وخبر فقال: " وتكون (إن) في معنى (ما)، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرّفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنما وذلك قولك: ما إن زيداً ذهب.. " (2). وكلام سيبويه منصب على المعنى لا على العمل، ولو كان يذهب إلى أعمالها لأورد لها أمثلة وشواهد على أعمالها.

وخالفه المبرد الذي يرى أن (إن) مشبهة بـ (ما) وتعمل عملها في رفع الأسم ونصب الخبر ويؤرد قول سيبويه فيقول: " تكون (إن) في معنى (ما) وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما) " (3).

وضعف أبو جعفر النحاس هذه القراءة وعلل عدم أعمال (إن) بأنها حرف أضعف من (ما) قال: " وهذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: أحدها: أنها مخالفة للسواد. والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر إن إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيد منطلق؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و(إن) بمعناها فهي أضعف منها. والثالثة: إن الكسائي زعم أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب. " (4). وتابعه أبو البركات الأنباري وقال بقوله (5). ودافع أبو حيان عن هذه القراءة ونقل عن الكسائي جواز أعمال (إن) عمل (ما) الحجازية وأكثر الكوفيين، ومن البصريين ابن السراج، والفارسي، وابن جني.

(1) مشكل إعراب القرآن: 1 / 338، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 381، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 608، والجامع لأحكام القرآن: 17 / 342 - 343، والبحر المحيط: 5 / 250، وأوضح المسالك: 1 / 208، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى سعيد بن جبير. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 48.

(2) الكتاب: 1 / 475.

(3) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: 66؛ المقتضب: 2 / 362، وينظر: الأصول في النحو: 1 / 236، وشرح الكافية الشافية: 1 / 446.

(4) إعراب القرآن: 1 / 157، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 16 / 342 - 343، والبحر المحيط: 5 / 250.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 381.

ونسب إلى الفراء المنع وأكثر البصريين، والصحيح عنده أن أعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والتنظم ورّد اعتراض النحاس، إذ قال: " وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة أتمّا كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حكى عن سيويه، فقد اختلف الفهم في كلام سيويه في (أنّ) وأما ما حكاه عن الكسائي فالتقل عن الكسائي أنه حكى أعمالها وليس بعدها إيجاب. " (1)

ونقل هذا الخلاف ابن السراج إذ قال: " وكان سيويه لا يرى في (إن) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام، ولا تغير الكلام وذلك مذهب بني تميم " (2). وقال عنه ابن هشام الإعمال نادر، وهو لغة أهل العالية (3).

ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة مرّة إلى اختلاف اللغات كما هو واضح من كلام ابن السراج وتبعه ابن هشام فإعمال (إن) لغة أهل العالية. وهي ما فوق نجد إلى أراضي تهامة إلى ما وراء مكة (4). والآراء لغة تميم في (ما) (5).

ووافق المبرد جمع من النحويين من البصريين والكوفيين، فأجاز أعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين خلا الفراء ونسب الجواز إلى ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن مالك، والأشعموني (6).

(1) البحر المحيط : 5 / 250، وينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 109 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 235-236 .

(3) ينظر : أوضح المسالك : 1 / 208 .

(4) ينظر : القاموس المحيط : 4 / 365 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 235، والأزهية : 32-33 .

(6) ينظر : الأزهية : 32، وشرح الكافية الشافية : 1 / 447، والبحر المحيط : 5 / 250، وارتشاف

الضرب : 2 / 109، وحاشية الصبان على شرح الأشعموني : 1 / 400، وحاشية الخضري :

271 / 1 .

والصحيح الإعمال على قول المبرد ومن وافقه، فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: "إِنْ أَخَذَ خيراً مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ" ⁽¹⁾ ومن النظم قوله ⁽²⁾.

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيّاً عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجْنَانِينَ ⁽³⁾

وقال أعرابي: إِنْ قَائِماً يَرِيدُ: إِنْ أَنَا قَائِماً حَذَفَ الهمزة ونقل حركتها إلى نون (أَنْ) وأدغم كقوله تعالى: ﴿لَنَكُنَّاهُ اللَّهُ رَبِّي﴾ ⁽⁴⁾ أي: لكن أنا ⁽⁵⁾.

وحجة المبرد يدعمها القياس أيضاً؛ لأنها لما شاركت (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال جاز إعمالها عمل (ما) الحجازية ولا فرق بينهما في المعنى ⁽⁶⁾.

22 - اختلافهم في أصل (لَنْ) وإعمالها ⁽⁷⁾

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين سيبويه والخليل في (لَنْ) في معرض تناوهم إعراب قوله تعالى: ﴿لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ⁽⁸⁾ إذ نسب الزجاج قولين: أحدهما: أنها نصبت كما نصبت (أَنْ) وليس ما بعد بصلتها لها؛ لأنَّ (لَنْ يفعل) نفي فقدم ما بعدها عليها، نحو قولك: زيدا لَنْ أضرب، وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال: "

(1) ينظر: الجنى الداني: 230، وأوضح المسالك: 1 / 208، وحاشية الصبان: 1 / 400، وتسهيل الفوائد: 57.

(2) لم أعثر على قائله. ينظر: المقرب: 19، وشرح الكافية الشافية: 1 / 447، وشرح شذور الذهب: 278، وخزانة الأدب: 4 / 166.

(3) ينظر: الأزهية: 33، والجنى الداني: 230، وارتشاف الضرب: 2 / 109، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 400.

(4) سورة الكهف، الآية: 38.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 109.

(6) ينظر: الأزهية: 33، وشرح الكافية الشافية: 1 / 446.

(7) ينظر هذه المسألة: معجم العين: 8 / 350، والمقتضب: 2 / 7 - 8، والأصول في النحو:

2 / 147، والنكت في تفسير كتساب سيبويه: 1 / 692، وشرح المقدمة المحبسة: 1 / 226،

ونتائج الفكر: 130، وتسهيل الفوائد: 229، والجامع الصغير في النحو: 169.

(8) سورة المنافقون، الآية: 6.

الأصل في (لَنْ) لا أن، ولكن الحذف وقع إستخفافاً، وزعم سيويه أن هذا ليس بجيد، ولو كان كذلك لم يجوز زيداً لَنْ أضرَبَ " (1) ولعل قول الخليل مبني على وفق مذهبه الذي ينص على ألا ناصبة للفعل إلا بـ (أَنْ) مضمرة أو ظاهرة (2) وردَّ عليه سيويه، وذهب إلى أن (لَنْ) مفردة لا مركبة وألزمه أن لا يجوز: زيداً لَنْ أضرَبَ؛ لأنه في صلة أن على قول الخليل وذلك جائز عندهما (3) وهذا رأي المبرد أيضاً الذي قال تعليقاً على قول الخليل: " وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: زيداً لَنْ أضرَبَ؛ كما تقول زيداً سأضرَبُ، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة (أَنْ) ولكن (لَنْ) حرف بمنزلة (أَنْ) " (4) وتابع سيويه جمع من النحويين (5) قال أبو جعفر النحاس: " سمعت علي بن سليمان (يعني الأخفش الصغير) يقول: لا يجوز عندي: زيداً لَنْ أضرَبَ؛ لأن (لَنْ) لا يتصرف فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه كما لا يجوز: زيداً إنَّ عمراً يضرَبُ، وكذا (لَمْ) عنده، وحكى هذا لأبي إسحاق فأنكره " (6) ولم يكن رأي سيويه يسلم من الرد والاعتراض عليه بأن يقال: إنَّ الحروف إذا رُكِّبت تغيَّر حكمها بعد التركيب عن ما كانت عليه قبل التركيب ألا ترى أن هل لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا رُكِّبت مع لا ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها (7) وقد اعترض أبو

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 161، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 441، ومشكل إعراب القرآن: 380 - 381، والنكت في تفسير كتاب سيويه: 1 / 692، وشرح المقدمة المحسبة: 1 / 226.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 401، وأسرار العربية: 288، وشرح المفصل: 7 / 18.

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 407، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 414، والنكت في تفسير كتاب سيويه: 1 / 692، وشرح المقدمة المحسبة: 1 / 231، ونتائج الفكر: 130، وارتشاف الضرب: 2 / 391.

(4) المقتضب: 2 / 7-8.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 61، والأصول في النحو: 2 / 147، وشرح المقدمة المحسبة: 1 / 231، وارتشاف الضرب: 2 / 390، وتسهيل الفوائد: 229، وشرح الكافية: 2 / 235.

(6) إعراب القرآن: 3 / 441، وينظر: شكل إعراب القرآن: 2 / 381.

(7) ينظر: أسرار العربية: 289، ونتائج الفكر: 130، وشرح الكافية للرضي: 2 / 235.

البركات الأنباري على هذا الرد بأن الاختلاف يعود إلى الصيغ والمعاني⁽¹⁾. وحكى هشام بن معاوية الضرير عن الكسائي في (لَنْ) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل⁽²⁾.
أما القراء فعنده الأصل في (لَنْ) و (لَمْ) (لا) فأبدلوا من الف (لا) نوناً، وجحدوا بها المستقبل من الأفعال ونصبوه بها⁽³⁾. وقول القراء يفتقر إلى الدليل. ولم أجد من يرجحه من النحويين.

23 - ومنه: أصل: (وَيَكُنَّ)

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في أصل (ويكنن) من قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُمُ آلَآئِمَّ يَتَقُولُونَ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾⁽⁴⁾
قال الزجاج: " هذه اللفظة لفظة (ويكنن) قد أشكلت على جماعة من أهل اللغة، وجاء في التفسير أن معناها لم تر أنه لا يفلح الكافرون، وقال بعضهم معناها أما ترى أنه لا يفلح الكافرون، وقال بعض النحويين - وهذا خلط عظيم - إن معناها ويكنن أعلم أنه لا يفلح الكافرون فحذف اللام فبقيت ويكنن وحذف أعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأ من غير جهة، لو كان كما قال لكانت أن مكسورة كما تقول: ويكنن إنه قد كان كذا وكذا، ومن جهة أخرى أن يقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا: ويكنن " إنه لا يفلح الكافرون " ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من ويل⁽⁵⁾ وهذا الرأي استبعده أبو جعفر النحاس أيضاً⁽⁶⁾، وهو ما حكاه القراء عن بعض النحويين ولم ينسبه لأحد⁽⁷⁾. ونسبه ابن جني للأخفش،

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 216.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 161، وارتشاف الضرب: 2 / 390، والجنى الداني: 284،

ومغني اللبيب: 374، وخزانة الأدب: 8 / 441.

(3) ينظر: شرح المفصل: 8 / 15 - 16، وشرح الكافية: 20 / 235، وارتشاف الضرب:

2 / 390، ومغني اللبيب: 373، وشرح شذور الذهب: 278.

(4) سورة القصص، الآية: 82.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 156 - 157.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 559.

(7) ينظر: معاني القرآن للقراء: 2 / 312، ومجالس ثعلب: 1 / 322، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 559.

قال: " وذهب أبو الحسن إلى أنها ويك، حتى كأنه عنده: أعجب أن الله يبسط الرزق " (1). ونسبه ابن عطية لأبي حاتم السجستاني وجماعة من النحويين (2)

وقال ابن برهان: " وقف الأخفش على (ويك) والكاف في آخر الأسم للخطاب، و (أن) مفعول له معلق بها في (وي) من معنى الفعل، فالتقدير: أعجب لأن الله ثم حذف اللام " (3). وما في معاني القرآن لا يؤيد هذه النسبة للأخفش إذ نراه اكتفى بذكر قول المفسرين، قال: " والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله " (4).

وذهب القراء إلى أن (وي) متصلة بالكاف، وأصلها: ويك إن الله ثم حذف اللام، واتصلت الكاف بـ (وي) (5). واستبعده مكي القيسي، قال: " وفيه بعد في المعنى والإعراب؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً؛ لأن حذف اللام من هذا لا يعرف ولأنه كان يجب أن تكون (إن) مكسورة، إذ لا شيء يوجب فتحها " (6). وعلى هديه سار أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري (7).

وذهب الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، إلى أن أصل (ويكأن) هي: وي وكان (8). وقال سيبويه: " سألت الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله تعالى: (ويكأنه لا يفلح) وعن قوله تعالى: (ويكأن الله) فزعم أنها مفصلة من كأن والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا إلى قدر عملهم أو نبهوا فقبل لهم أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم. أما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله " (9). وهذا أحسن ما قيل في هذه الآية عند أصحاب كتب إعراب القرآن ومفسريه إذ أجمعوا على أن القوم تنبهوا أو نبهوا فقالوا

(1) الخصائص: 3 / 543، وينظر: الدر المنثور: 5 / 354.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 302.

(3) شرح اللمع: 222، وينظر: البحر المحيط: 8 / 329، والدر المنثور: 5 / 354.

(4) 434 / 2.

(5) ينظر: معاني القرآن: 2 / 312، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 165، وإعراب القراءات السبع

وعلاؤها: 2 / 180، البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 237، والبيان في إعراب القرآن:

2 / 1027، والتفسير الكبير: 25 / 19.

(6) مشكل إعراب القرآن: 2 / 165.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 237، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1027.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 559، والمحرر الوجيز: 4 / 302.

(9) الكتاب: 1 / 290، وينظر: المحرر الوجيز: 4 / 302، والتفسير الكبير: 25 / 19، وشرح

المفصل لابن يعيش: 4 / 76.

رَيَّ، والمتقدم من العرب يقول في خلال تندمه وَيَّ⁽¹⁾ وهذا عما جعلنا نقوي رأي سيويه ومن وافقه من لنحويين.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن أبا البقاء العكبري جعل الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والفراء⁽²⁾ ويبدو أنه نقل هذا الرأي عن ابن خالويه الذي جعل الخلاف بين البصريين والكوفيين⁽³⁾ والذي تبين أن الخلاف في هذه المسألة فردي.

الثأ : الخلاف في مسائل متفرقة:

فتح لام الأمر

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾⁽⁴⁾ قال أبو جعفر النحاس: "الأصل فَلْتَقُمْ حذف الكسرة لثقلها؛ وحكى الأخفش، والكسائي، فراء: أن لام الأمر ولام كي ولام الجحود، يفتحْنَ، وسيويه يمنع هذا لعله موجبة وهي الفرق بين لام ولام التوكيد"⁽⁵⁾.

ونسب الفراء فتح لام الأمر لبني سليم قال: "وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: زيدٌ، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة؛ كما نصبت تميم لام كي، إذ قالوا: جئت لأخذ حقِّي"⁽⁶⁾ لما الزجاج هذه اللغة لعله اختلاط لام الأمر بلام التوكيد⁽⁷⁾ ونقل الزجاج عن بعض البصريين لام الجر نحو قولك: لزيد. وهذه الحكاية لا تختلف في شدوذها عن سابقتها؛ "لأن الإجماع آيات الصحيحة: كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ خاصة إذا لم يرؤه النحويون ساء الذي هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين رَووا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية،

طر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 157، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 559، والكشاف:

438، والمحصر السوجيز: 4 / 302، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 237، والجامع

كام القرآن: 13 / 318، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1027، والتفسير الكبير: 25 / 19.

طر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1027.

طر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 180.

رة النساء، الآية: 102.

اب القرآن: 1 / 450، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 8، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 365.

ب القرآن: 1 / 285، وينظر: الجنى الداني: 154.

: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 285، والجنى الداني: 154.

إلا أن الذي سمع منهم مخطئ⁽¹⁾. وهكذا نجد الزجاج يتمسك بأصول البصريين الذين لا يجوزون القياس على الشاذ؛ إذ إنهم لا يستندون إلى حكاية حاك لم يروها النحويون القدماء. وإن كان الذي يحكيها صادقاً، وعلى هذا النهج سار أبو جعفر النحاس الذي وافق الزجاج في ذلك⁽²⁾. ونسب مكّي القيسي فتح لام (كي) إلى بني العنبر ونُسِبَ إلى بعض النحويين أن أصلها الفتح، ولذلك فتحت مع المضمّر في قولك: هذا لك، ولهم، ولكم، وأكثر النحويين يقولون أصلها الكسر⁽³⁾.

2. اختلافهم في أصل (بلى)⁽⁴⁾

بلى حرف جواب لإستفهام فيه حرف نفي، وهي بمنزلة نعم إلا أن بلى لا تكون إلا جواباً لنفي تقدم و (نعم) لا تكون إلا جواباً لإيجاب تقدم⁽⁵⁾.

وهي عند البصريين حرف ثلاثي الوضع بسيط، وزعم الكوفيون أن أصلها (بل) التي للإضراب زيدت عليها الياء⁽⁶⁾. "ليحسن الوقوف عليها، وضمنت الياء معنى الإيجاب، قيل: تدل بلى رد النفي والياء تدل على الإيجاب، يعنون بالياء الألف وإنما سمّوها ياء، لأنها تمال وتكتب بالياء"⁽⁷⁾. ويبدو أن الفراء وافق الجمهور في أن بلى بمنزلة (نعم) إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد، ولكنه خالفهم في أصلها، إذ قال: "لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذ قالوا: ما قال عبد الله بل زيد، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد فقالوا: بلى، فدلّت على معنى الإقرار والإنعام ودلّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط"⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 98.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 450.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 561.

(4) ينظر في هذه المسألة: المحرر الوجيز: 1 / 171، وارتشاف الضرب: 3 / 261، والدر المصون:

1 / 274، وهذه المسألة لم تذكر في كتب الخلاف النحوي التي بين أيدينا.

(5) ينظر: الكتاب: 2 / 312، والمقتضب: 2 / 332، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 162، ومشكل

إعراب القرآن: 1 / 57، والكشاف: 1 / 185، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 61.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 171، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 282، وارتشاف الضرب:

3 / 161، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 331، والدر المصون: 1 / 274، والجنى السدان:

401، ومغني اللبيب: 153.

(7) الدر المصون: 1 / 274.

(8) معاني القرآن: 1 / 53، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2 / 11.

والرأي المختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون وهي حرف مثل: بل وغير / ثلاثي الوضع، وليس هي بل زيدت عليها الياء على نحو ما ذهب إليه الكوفيون⁽¹⁾. ورجح هذا الرأي ابن عطية⁽²⁾ وأبو حيان الأندلسي⁽³⁾ والمرادي⁽⁴⁾ وابن هشام⁽⁵⁾.

3- (مِنْ) تقع لأبتداء الغاية في الزمان⁽⁶⁾

ذكر أبو البركات الأنباري خلافاً بين البصريين والكوفيين في قوله تعالى:

﴿لَمَسَّ جُذُؤُاْ نِسْ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾⁽⁷⁾

قال: " مِنْ أَوَّلِ: يتعلق بأُسْسٍ والتقدير عند البصريين من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان"⁽⁸⁾ وتأوله البصريون على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم⁽⁹⁾. أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنها تدخل على ظروف الزمان، فلا تفتقر إلى تقدير حذف مضاف واستدلوا بهذه الآية⁽¹⁰⁾ ووافقهم الأخفش إذ قال في الآية نفسها: " يريد منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم أراه من يوم كذا، يريد: منذ أول يوم، يريد به أول الأيام كقولك: لقيت كل رجلٍ تريد: كل الرجال"⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 57، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 100، والمحزر الوجيز: 1 / 217، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 82، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 311، والدر المصون: 1 / 274.

(2) ينظر: المحزر الوجيز: 1 / 171.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 261، والبحر المحيط: 1 / 449.

(4) ينظر: الجنى الداني: 401.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 153.

(6) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 375 المسألة: 54، وائتلاف النصرة:

142 المسألة: 3 باب الحروف.

(7) سورة التوبة: الآية: 108.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 405، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 661.

(9) ينظر: الإنصاف: 1 / 370، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 405، والبيان في إعراب

القرآن: 2 / 661، والمحزر الوجيز: 3 / 83، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 261، والدر

المصون: 3 / 503.

(10) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 405، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 661.

(11) معاني القرآن: 2 / 337، وينظر: المحزر الوجيز: 3 / 83، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 261.

وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري⁽¹⁾ ويرى سيويه أن (مِنْ) تستعمل لابتداء الغاية في المكان حسب، قال: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك كقولك: من مكان كذا، وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول: إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان؛ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"⁽²⁾ ونُسبَ إلى المبرد وابن درستويه موافقتها للكوفيين والأخفش في أن (مِنْ) تستعمل لابتداء الغاية في المكان والزمان⁽³⁾

ورجح أبو البقاء العكبري من أصحاب كتب الإعراب قول الكوفيين والأخفش قال: "من أول يتعلق بأسس والتقدير عند البصريين: من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لمنذ، وهذا ضعيف ها هنا؛ لأنّ التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون (من) لابتداء غايته، ويدل على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يراد بها الزمان وهو كثير في القرآن وغيره"⁽⁴⁾

ورجح ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش لصحة السماع بذلك⁽⁵⁾ أما صاحب كتاب ائتلاف النصره فقد رجح مذهب البصريين ووصفه بالصحة من دون أن يذكر العلة التي بموجبها رجح مذهب البصريين⁽⁶⁾

قال ابن عطية: "وإنما دعا إلى هذا الاختلاف أن من أصول النحويين أن (مِنْ) لا تجر بها الأزمان، وإنما تجر الأزمان بمنذ، تقول: ما رأيته منذ يومين أو سنة أو يوم، ولا تقول من شهر ولا من سنة، ولا من يوم، فإذا وقعت (مِنْ) في الكلام وهي تلي زمناً، فيقدر مضمراً يليق أن تجرّه (من) كقول الشاعر زهير بن أبي سلمى⁽⁷⁾

(1) ينظر: جامع البيان: 11 / 30.

(2) الكتاب: 2 / 307.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 8 / 11؛ ومغني اللبيب: 419، وليس في المقتضب ما يؤيد هذا الكلام بل اكتفى المبرد بقوله: (مِنْ) لابتداء الغاية. ينظر: 4 / 136.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 661، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 453، الدر المصون: 3 / 503.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 797، والجنى الداني: 314.

(6) ينظر: 143.

(7) الديوان: 86.

لمن السديار كقنسة الحجر أقسوين من حجج ومن دهر

ومن شهر رواية، فقدروه من مر حجج ومن مر دهر، ولما كان (أول يوم) يوماً وهو اسم زمان احتاجوا فيه إلى تقدير من تأسيس، ويحسن عندي أن يستغنى في هذه الآية عن تقدير وأن تكون (من) تجر لفظة (أول)؛ لأنها بمعنى البدأة كأنه قال: من مبتدأ الأيام، وهي هاهنا تقوم مقام الجر في البيت المتقدم، وهي كما تقول جئت من قبلك ومن بعدك، وأنت لا تدل بهاتين اللفظتين إلا على الزمن، وقد حكى لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو⁽¹⁾. وهذا الذي قاله ابن عطية أقرب الآراء إلى الصواب فهو يغنينا عن تأويلات البصريين، وقول الأخفش مقبول لدينا لسرود السماع بذلك وأنها تستعمل لابتداء الغاية كما هو مفهوم من عبارة المبرد أنها لابتداء الغاية.

4- اختلافهم في متعلق قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفِ قَرِيشٌ﴾⁽²⁾ (3).

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف أهل العربية في متعلق (لا يلاف قريش)، فهي عند الخليل وسيبويه متعلقة بـ (فَلْيَعْبُدُوا)، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله ﴿وَلَا يَلْفِ قَرِيشٌ﴾⁽⁴⁾ فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال نظيرها: (لا يلاف قريش)؛ لأنه إنما هو لذلك (فَلْيَعْبُدُوا) فإن حذفت اللام من أن فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من (لا يلاف) كان نصباً. هذا قول الخليل ..."⁽⁵⁾

(1) المحرر الوجيز: 3 / 83، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8 / 261، والدر المصون: 3 / 503.

(2) ينظر في هذه المسألة: مجالس ثعلب: 1 / 224، والمحرر الوجيز: 5 / 527، والعياب الزاخر واللباب الفاخر: 30 حرف الفاء.

(3) سورة قريش، الآية 1.

(4) سورة المؤمنون، الآية: 52، ويعني بذلك قراءة فتح الهمزة وتشديد النون وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وقرأ ابن عامر: وأن يفتح الهمزة وتخفيف النون على تقدير: ولأن هذه أمتكم. وقرأ عاصم، وحمة، والكسائي، و(إن) بكسر الهمزة وتشديد النون.

ينظر: السبع في القراءات: 446، وإعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 91، والحجة في القراءات السبع: 257.

(5) الكتاب: 1 / 464، وينظر: مجالس ثعلب: 1 / 224، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 503، والمحرر الوجيز: 5 / 525، والدر المصون: 6 / 571.

أما عند الأخفش فهو على (فجعلهم كعصف مأكول)، قال: "أي فعل ذلك لإيلاف قريش لتألف، ثم أبدل فقال: إيلافهم رحلة الشتاء والصيف" ⁽¹⁾ ورُدَّ رأيه؛ لأن هذا القول الخطأ فيه بَيِّن. ولو كان كما قال لكانت (لإيلاف) بعض آيات ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ ⁽²⁾، وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما ما يدل على غير ما قال، وأيضاً فلو كان كما قال لم يكن آخر السورة تماماً، وهذا غير موجود في شيء من السورة ⁽³⁾

وقد قوى أبو علي الفارسي رأي الأخفش إذ قال: "إن ما ذكره أبو الحسن يُحمل عندي على معنى ما يؤوَّل إليه عاقبة الأمر كقوله تعالى: ﴿فَالْقَاطِعُ أَلْ قَرْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ⁽⁴⁾، ألا ترى أن المعنى في هذه الأخبار عن العاقبة؟ لأنهم التقطوه ليكون لهم عدواً وحزناً، فكذلك جعلوا ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ ⁽⁵⁾ لتكون العاقبة في إهلاكهم" ⁽⁶⁾ وذهب الفراء إلى أن في هذا الكلام حذفاً، المعنى: اعجبوا لإيلاف قريش ⁽⁷⁾، ورجح أبو جعفر النحاس هذا الرأي؛ لأن في اللام معنى التعجب ⁽⁸⁾، في حين رَدَّ ابن عطية من دون أن يذكر مسوغاً لذلك ⁽⁹⁾.

واختار أبو البقاء العكبري رأي الخليل وسيبويه إذ قال: "والسلام متعلقة بقوله تعالى: (فليعبدوا)؛ أي ليعبدوا الله تعالى من أجل الفهم، ولا تمنع الفاء من ذلك" ⁽¹⁰⁾ والمختار هو قول الخليل وسيبويه؛ لأن السورتين غير متصلتين، فضلاً عن أن رأي سيبويه أقرب إلى المعنى فيما نراه. والله أعلم.

(1) معاني القرآن: 2 / 545، وينظر: المحرر الوجيز: 5 / 527، والبيان في غريب إعراب القرآن:

2 / 37، والعباب الزاخر واللباب الفاخر: 30 حرف الفاء.

(2) سورة الفيل، الآية: 1.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 772، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 503، والدر المصون:

6 / 751، والعباب الزاخر واللباب الفاخر: 30 حرف الفاء.

(4) سورة القصص، الآية: 8.

(5) سورة الفيل، الآية: 5.

(6) البغداديات: 188.

(7) ينظر: معاني القرآن: 3 / 293، ومجالس ثعلب: 1 / 224، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 365،

1 / 224، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 503، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 537.

(8) ينظر: إعراب القرآن: 3 / 772، والعباب الزاخر واللباب الفاخر: 30.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 526.

(10) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1305.

5- اختلافهم في اللام من قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾⁽¹⁾

ذكر الزجاج قولاً نسبته إلى بعض النحويين مفاده أن هذه اللام بمعنى القسم؛ أي يحلفون بالله لكم ليرضوكم وهذا القول مروءة عنده؛ لأنهم إنما حلفوا أنهم ما قالوا: ما حكى عنهم، ليرضوكم باليمين، ولم يحلفوا أنهم يرضون فيما يستقبل⁽²⁾. وهذا الذي ذكره الزجاج هو قول الأخفش، قال: "ولا أعلمه إلا على قوله ليرضوكم" كما قال الشاعر⁽³⁾:

إذا قلت: قدني، قال: بالله حلفاً
لتنسى عني ذا إنائك أجمعاً

أي: ليفين عني وهو نحو: ﴿وَلَتَصْنَعَنَّ الْيَهُودُ أَفْعَادَ الَّذِينَ لَا يَوْمُوتُ بِالْآخِرَةِ﴾⁽⁴⁾. أي: (ولتصنعن)⁽⁵⁾ واختار أبو علي هذا الرأي، إذ قال: "وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً به (يحلفون) والمقسم عليه محذوف"⁽⁶⁾.

وجمهور النحويين يابون ذلك "لأن القسم إنما يجاب بالجملة ويردون شاهد الأخفش: لتصنعن بفتح اللام ونون التوكيد وذلك على لغة في حذف آخر الفعل لأجل النون"⁽⁷⁾. ورأي الزجاج هو الأقرب إلى المعنى فيما نراه؛ لأن المنافقين حلفوا على أنهم ما قالوا ما حكى عنهم في الماضي.

6- ذلك اختلافهم في (لو)

اختلف أهل العربية في (لو) من قوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾⁽⁸⁾. وللنحويين فيها ثلاثة أقوال:

(1) سورة التوبة، الآية: 62.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 458، والتفسير الكبير: 15 / 118.

(3) البيت لحرب بن عتاب الطائي. ينظر: مجالس ثعلب: 3 / 538، والمقرب: 432، ومغني اللبيب:

78، وشرح المفصل لابن يعيش: 3 / 8، ومعجم شواهد العربية: 209.

(4) سورة الأنعام، الآية: 113.

(5) معاني القرآن: 2 / 334، وينظر: مغني اللبيب: 78، وشرح المفصل لابن يعيش: 8 / 3.

(6) مغني اللبيب: 278.

(7) المصدر نفسه: 278.

(8) سورة البقرة، الآية: 96.

الأول: أنه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف أي يسير بذلك، ولا محل للجملة من الإعراب ويكون مفعول يود محذوفاً، أي يود طول العمر وهذا ما قاله جمهور البصريين⁽¹⁾ وأكسده سيبويه، قال: "وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره" ⁽²⁾ وإليه ذهب ابن السراج أيضاً⁽³⁾

والثاني: وبه قال الكوفيون، وبعض البصريين أن (لو) هنا مصدرية أي يود أحدهم تعمير ألف سنة، فلا يكون لها جواب وينسبك منها مصدر هو مفعول يود⁽⁴⁾. قال الفراء: "فهو يجوز في الكلام أن يقول: أتود أن تصيب مالا فضاع، والمعنى فيضيع؟ قلت: نعم ذلك جائز في وددت؛ لأن العرب تلقاها مرة بـ (أن) بـ (لو) فيقولون: لو ددت لو ذهبت عنا، ووددت أن تذهب عنا، فلما صلحت بـ (لو) وبأن ومعناها جميعاً الاستقبال استجازوا أن يردوا فَعَلَ بتأويل لَوْ على يفعل مع أن. فلذلك قال: فأصابها، وهي في مذهبه بمنزلة لو؛ إذ ضارعت إن بمعنى الجزاء فوضعت في موضعها." ⁽⁵⁾ فعلى هذا القول لا يكون في الكلام حذف، وعلى القول الأول لا يكون لقوله: "لو يعمر ألف سنة" محل من الإعراب، وعلى القول الثاني محله نصب على المفعول⁽⁶⁾.

ووجه أبو البقاء قول الكوفيين إذ قال: "لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل، ولكن لا تنصب، وليست التي يمتنع بها الشيء لإمتناع غيره؛ ويدلك على ذلك شيان. - أحدهما: أن هذه يلزمها المستقبل، والأخرى: معناها في الماضي.

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 349، والبحر المحيط: 1 / 504، والدر المصون:

1 / 309، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 363.

(2) الكتاب: 2 / 307، وينظر: الكامل: 3 / 140، وارتشاف الضرب: 2 / 571.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 211.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 349، والنهر اللامد: 1 / 111، والدر المصون: 1 / 309.

(5) معاني القرآن للفراء: 1 / 175.

(6) ينظر: البحر المحيط: 1 / 504، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 349، والنهر اللامد:

1 / 112، والدر المصون: 1 / 309.

- والثاني: أن يود يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلق عن العمل، فمن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أن⁽¹⁾. ونسب السمين الحلبي هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي⁽²⁾ وبه قال التبريزي، وابن مالك⁽³⁾ والرضي⁽⁴⁾.

القول الثالث: للزمخشري وعنده أنها حرف تمن، والجملة محكية، قال: "فإن قلت: كيف اتصل ريعمر بيود أحدهم؟ قلت: هو حكاية لودادتهم. و (لو) في معنى التمني، وكان القياس: لو أعمر إلا أنه نرى على لفظ الغيبة لقوله (يود أحدهم) كقولك: حلف بالله ليقعلن⁽⁵⁾". ولم يخل قول الزمخشري من نقد، وذلك أن يود فعل قلبي، وليس فعلاً قولياً ولا معناه معنى القول، وإذا كان كذلك، فكيف تقول حكاية لودادتهم؟ إلا أن ذلك لا يسوغ إلا على تجوز، وذلك أن يجري يود مجرى يقول؛ لأن القول مأ على الأمور القلبية، فكأنه قال: يقول أحدهم عن ودادة من نفسه لو أعمر ألف سنة، ولا تحتاج لو، كانت للتمني إلى جملة جوابية؛ لأن معناها معنى يا ليتني أعمر⁽⁶⁾.

وقد وافق الفخر الرازي ما قاله الزمخشري إذ جعل لو هنا حرف تمن⁽⁷⁾ ونحن لا ننكر ما في رأيويه وجمهور النحويين من تكلف في التأويل، إلا أن جمهور النحويين لم يثبتوا ورود (لو) مصدرية إذا استثنا الفراء من الكوفيين ومن تبعه من النحويين المتأخرين. والرأي الأرجح أن تكون (لو) بني، لشبوع استخدامها في ذات المعنى. والله أعلم.

بني إضمار (لا)

من قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽⁸⁾. ذكر الزجاج في هذه الآية قولين:

⁽¹⁾ إنيان في إعراب القرآن: 1 / 96.

⁽²⁾ نظر: الدر المصون: 1 / 310.

⁽³⁾ لم: شرح الكافية الشافية: 3 / 1629، الجنى الداني: 297، ومغني اللبيب: 530.

⁽⁴⁾ لم: شرح الكافية: 2 / 391.

⁽⁵⁾ شاف: 1 / 194، وينظر: المجيد في إعراب القرآن: 349، والدر المصون: 1 / 309.

⁽⁶⁾ تر المحيط: 1 / 505، وينظر: النهر الماد: 1 / 112.

⁽⁷⁾ : التفسير الكبير: 3 / 193.

⁽⁸⁾ : النساء، الآية: 176.

أحدهما: معناه يبين الله لكم أن لا تضلوا فأضمرت (لا) ⁽¹⁾. وهذا الرأي لم ينسب الزجاج لأحد وهو قول الفراء إذ نص عليه في معانيه، قال: "معناه ألا تضلوا. ولذلك صليحت (لا) في موضع (أن). هذه محنة (أن) إذا صليحت في موضعها ثلثا، وكيلا صليحت لا" ⁽²⁾. وهذا قول الكسائي أيضاً ⁽³⁾، ونسب أبو البقاء العكبري هذا الرأي للكوفيين عامة ⁽⁴⁾.

والثاني: رأي البصريين الذين رفضوا قول الكوفيين؛ لأن (لا) لا تضمير عندهم وإن المعنى يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، فهي مفعول من أجله وحذفت كراهة؛ لأن في الكلام دليلاً عليهما، وإنما جاز الحذف عندهم على حذف قوله تعالى: ﴿وَمَثَلِ الْقَرَّةِ﴾ ⁽⁵⁾. فحذف الأول جائز (*)، ويبقى المضاف يدل على المحذوف وأما حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز، ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة ⁽⁶⁾. وهذا قول المبرد ⁽⁷⁾.

وقد رجح أبو علي الفارسي قول البصريين؛ لأن حذف المضاف أشيع من حذف (لا) النافية ⁽⁸⁾. وهذا هو المختار عند أبي البركات الأنباري، قال: "تقديره كراهة أن تضلوا" فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو مفعول له وقيل تقديره لثلاث تضلوا فحذف (اللام) و (لا) من الكلام. والوجه الأول أوجه الوجهين ⁽⁹⁾.

ومن الغريب أن ينقل أبو حيان موافقة الزجاج للكوفيين، قال: "قرأ الكوفي والفراء والكسائي وتبهم الزجاج لأن لا تضلوا وحذف (لا) ومثله عندهم قول القطامي ⁽¹⁰⁾. رأينا ما رأى البصري منا فآلينا عليها أن تباعا

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 136 - 137.

(2) معاني القرآن للفراء: 1 / 297، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 216، والدر المصون: 2 / 475.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6 / 29، والبحر المحيط: 4 / 153، والدر المصون: 2 / 475.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 414.

(5) سورة يوسف، الآية: 82.

(*) المطرّد: أن النقي محذوف في حالة واحدة فقط وهو بعد القسم فنقول: والله أحبك. والتقدير: والله لا أحبك.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 137، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 216، والمحرر الوجيز:

2 / 142، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 29، والدر المصون: 2 / 475.

(7) ينظر: المقتضب: 1 / 47، و 2 / 32، والدر المصون: 2 / 475.

(8) ينظر: البحر المحيط: 4 / 153، والدر المصون: 2 / 475.

(9) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 281.

(10) الديوان: 43.

أي: أن لا تباعد. وقال الزجاج هو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾⁽¹⁾.
أي لأن لا تزولا⁽²⁾.

وما قال الزجاج هذا بل هو يوافق البصريين في تقديرهم وهذا قوله في الآية نفسها قال: "معنى يمسك يمنع السماوات والأرض من أن تزولا"⁽³⁾. وما وجدناه يقدر (لا) كما زعم أبو حيان بل هو موافق للبصريين.

8 - الواو في قوله تعالى: ﴿وَنَامَتْهُمْ كَنَانُهُمْ﴾⁽⁴⁾

هذه الواو عند النحويين هي واو عطف دخلت في آخر أخبار عن عددهم لتفصل أمرهم، وتدل على أن هذه غاية ما قيل، ولو سقطت لصحح الكلام⁽⁵⁾.

ونقل لنا السفاقي عن أبي بكر بن عياش، وابن خالويه: "أنها واو الثمانية وأن قريشاً إذا عدت يقولون: ستة، سبعة وثمانية، فتدخل الواو في الثمانية"⁽⁶⁾. ونسبه المرادي للحريري⁽⁷⁾. وتبعه ابن هشام، قال: ذكرها جماعة من الأدباء. كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي⁽⁸⁾.

قال السمين الحلبي: "قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾⁽⁹⁾، دخلت في أبواب الجنة لأنها ثمانية، ولذلك لم يجرأ بها في أبواب جهنم؛ لأنها سبعة"⁽¹⁰⁾.

وذكر الزمخشري أن هذه الواو هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو: قولك جاءني رجلٌ ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله

(1) سورة فاطر، الآية: 41.

(2) البحر المحيط: 4 / 153، وينظر: الدر المصون: 2 / 475.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 273.

(4) سورة الكهف، الآية: 22.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 277، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 271، والمجمر الوجيز:

3 / 508، والجامع لأحكام القرآن: 10 / 382.

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 77، وينظر: المحرر الوجيز: 3 / 508، والدر المصون:

4 / 446، والجنى الداني: 194، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 439.

(7) ينظر: الجنى الداني: 194.

(8) مغني اللبيب: 474.

(9) سورة الزمر، الآية: 73.

(10) الدر المصون: 4 / 446، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 439.

تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (١). وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن انصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثابت علم، وطمأنينة نفس، ولم يرجعوا بالظن (٢) ورجح هذا القول أبو البقاء العكبري (٣)

ورَدَّ السفاقي هذا القول وحبته في ذلك بأن أحداً من النحويين لم يقله، إلا أن يريد صفة في المعنى لا في الإعراب (٤). قال أبو حيان: "لا تعطف الصفة التي ليست بجملته على صفة أخرى، إلا إذا تختلف المعاني، حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة. وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها" (٥)

اختلافهم في نوع اللام (من)

من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (٦)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في نوع اللام من قوله تعالى: لِرَبِّهِمْ) وفيها ثلاثة أقوال:

أحدها: قول الكوفيين هي زائدة، قال الكسائي حدثني من سمع الفرزدق يقول: نقلت لها مئة درهم بمعنى نقلتها (٧).

والثاني: قول محمد بن يزيد المبرد هي متعلقة بمصدر، والمعنى للذين هم رهبتهم لربهم (٨)

(1) سورة الحجر، الآية: 4.

(2) الكشف: 2 / 667، وينظر: البحر المحيط: 7 / 161، والذر المصون: 4 / 445.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 843.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن: 77.

(5) البحر المحيط: 7 / 161.

(6) سورة الأعراف، الآية: 154.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 435، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 596، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 293.

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 2 / 459، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 293.

والثالث: هي بمعنى من أجل ربه، فمفعول يرهبون على هذا محذوف؛ أي يرهبون عقابه وهذا قول الأخفش⁽¹⁾. وقيل إن اللام مقوية للمفعول؛ لأنه لما تقدم المفعول، وتأخر الفعل ضعف فدخلت اللام للتقوية⁽²⁾.

ورجح أبو البقاء العكبري رأي الكوفيين إذ قال: هي زائدة، وحسن ذلك لما تأخر الفعل⁽³⁾. واعترض السمين الحلبي على قول المبرد الذي نص على أنها متعلقة بمصدر، إذ قال: " وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين؛ لأنه يلزم منه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو ممتنع إلا في الشعر"⁽⁴⁾. وأقرب هذه الآراء إلى الإستخدام اللغوي هو ما قاله الكسائي؛ لأنه قد يزداد حرف الجر في المفعول، وإن كان الفعل متعدياً؛ لأننا نقول: قرأت في السورة وقرأت السورة ودخلت البيت، ودخلت في البيت، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُمُ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾ وفي موضع آخر ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ﴾⁽⁶⁾. وعلى هذا لقول اللام زائدة للتوكيد. والله أعلم بالصواب.

1 - (ما) المصدرية بين الأسمية والحرفية⁽⁷⁾

ذكر أبو البقاء العكبري الخلاف بين سيويه والأخفش في (ما) من قوله تعالى: ﴿يَعَاكَوْا كَذِبُونَ﴾⁽⁸⁾. قائلاً: " وما هنا مصدرية وصلتها يكذبون، وليست (كان) وصلتها؛ لأنها الناقصة، ولا

(1) ينظر: معاني القرآن: 311 / 2، والمحزر الوجيز: 459 / 2، والجامع لأحكام القرآن: 293 / 7، والتفسير الكبير: 15 / 15، والدر المصون: 350 / 3.

(2) ينظر: التفسير الكبير: 15 / 15، والمحزر الوجيز: 459 / 2، والجامع لأحكام القرآن: 293 / 7، والنهر الماد: 872 / 1، والدر المصون: 350 / 3.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 596 / 1.

(4) الدر المصون: 350 / 3.

(5) سورة العلق، الآية: 14.

(6) سورة النور، الآية: 25.

(7) ينظر هذه المسألة: الأمالي الشجرية: 240 / 2، وشرح المفصل: 142 / 8، وارتشاف الضرب:

519 / 1، والبحر المحيط: 98 / 1، والدر المصون: 16 / 1، والجنى الداني: 332، والبرهان

علوم القرآن: 408 / 4.

(8) سورة البقرة، الآية: 10.

يستعمل منها مصدر ويكذبون في موضع نصب خبر كان، وما المصدرية حرف عند سيويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء⁽¹⁾

وما عزاه العكبري إلى سيويه في أنها حرف صحيح، إذ ذكر سيويه أن (ما) المصدرية حرف، بمنزلة (أن) فهو يقول: "ومن ذلك قولهم أثني بعد ما تفرغ (فما) وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة وهي مبتدأة"⁽²⁾ معنى كلامه أنها (أن) التي يتأول معها الفعل مصدراً مؤولاً. أما الأخفش فله رأيان في هذه المسألة:

الأول: وافق فيه سيويه، ولم يتطرق إليه النحويون، أي أنها حرف مصدرية: "وقال: ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾"⁽³⁾ وليس هذا في معنى فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى، لم يكن كلاماً حتى تجيء به (به)، ولكن (اصدع بالأمر) جعل (ما تؤمر) اسماً واحداً"⁽⁴⁾.

الثاني: أنها اسم، قال في تفسيره قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾⁽⁵⁾ يقول: "يقول بالإتيان وجعل (ما) و (أتوا) اسماً للمصدر. وإن شئت قلت: (أتوا) ها هنا جاؤوا كأنه يقول بما جاؤوا، يريد: بما جاؤوه كما تقول: يفرحون بما صنعوا، أي: بما صنعوه"⁽⁶⁾. فعودة الضمير في صنعوه على (ما) يدل على آسمية (ما) عنده. وهذا مذهب ابن السراج⁽⁷⁾ ونُسب إلى بعض الكوفيين⁽⁸⁾.

ومن النحويين من رجح رأي سيويه، قال المبرد: "فأما اختلاف الأخفش وسيويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً فإن سيويه كان يقول: إذا قلت: أعجبتني ما صنعت فهو بمنزلة قولك: أعجبتني أن قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبتني ما ضربت زيدا، كما تقول: أعجبتني أن ضربت زيدا وكان

(1) التيسان في إعراب القرآن: 1 / 27، وينظر: البحر المحيط: 1 / 98، والدر المصون: 1 / 196،

والبرهان في علوم القرآن: 4 / 408.

(2) الكتاب: 1 / 410، و 1 / 476.

(3) سورة الحجر، الآية: 94.

(4) معاني القرآن: 1 / 40.

(5) سورة آل عمران، الآية: 188.

(6) معاني القرآن: 1 / 40-41.

(7) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 193، وارتشاف الضرب: 1 / 519.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 519، والدر المصون: 1 / 116، والجنى الداني: 331.

قوله، والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعت؛ كما تقول: أعجبني الذي صنعت، ولا يجوز: عجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلطاً فجاز مثله والقياس والصواب قول سيويه⁽¹⁾ ومن الغريب بعد هذا النص الصريح الذي ارتضى المبرد رأي سيويه وصوّبه ينسب الرضي له موافقته للأخفش في هذه المسألة⁽²⁾. وقال أبو علي: "إن ما حرف وليس باسم؛ لأنه وجد صلته في واضح لا يجوز أن يعود منها إليه شيء؟. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾⁽³⁾، إذ إننا لا نستطيع أن نقدر ضميراً يعود إلى (ما) فنقول (وما رزقناهوه)؛ لأننا لو قدرنا ضميراً لعدينا (رزق) إلى فعولين، وإنها يتعدى إلى مفعول واحد، فلما لم يجوز هذا التقدير لم يعد إلى (ما) شيء، وإذا لم يعد إليه شيء يكن اسماً، فثبت أنه حرف"⁽⁴⁾ وقد رد ابن الشجري تأويلات الأخفش كلها⁽⁵⁾. ونسب السمين الحلبي لأبي البقاء العكبري موافقته للأخفش، قال: "وزعم أبو البقاء أن (كون) ما موصولة اسمية هو لأظهر، قال: لأن الهاء المقدرة عائدة على الذي لا على المصدر، وهذا الذي قاله غير لازم؛ إذ لقائل أن يقول: لا نسلم أنه لا بد من هاء مقدرة حتى يلزم جعل (ما) اسمية"⁽⁶⁾. ولا يخفى على الدارسين ما رأي الأخفش من تكلف لا ضرورة تدعو إليه؛ لأنه إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعونا إلى نديره؛ إذا الفائدة حصلت من دونه، وإن وقوف النحويين في هذه المسألة مع سيويه وردّهم رأي الأخفش لما استدلل به على صحة رأي سيويه⁽⁷⁾. والله أعلم.

(1) المقتضب: 3 / 200-201.

(2) ينظر: شرح الكافية: 2 / 54.

(3) سورة البقرة، الآية: 3.

(4) البغداديات: 272-273.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: 2 / 240.

(6) الدر المنثور: 1 / 116، ولم أشر على قول أبي البقاء في التبيان ولم يقل بذلك في الآية.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 27.

(8) ينظر: رصف المباني: 315، والجنى الداني: 332.

11 - رَبَّ بَيْنَ الْأَسْمِيَةِ وَالْحَرْفِيَةِ (1)

ذكر السفاقي الخلاف بين الكوفيين والبصريين في (رَبَّ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (2). قال: "رَبَّ حرف جر، لا أسم خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه وابن الطراوة. (3)"

وَرَبَّ حرف جر عند البصريين؛ لأنها لا تقبل شيئاً من خواص الأسم، من الإخبار عنه والإضافة، وعود الضمير إليه، ودخول (ال) والتنوين (4)

أما الكوفيون فقد قالوا: إنها اسم مثل (كسم)، وقالوا: محلها رفع بالإبتداء في قولنا: رَبَّ رجل كريم لقيته، واستدلوا بقول الشاعر (5):

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرَبَّ قَتْلٍ عَارٌ

وهذا الشاهد مرودود عند البصريين، إذ أوله المبرد على إضمار (هو) (6)، والرواية الشائعة (وبعض قتل عار)، ورده ابن هشام بأن عاراً خبرٌ محذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في وضع مبتدأ (7). وَرَبَّ عند أصحاب كتب إعراب القرآن حرف جر، ولا يعمل فيه إلا ما بعده، والعامل في الآية الكريمة محذوف تقديره: رَبَّ كافر (8).

(1) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف: 2 / 832 المسألة: 121، وأسرار العريسة: 237، والجنسي

الداني: 417، وائتلاف النصر: 144 المسألة: 4 حروف.

(2) سورة الحجر، الآية: 2.

(3) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 222، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 455، والذر المصون:

4 / 285، ومغني اللبيب: 179.

(4) ينظر: الكتاب: 1 / 393، والمقتضب: 3 / 57، والأصول في النحو: 1 / 416، وإعراب

القرآن للنحاس: 2 / 190، والإنصاف: 2 / 823، والتفسير الكبير: 10 / 102، وائتلاف

النصرة: 144، وخزانة الأدب: 9 / 564.

(5) البيت: لثابت قطنة وهو من شواهد المبرد، ينظر: المقتضب: 3 / 66، وشرح جمل الزجاجي لابن

عصفور: 1 / 277، والأمال الشجرية: 2 / 301، ومغني اللبيب: 179.

(6) ينظر: المقتضب: 3 / 66، وشرح جمل الزجاجي: 1 / 277.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 179، وخزانة الأدب: 9 / 564.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 776.

وقال أبو البركات الأنباري: " (وما) فيها كافة عن العمل وخرجت بها عن مذهب الحرف؛ لأنَّ (رُبَّ) حرف جر، وحرف الجر يلزم الأسماء، فلما دخلت (ما) عليها جاز أن يقع بعدها الفعل فخرجت عن مذهب الحرف ⁽¹⁾ "، وردَّ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين في اسمية رُبَّ قال: "أما قولهم إنها قلنا إنها اسم حملاً على كم؛ لأن كم للعدد والتكثير وللتقليل قلنا لا نسلمك أنها للعدد، وإنها هي للتقليل فقط وأن (كم) إنها حكم بأنها اسم؛ لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو حروف الجر، (بكم رجل مررت وما أشبه ذلك. وجواز الإخبار عنه نحو: (كم رجلاً لاقاك) وهذا غير موجود في رُبَّ فدل على الفرق بينهما " ⁽²⁾.

وأكد أبو حيان حرفية (رُبَّ) قال: "رُبَّ حرف جر لا أسم" ⁽³⁾. ووافق الرضي الكوفيون ومن وافقهم في اسمية (رُبَّ) وخالفهم في جعلها مبتدأ لا خبر له أبداً، قال: "وتقوي عندي مذهب الأخفش والكوفيون أعني كونها اسماً، فربَّ مضاف إلى نكرة فمعنى رُبَّ رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى: كم رجل كثير من هذا الجنس. واعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له " ⁽⁴⁾. وقد ذكر السفاقي أن رُبَّ تأتي للتقليل وقيل للتكثير، وقيل لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً بل هي حرف اثبات ⁽⁵⁾، وقد أنكر على الزجاج قوله: "إن رُبَّ للكثرة ضد ما يعرفه أهل اللغة " ⁽⁶⁾. وكذلك أبطل دعوى أبي عبد الله الرازي الإتفاق على أنها موضوعة للتقليل ⁽⁷⁾. وصوب الدكتور فخر الدين قباوة رأي البصريين القائل بحرفية (رُبَّ)، بعد أن ذكر رأي الكوفيين والرضي على أنه اسم مثل (كم) الخبرية، وهو مضاف إلى اسم بعده قال: "والصواب أنه حرف جر شبيه بالزائد " ⁽⁸⁾.

(1) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 63، والجامع لأحكام القرآن: 10/ 1، والدر المصون: 4/ 286.

(2) الإنصاف: 2/ 833، وينظر: اختلاف النصرة: 145.

(3) البحر المحيط: 6/ 462.

(4) شرح الكافية: 2/ 331.

(5) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 222.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 173، وينظر: المجيد في إعراب القرآن: 222.

(7) ينظر: التفسير الكبير: 19/ 152، والمجيد في إعراب القرآن: 222.

(8) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 323.

12 - (ما) الواقعة بَعْدَ رَبٍّ هل لها موقع من الإعراب ؟

ذكر أبو جعفر النحاس خلافاً بين سيويه والأخفش في موضع (ما) الواقعة بعد (رَبٍّ) فهي عند سيويه لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها كافة جيء بها؛ ولأنَّ رَبٍّ لا يليها الفعل، فلما جئت بها وليها الفعل عند سيويه⁽¹⁾. وهذا صحيح إذ قال سيويه: "ومن تلك الحروف ربّاً وقلّاً وأشباههما، جعلوا رَبٍّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وَهَيَّؤْهَا لِيذكر بعدها الفعل؛ لأنه لم يكن لهم سبيلٌ إلى رَبٍّ يقول ولا إلى قَلٍّ يقول فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل..."⁽²⁾ وهذا رأي المبرد أيضاً⁽³⁾.

وخالفهما الأخفش بأحد قوليه إذ جعل (ما) في موضع خفض على أنها نكرة أي رَبٍّ شيءٍ إذ قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁴⁾، وأدخل مع (رَبٍّ) (ما) ليتكلم بالفعل بعدهما. وإن شئت جعلت (ما) بمنزلة (شيءٍ)، فكأنك قلت: وَرَبٍّ شيءٍ يُوَدُّ أي: رَبٍّ وَدُّ يُوَدُّ الذين كفروا"⁽⁵⁾. وهذا القول أخذ به أبو علي الفارسي إذ قال: "ويحتمل أن تكون اسماً ويكون في (يود) ضمير عائد عليه التقدير: رَبٍّ وَدُّ أو شيءٌ يوده"⁽⁶⁾. وأيده أبو البقاء العكبري⁽⁷⁾ والقرطبي⁽⁸⁾ والسّمين الحلبي⁽⁹⁾. ويبدو أن سيويه خَلَفَ مرتين في هذه المسألة إذ ذكر أن رَبٍّ إذا لحقها (ما) وليها الفعل لا غير إلا في الشعر⁽¹⁰⁾. قال أبو جعفر النحاس: "وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد أن هذا جائز في

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 189.

(2) الكتاب: 1 / 459، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3 / 173، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 3، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 408.

(3) ينظر: المقتضب: 2 / 48، 55.

(4) سورة الحجر، الآية: 2.

(5) معاني القرآن: 2 / 378. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 189، وإعراب التمرات السبع وعللها: 1 / 341، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 3، ونسب أبو حيان هذا الرأي لأبسن يسمعون (ت 540 هـ). ينظر ارتشاف الضرب: 2 / 464.

(6) المحرر الوجيز: 2 / 350.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 776.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10 / 1.

(9) ينظر: الدر المصون: 4 / 286.

(10) ينظر: الكتاب: 1 / 459.

الكلام والشعر كما أننا يكون بعدها الفعل والآباء والخبر ⁽¹⁾ " وأكّد أبو حيّان هذا الرأي إذ قال: وزعم المبرد أنه يجوز أن يلي ربّما الجملة الابتدائية كما قال ⁽²⁾ ربّما ظاعن بها ومقيم

فتصير نحو: إنما إن جاءت وإن كانت اسمية كانت كافة.. " ⁽³⁾

13 - ومنه، مع (أهي ثنائية أم ثلاثية ؟ أو هي اسم أم حرف) ؟

ذكر السفاسي خلافاً بين النحويين في: (مع) وذلك تعليقاً على قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ ⁽⁴⁾

إذ قال: " مع اسم معناه: الصحبة اللاتقة بالمذكور، وقيل حرف إذا سكنت عينه وهي لغة ربيعة إذا تحرك ما بعدها نحو: معكم وقُرئ بها شاذاً، وإذا لقي ساكناً نحو: مع الرجل فتحت عينه عند عامة العرب، وكسر عند ربيعة وتستعمل ظرف مكان، فتقع خبراً عن الجئة والأحداث، وإذا افرد نحو: معاً نون مفتوحاً، وهو ثلاثي مقصور نحو عصا لا منقوص، نحو: يد خلافاً ليونس ⁽⁵⁾ وذكر السمين الحلبي أن (مع) لا يجوز تسكين عينها إلا في الشعر مستشهداً بقول الشاعر ⁽⁶⁾

وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكُم لياماً

قال: " وهي حيثل على ظرفيتها لمن زعم أنها حيثل حرف جر " ⁽⁷⁾

والذي أكّد حرفيتها إذا سكنت أبو علي الفارسي: فهو عنده ظرف، ومن أسكنه جعله حرفاً. أراد أن من أسكنه أنزله منزلة الأدوات الثنائية نحو: (هل - وبلى) وإنما ذهب من ذهب إلى حرفيته لمجيئه على حرفين، ولا يعلم له أصل في بنات الثلاثة ⁽¹⁾. وتابعه أبو جعفر النحاس وقال بحرفيتها ⁽²⁾.

(1) إعراب القرآن: 2 / 189.

(2) هذا عجز بيت وصدرة: طالعات بطن نفرة بُدُنْ. ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 506 بلا عزو لأحد.

(3) ارتشاف الضرب: 2 / 464.

(4) سورة البقرة، الآية: 14.

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 119 - 120.

(6) البيت لجريز، السديوان: 410 ونسبه سيبويه للراعي. ينظر: الكتاب: 2 / 45، ومعاني القرآن وإعرابه: 362 / 2.

(7) الدر المصون: 1 / 124.

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن (مع) ثنائية الأصل وأن فتحها فتحة إعراب، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن معكم، ومع لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك جاء معاً، وذهباً معاً" (3)

وذهب يونس والأخفش فيما نقل عنهما أبو حيان إلى أن الفتحة هي (عين) الكلمة أي: أنها ثلاثية، والفتحة فيها كفتحة (تاء) فتى وعند أفرادها يُرَدُّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصوراً (4).

وقد فرق أبو العباس ثعلب بين جميعاً ومعاً إذ قال: سألت ابن قادم ما الفرق بين قام زيد وعمرو معاً وقام زيد وعمرو جميعاً؟ فجعل يركض إلى الليل فلما صبح قلت له: قام زيد وعمرو معاً القيام منهما في وقت واحد لا يكون إلا هذا، وقام زيد وعمرو جميعاً يجوز أن يكون القيام منهما وقع في وقت واحد، ويجوز أن يكون وقع في وقتين (5) وتوجيه أبي العباس مقبول؛ لأننا لا نستطيع أن نقول: إنها بمنزلة جميع في الأفراد، إذ هناك فرق واضح بينهما. فإذا قلت (جاء معاً) فالوقت واحد، وإذا قلت (جاءوا جميعاً) احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين. وهي في الأفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك (6).

والحقيقة أن (مع) اسم معرب لا حرف، لأن (مع) خففت قياساً لتعريف الاسم إذ قبلت التنوين والجر.

(1) ينظر: الأمالي الشجرية: 1 / 245.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 439، النزعة المنطقية في النحو: 66.

(3) الكتاب: 2 / 45، وينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 950-951.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 468، والبحر المحيط: 1 / 103، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 119-120.

(5) الأمالي الشجرية: 1 / 245-246، وينظر: البحر المحيط: 1 / 103.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 950، ومغني اللبيب: 439.

الفصل الرابع

الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

الفصل الرابع

الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

كانت أوليات الفكر النحوي عبارة عن توجيهات عامة شملت مسائل نحوية أو توجيهية قراءة قرآنية، أو نقداً لرواية بيت من الشعر يدفعهم إلى ذلك حرصهم الشديد على لغتهم إلى درجة أنهم وقفوا أمام أمرائهم من أجل الدفاع عن أقيستهم، وأصولهم النحوية، وقد احتوت كتب التراجم النحوية الكثير من الروايات التي توضح لنا منهج النحويين في ذلك⁽¹⁾.

ولم تكن اعتراضات النحويين منصبه على الخطأ في قراءة القرآن فحسب بل تعدت ذلك إلى كلام العرب منظومه، ومثوره؛ لأن حرصهم الشديد على لغتهم جعلهم يردون بكل جرأة وحزم تصل أحياناً إلى حد الخشونة والنبيل من الآخر، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) أنه سمع رجلاً ينشد⁽²⁾:

فَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدُ النَّاسُ أَمْرَهُمْ مَنْ يَغْوُ لَا يَعْدُ عَلَى الْغَيِّ لَائِمًا

فقال له: أقومك أم أتركك تتسكع طمئتك؟ فقال: بل قومني. فقال: بل ومن يغو (بكسر الواو) ألا ترى قول الله ﷻ: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

إذ بين أبو عمرو فعل الشرط وجزاءه، وعلامة الجزم المناسبة، وأوضح أن الفعل (يغو) بياء وليس بالالف أي أنه من الباب الثاني من أبواب الفعل الثلاثي المجرد.

وعزز ذلك بآية من القرآن الكريم. ويعد أن تعدد النحو العربي وعرفت حدوده، وضعت كتب تعدد من أمات كتب النحو إلى يومنا هذا، وبرزت ظاهرة مهمة إذ أخذ النحويون بالتوسع في الدراسات النحوية، والتأليف فيها، فلم تعد مهمة النحو تعليم الناس وتشذيب الستهم من اللحن فحسب، بل أصبحت مهمة النحو بعد التلاحق مع العلوم الإسلامية الأخرى هي وضع قواعد مستنبطة بطرائق

(1) ينظر: أخبار النحويين البصريين: 23، وطبقات النحويين واللغويين: 28، وانباء الرواة: 4 / 2.

(2) البيت للمرقش الأصغر، ينظر: المفضليات: 247، وطبقات النحويين واللغويين: 30.

(3) سورة طه، الآية: 121.

(4) طبقات النحويين واللغويين: 36. ومن ذلك ما حكاه أبو جعفر النحاس عن المبرد أنه وصف الأخفش

سعيد بن مسعدة والكسائي أنهما كانا رجلين محتالين للتكسب في مسائل النحو. ينظر: إعراب القرآن:

علمية من استدلالات خاصة عرفت بـ (أصول النحو)، وظهرت من خلال اختلاف أفكار النحويين، وتفاوت قدراتهم العلمية، ظاهرة التأويل والاحتجاج، والتعليل، والترجيح والمناقشات وهي تختلف من نحوي إلى آخر، ومن مذهب إلى آخر، وبذلك كان الذي يطلق عليه اليوم (الفكر النحوي).

وسندرس التفكير النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم التي وجدناها حافلة بهذه الأفكار، ومستعملة استعمالاً مطرداً وسنقف إن شاء الله - عند وجهة نظر النحويين من المذهبين - البصري والكوفي - فضلاً عما لدى أصحاب كتب الإعراب من توجيهات وأفكار خاصة بهم، وخلافاتهم في وجهات النظر إذ إننا وجدناهم من كبار النحويين الذين كان لهم حضور واضح من خلال كتبهم المشهورة التي درسناها في هذه الأطروحة، وسنقف عند أهم أساليب الفكر النحوي، وأدواته عند علماء النحو ونخص منها ما اختلفوا فيه من مسائل وهي:

1 - التأويل النحوي.

2 - العوامل.

3 - التعليقات.

4 - المناقشات.

5 - اختلاف أصحاب الكتب فيما بينهم.

أولاً: التأويل النحوي

كان البصريون من أكثر النحويين تشدداً في سماعهم، ولم يسمعوا إلا من قبائل معينة، لذا كان استقرارهم للغة ناقصاً، إذ ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب، فعندما أرادوا أن يطبقوا هذا على كلام العرب وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف تلك الأحكام، وتهدم قواعدهم، فماذا يفعلون؟ أتركون أحكامهم أم يتجاهلون الشواهد الصادرة عن الفصحاء، المخالفة لها؟ في الحقيقة لا هذا ولا ذاك⁽¹⁾، وإنما لجؤوا إلى التأويل والتعليل ليردوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم، فتأولوا ما وسعهم التأويل وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا رده إلى وجهه، فالكلام الفصيح الذي لا يحتمل الشك في فصاحته، ثم مع هذا لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه، وعدوا التأويل وسيلة لتذليل كل ما يخالف قواعدهم المقررة⁽²⁾. " والبصريون - كما هو معروف عنهم معترفون أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد غير أنهم صعب عليهم أن يحطموا ما بنوه من مقاييس وأن يهدموا ما شيدوه من قواعد وأصول وفي الوقت نفسه عزّ عليهم ألاّ يغترفوا من معين القرآن الكريم

(1) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 99.

(2) ينظر: من اسرار اللغة إبراهيم أنيس: 19، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة: 96.

في تعقيد قواعدهم وبناء الحكم فلبجؤوا إلى التأويل والتخريج⁽¹⁾ " فقل أن قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا التأويل تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها أمثلة خارجة عنها، ومخالفة لها، يتناولونها بالتأويل النافر أحياناً، والتمحل البعيد أحياناً أخرى، كي تساير قاعدتهم وتساق مذهبهم⁽²⁾ .

ولهذا السبب وقف النحويون أمام النصوص القرآنية الكريمة التي تخالف قواعدهم وقفة جادة محاولين تخريجها وتوجيهها؛ لتستقيم لهم قواعدهم وأصولهم ومما يعزز قولنا هذا كثرة التأويل النحوي في كتب معاني القرآن وإعرابه.

يقول الأستاذ عباس حسن " واليقين عندي أن القرآن الكريم فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي، والبلاغي بظاهرة من غير نظر إلى قلة أو كثرة؛ وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سمع من العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى، وليس مقبولاً منهم - ولا من غيرهم - أن يلجؤوا فيه إلى التأويل وإن كانوا في هذا أخف من أخوانهم البصريين " ⁽³⁾ .

ويبدو أن الكوفيين أقل حدة في الحاجة إلى التأويل من البصريين ومن الأدلة على ذلك إجابة الكسائي عندما سُئل عن (أي) إذ قيل له " كيف تقول: ضربت إِيَّهم في الدار؟ قال: لا يجوز قيل: لم؟ قال (أي) هكذا خلقت " ⁽⁴⁾ .

ولعل هذا الموقف من الكسائي يعكس لنا طبيعة مذهب النحوي وما كان يميل إليه من التبع اللغوي، وعدم الميل إلى التأويل والتوغل في المنطق الذي خاض فيه أصحاب المذهب البصري، وربما من تجنب التأويل اختيار الكسائي المسألة الزنبورية في مناظرته سيويه⁽⁵⁾ . فقد قصد الابتعاد عن التأويل، والتعليل، وبذلك جعل الرواية والسماع فيصلاً بينه وبين خصمه؛ لأن الكوفيين يحتكمون إلى ذلك أكثر مما يحتكمون إلى المنطق والتعليل، فاختر الكسائي هذه المسألة؛ ليظفر بالتفوق والفوز؛ لأنه يعرف منزلة خصمه ومنهجه، فتجاوز الكسائي له (فاذا هو آياها) خارج عن القياس البصري، وكون هذا خارجاً عن القياس البصري صحيح وكونه خارجاً عن القياس المنطقي للتعليل لكل مرفوع لماذا

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 112 - 113 .

(2) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 99 .

(3) اللغة والنحو بين القديم والحديث: 112 - 113 .

(4) أخبار النحويين البصريين: 35، وينظر: مجالس العلماء: 186، والخصائص: 3 / 112 .

(5) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي: 8 - 10، وتاريخ العلماء النحويين: 102 - 103، والأمال الشجرية 1 / 230،

ومعجم الأدباء: 13 / 188 .

رفع، ولكل منصوب لماذا نصب، ولكل مجرور لماذا جر صحيح أيضاً. أما كونه خارجاً عن استعمال الفصحاء فلا، وقد قال الكسائي بعبارة واضحة أن العرب تقول هذا وتقول هذا. والنصب هذا من المسموع القليل الوارد عن العرب الذي يأخذ به الكسائي وأصحابه، ولكن سيويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل هذا وإن تكلم بعض العرب به⁽¹⁾.

ومنه إجابة ثعلب عندما سأله رجل عن مسألة ما فقال ثعلب: لا أدري، فقال الرجل مثلك يقول: لا أدري! فقال ثعلب: لو أن لأمك عدد لا أدري بعراً لاستغنت⁽²⁾، وبهذا الرد سار ثعلب على هدي مذهبه الذي لا يميل إلى التأويل والتعليل، وهذا هو المنهج السليم الذي يتناسب مع منهج القرآن الكريم، واللغة الفصحى، وكنا نتمنى ألا يكون هذا القرآن موضعاً للتأويل ومَسْرَحاَ خصباً للتخرجات، ما لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى ذلك ولكن هكذا شاء القدر أن ينهج البصريون منهج التأويل في كتاب الله تبارك وتعالى من غير أن تكون هناك حاجة ملحة لذلك.

وهذا ما أثار حفيظة عدد من الباحثين قديماً، وحديثاً فنقدوا أساليب النحويين في التأويل والتعليل ولعل أبرز من نادى بذلك من القدماء ابن مضاء القرطبي⁽³⁾.

قد استخدم النحويون مصطلحات كثيرة تدور في فلك التأويل منها التوجيه والتقدير والتخريج - والحمل على المعنى، والحجة، والرد على الأصل⁽⁴⁾.

إن أساليب التأويل كثيرة ومتنوعة، والذي يعيننا في دراستنا هذه ما جاء في كتب إعراب القرآن من نصوص كريمة خالفت الأصول والقواعد النحوية التي وضعها النحويون مما حدا بهم إلى تأويلها؛ لتستقيم لهم قواعدهم ومناقشتها فيردون، ويعارضون، ويرجحون، ويختارون ما يرونه سديداً موافقاً لرؤيتهم وقد وجدنا أن التأويل النحوي لهذه النصوص يندرج تحت أقسام:

1 - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الاعرابي

ومن أبرز الوسائل التي لجأ إليها النحويون لتأويل هذا النوع من النصوص المخالفة لقواعد التصرف الاعرابي:

(1) ينظر: معجم الأدباء 13 / 188، وينظر: مني الليب 95-96.

(2) ينظر: إنباه الرواة: 1 / 141.

(3) ينظر: الرد على النحاة: 78-93، والنحو واللغة بين القديم والحديث: 112-113.

(4) ينظر: الأصول للدكتور تمام حسان: 148، 156، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: 1 / 17 وما بعدها.

الحذف والتقدير:

لعل من أهم دواعي الحذف عند العرب هو الإيجاز والاختصار الذي يكسب العبارة قوة ويجنبها الثقل⁽¹⁾. والحذف في تعريفاته هو " إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل "⁽²⁾، أو هو تقدير مالا وجود له في اللفظ وهو أسلوب محدد من أساليب التأويل يركز على دعوة إعادة صياغة المادة اللغوية⁽³⁾.

وسنفصل القول في دراستنا لهذه الظاهرة معتمدين على ما ورد من نصوص قرآنية تختلف النحويون في تقدير المحذوف منها وتشمل حذف الأسماء، والأفعال، والحروف، وحذف الجملة وسنقوم بدراسة أمثلة من ذلك وعلى وفق ما يأتي:

أ - حذف الأسماء: ومنه:

1. حذف الموصول وإبقاء الصلة: في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾⁽⁴⁾، ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تقدير المحذوف في هذه الآية الكريمة، إذ ذهب الكوفيون إلى أن التقدير: "وما منا إلا من له مقام معلوم" فحذف الموصول وأبقى الصلة⁽⁵⁾، وهذا ما أكدّه الفراء عندما فسر قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ إذ قال " يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون في الأرض ولا في السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى - والله أعلم - ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا من في السماء بمعجزين. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني "⁽⁶⁾. وقال ثعلب " اختصم عندي من يقوم ويقعد إجازة الفراء في

(1) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 86-90.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3 / 103.

(3) ينظر: أصول التفكير النحوي: 283.

(4) سورة الصافات، الآية: 164.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 776، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 244، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2.

/ 310، والبرهان في علوم القرآن: 3 / 159، وارتشاف الضرب: 1 / 555، وشرح الكافية للرضي: 2 / 61.

(6) معاني القرآن: 2 / 315.

الخلافة النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة
الاستواء، وهو مثله في الحذف والاقرار ⁽¹⁾، وهذا مذهب ابن جرير الطبري ⁽²⁾، وأكدته أبو بكر ابن
الأنباري ⁽³⁾.

أما البصريون فنقل عنهم أصحاب كتب الإعراب أن التقدير عندهم وما منا ملك إلا له مقام
⁽⁴⁾ وهذا مؤول على أن الملائكة تهرأت ممن يعبدنها وتعجبت من ذلك ⁽⁵⁾، وليس في كتاب سيبويه:
اضمار (من)، وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة أي: ما منا واحد نحو قولهم: ما منا أحد إلا ينصفك
⁽⁶⁾، أي (منا) صفة لموصوف محذوف فهو مبتدأ والخبر الجملة من قوله: (إلا له مقام معلوم) تقديره: ما
أحد منا إلا له مقام، وحذف المبتدأ مع (من) جيد فصيح ⁽⁷⁾. قال سيبويه: "وسمعنا بعض العرب
الموثوق بهم يقول: ما منها مات حتى رأته في حال كذا كذا، وإنما يريد ما منها واحد مات" ⁽⁸⁾.
وقد ردّ البصريون ما قاله الكوفيون في جواز حذف الموصول الآسمي في غير الضرورة إذ إنهم
لا يجوزون ذلك إلا في الضرورة، وحلوا الآيات القرآنية على التأويل ⁽⁹⁾.
وقد نسب عبد القادر البغدادي المنع إلى أبي علي الفارسي إذ لا يجوز عنده حذف الموصول
وترك الصلة؛ لأنها تذكر للتخصيص والايضاح في الموصول ⁽¹⁰⁾.

(1) مجالس ثعلب: 2 / 465.

(2) بنظر: جامع البيان: 23 / 70.

(3) بنظر: المذكر والمؤنث: 2 / 286.

(4) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 4 / 316، إعراب القرآن للنحاس: 2 / 2776 ومشكل إعراب
القرآن: 2 / 244، والمحسر السوجيز: 4 / 489، والبيان في غريب إعراب القرآن:
2 / 310، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1095.

(5) بنظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 244.

(6) بنظر: ارتشاف الضرب: 1 / 555.

(7) بنظر: الدر المصون: 5 / 517.

(8) الكتاب: 1 / 375.

(9) ينظر: المقتضب 2 / 137، الانصاف: 2 / 721، وارتشاف الضرب 1 / 555 قال الزجاجي: أن أبا عثمان المازني

وافق الاخفش والكوفيين في جواز حذف الموصول وترك الصلة، ينظر: مجالس العلماء 110.

(10) ينظر: خزانة الأدب: 5 / 487.

ونسب أبو حيان الأندلسي الجواز إلى الكوفيين والبغداديين وآبن مالك⁽¹⁾. واستبعد أصحاب كتب إعراب القرآن قول الكوفيين إذ قال مكى القيسي "تقديره عند الكوفيين: وما لنا من له مقام، ثم حذف الموصول وإبقى الصلة وهو بعيد جداً"⁽²⁾. وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً⁽³⁾، وتبعهما أبو البقاء العكبري⁽⁴⁾، والقرطبي⁽⁵⁾.

ويبدو أن رأي الكوفيين أقرب إلى الصحة ولا مدعاة إلى التقدير والتأويل قال الرضي "ولا حاجة لمنع البصريين من حيث القياس إذ قد تحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا، وليس الموصول بالزق منها"⁽⁶⁾. وقد اشترط أبن مالك في جواز حذف الموصول الأسمي كونه معطوفاً على موصول آخر⁽⁷⁾ إذ قال: "إذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ويقولهم أقول...؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع"⁽⁸⁾.

2. حذف المبتدأ

يكثر حذف المبتدأ، أو تقديره في كتب الإعراب عند توجيه إعراب الآيات القرآنية الكريمة ومن ذلك ما جاء تعقيباً على قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقَى الْمَلَائِكَةُ بِالْأَمْرِ وَالْأَمْرِ وَالْأَمْرِ﴾⁽⁹⁾. ولم يقل قعيدان فاختلف النحويون في التقدير والتأويل قال أبو جعفر النحاس "فمذهب سيبويه والكسائي أن المعنى عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد ثم حذف. ومذهب الاخفش والفراء أن (قعيداً) واحد يؤدي إلى اثنين وأكثر منهما، كما قال ⁽¹⁰⁾، وقال محمد بن

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 554.

(2) مشكل إعراب القرآن: 2 / 244.

(3) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 310.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 406.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 15 / 138.

(6) شرح الكافية: 2 / 60-71.

(7) ينظر: شرح الشافية الكافية: 1 / 314، وارتشاف الضرب: 1 / 554.

(8) شرح التسهيل: 1 / 264.

(9) سورة ق، الآية: 17.

(10) سورة غافر، الآية: 67.

يزيد: أن التقدير في قعيد أن يكون ينوي به التقديم: أي عن اليمين قعيد، ثم عطف عليه وعن الشمال " (1)، والتقدير عنده عن اليمين قعيد وعن الشمال فاخر (قعيد) عن مكانه (2).

وقد ذكر سيبويه شواهد كثيرة على ذلك منها قول ضابئ البرججي (3).

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

قال " فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة والأول أجود؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعاً في موضع واحد ومثله قول الفرزدق (4).

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنِيوَابِي فَكَأَن وَكَانَتْ غَيْرَ غُدُورٍ

ترك أن يكون الأول خبراً استغناءً بالآخر ولعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك.. " (5)، وذلك أنه حذف خبر الأسم الذي لا بد منه اكتفاءً بخبر الأسم الأخير (6).

ويبدو أن للفراء راين في هذه المسألة أحدهما: " قعيد عن اليمين وعن الشمال يريد قعود، فجعل القعيد جمعاً كما تجعل الرسول للقوم والأتنين. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (7)، لموسى وأخيه فجعل الرسول للجمع، فهذا أوجه، وإن شئت جعلت القعيد واحداً أكتفى به من صاحبه " (8)، وبهذا الرأي يكون الفراء وافق سيبويه في رأيه، ولم يذكر أصحاب كتب الاعراب سوى الوجه الأول. وما نسبته أبو جعفر النحاس إلى الأنخفش صحيح إذ نص عليه في معاني القرآن إذ قال: "

(1) اعراب القرآن: 216 / 3، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 320، والمحذر الوجيز:

5 / 160، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 384، والبيان في اعراب القرآن: 2 / 1174، والجامع لأحكام

القرآن: 17 / 10، والبحر المحيط: 9 / 534.

(2) ينظر: المحذر الوجيز: 5 / 160، والجامع لأحكام القرآن: 17 / 10 ولم أعثر على قول المبرد فيما يسر لي من كتبه.

(3) ينظر: الأصمعيات: 16، وشرح المفصل: 8 / 68.

(4) وليس في ديوانه.

(5) الكتاب: 1 / 38.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1 / 213.

(7) سورة الشعراء، الآية: 16.

(8) معاني القرآن: 3 / 77، وينظر جامع البيان: 26 / 99، والبحر المحيط: 9 / 534، والذر المصون 6 / 177.

ولم يقل عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، ذكر أحدهما واستغنى كما قال: "يخرجكم طفلاً" فاستغنى بالواحد عن الجميع ⁽¹⁾، وبهذا يكون الأخفش قد وافق القراء في أحد قوليه.

والقول الذي نُسِبَ إلى المبرد لا ينبغي من وقوع المفرد موقع الأثنين ⁽²⁾، وذكر القرطبي أن (فعللاً) و (وفعولاً) مما يستوي فيه الواحد والأثنان والجمع ⁽³⁾، والأجود في هذه الأقوال أن يُدعى حذف. إقما من الأول: أي عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد، أو من الثاني فيكون قعيد الملفوظ به الأول، لكثرة ورود ذلك في الشعر العربي وهذا ما ذكر سيويه ⁽⁴⁾.

ووافقه الزجاج وتبنى رأيه إذ قال: "والمعنى عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، فدل أحدهما على الآخر فحذف المدلول عليه، ومثله قول الشاعر ⁽⁵⁾:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أي نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ ⁽⁶⁾، واستحسن أبو جعفر النحاس القول الذي نسب إلى المبرد الذي مفاده أن التقدير في قعيد أن يكون ينوي به التقديم

أي عن اليمين قعيد ثم عطف عليه. قال النحاس: وهذا (بَيِّنٌ حسن) ومثله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ ⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

أما سائر أصحاب كتب إعراب القرآن فقد اكتفوا بذكر الآراء من ترجيح ومن دون أن ينسبوا لأحد ⁽⁹⁾.

(1) معاني القرآن: 4 / 483.

(2) ينظر: الدر المصون: 6 / 177.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 17 / 10.

(4) ينظر الكتاب: 1 / 38-39.

(5) البيت منسوب لعمر بن عمرو القيس الأنصاري، ينظر: مجاز القرآن: 1 / 39، وتخليص الشواهد: 375 والاشباه والنظائر: 3 / 100.

(6) معاني القرآن وأعرابه: 5 / 44.

(7) سورة التوبة، الآية: 63.

(8) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 217.

(9) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 320، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 385، والبيان في إعراب القرآن: 2 /

3. ومنه اختلافهم في تقدير المحذوف

من قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾⁽¹⁾، قوله تعالى (سلام) عند البصريين مرفوع، لأنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير أمري سلام⁽²⁾. وقدره الفراء: وقل سلام عليكم إذ قال " : رفع سلام بضمير عليكم وما أشبهه ولو قيل سلاماً كان صواباً "⁽³⁾. وتبعه ابن جرير الطبري: إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " ورفع سلام بضمير عليكم أولكم "⁽⁴⁾، وقوبل رأي الفراء ومن تبعه بالرد من لدن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم؛ لأنه يخالف معنى الآية الكريمة، وأيضاً فإن رسول الله ﷺ قد نهى أن يبدأ اليهود والنصارى بالسلام، وَحَظَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَصَحَّ أَنْ مَعْنَى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾⁽⁵⁾، أنه ليس من التسليم في شيء وإنما هو من المتاركة والتسليم⁽⁶⁾.

4. حذف الخبر

في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾⁽⁷⁾.

اختلف النحويون في تقدير خبر (الذين) لعدم وجود ما يعود على المبتدأ من خبره والاختيار عن الاختفاء: (يَتَرَبَّصْنَ) الخبر، وفي الكلام حذف العائد على المبتدأ، تقديره يتربصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم، ثم حذف، إذ قد علم أن التربص إنما يكون بعد موت الأزواج⁽⁸⁾.

(1) سورة الزخرف، الآية: 89.

(2) ينظر: المقتضب: 4 / 11، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 105، ومشكل إعراب القرآن:

2 / 286، والمحزر الوجيز: 5 / 67، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 356، والتفسير الكبير: 27 / 234،

والجامع لأحكام القرآن: 15 / 124، والبحر المحيط: 9 / 393، والنهر الماد: 2 / 924

(3) معاني القرآن: 3 / 38، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 105، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 286، المحزر الوجيز: 5 / 67.

(4) جامع البيان: 25 / 63.

(5) سورة الفرقان، الآية: 63.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 105، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 286، والبيان في غريب القرآن: 2 / 356.

(7) سورة البقرة، الآية: 234.

(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 176، ومعاني القرآن وأعرابه: 1 / 314، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 269،

ومشكل إعراب القرآن: 1 / 99، والدر المصون: 1 / 576.

وذكر الزجاج قولاً نسبته للبصريين مفاده: أزواجهم يتربصن، وحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه⁽¹⁾. وعلى هذا يكون المبتدأ محذوف، وحذفه كثير في كلام العرب⁽²⁾، و يتربصن خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضوع رفع؛ لأنه خبر الذين وهذا الرأي نسبته أبو جعفر النحاس إلى المبرد⁽³⁾ ولم أجد هذا الرأي فيما تيسر لدي من كتبه.

وعند الكسائي التقدير: يتربصن أزواجهم⁽⁴⁾، على أن يكون التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن، وعلى هذا التقدير حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه⁽⁵⁾.

أما سيبويه فالخبر عنده محذوف وتقديره: فيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

قال ابن عطية: "وحكى المهدوي عن سيبويه أن المعنى: "وفما يتلى عليهم الذين يتوفون، ولا أعرف هذا الذي حكاه؛ لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد. مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾⁽⁸⁾، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه فتحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر"⁽⁹⁾، ومذهب الفراء في هذه المسألة أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أخبر عن الثاني وترك الأخبار عن الأول، وأغنى الأخبار عن الثاني عن الأخبار عن الأول⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وعرابه: 1 / 314.

(2) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 161.

(3) ينظر: اعراب القرآن: 1 / 269، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 99، والدر المصون: 1 / 577.

(4) ينظر: اعراب القرآن للنحاس 1 / 269، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 99.

(5) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 161.

(6) سورة المائدة، الآية 38.

(7) ينظر: الكتاب 1 / 71 - 72 ومشكل اعراب القرآن: 1 / 99، والجامع لأحكام القرآن: 3 / 174، والبيان في غريب

اعراب القرآن: 1 / 160، والدر المصون: 1 / 577.

(8) سورة المائدة، الآية: 38.

(9) المحرر الوجيز: 1 / 314، وينظر: الدر المصون 1 / 577.

(10) ينظر: معاني القرآن: 1 / 150، ومعاني القرآن وعرابه: 1 / 314، واعراب القرآن للنحاس 1 / 69، والجامع

لأحكام القرآن: 3 / 174.

وهذا القول غير جائز عند الزجاج إذ " لا يجوز أن يبدأ أسم ولا يحدث عنه؛ لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يقيد فليس بصحيح وهو أيضاً من قولهم محال؛ لأن الأسم إنما يرفعه أسم إذا ابتدئ مثله، أو ذكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل؛ لأنه لم يأت أسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه، والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداءً، وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود على الأزواج مضافات إلى الذين.. كأنك قلت: يترَبَّصُ أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولك: الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان، المعنى يترث ابنتاه الثلثين" (1).

وأحسن ما قيل في هذه الآية عند النحاس هو قول أبي العباس المبرد الذي يرى أن التقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن بانفسهن وحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه (2)، ونحن نرى أن حذف المبتدأ جارٍ في الكلام وهو أحسن الآراء وأقربها إلى طبيعة اللغة والله أعلم بالصواب.

5. ومنه اختلافهم في موضع الجار والمجرور من البسملة (3).

اختلف النحويون في موضوع الجار والمجرور من (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الخلاف وتناولوه في كتبهم، فمذهب البصريين فيما نقل عنهم أصحاب كتب إعراب القرآن أن (بسم) رفع على اضممار مبتدأ وتقديره ابتدائي (بسم الله) (4)، أما الكوفيون فاختلفوا أيضاً بينهم فمذهب الفراء أنه منصوب بمعنى ابتدأت (بسم الله) أو ابدأ (5)، وتبعه في ذلك الإمام ثعلب (6)، ونسب مكي القيسي هذا الرأي إلى عامة الكوفيين (7). أما الكسائي فجعل

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 315.

(2) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 1 / 269، والجامع لأحكام القرآن: 3 / 174.

(3) هذه المسألة لم تذكر في الأنصاف وقد ذكرها الدكتور محي الدين توفيق إبراهيم في دراسته ابن الأنباري في كتابه الانصاف: 317.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 39، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 116، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن: 20، ومشكل

إعراب القرآن: 1 / 6، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 31، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 90، المجيد في إعراب القرآن المجيد: 38.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 116، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 20، والجامع لأحكام القرآن:

1 / 99، والدر المصون: 1 / 55.

(6) ينظر: مجالس ثعلب: 1 / 86.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن للنحاس: 1 / 6، والبحر المحيط: 1 / 29، والدر المصون: 1 / 55.

الباء لا موضع لها من الإعراب⁽¹⁾ ووافقه ابن خالويه⁽²⁾، ومنهم من قدر الفعل بعد البسملة أي بسم الله اقرأ أو ابتدئ أو أتلاوا وبهذا نحا الزنجشري إذ قال: "على معنى متبركاً بسم الله اقرأ، وكذلك قول الراعي للمعرس: بالرفاء والبتين، معناه أعربت ملتبساً بالرفاء والبتين وهذا الوجه أعرف وأحسن"⁽³⁾، ووافق الكوفيين الإمام فخر الدين الرازي⁽⁴⁾، ورجح السفاقي مذهب البصريين إذ قال: "وتتعلق الباء في بسم الله، بمحذوف، فتدّره البصريون ابتدائي ثابت أو مستقر فموضع المجرور عندهم رفع، وحذف المبتدأ أو ما يتعلق به المجرور، وقدره الكوفيون بدأت فموضعه عندهم نصب، ورجّح الأول بقاء أحد جزئي الأسناد وهو الخبر، والثاني أن الأصل في العمل للفعل"⁽⁵⁾، وهذا القول لأبي حيان⁽⁶⁾. ويبدو أن السّهيلي وافق مذهب الكوفيين، إذ تحدث عن الغرض من حذف متعلق الباء من البسملة قال: "وأما ما تعلق به الباء من بسم الله فمحذوف لا لتخفيف اللفظ كما زعموا، إذ لو كان كذلك لجاز اظهاره، واضماره كما يجوز كل ما يحذف تخفيفاً، ولكن في حذفه فوائد ومعانٍ منها أنه مواطن ينبغي أن لا يُقدّم فيه سوى ذكر الله، فلو ذكرت الفعل - ولا سيما وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان في حذفه مشاكلة اللفظية للمعنى كما تقول في الصلاة: "الله أكبر"، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلا الله وحده.

وفائدة أخرى في حذف الفعل، وهو أن اضمار الفعل أكثر ما يكون في الأمر نحو: "إياك والطريق"، الطريق ونحو ذلك. والمتكلم بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) هو الله سبحانه، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن.⁽⁷⁾

6. ومنه اختلافهم في تقدير الخبر

في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾⁽⁸⁾. ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيويه والرفاء في تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ﴾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 116.

(2) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 20-21، 26، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 134.

(3) الكشف: 1 / 47-48.

(4) ينظر: التفسير الكبير: 1 / 102.

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 38.

(6) ينظر: البحر المحيط: 1 / 27.

(7) نتائج الفكر: 55.

(8) ينظر: هذه المسألة: جامع البيان: 13 / 108، والتفسير الكبير: 19 / 58، والمحرم الوجيز: 3 / 315.

فعند سيبويه (مثل الجنة) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم مثل الجنة⁽¹⁾. وهذا رأي المبرد، والأخفش⁽²⁾، أما الزجاج فعنده التقدير مثل الجنة جنة تجري من تحتها الأنهار⁽³⁾. على حذف الموصوف تمثيلاً لما غاب عنا بما نشاهده ورده أبو علي الفارسي؛ لأن الجنة التي قدرها جنة، ولا تكون صفة؛ لأن الشبه عبارة عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حدث، والجنة جنة لا تكون المماثلة⁽⁴⁾. أما الفراء فعنده الرفع (للمثل) قوله تعالى (تجري من تحتها الأنهار) في المعنى إذ يقول: "كقولك حلية فلان أسمر وكذا وكذا، فليس الأسمر بمرفوع بالحلية، إنما هو ابتداء أي هو أحمر أسمر وهو كذلك"⁽⁵⁾. وهذا القول مردود عند المبرد إذ أنكره صراحة قائلاً: "ومن قال: إنها معناه: صفة الجنة فقد أخطأ؛ لأنه (مثل) لا يوضع في موضع صفة، إنما يقال: صفة زيد أنه ظريف، وأنه عاقل - ويقال: مثل زيد مثل فلان وإنما المثل مأخوذ من المثال والحذو، والصفة تحلية ونعت"⁽⁶⁾.

وقد استحسن الزجاج كلا القولين بعد أن أعطى رأيه الخاص إذ قال: "والذي عندي - والله أعلم - أن الله ﷻ عرفنا أمور الجنة التي لم نرها ولم نشاهدها بما شاهدناه من أمور الدنيا وعائنا، فالمعنى (مثل الجنة التي وعد المتقون) جنة (تجري من تحتها الأنهار)"⁽⁷⁾.

وأولى هذه الأقوال بالصواب عند ابن جرير الطبري أن يقال: "ذكر المثل فقال مثل الجنة المراد الجنة ثم وصفت الجنة بصفتها، وذلك أن مثلها إنما هو صفتها وليست صفتها شيئاً غيرها، وإذا

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 71، ومعاني القرآن وأعرابه: 3 / 149، وأعراب القرآن للنحاس: 2 / 173، ومشكل أعراب القرآن: 1 / 444، والبيان في غريب أعراب القرآن: 2 / 52، والبيان في أعراب القرآن: 2 / 759، والتفسير الكبير: 19 / 58، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 324، والدر المصون: 4 / 245، وتفسير البيضاوي: 3 / 153، وتفسير النسفي: 2 / 251.

(2) ينظر: المقتضب: 3 / 225، ومعاني القرآن: 2 / 374.

(3) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 3 / 150، والتفسير الكبير: 19 / 58.

(4) ينظر: الدر المصون: 4 / 246، ونسب القرطبي للخليل رأياً مفاده أن مثل الجنة ارتفع الابتداء وخبره تجري من تحتها الأنهار، أي صفة الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار، ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9 / 324.

(5) معاني القرآن للفراء: 2 / 65، وينظر: جامع البيان: 13 / 108، وأعراب القرآن للنحاس: 2 / 173، ومشكل أعراب القرآن: 1 / 444، والمحزر الوجيز: 3 / 315، والبيان في غريب أعراب القرآن: 2 / 52، والتفسير الكبير: 19 / 58، والجامع لأحكام القرآن: 19 / 325، والدر المصون: 4 / 245.

(6) المقتضب: 3 / 225.

(7) معاني القرآن وأعرابه: 3 / 150، وينظر: المحزر الوجيز: 3 / 315.

كان ذلك كذلك ثم ذكر المثل، فقيل: مثل الجنة ومثل صفتها، وصفة الجنة، فكان وصفها كوصف المثل، وكان كأن الكلام جرى بذكر الجنة فقيل الجنة تجري من تحتها الأنهار⁽¹⁾. ورجح أصحاب كتب اعراب القرآن رأي سيويه وضعتوا رأي الفراء، ولم يتطرقوا إلى رأي الخليل، ولا إلى ما قاله الزجاج انما جعلوا الخلاف منحصراً بين سيويه والفراء⁽²⁾. وتبين لنا بحسب ما ذكر في المظان الأخرى أن الخلاف فردي وليس مذهبياً ولعل الذي يؤكد ما ذهبنا إليه أن رأي الفراء نُسِبَ إلى الخليل وإلى يونس⁽³⁾ إذ نقل الزجاجي مجلساً جمع أبا عمرو بن العلاء ومقاتل بن سليمان، إذ جاء مقاتل بن سليمان يسأل أبا عمرو عن تفسير القرآن، فأكثر ثم قال له: ما معنى قوله تعالى: (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ)؟ فقال أبو عمرو لا أدري، فقال يونس: فقلت له: أَضَجَرْتُ الشيخ من كثرة ما تسأل، أراد صفة الجنة التي وعد المتقون فقال مقاتل لأبي عمرو هو كما قال، فقال: إن كان سمع فخذ عنه، فقال مقاتل: ما أفتيتني سمعت؟ فقال: لو لم أسمع من الثقات ما أفتيتك⁽⁴⁾.

7. ومنه: اختلافهم في خبر (الذين)

من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾⁽⁵⁾.

ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكسائي من الكوفيين في تقدير الخبر في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا...) فمن قرأ (الذين) بلا واو⁽⁶⁾، فهو عنده رفع بالابتداء لا غير وفي الخبر قولان: الأول: لأبي جعفر النحاس والخبر عنده: قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُكِنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) جامع البيان: 13 / 109 .

(2) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 173 ، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 444 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 /

52 ، والبيان في اعراب القرآن: 2 / 759 .

(3) ينظر: مجالس العلماء: 52 ، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 324 .

(4) مجالس العلماء: 52 أي أفتيتني ما سمعت .

(5) سورة التوبة، الآية: 107 .

(6) وهي قراءة نافع وأبي جعفر وأبى عامر: ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 80 ، والبحر المحيط:

5 / 503 ، والدر المصون: 3 / 502 .

(7) سورة التوبة، الآية: 110 .

(8) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 40 ، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 370 ، والمحرر الوجيز: 3 / 80 ، والبيان في

أعراب غريب القرآن: 1 / 405 ، والبيان في اعراب القرآن: 2 / 260 ، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 253 ،

والدر المصون: 3 / 502 .

وذهب الكسائي إلى أن الخبر محذوف تقديره: الذين اتخذوا مسجداً لا تقم فيه ابداً؛ أي لا تقم في مسجدهم ويتجه باضمار إتما في أول الآية وإتما في آخرها⁽¹⁾.
وهذا القول خطأ عند أبي جعفر النحاس، ولا يجوز عند البصريين لا في الشعر ولا في الكلام، قال: "ولو جاز هذا لقلت: اشتريت عمرو وبمعنى الذي اشتريت داره عمرو"⁽²⁾.
وعند المهدوي: الخبر محذوف تقديره: (معذبون)⁽³⁾. وعند الزمخشري قوله تعالى: (الذين اتخذوا) منصوب على الاختصاص قال: "فإن قلت.. ما محله من الاعراب؟ قلت: محله النصب على الاختصاص. كقوله: (المقيمون الصلاة)⁽⁴⁾".
وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف معناه: وفيمن وضعنا الذين اتخذوا"⁽⁵⁾، ورجح أصحاب كتب إعراب القرآن رأي أبي جعفر النحاس وتبنوه في كتبهم⁽⁶⁾، ونحن نرجح رأي أبي جعفر النحاس أيضاً على ما فيه من طول الفصل بين المبتدأ وخبره؛ لأن المعنى عليه أي لا يزال بنيان الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً ربةً يقول: لا يزال مسجدهم الذي بنوه ربةً في قلوبهم وهذا أقرب من رأي الكسائي الذي فيه تقدير وحذف لا مسوغ له والله أعلم بالصواب.

8. ومنه حذف الفاعل

ومن تأويلات النحويين في حذف الأسماء ما ذكر من حذف الفاعل من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتِ لَيْسَ جُنْدُهُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغُوا الْبَحْرَ﴾⁽⁷⁾.
فاعل الفعل (بدا) عند سيبويه محذوف، قام مقامه ليسجنته⁽⁸⁾، قال سيبويه بعد أن ذكر الآية الكريمة: "لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أتهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت: ظهر لهم أهد أفضل أم هذا؟"⁽⁹⁾ وهذا مبني على أن الفاعل لا يكون جملة بوجه⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 40 / 2، والمحزر الوجيز: 80 / 3، والدر المصون: 502 / 3.

(2) إعراب القرآن: 40 / 2، وينظر شرح جمل الزجاجي: 184 / 1، والجامع لأحكام القرآن: 253 / 7.

(3) ينظر: المحزر الوجيز: 81 / 3، والبحر المحيط: 502 / 3، والدر المصون: 502 / 3.

(4) سورة النساء، الآية: 162.

(5) الكشف: 295 / 2، وينظر: البحر المحيط: 503 / 5، والدر المصون: 502 / 3.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 370 / 1، والبيان في إعراب القرآن: 405 / 1، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 260.

(7) سورة يوسف، الآية: 35.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 141 / 2، ومشكل إعراب القرآن: 430 / 1، والمحزر الوجيز: 242 / 3.

(9) الكتاب: 456 / 1، وينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 230.

(10) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 732 / 2.

أما المبرد فعنده الشاعل مصدر دَلَّ عليهن بدا وتقديره بدا لهم بداء وأظهره الشاعر في قوله ⁽¹⁾ :
بدا لك من تلك القلوص بداء ⁽²⁾ .
وما ذهب اليه المبرد يفهم أنه لا يجوز أن تقوم الجملة مقام الفاعل أو نائبه وإنما المصدر المضر
يقوم مقامه ⁽³⁾ .
قال القرطبي " قال المبرد: وهذا غلط، لا يكون الفاعل جملة ولكنَّ الفاعل ما دَلَّ عليه بدا وهو
مصدر؛ أي بدا لهم بداء فحذف؛ لأن الفعل يدل عليه " ⁽⁴⁾ .
وقيل إنَّ الفاعل محذوف، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقديره: ثم بدا لهم رأي ⁽⁵⁾ ،
ونسب ابن مالك هذا الرأي للكسائي وَخَذَهُ ⁽⁶⁾ ، ويبدو أن هذا الرأي ضعيف، إذ لا حذف إلا بدليل؛
لأنَّ اللفظ محل في الفهم ⁽⁷⁾ . وقيل: الفاعل هو نفس جملة (ليسجنته) وهذا من أصول الكوفيين
وخطأه ابن عطية ⁽⁸⁾ ، وقال السفاقي " وليس بشيء؛ لأن الفاعل لا يحذف عند البصريين " ⁽⁹⁾ .
وقد اختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد ⁽¹⁰⁾ .
وأحسن هذه الأقوال عند أبي حيان أن الفاعل ضمير يعود على (السَّجْنِ) بفتح السين: أي ظهر
لهم حَبْسُهُ، ويدل على ذلك لفظة السَّجْنِ في قراءة العامة وهو بطريق اللازم ولفظة السَّجْنِ في قراءة من

(1) وهو من شواهد الخصائص 1 / 340 وقد نسبه محققها إلى محمد بن بشير الخارجي وتماه:

لعلك والموعود صدق لقاءه بدا لك في تلك القلوص بداء .

(2) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 41 ، والدَّر المصون: 4 / 181 .

(3) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 141 .

(4) الجامع لأحكام القرآن: 9 / 186 ولم أعثر على قول المبرد فيما تيسر من كتبه .

(5) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 430 ، والمحرو الوجيز: 3 / 242 ، والبيان في اعراب القرآن 2 / 732 .

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 600 .

(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 111 .

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 242 ، والبحر المحيط 7 / 274 ، والدَّر المصون 4 / 181 .

(9) المجيد في اعراب القرآن المجيد: 115 .

(10) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن " 2 / 41 .

فتح السين⁽¹⁾. ومما يجدر الإشارة إليه هو أن الأستاذ عبد السلام هارون، محقق كتاب سيويه وهو يقابل نسخ مخطوطات الكتاب وهما نسختا: أ وب ذكر قولاً لسيويه هذا نصّه: "بدا فعل والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين: بدا لهم بدو قالوا ليسجنته. وأنها اضمروا البدو؛ لأنه مصدر يدل عليه قوله: بدا لهم.. ولا يكون لَيْسَجُنْتُهُ بدلاً من الفاعل؛ لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة"⁽²⁾. وهذا النص يعني أن سيويه لم يقل بأن الجملة يمكن أن تنوب مناب الفاعل. وقد أقر الدكتور فاضل السامرائي ورود الجملة فاعلاً إذ قال: "جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسَجُنْتُهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ونحو (ظهر لي أقام زيد ٢)⁽³⁾.

9. ومنه حذف المفعول به

ذهب أبو جعفر النحاس في إعراب (محرراً) من قوله تعالى تعالى: ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾⁽⁴⁾، إلى أنه حال، أو نعت لمفعول به محذوف أي: نذرت لك ما في بطني غلاماً محرراً⁽⁵⁾، وهذا ما قال به مكّي القيسي⁽⁶⁾، وأبو البركات الأنباري⁽⁷⁾، وأبو البقاء العكبري⁽⁸⁾، واعترض ابن عطية على القول الثاني؛ لأنه يرى أن (نَذَرَ) استوفى مفعوله (ما في بطني)، فلا يتعدى إلى مفعول آخر⁽⁹⁾، قال أبو حيان: "ويحتمل نصبه على المصدر بمعنى (تحرير)، والجواز مجيء المصدر على زنة المفعول من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف ويحذف المضاف تقديره: نذرت لك

(1) ينظر: البحر المحيط: 6 / 274 والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 115، والدر المصون: 4 / 181؛ وهي قراءة عثمان، وزيد بن علي والزهري وابن أبي اسحاق وابن هرمز ويعقوب: ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 41؛ والدر المصون: 4 / 181.

(2) الكتاب: 3 / 110 هامش الأستاذ عبد السلام هارون.

(3) ينظر: الجملة العربية: 230.

(4) سورة آل عمران، الآية: 35.

(5) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 324.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن 1 / 136.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 200.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 254.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 423.

ما في بطني نذر تحرير، أو مصدر من معنى (ونذرت)؛ لأنّ نذرتُ لك " قررت لك " ⁽¹⁾. ولم يذكر الأخفش سوى وجه الحال وهذا عند أغلب معري القرآن الكريم ⁽²⁾، ويبدو لنا أن أول من أشار إلى الوجه الثاني هو الزجاج إذ قال: " ومعنى نذرت لك ما في بطني محرراً " أني جعلته خادماً يخدم في متعباتنا، وكان ذلك جائزاً لهم " ⁽³⁾، أي أن الزجاج يذهب إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والرأي الأول أولى من جهة التفسير، وسياق الكلام والإعراب، والله أعلم.

10. ومنه حذف المفعول لأجله

في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ ⁽⁴⁾.

اختلف النحويون في موضع المصدر المؤول " أن تضلّوا " على ثلاثة أقوال ذكرها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم.

الأول: قول الفراء والكسائي أي: لثلاث تضلّوا و (لا) مقدرة محذوفة من الكلام ⁽⁵⁾ وهذا القول أكّده الفراء إذ قال: " معناه: ألا تضلّوا، ولذلك صلحت (لا) في موضع أنّ، هذه محنة لـ (أن) إذا صلحت في موضعها لثلاث وكيلاً صلحت لا " ⁽⁶⁾.
وهذا القول خطأ عند البصريين؛ لأن (لا) لا تحذف عندهم ⁽⁷⁾.

(1) البحر المحيط: 3 / 115، وينظر: الدر المصون: 2 / 71.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 200، والدر المصون: 2 / 72.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 401.

(4) سورة النساء / الآية: 176.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 477، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 216، والمحزر الوجيز: 2 / 142، البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 281، والجامع لأحكام القرآن: 6 / 29، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 414، والدر المصون: 2 / 475.

(6) معاني القرآن: 1 / 297، وهذا القول ذكره ابن جرير الطبري بلا غزو لأحد ينظر: جامع البيان: 6 / 31.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2 / 137، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 447، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 216، والمحزر الوجيز: 2 / 142، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 281.

الثاني: قول المبرد وجماعة من البصريين والتقدير عندهم: كراهة أن تضلوا، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وهو مفعول له ⁽¹⁾، على هذين التقديرين مفعول (يبين) محذوف: أي يبين لكم الحق ⁽²⁾.

الثالث: إن المعنى يبين الله لكم الضلالة؛ لتجنبوها ⁽³⁾، والراجع عندي قول المبرد وجماعة البصريين؛ لأن حذف المضاف أشيع من حذف (لا) النافية، فهي حرف جاء المعنى، ولا يستقيم الكلام بحذفها والله أعلم.

11. حذف المنادى

ومنه اختلافهم في المحذوف من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْوِيلُنَا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا هَذَا﴾ ⁽⁴⁾. اختلف النحويون في إعراب قوله تعالى (يا ويلنا) على وجهين: أحدهما: أن يكون منادى مضافاً، فوي منادى و (نا) فهو المضاف إليه.

والثاني: أن يكون المنادى محذوفاً، وويلنا ينصب على المصدر والتقدير: قالوا يا هؤلاء ويلاً لنا، فلما أضاف حذف اللام الثانية وهذا القول جارٍ على مذهب البصريين ⁽⁵⁾.

وعند الكوفيين فيما نقل عنهم أصحاب كتب إعراب القرآن أن اللام المحذوفة هي اللام الأولى، وأصله عندهم وي لنا، وي كلمة برأسها ولنا جار ومجرور وقد أجازوا: ويل زيد بفتح اللام وهي عندهم لام الجر، وقد ردهم أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إذ قال مكّي القيسي: "ولام الجر لا تفتح مع غير المضمّر، وأجازوا المضمّر، وفي ذلك دليل بين ظاهر أن الثانية هي المحذوفة" ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 477، والمحرر الوجيز 2 / 142، والكتشاف: 1 / 633.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 38.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 216، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 414، والدر المصون: 2 / 475.

(4) سورة يس، الآية: 52.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 727، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 229، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 /

297-298، والمحرر الوجيز: 4 / 457، والدر المصون 5 / 488.

(6) مشكل إعراب القرآن: 2 / 330.

وهذا قول أبي البركات الأنباري أيضاً⁽¹⁾. ولا معنى لقول الكوفيين إلا بتأويل بعيد هو أن يكون: يا عجب لنا؛ لأنّ وي تفسر بمعنى أعجب منا وهذا تأويل بعيد. والله أعلم.

12 . حذف المستثنى منه

منع البصريون الاستثناء من المحذوف، وقد جوّز ذلك الفراء ففي قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَرُّهُ عَقَبٌ يَتَّبِعُهُ بِمُوسَى لَا يُخَفِّئُ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيْ الْمُرْسَلِينَ ۝١٠﴾ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي عَفُورٌ رَحِيمٌ ۝١١﴾⁽²⁾، قوله تعالى: (إلا من ظلم) استثناء منقطع في موضع نصب⁽³⁾. والمعنى عند الفراء: اني لا يخاف لدي المرسلون انما الخوف على غيرهم ثم استثنى فقال إلا من ظلموا⁽⁴⁾، أي أنه متصل عنده لكن من جملة محذوفه تقديره: إنها يخاف غيرهم إلا من ظلموا⁽⁵⁾. وقد استبعد أبو جعفر النحاس قول الفراء؛ لأنه استثناء من شيء لم يذكر ولو جاز هذا لجاز: اني لا أضرب القوم إلا زيدا، بمعنى: لا أضرب القوم إنما: أضرب غيرهم إلا زيدا بمعنى: لا أضرب القوم إنما: أضرب القوم إنما: أضرب غيرهم إلا زيدا. وهذا ضد البيان، والمجيء بها لا يعرف معناه⁽⁶⁾. وقول الفراء مستبعد عند ابن قتيبة؛ لأن العرب إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر؛ وليس في ظاهر الكلام - على ما في باطنه⁽⁷⁾ ولا حذف إلا بدليل والله أعلم بالصواب.

(1) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 298 .

(2) سورة النمل، الآية: 10 - 11 .

(3) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 510 ، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 146 ، والبيان في اعراب غريب اعراب القرآن: 2 / 219 ، والبيان في اعراب القرآن: 1 / 105 .

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 287 ، واعراب القرآن للنحاس: 2 / 510 ، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 146 ، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 160 .

(5) ينظر: البحر المحيط: 8 / 214 ، والدر المصون: 5 / 298 .

(6) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 510 ، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 146 ، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 61 ، والبحر المحيط: 8 / 214 ، والدر المصون: 5 / 298 .

(7) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 219 .

13 . ومنه حذف جواب القسم

نقل لنا أصحاب كتب الاعراب اختلاف النحويين في جواب القسم من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۝١﴾⁽¹⁾، وذكرنا لنا ثلاثة أوجه للجواب:
أولها: قوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ): أي لقتل⁽²⁾، وهذا قول الأخفش قال: " كأنه قال: قُتِلَ أصحاب الأخدود والسماء ذات البروج⁽³⁾ ".
وثانيها: قيل جوابه: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وهو قول المبرد⁽⁴⁾ وتبعه الزجاج⁽⁵⁾.
وثالثها: قيل إن الجواب محذوف؛ أي لتبعثن⁽⁶⁾ ورجحه أبو البقاء العكبري⁽⁷⁾، وقد رد المبرد
ول الأخفش؛ لأنه يدعى الجواب قوله تعالى: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) قال: " وإنما وقع القسم على
له: إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ".

وقد قال قومٌ إنما وقع على " قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ " وحذفت السلام لطول الكلام وليس
ول عندنا إلا الأول؛ لأن هذه الاعتراضات تأكيد⁽⁸⁾، وقول الأخفش ليس بمرض عند أبي جعفر
حاس إذ لا يجوز عنده " والله قام زيد بمعنى " قام زيد والله " ⁽⁹⁾.

أما القول الثالث الذي ذكره أصحاب كتب اعراب القرآن فهو للفراء إذ قال تعليقا على الآية
يمة: " فإنه ما ترك فيه الجواب ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر " ⁽¹⁰⁾، وتبعه أبو بكر بن
ري⁽¹¹⁾، والزخشري الذي قال: " فإن قلت: أين جواب القسم ؟ قلت: محذوف يدل عليه قوله:

سورة البروج ، الآية : ١ .

نظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 467 ، والمحزر الوجيز: 5 / 462 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 55 ،
والتيبان غي اعراب القرآن: 2 / 1280 .

ماني القرآن: 2 / 535 ؛ وينظر: الدر المصون: 5 / 502 .

نظر: المقتضب: 2 / 337 .

لمر: معاني القرآن و اعرابه: 5 / 307 .

ر مشكل اعراب القرآن: 2 / 467 .

ر: التبيان في اعراب القرآن: 2 / 1280 .

نمب: 2 / 337 ، والبحر المحيط: 10 / 443 ، والدر المصون: 5 / 502 .

اعراب القرآن 3 / 666 .

القرآن: 3 / 253 .

ايضاح الوقف والابتداء: 2 / 172 .

قُتِلَ أصحاب الأخدود " كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون، يعني كفار قريش كما لعن أصحاب الأخدود.. " ⁽¹⁾، وهذا عندنا أقرب الأوجه؛ لأن الآية فيها معنى الدعاء عليهم بالقتل وهذا الأسلوب مُتداول بين الناس، والله أعلم.

14. ومنه حذف جواب الشرط

اختلف النحويون في تقدير جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ ⁽²⁾، ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن: أولها: أن الجواب محذوف، والتقدير: لكان هذا القرآن ⁽³⁾ وحذف إيجازاً لوجود دليل عليه ⁽⁴⁾، وقيل التقدير: لما آمنوا به ⁽⁵⁾.

ثانيها: ينسب للكسائي وهو أن المعنى وددنا أن قرآناً سُيرت به الجبال فهذا بغير حذف ⁽⁶⁾.
ثالثها: للفراء رأيان في ذلك أحدهما: الجواب متقدم، وفي الكلام تقديم وتأخير، أي وهم يكفرون بالرحمن لو أنزلناه عليهم، وفعلنا بهم ما اقترحوا، والآخر: يجوز عنده أن يكون الجواب متروكاً؛ " لأن أمره معلوم: والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز.. " ⁽⁷⁾.
وهذا الرأي استحسنته أصحاب كتب الإعراب، وتناولوه في كتبهم إذ قال الزجاج: " تُرك جواب (لو)؛ لأن في الكلام دليلاً عليه " ⁽⁸⁾، وهذا ما أيده أبو جعفر النحاس أيضاً عندما قال "

(1) الكشف: 4 / 730، وينظر: الدر المصون 5 / 502.

(2) سورة الرعد، الآية: 31.

(3) ينظر: إعراب القرآن النحاس: 2 / 172، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 5، والمحزر الوجيز: 3 / 363،

والتيبان في إعراب القرآن: 2 / 758، والدر المصون 4 / 242.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9 / 319.

(5) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 3 / 148.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 172.

(7) معاني القرآن: 2 / 63، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 758، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 319، والدر

المصون: 4 / 242.

(8) معاني القرآن وأعرابه: 3 / 148.

وللفراء فيه قول حسن " (1)، وهذا أقرب الآراء فيما نراه إلى طبيعة اللغة؛ لأن الحذف فيها مستساغ عند وجود دليل عليه، والذي ينسجم ومعنى الآية الكريمة.

وبهذا نرى الكسائي يتبع المنهج الكوفي الذي لا يميل إلى الإغراق في التأويل عندما ذكر أن المعنى: وددنا أن قرآناً سُيِّرَ به الجبال، وهذا بغير حذف.

15. اختلافهم في حذف الجار والمجرور

في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (2)، نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلافاً بين النحويين في المحذوف من هذه الآية، إذ نسب أبو البقاء العبكري إلى سيبويه قوله: إنَّ المحذوف (فيه) والتقدير: تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور؛ لأن الظروف يتسع فيها ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها (3).

وهذا صحيح إذ صرح به سيبويه قائلًا: " وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولون: أمّا العلم فعالم، كأنه قال: فأنا أو فهو عالم به، وكان اضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز كما قال سبحانه: ﴿يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ﴾ أضمر فيه " (4)، وهذا القول نسبته الزجاج إلى البصريين وجماعة من الكوفيين (5)، وعند الكسائي المحذوف في هذه الآية الهاء؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها (6). بجعل الظروف مفعولاً على السعة، ثم تحذف الهاء من الصفة (7). ونسب إلى الأخفش مخالفته لسيبويه (8) في هذا الشأن، ويبدو أن هذا غير صحيح؛ لأنني راجعت معاني القرآن للأخفش فوجدته يصرح بمثل ما قاله به سيبويه فهو يقول: فـ " نون اليوم؛ لأنه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من

(1) إعراب القرآن: 2 / 172.

(2) سورة البقرة، الآية: 48.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 60.

(4) الكتاب: 1 / 193، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 116، والدر المصون: 1 / 214.

(5) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 1 / 28-29.

(6) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 1 / 128-129، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 170-171 والبحر المحيط: 1 / 307.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 44، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 80.

(8) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 116.

صفة اليوم، كأنه قال: يوماً لا تجز نفس عن نفس فيه شيئاً، وإنما أجاز إضمار فيه كما جاز اضافته إلى الفعل، تقول هذا يوم يفعل زيد، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان ولهذا جاء إضمار فيه وقال قوم إنما أضمر الهاء، أراد: لا تجزيه، وجعل هذه الهاء اسماً لليوم مفعولاً كما تقول: رأيت رجلاً يحبُّ زيد: تريد يحبه زيد... وقال قوم: لا يجوز إضمار (فيه) ألا ترى: أنك لا تقول: هذا رجل قصدت، وأنت تريد (إليه)، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد (فيه)، والفرق بينهما أن أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها. إن شئت حملته على المفعول في السعة كأنك قلت: وآتقوا يوماً لا تجزيه نفس، ثم أقيت الهاء، كما تقول: رأيت رجلاً أحب، وأنت تريد (أحبه) " (1).

وهذا يعني أن الألفش جواز الرأيين وقد أجازهما الفراء (2) كذلك، وذكر ثعلب أن الكسائي يجوز الوجهين (3)، وهذا ما نفاه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، والمحذوف عنده في هذه الآية الهاء (4)، وقد رجح الزجاج قول سيبويه ومن ووافقه من النحويين إذ قال " وحذف فيه همنا سائغ؛ لأن في مع الظرف محذوفة: تقول: أتيتك اليوم وأتيتك في اليوم " (5)، وقال أبو جعفر النحاس: " الذي قاله الكسائي لا يلزم؛ لأن الظروف يحذف منها ولا يحذف من غيرها " (6)، أما مكي القيسي فقد اختار رأي الكسائي قائلاً: " وحذف الهاء أحسن من حذف فيه " (7)، ولم يذكر الوجه الحسن، وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك (8). وجعل عبد اللطيف الزبيدي هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (9)، ويبدو لنا أن الخلاف فيها فردي وليس مذهبياً كما زعم.

(1) معاني القرآن للأخفش: 1 / 88-89.

(2) ينظر: معاني القرآن: 1 / 32، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 170-171.

(3) ينظر: مجالس ثعلب: 2 / 403.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 28-29، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 170.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 29.

(6) إعراب القرآن: 1 / 170.

(7) مشكل إعراب القرآن: 1 / 45.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 80.

(9) ينظر: ائتلاف النصر: 83.

ويبقى رأي سيبويه هو الأرجح؛ لخلوه من التكلف، إذ إن النحويين فصلوا الظروف من سائر الأسماء فقالوا: إن الحذف مع الظروف جائز، ومع بقية الأسماء غير جائز على ما بيناه. وقول سيبويه أوثق في النفس وأنس؛ لأنه خالٍ من التكلف والله أعلم بالصواب.

ب - حذف الفعل:

ومن اختلاف النحويين في التقدير ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽¹⁾، إذ اختلفوا في إعراب الذين، قال أبو جعفر النحاس: " ولم يقل: وأسّر النجوى، والفعل متقدم؛ لأنّ الفعل إذا تقدم الأسماء وحّد، وإذا تأخر ثني، وجمع للضمير الذي فيه فكيف جاء هذا متقدماً مجموعاً؟ ففيه ستة أقوال:

الأول: أن يكون مرفوعاً على البدل من الواو في "أسروا" والضمير يعود على الناس⁽²⁾. ونسب هذا الرأي إلى سيبويه⁽³⁾، وهذه النسبة صحيحة إذ صرح سيبويه بذلك إذ قال: فانما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فليل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم يونس⁽⁴⁾.

الثاني: أن يكون خبراً مبتدأ محذوف والتقدير: هم الذين ظلموا⁽⁵⁾.

الثالث: أن يكون مبتدأ والخبر "هل هذا"؛ والتقدير: الذين ظلموا يقولون ما هذا إلا بشر مثلكم محذوف القول، وهو كثير في كلامهم، وهذا من أحسن الأقوال عند أبي جعفر النحاس⁽⁶⁾.
الرابع: أن يكون منصوباً على اضمار فعل تقديره (أعني الذين)⁽⁷⁾.

(1) سورة الأنبياء / الآية: 3.

(2) إعراب القرآن: 2 / 366، ومشكل إعراب القرآن 2 / 81، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 158.

(3) ينظر: المحرر اللوجيز 5 / 74، والدر المصون: 5 / 71.

(4) الكتاب: 1 / 236.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 366، والدر المصون: 5 / 71.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 366، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 158، وشرح الكافية الشافية: 1 / 367،

والتيبان في إعراب القرآن 2 / 911، والدر المصون 5 / 71.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 366، ومشكل إعراب القرآن 2 / 82.

الخامس: أن يكون مجروراً بصفة للناس⁽¹⁾، وهذا قول الفراء قال " وإنما قيل: وأسروا؛ لأنها للناس الذين وصفوا باللهو واللعب و (الذين) تابعة للناس مخفوضة؛ كأنك قلت: أقرب للناس الذين هذه حالهم⁽²⁾ وهذا الرأي ضعيف عند ابن عطية⁽³⁾، وتبعه السمين الحلبي وضعفه أيضاً⁽⁴⁾.
السادس: قول أبي عبيدة والأخفش وعندهما - (الذين) رفع بـ (أسروا) وأتى لفظ الضمير في (أسروا) على لغة اكلوني البراغيث⁽⁵⁾ وهذا ما لم يقبله كثير من النحويين⁽⁶⁾.
وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً أنفرد به وهو أن يكون (الذين) فاعلاً والواو حرف للجمع، لا أسم⁽⁷⁾.

وأنكر ابن هشام تخريج آيات القرآن الكريم على لغة (أكلوني البراغيث) إذ قال: " وقد حُمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى: " وأسروا النجوى الذين ظلموا " والأجود تخريجها على غير ذلك. وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ " وأسروا النجوى خبر " ⁽⁸⁾.
وأحسن ما قيل عند أبي جعفر النحاس " هو أن يكون التقدير: يقول الذين ظلموا، وحذف القول مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم " فالدليل على صحة هذا الجواب أن بعده: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ ⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.
ومن حذف الفعل:

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 366 ، ومشكل إعراب القرآن 2 / 82 .

(2) معاني القرآن: 2 / 198 .

(3) ينظر: المحرر الوجيز 5 / 74 .

(4) ينظر: الدر المصون: 5 / 71 .

(5) ينظر: مجاز القرآن 2 / 34 ، ومعاني القرآن للأخفش: 2 / 410 ، وإعراب القرآن للنحاس 2 / 366 ، ومشكل

إعراب القرآن: 2 / 81 .

(6) ينظر: شرح شذور الذهب: 179 .

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 2 / 911 .

(8) شذور الذهب: 179 .

(9) سورة الأنبياء ، الآية: 3 .

(10) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 366 ، وينظر الدر المصون: 5 / 71 .

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَّتُمْ مِّنْكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾⁽¹⁾، قال أبو البقاء العكبري (ذكرًا): تمييز، وهو في موضع مشكل⁽²⁾؛ وذلك أن أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها؛ كقولك: ذكرك أشد ذكر، ووجهك أحسن وجه؛ أي أشد الأذكار، وأحسن الوجوه. وإذا نصبت ما بعدها كان غير الذي قبلها؛ كقولك: زيد أفره عبداً، فالفراهة للعبد لا لزيد. والمذكور قبل أشد ها هنا هو الذكر، والذكر لا يذكر حتى يقال: الذكر أشد ذكرًا؛ وإنما يقال: الذكر أشد ذكرًا بالإضافة؛ لأن الثاني هو الأول⁽³⁾.

وعند مكّي القيسي: يكون منصوب باضمار فعل، قال "تقديره": أو أذكروه ذكرًا أشدَّ ذكرًا من ذكركم آباءكم فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال⁽⁴⁾، أي أذكروه مبالغين في الذكر له⁽⁵⁾. وذكر السمين الحلبي قولاً نسبته إلى أبي علي الفارسي وآبن جني مفاده أن يكون معطوفاً على محل الكاف في "كذكركم"؛ لأنها عندهما نعت لمصدر محذوف، تقديره: ذكرًا كذكركم آباءكم أو أشدَّ، وجعلوا الذكر مجازاً كفولهم: شعرٌ شاعرٌ⁽⁶⁾.

قال أبو البقاء العكبري "وعندي أن الكلام محمول على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشدَّ ذكرًا لله منكم لأبائكم؛ ودل على هذا المعنى قوله تعالى: "فأذكروا الله" أي كونوا ذاكرين؛ وهذا أسهل من حمله على المجاز⁽⁷⁾. وبهذا التقدير يكون أبو البقاء قد خرج من اشكالية أسم التفضيل بحمله على المعنى. وقد اختار القرطبي هذا الرأي، إذ قال بنصبه على التمييز⁽⁸⁾.

ومنه:

قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْفُوكَ لَتَبْكُنَّ بِنَاهُ﴾⁽⁹⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 200.

(2) التبيان في اعراب القرآن: 1 / 164.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 499.

(4) مشكل اعراب القرآن: 2 / 90، وينظر: الدر المصون 1 / 498.

(5) ينظر: الدر المصون: 1 / 498.

(6) ينظر: الدر المصون 1 / 498.

(7) التبيان: في اعراب القرآن: 1 / 164، وينظر: البحر المحيط 2 / 307، والدر المصون 1 / 499.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 2 / 432.

(9) سورة النور، الآية: 40.

ذكر أبو البقاء العكبري اختلاف النحويين في هذه الآية، ومنشأ هذا الاختلاف أن موضع (كاد) إذا نُفِيت وَقَعَ الفعل، وأكثر المفسرين على أن المعنى أنه لا يرى يده⁽¹⁾ وعلى هذا التقدير ذكر العكبري ثلاثة أوجه:

أولها: أن التقدير: لم يرها، ولم يكده، نسبة إلى جماعة من النحويين⁽²⁾، وهذا القول ذكره أبو عبيدة⁽³⁾، والزجاج⁽⁴⁾ وهو غير مرضٍ عند أبي البقاء؛ "لأن قوله لم يرها جزم ينفي الرؤية، وقوله تعالى: "لم يكده" إذا أخرجها عن مقتضى الباب كان التقدير: ولم يكده يراها، كما هو مصرح به في الآية، فإن أراد هذا القائل لم يكده يراها، وأنه رآها بعد جهد تناقض؛ لأنه نفى الرؤية ثم اثبتها"⁽⁵⁾.

الوجه الثاني: أن (كاد) زائدة وهو بعيد عند العكبري أيضاً⁽⁶⁾، ونسب هذا الرأي إلى الفراء⁽⁷⁾ ونسبه السمين إلى أبي بكر ابن الأنباري⁽⁸⁾.

الوجه الثالث: أن كاد أخرجت ما هنا على معنى: قارب، والمعنى لم يقارب رؤيتها وإذا لم يقاربها باعدها⁽⁹⁾. ونسب القرطبي إلى المبرد قوله: يعني لم يرها إلا بعد الجهد، كما تقول ما كدت أراك من الظلمة، وقد رآه بعد يأس وشدة⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 973 / 2، والمحذر الوجيز: 188 / 4، وشرح الكافية الشافية: 1 / 466.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 973 / 2.

(3) ينظر: مجاز القرآن 2 / 67.

(4) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 4 / 48.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 973 / 2.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 974 / 2.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 12 / 285 وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك.

(8) ينظر: الدر المصون: 5 / 234.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 974 / 2، والمحذر الوجيز: 188 / 4. ونسب ابن مالك هذا الرأي الأخفش.

ينظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 469.

(10) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 12 / 285.

أما المعنى الثاني: فإنه يحتمل أنه رأها بعد عسر وشدة⁽¹⁾. قال أبو البقاء العكبري " التشبيه على هذا صحيح؛ لأنه مع شدة الظلمة إذا أخذ نظره إلى يده وقربها من عينه رأها "⁽²⁾ وليس هذا على صحة الكلام.

وقد اعترض السمين الحلبي على أن " كاد " نفيها اثبات قال: " أنه غير صحيح وليس هو قول الأكثر، وإنما غرهم في ذلك آية البقرة⁽³⁾، وهذا ما أكدّه ابن هشام إذ قال " والصواب حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي، وإثباتها اثبات، وبيانه أن معناها: المقاربة، ولا شك أن المعنى (كاد يفعل) قارب الفعل، وأن معنى (ما كاد يفعل) ما قارب الفعل، فخيرها منفي دائماً، أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله " إذا أخرج يده لم يكذبها " ولهذا كان أبلغ من أن يقال (لم يراها)؛ لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية.. "⁽⁴⁾.
والأرجح من هذه الأقوال أن يكون حكم كاد حكم سائر الأفعال في أن معناها النفي إذا صحبها حَرَف نفي، والإثبات إذا لم يصحبها.

ج - حذف الحرف

ومنه:

1 - حذف حرف النداء (يا) مع النكرة والمبهم

في قوله تعالى: ﴿ تُمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾⁽⁵⁾، للنحويين في توجيه إعراب هذه الآية وجوه منها:
أنتم، مبتدأ وهؤلاء خبر، وتقتلون جملة فعلية في موضع نصب على الحال من (أولاء)؛ لأنه لا يستغني عنها، كما أن نعت المبهم لا يستغني عنه فذلك حاله⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 188 .

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 974، وشرح الكافية الشافية: 1 / 469 .

(3) الدّر المصون: 5 / 224 يعني الآية 71 وهي قوله تعالى: ﴿ قَدْ بَخُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾

(4) مغني اللبيب: 869 .

(5) سورة البقرة، الآية: 85 .

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 59، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 103، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 1

86، والمحرر الوجيز: 2 / 174، والبحر المحيط: 1 / 467، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 322 .

وقيل: (هؤلاء) منادى أي (يا هؤلاء) ونسب مكّي القيسي هذا الرأي للكوفيين⁽¹⁾ ونسبه أبو حيان للفراء وحده⁽²⁾ وتبعه السمين الحلبي⁽³⁾، وقد أجاز أبو بكر ابن الأنباري حذف حرف النداء⁽⁴⁾. وهو قول ابن جرير الطبري أيضاً⁽⁵⁾، وهذا ما أكدّه ابن يعش قال: " وقد أجاز قوم من الكوفيين (هذا أقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءُ﴾ قالوا: المراد يا هؤلاء وقد عمل المتنبي في قوله: هذي برزت لنا فهجّت ريساً⁽⁶⁾، وردّ وهما بأن الآية يحمل فيها أن يكون (هؤلاء) منصوباً باضممار (أي) أو أن (أنتم) مبتدأ والخبر (هؤلاء) وحملوا قول المتنبي على الإشارة إلى المصدر أي هذه البرزة أو على الظرف على ارادة المرة⁽⁷⁾ .

وهذا الذي قال به الكوفيون لا يجوز عند البصريين؛ لأنّ (أولاء) مبهم ولا يحذف حرف النداء مع المبهم⁽⁸⁾. قال سيبويه " ولا يحسن أن تقول: (هذا)، ولا (رجل)، وأنت تريد (يا هذا)، ويا (رجل)، ولا تقول ذلك في المبهم؛ لأنّ الحرف الذي يتبّه به لزم المبهم، كأنه صار بدلاً من (أي) حين حذفته، فلم تقل: (يا أيها الرجل) ولا (يا أيها). وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر⁽⁹⁾. أي أنّ علة منعه أن حرف النداء إنما يحذف بما لا يحسن أن يكون وصفاً (لأي) نحو زيد وعمر و (هؤلاء) يحسن أن يكون وصفاً (لأي) نحو (يا أيها هؤلاء) فلا يجوز حذف حرف النداء منه⁽¹⁰⁾، وقد وافق

(1) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 258؛ ينظر: المجيد في اعراب القرآن المجيد: 110 .

(2) ينظر: البحر المحيط: 1 / 467، ولم أعتز على قول للفراء يؤكد ذلك .

(3) ينظر: الدر المصون: 1 / 284 .

(4) ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات: 42، 378، والدراسات النحوية واللغوية في شرح القصائد السبع: 110 .

(5) ينظر: جامع البيان: 1 / 314 .

(6) الديوان: 1 / 301، ونماه: ثُمَّ أَنْثَبْتُ وَمَا شَفَيْتِ نَيْسًا .

(7) شرح المفصل: 2 / 16، وينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 160 .

(8) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 58، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 103، والمحزر الوجيز: 1 / 174،

والجامع لأحكام القرآن: 2 / 20، والبحر المحيط: 1 / 267، والدر المصون: 1 / 284، وشرح الاشموني: 3 / 136 .

(9) الكتاب: 1 / 325، وينظر: ضرائر الشعر: 41، وظاهرة المنع في النحو العربي مازن عبد الرسول الزبيدي: 291 .

(10) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 103، واسرار العربية: 208، وشرح المفصل:

سيبويه في هذا جمع من النحويين⁽¹⁾. وقد أشار أحد الباحثين إلى أن السيرافي، والشتيمري، وآبن ولآد. قد نسبوا إلى المبرد أنه خطأ سيبويه في منعه حذف حرف النداء من النكرة، وما وَجَدَهُ في المقتضب يثبت أن المبرد لم يخالف سيبويه في منعه حذف حرف النداء⁽²⁾. ونحن نقول: إن هذه المسألة يمكن عدّها من المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه، ولكنه رجع عنها؛ لأن أسلوبه في المقتضب لا يختلف عن أسلوب سيبويه في هذه المسألة⁽³⁾، في حين نجد آبن ولآد ينسب له مخالفته لسيبويه في هذه المسألة⁽⁴⁾، وربّما عدّل المبرد عن رأيه هذا في بعض كتبه التي لم تصل إلينا. والله أعلم بالصواب.

2 - ومنه هل: يجوز حذف همزة الاستفهام من غير (أم) المعادلة؟

في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾⁽⁵⁾، نسب أبو جعفر النحاس رأياً إلى الأخفش في هذه الآية ينص على "أن هذا استفهام كان قال: أو تلك نعمة تمُنُّها؟ ثم فسر فقال: أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وجعله بدلاً من النعمة⁽⁶⁾، ويبدو أن هذه النسبة صحيحة إذ نص عليها الأخفش⁽⁷⁾. ورّده أبو جعفر النحاس قال: "وهذا لا يجوز؛ لأن ألف الاستفهام يحدث معنى وحذفها محال، إلا أن يكون في الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشعر، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلا شيئاً قاله الفراء قال: يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك وحكى: ترى زيدا منطلقاً بمعنى (أتري)، وكان علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول في مثل هذا

(1) ينظر: المقتضب: 4 / 258، ومجالس ثعلب: 1 / 211، والأصول في النحو: 1 / 329، 338؛ والبيان في غريب اعراب القرآن 1 / 103، والمحرر الوجيز: 1 / 174، والبحر المحيط: 1 / 467؛ وشرح الأشموني: 3 / 136.

(2) ينظر: ظاهر المنع في النحو العربي مازن عبد الرسول: 291.

(3) ينظر المقتضب 4 / 258.

(4) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: 149.

(5) سورة الشعراء، الآية: 22.

(6) اعراب القرآن: 2 / 484، وينظر: المحرر الوجيز: 4 / 228، والجامع لأحكام القرآن 13 / 96، والبحر المحيط:

148 / 8، والدر المصون: 2 / 401، والجنى الداني: 100، ومغني اللبيب: 20.

(7) ينظر: معاني القرآن: 2 / 426.

"إنما أخذه من الألفاظ العامة" ⁽¹⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري وهو من حذّاق الكوفيين الذي أنكر حذف همزة الاستفهام من غير أم المعادلة ⁽²⁾.
قال ابن عطية: "وهذا لا يجوز إلا إذا عادلتها (أم) كما قال "ترد من الحي أم تبتكر" ⁽³⁾، وهذا الرأي ذكره أبو جعفر النحاس هو مذهب سيويه والخليل قال سيويه: "وزعم الخليل أن قول الأخطل ⁽⁴⁾:
كذبتك عنيك أم رأيت بواسطيفلّس الظلام من الرباب خيالاً
ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف" ⁽⁵⁾، وهذا مذهب المبرد أيضاً ⁽⁶⁾، ويبدو أن الباقي أجاز حذف الهمزة في الكلام إذا دلّ عليها دليل وذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ⁽⁷⁾، أي: أقتال فيه ⁽⁸⁾، وبهذا الرأي يكون قد وافق الأخفش. وممن وافق الأخفش أبو البقاء العكبري قال: "وتلك حرف استفهام محذوف؛ أي وتلك" ⁽⁹⁾ وهذا رأي القرطبي أيضاً ⁽¹⁰⁾، ومن تبع الأخفش من المتأخرين ابن مالك ⁽¹¹⁾، وابن هشام ⁽¹²⁾.
ولعل القول الراجح من هذه الأقوال هو الذي يميز حذف الهمزة إن دلّ عليها دليل مطلقاً، وعدم حصر ذلك على الشعر، ويدل على ذلك كثرة الاستعمال فنحن نحذف كثيراً من دون أم المعادلة والحذف جائز بدليل.

(1) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 484، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 13 / 96، والبحر المحيط 8 / 148.

(2) ينظر: جامع البيان: 9 / 43.

(3) المحرر الوجيز: 4 / 228.

(4) ينظر: الديوان: 1 / 105.

(5) الكتاب: 1 / 484-485.

(6) ينظر: الكامل: 3 / 178.

(7) سورة البقرة / الآية: 217.

(8) ينظر: الجواهر، للباقي: 1 / 352 وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج.

(9) ينظر التبيان: 2 / 995.

(10) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 3 / 96.

(11) ينظر: الجنى الداني: 80.

(12) ينظر: مغني اللبيب: 20.

3 - ومنه حذف النون من الفعل (يكن) ⁽¹⁾

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيويه والمبرد في حذف النون من الفعل (يكن) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ النَّارِ﴾ ⁽²⁾.

قال أبو جعفر: "حذفت النون لكثرة الاستعمال، ولو جيء بها لكان جيداً في غير القرآن، وقال محمد بن يزيد: أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا: يقومان، ويقومون" ⁽³⁾.

وحذف النون لكثرة الاستعمال نسب إلى سيويه ⁽⁴⁾، وهذه النسبة صحيحة إذ يرى سيويه أن العلة في ذلك هي كثرة الاستعمال قال: "لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا تقول لم أقي إذا أردت أقل، وتقول: لا أدري كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أبُل ولا تقول: لم أرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر من كلامهم عن حال نظائره..." ⁽⁵⁾.

وما نسبة أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى المبرد من أنه يرى أن النون في (يكن) أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا: يقومان، ويقومون ⁽⁶⁾ صحيح إذ ذهب المبرد على ما بينا إلى أن حذف النون من (يكن) تشبيهاً لها بـ (نون الأعراب) فهو يقول: "ومن المحذوف ما يحذف استخفافاً من الشيء؛ لأنه لا يكون أصلاً في بابه، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف أو مضارعاً لها. فمن ذلك قولهم: لم أبُل، ولم يك، ولا أدري أما قولهم: (لم يك) فإن الحد (لم يكن) وهو الوجه، أسكنت التون للجزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، كما تقول: لم أقل، ولم أبع... فحذفت سكونها استخفافاً، فإن تحركت النون لم يجر حذفها تقول: لم يك زيدٌ منطلقاً، ولا تقول: لم يك الرجل؛ لأنها تتحرك ها هنا لالتقاء الساكنين إذا قلت: لم يكن الرجل ⁽⁷⁾ وهذا القول رده ثعلب، إذ لو كان كما قال لحذفت النون في قولنا: لم يصن زيدٌ نفسه ⁽⁸⁾.

(1) حذفت النون من (يكن) المجزومة في القرآن الكريم سبع عشرة مرة.

(2) سورة المدثر، الآية: 43.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 549، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 265، والمحزر الوجيز: 4 / 556،

والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 330؛ والجامع لأحكام القرآن: 15 / 307.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 265، والمحزر الوجيز: 4 / 556، والبرهان في علوم القرآن: 3 / 106.

(5) الكتاب: 1 / 310.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 3 / 549.

(7) المقتضب: 3 / 166-167.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 549.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن العلة في حذف النون من الفعل يكن هي تشبيهاً بحرف العلة: الياء، والواو إذ قال: " كأن الجازم دخل على (يكن) وهي مجزومة بعد، فأشبهت النون الياء من يقضي والواو من يدعو؛ لأن خفتها على اللسان سواء⁽¹⁾ وحذفت النون؛ لكثرة دورانها في كلام العرب هو الأقرب إلى طبيعة اللغة، وهذا هو نهج التنزيل الحكيم في قوة نظمه وعجيب سبكه وليس الحذف لمجرد التخفيف وإنما هناك أغراض بلاغية يقتضيها المقام في التنزيل العزيز ولعل هذا هو السبب الذي جعل النون تحذف في مواطن في القرآن الكريم ولم تحذف في مواطن أخرى إذ حذفت النون من (كان) المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم ولم تحذف مع إمكان الحذف في سبعة وخمسين موطناً وما ذلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام⁽²⁾.

الزيادة:

لم تكن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذي لجأ إليه النحويون بل ابتكر النحويون أسلوباً ثانياً من أساليب التأويل مكماً لدعوى الحذف وهو مصطلح الزيادة إذ لجؤوا إليه لتأويل القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابي، وقد وجدنا في كتب إعراب القرآن التي ندرسها اختلاف النحويين في زيادة الحروف وفي مواطن كثيرة من القرآن الكريم ومن ذلك:

1 - الخلاف في زيادة (لا) مع القسم⁽³⁾

قد ورد هذا الاستخدام في القرآن الكريم ثمان مرات نحو قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۖ﴾⁽⁴⁾.

ذكر الزجاج أن لا اختلاف بين الناس أن معناه: أقسم بيوم القيامة، وذكر اختلاف النحويين في تفسير (لا) على مذهبين:

أحدهما: لا زائدة وإن كانت في أول السورة؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، إذ إن بعضه متصل ببعض فجعلت (لا) ههنا بمنزلتها في قوله " لئلا يعلم أهل الكتاب " ⁽⁵⁾، وهذا القول ينسب للبصريين وعامة المفسرين وللكسائي من الكوفيين⁽⁶⁾.

(1) المحرر الوجيز: 4 / 556.

(2) ينظر: البرهان: 1 / 407، ومعاني بالنحو: 1 / 247.

(3) ينظر: في هذه المسألة: الأزهية: 162 - 173، والمحرر الوجيز: 401، والجامع لأحكام القرآن 9 / 92، والجنى الداني: 308.

(4) سورة القيامة، الآية: 1، والواقعة، الآية: 75، والحاقة: 38، والماعج، الآية: 4، والتكوير، الآية: 15، والانشقاق، الآية: 16، والبلد، الآية: 1.

(5) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: 5 / 251، وأعراب القرآن للنحاس: 3 / 551 - 552، ومشكل أعراب القرآن: 2 / 428، والكشاف: 4 / 659.

(6) ينظر: معجم العين: 5 / 86، ومجاز القرآن: 2 / 277، ومعاني القرآن للأخفش: 2 / 467، ومعاني القرآن وأعرابه: 2 / 136 - 137، والأزهية: 163 وأعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 414، والجامع لأحكام القرآن: 19 / 91.

وهو ليس بمرص عند الفراء من جهتين:

أحدهما: أن (لا) زائدة لم يتبدأ بها.

والأخرى: أن (لا) إنما تزداد في النفي⁽¹⁾. ورد أبو جعفر النحاس اعتراض الفراء قائلاً: " أما

قوله إن (لا) لا تزداد في أول الكلام فكما قال، لا اختلاف فيه، لأن ذلك يشكل ولكنه قد عورض فيها قال، كما سمعت علي بن سليمان يقول: إن هذا القول صحيح، يعني قول من قال: أن (لا) زائدة قال: وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يرد هذا القول؛ لأن القرآن كله بمنزلة سورة واحدة، وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه⁽²⁾.

أما قول الفراء أن (لا) لا تزداد إلا في النفي فردّه أبو عبيدة من قبل ما نشد قول العجاج⁽³⁾.

في بئر لا حور سري وما شعر

أي في بئر حور⁽⁴⁾.

وذكر السمين الحلبي أن اعتراض الفراء صحيح؛ لأنها تقع مزيدة إلا في وسط الكلام لكن

الجواب غير سديد، ألا ترى إلى أمرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته قال⁽⁵⁾:

لا وأبيك أبنته العامري⁽⁶⁾.

ورأي الفراء في (لا) ردّ لكلامهم كأنهم انكروا البعث فقل (لا) ليس الأمر كما ذكرتم أقسم

بيوم القيامة، بدليل أن قوله تعالى: (إِنَّكُمْ لَمَبْعُوثُونَ) دلّ على الجواب⁽⁷⁾، قال ابن السجري: " وجعلها

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3 / 207، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 551، والأمل في الشجرية: 2 / 221 والأزمية: 163، والتفسير الكبير: 30 / 214، والجامع لأحكام القرآن 19 / 92، وشرح المفصل 8 / 136، والدر المصون 6 / 424.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 552، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 414.

(3) الديوان: 15 وعجزه يافكه حتى رأي الصبح حشر.

(4) مجاز القرآن 1 / 25-26، وينظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 553 والدر المصون 6 / 424.

(5) الديوان 154 وعجزه: لا يدعي القوم آتي أفر

(6) الدر المصون: 6 / 424.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 3 / 207، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 251، وإعراب القرآن للنحاس 3 / 553،

والمحرر الوجيز 5 / 401، ومشكل إعراب القرآن 2 / 428، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 476.

نافية ردّاً على من جحد البعث، وأنكر القيامة، وقد حكى الله أقوالهم في مواضع من الكتاب فكأنه قيل ليس الأمر كما تقولتموه من انكاركم ليوم القيامة " (1).

الثاني: يقول: أن (لا) مع القسم هي لام التوكيد يجعلها (لاماً) دخلت على قسم (لأقسم بيوم القيامة) وهي قراءة الحسن (2)، وابن كثير أيضاً (3). ونسبها ابن عطية للحسن والأعرج (4). وهذه القراءة عند الخليل وسيبويه لحن، ودليلهم على ذلك أنه إذا كانت (لا) ألفاً فيجب أن يؤكد الفعل بنون التوكيد فيقال (لأقومن)؛ لأنّ لام القسم لا تدخل على الفعل المستقبل إلّا مع النون (5). وقراءة الحسن عند الفراء هي الصواب وحجته قول العرب: لأحلف بالله لتكونن كذا كذا، يجعلونه (لاماً) بغير معنى (لا) (6). وقد وافق ثعلب رأي الفراء بقوله أنها رد للكلام قبلها، وعلى هذا فإنه يقف عليها ويبتدئ بـ (أقسم بيوم القيامة) (7)، ويوافقها ابن جرير الطبري في قوله: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: إنّ الله أقسم بيوم القيامة. وجعل (لا) ردّاً لكلام قد تقدمه. وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأنّ المعروف من الكلام في محاوراتهم إذا قال أحدهم: لا والله، لأفعلن كذا انه يقصد بـ (لا) ردّاً لكلام" (8)، وهذا قول ابن قتيبة أيضاً (9).

وخالف الإمام فخر الدين الرازي من ذهب إلى زيادة (لا) قائلاً: "وهذا القول عندي ضعيف من وجوه:

أولها: أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن؛ لأنّ على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً، والإثبات نفياً وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الإعتداد على إثباته، ولا على نفيه.

ثانيها: أن هذا الحرف إنما يزداد في وسط الكلام لا في أوله...

(1) الأمالي الشجرية 2 / 220.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3 / 407، والمحتسب: 2 / 341، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 429.

(3) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 414، والتفسير الكبير: 3 / 215.

(4) المحرر الوجيز: 5 / 104.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 551.

(6) ينظر: معاني القرآن الفراء: 3 / 207، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 92.

(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 8 / 136.

(8) جامع البيان: 21 / 173-174.

(9) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 247.

وثالثها: أن المراد من قولنا لا صلة أنه لغوٌ باطلٌ، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز⁽¹⁾.

ويقف الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين أمام هذا التعبير القرآني المعجز ويأتي بتفسير له لا أظن أن أحداً من القدماء سبقه إليه إذ قال: " وهذا التعبير - أي القسم - لون من ألوان الأساليب في العربية تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده، لكنك تقول له: لا داعي لأن أحلف لك على هذا، أو لا أريد أن أحلف لك إن الأمر على هذه الحال ونحوه مستعمل في الدارجة عندنا تقول: ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت، أو ما أحلف لك بالله، لأن الحلف بالله عظيم إن الأمر على غير ما تظن أو ما اكول والله إن الأمر كذا وكذا - أي لا أقول والله - فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به وعظمت ما أردت أن تعظمه مما يستحق أن يقسم به ثم تقول له: إنني لا أريد أن أقسم لك بما هو عظيم على هذا الأمر فهذا من هذا. والله أعلم " (2).

ويشيع هذا الأسلوب في اللهجات العامية الدارجة في الإيمان اللغو نحو: قولنا لا والله، لا والنبى وذلك في الرد على مطالب الحياة اليومية، وهذا الأسلوب استخدمه العرب قديماً في نشرهم ونظمهم، والناظر في كتاب (إيمان العرب في الجاهلية) يلاحظ وجود (لا) قبل القسم في إيمانهم كثيرة من ذلك لا والذي وجهي زقم بيته، أي نحويته، لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة⁽³⁾.

2 - الخلاف في زيادة (الباء)

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ۖ﴾⁽⁴⁾.

نقل لنا الزجاج قول أبي عبيدة القائل بزيادة الباء في قوله تعالى: (يا أيكم) ومثله قول الشاعر⁽⁵⁾
نَضْرِبُ بالسيف ونرجو بالقرح

(1) التفسير الكبير: 30 / 214-215.

(2) معاني النحو: 4 / 552.

(3) ينظر: إيمان العرب في الجاهلية: 16، 19.

(4) سورة القلم، الآية 6.

(5) وهو للناطقة الجمعدى، الديوان: 216، وهو في: مجاز القرآن: 2 / 264، والجنى اللاني: 113، ومعني اللبيب: 147.

قال معناه: " نرجو الفرج. وليس كذلك. المعنى: نرجو كشف ما فيه نحن بالفرج، أو نرجو النصر بالفرج. والباء في بآيكم المفتون لا يجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربية في قول أحد من أهلها " (1).

وزيادة الباء في هذه الآية قال بها الأخفش أيضاً، قال: " يريد: أَيْكُمْ الْمُفْتُونُ " (2). ونقل فخر الدين الرازي عن الفراء طعنه بزيادة الباء، قال: " إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح من دون طرح الباء كان ذلك أولى، وأما البيت فمعناه نرجو كشف ما نحن فيه بالفرج، أو نرجو النصر بالفرج " (3).

وليس في معاني القرآن للفراء ما يؤكد ذلك، بل فيه ما ينفيه، قال: " والمفتون هاهنا بمعنى: الجنون، وهو في مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته: بآيكم أي: في أي الفريقين المجنون، فهو حيثئذ اسم ليس بمصدر " (4). ومن قال بزيادة الباء ابن قتيبة أيضاً (5). ونقل عنه أبو حيان الأندلسي: " أن الباء ليس بزائدة والمفتون بمعنى الفتنة " (6). ومن الغريب أن نرى المرادي بعد هذا ينسب إلى الزجاج زيادة الباء مع المفعول (7).

ونسب الرضي وابن هشام زيادتها في المبتدأ إلى سيبويه مستشهداً بالآية الكريمة نفسها (8). وأكد الزجاج مذهبه في عدم زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾ (9)، قال: " بيني وبينكم الباء في موضع رفع مع الأسم " (10)، وبهذا يكون الزجاج قد خالف مذهب جمهور البصريين القائل بزيادتها مع الفاعل (11).

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 204 - 205، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 397، والبيان في غريب إعراب القرآن:

2 / 453، والتبيين في إعراب القرآن: 2 / 1234، والسدر المصبون:

6 / 351، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 253.

(2) معاني القرآن: 2 / 505، وينظر: التفسير الكبير: 30 / 82.

(3) التفسير الكبير: 30 / 82.

(4) معاني القرآن: 3 / 173.

(5) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 248.

(6) البحر المحيط: 10 / 237.

(7) ينظر: الجنى الداني: 109.

(8) ينظر: شرح الكافية: 2 / 338، ومغني اللبيب: 148.

(9) سورة الرعد، الآية: 43.

(10) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 151.

(11) ينظر: الأصول لأبن السراج: 1 / 413، وشرح الكافية للرضي: 2 / 328، والجنى الداني: 109.

وزيادة الباء في الآية قول ضعيف " من حيث أن الباء لا تزداد في المبتدأ إلا في حسبك فقط " (1). وقد صرح ابن يعيش بذلك قائلاً: " ولم يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف " (2).

أما أصحاب كتب إعراب القرآن فمع زيادة الباء في هذه الآية (3)، والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين، أو على حذف المفعول. والله أعلم.

3 - زيادة من في الواجب (4)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في زيادة (من) في الإيجاب. وقد ذكر هذا الخلاف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم (5).

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَذِغْ لَنَا رِيكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ﴾ (6). قال أبو جعفر النحاس: " قال الأخفش من زائلق. وهذا خطأ على قول سيبويه؛ لأن (من) لا تزداد عنده في الواجب، وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولاً ليخرج، فأراد أن يجعل (ما) مفعولاً. والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دل عليه سائر الكلام. " (7).

وذهب الأخفش إلى أنها تزداد في الواجب وقبل المعرفة، قال: " وأما قوله: (يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا) فدخلت فيه (من) كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة

(1) الدر المصون: 6 / 351.

(2) شرح المفصل: 8 / 27.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 397، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 453، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 422، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 29.

(4) ينظر في هذه المسألة: الأزهية: 235، والجامع لإحكام القرآن: 1 / 424، والدر المصون: 1 / 240، والجنى الداني: 321.

(5) ومن هذه المواضع: سورة البقرة، الآية: 61، والأعراف، الآية: 4، وإبراهيم، الآية: 10، والنور، الآية: 30.

(6) سورة البقرة، الآية: 61.

(7) إعراب القرآن: 1 / 61، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 49، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 86، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 424، والبحر المحيط: 1 / 375، والدر المصون: 1 / 24.

يأكلون من البرِّ والشَّعِير، وتقول: ذهبتُ فأَصَبْتُ من الطعام، تريد (شيئاً) ولم تذكر الشيء، كذلك: (يخرج لنا مما تنبت الأرض شيئاً) ولم يذكر الشيء " (1)

وهذا قول أبي عبيدة أيضاً (2). ونسب النحويون هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم (3). ولكننا وجدنا أن أبا بكر الأنباري - وهو من أعلام الكوفيين - يوافق البصريين إذ قال تعليقاً على بيت عنتر (4):

هَلْ غَادِرُ الشُّعْرَاءِ مِنْ مُرْدَمَامٍ هَسَلْ عَرَفَتِ السَّدَارَ بَعْدَ تَسْوَمِ

: " وإنما تدخل (من) مع الجحد وما يضارعه من الاستفهام والجزاء، وما أشبهه. فإذا جاءت الأفعال المحققة (5) لم تدخل معها، كقولك: أكرمتُ رجلاً، وكسبت مالا، ولا يجوز أكرمت من رجل، وكسبت من مال " (6)

أما جمهور البصريين فلا يجوزون زيادة (من) في الواجب (7). قال سيويه: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها تؤكد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ (من)؛ لأن هذا موضع تبيين فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس " (8)

واشترط سيويه لزيادتها شرطين، الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة (9). وهذا قول المبرد أيضاً (10)

(1) معاني القرآن للأخفش: 1 / 98.

(2) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 3326، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 2-3.

(3) ينظر: الأزهية: 236 - 237، وشرح جمل الزجاج: 1 / 488، وارتشاف الضرب: 2 / 445، والجنى الداني: 321، والجامع الصغير في النحو: 135، وجمع الهوامع: 2 / 35.

(4) ينظر: الديوان: 182.

(5) الأفعال المحققة، المراد بها الأفعال المثبتة أي غير المسبوقه بنفي أو شبهه.

(6) شرح القصائد السبع الطوال: 296.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 61، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 194، والمحذر الوجيز: 1 / 153،

والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 91، 203، والدّر المصون: 1 / 240، والجنى الداني: 321، والبحر المحيط: 1

375 /

(8) الكتاب: 2 / 307.

(9) ينظر: الكتاب: 2 / 307 والجنى الداني: 321، ومغني اللبيب: 425.

(10) ينظر: المقتضب:

وذكر ابن عصفور أن البصريين اشترطوا هذه الشروط في فصيح الكلام، ولكنهم أجازوا زيادتها في الضرورة من دون قيد أو شرط⁽¹⁾.

ورجح الهروي رأي سيبويه، وذهب إلى أن الآيات التي استشهد بها الأخفش هي للتبعيض⁽²⁾، وهذا رأي ابن الحاجب أيضاً⁽³⁾. وكذلك رجح ابن عصفور رأي الأخفش، فقال: "أما التزام كون الكلام غي موجب فلأنك إذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد، ولو قلت على هذا: جاء من رجل لزمك أن يكون قولك من رجل على حده بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حين واحد: جاءني رجل وحده، ولم يجيئني رجل وحده، بل أكثر من رجل واحد، وذلك متناقض؛ لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيها ليس بواجب، ألا ترى أنك تقول: ما زيد أبيض ولا أسود ولو قلت: زيد أبيض وأسود لم يتصور ذلك"⁽⁴⁾. ورجح أصحاب كتب إعراب القرآن رأي البصريين، وأجمعوا على أن (مِنْ) لا تزداد في الواجب⁽⁵⁾، والآيات التي استشهد بها الأخفش حملت على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه⁽⁶⁾. وقد قال أبو البقاء العكبري بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾⁽⁷⁾. قال: في كم، وجهان:

الأول: هي مبتدأ، و (مِنْ قَرِيَةٍ) تبين، ومن زائدة.

الثاني: أن كم في موضع نصب محذوف دل عليه أهلكناها"⁽⁸⁾.

ومن المحدثين من لا يرضى الرأيين - رأي سيبويه والأخفش - كالدكتور عفيف دمشقية الذي يرى أنهما لم يحلّا المشكلة بل زاداهما تعقيداً، وكان الأفضل حصر مثل هذه الظاهرة اللغوية في فئة

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1 / 486.

(2) ينظر: الأزمهية: 238.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 143.

(4) شرح جمل الزجاجي: 1 / 485-486.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 61، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 194، المجيد في إعراب القرآن المجيد: 190، 203.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 370، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 320.

(7) سورة الأعراف، الآية: 4.

(8) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 556، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 203.

خاصة، وقد يحدث أحياناً في الاستعمال أن يغيب الفاعل والمفعول، ويحل محلها الجار والمجرور لغرض بلاغي بدلاً من اللجوء إلى التأويل والتمحيل⁽¹⁾.

ورأي الأخفش مقبول عندنا؛ لأنه عندما قدر (من) زائدة في الآيات التي استشهد بها تخلص من إشكالات وتأويلات لا طائل فيها، في حين أول البصريون الآيات المذكورة والشواهد؛ لأن (من) لا تزداد في الواجب عندهم، وعدم التأويل أحسن من التأويل إذا استقام وجه الكلام. والله أعلم بالصواب.

4 - زيادة (إذ)

أشار الزجاج إلى قول أبي عبيدة زيادة (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽²⁾. قال الزجاج "قال أبو عبيدة إذ ههنا زائدة"⁽³⁾، ونسب السفاقي زيادة (إذ) إلى ابن قتيبة⁽⁴⁾ أيضاً، وضعف السفاقي زيادة إذ، واسماً أبا عبيدة وابن قتيبة بالضعف إذ قال: "وكانا ضعيفين في النحو"⁽⁵⁾.

وزيادة إذ في هذه الآية خطأ عند الزجاج؛ "لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق و (إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لغواً ومعناها الوقت ١. والحجة في (إذ) إن الله تعالى ذكر خلق الله وغيرهم فكأنه قال: "ابتدا خلقكم إذ قال ربك للملائكة"⁽⁶⁾ وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾⁽⁷⁾. نسب الزجاج لأبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد أن المعنى عندهما (اذكروا) ولكنه خالفهم في ذلك أيضاً، قال: "والمعنى عندي - والله أعلم - غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة، وإنما العامل في (إذ قالت) معنى الإصطفاء المعنى - والله أعلم - واصطفى آل عمران (إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) واصطفاهم (إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك) فذكر اصطفاك يدل على ما وصفنا"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: المنطلقات التأسيسية: 162.

(2) سورة البقرة، الآية: 30.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 108 / 1، وينظر: مجاز القرآن: 90 / 1، والمحضر الوجيز: 1 / 116، والذر المصون: 1 / 175.

(4) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 252.

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 187.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 108 / 1، 400.

(7) سورة آل عمران، الآية: 35.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 400.

وأختار مكّي القيسي رأي المبرد والأخفش، إذ قال " (إذ) في موضع نصب بإضمار فعل تقديره (اذكر) " (1)، ووافقه الزمخشري (2)، وأبو البركات الأنباري (3)، وأبو البقاء العكبري (4)، وابن عطية (5).

وهو عند أبي حيان والسفاسي ظرف والعامل فيه (قالوا)، قال أبو حيان " وهو ملازم للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان، ولا يكون مفعولاً به، ولا حرفاً للتقليل أو المفاجأة، ولا ظرف مكان ولا زائد خلافاً لزاعمي ذلك " (6)، وعلّق السفاسي على هذا الرأي فقال: وأقرب هذه الآراء إلى الصواب في نظري ما قاله أبو حيان: " ...؛ لأن جعل (إذ) مفعولاً به بأنها؛ لا تتصرف إلا بإضافة الزمان إليها وهو ملازم للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان " (7).

- زيادة (الواو) (8)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في زيادة الواو في أكثر من وضع من القرآن الكريم (9).

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ نَبَاً وَلَوْ آفَتَدَىٰ يَدِي أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ ۝١١﴾ (10).

(1) مشكل إعراب القرآن: 1 / 34.

(2) ينظر: الكشف: 1 / 153.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 200.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 46.

ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 116.

البحر المحيط: 1 / 222.

ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 187، والدر المصون: 1 / 174، والبرهان في علوم قرآن: 4 / 207.

ينظر في هذه المسألة: الإنصاف: 2 / 456 المسألة: 64، والمحرر الوجيز: 4 / 543، والجنس

للداني: 247، والبحر المحيط: 9 / 225، ومغني اللبيب: 473، وجمع الهواميع: 5 / 230،

ائتلاف النصرة: 48 المسألة: 9 حروف.

من ذلك: سورة آل عمران، الآية: 91، والمائدة، الآية: 75، والأنبياء، الآية: 48، والحج،

آية: 25، والزمر، الآية: 73، والصفات، الآية: 103.

سورة آل عمران، الآية: 91.

قال الزجاج: " قال بعض النحويين إن الواو مستطمة. قال: المعنى فلن يُقْبَل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به. وهذا غلط؛ لأنَّ الفائدة في الواو بيّنة، وليست الواو بما يلغى " (1).

وفي موضع آخر ذكر الزجاج أن الواو لا تزداد ولا تأتي إلا بمعنى العطف عند البصريين (2) وهذا ما أكدّه أبو جعفر النحاس (3)

ويبدو أن زيادة الواو قال به الكوفيون وهو ما صرح به الفراء إذ قال: " وقوله: (ولو افتدى به) الواو هاهنا قد يُستغنى عنها، فلو قيل ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً " (4). وهذا مذهب أبي بكر ابن الأنباري (5). وهذا الرأي نسبته أبو البركات الأنباري إلى عامة الكوفيين وبعض البصريين (6). إذ نسبته إلى المبرد، وهذا القول غير دقيق؛ لأن المبرد تمسك بمذهبه البصري عندما قال: " وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل " (7)

وذهب سيويه وبعض البصريين إلى أن الواو لا تنجيء زائدة، قال: " وسألت الخليل عن قول جل ذكره: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (8). أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: ﴿ وَلَوْ رِئَا أَلَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ ﴾ (9). ﴿ وَلَوْ رِئَا إِذْ وَفُتِحُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (10). فقال: إن العرب قد ترك الجواب في مثل هذا الخبر في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام.. " (11) ووافقه الزجاج، قال: " والجواب دخلوها وحذف؛ لأن في الكلام دليلاً عليه " (12).

أما الأخفش فله رأيان في هذه المسألة، أحدهما: وافق فيه سيويه ووصف بالحسن، أما الآخر: فقد وافق فيه الكوفيين في زيادة الواو إذ قال في تفسيره لقوله تعالى: (حتى إذا جاءوها وفتحت

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 226.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 394.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 830.

(4) معاني القرآن: 1 / 226.

(5) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: 55.

(6) ينظر: الإنصاف 2 / 456 المسألة: 64، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 328.

(7) المقتضب: 2 / 81، وينظر: الخصائص: 2 / 462.

(8) سورة الزمر، الآية: 73.

(9) سورة البقرة، الآية: 165.

(10) سورة الأنعام، الآية: 27.

(11) الكتاب: 1 / 453.

(12) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 363-364.

ابوابها) فيقال إنَّ قوله: (وقال لهم خزننها) في معنى (قال لهم)، كأنه يُلقَى الواو. وقد جاء في الشعر شيء يُشبه أن تكون الواو زائدة فيه. قال الشاعر⁽¹⁾:

فإذا وذلك يا كُيْشَةً لم يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِيَةً بِخِيَالِ

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن، وقال بعضهم: فاضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً، وهو في الكلام كثير⁽²⁾ وبهذا القول يكون قد وافق سيويه وحجة البصريين الذين لا يجيزون زيادة الواو أن الواو حرف وضع لمعنى لذا لا يجوز الحكم بزيادته، وجميع ما استشهدوا به على زيادة الواو يمكن أن يحمل على أصله، وكل ما احتجوا به رُدَّ. وذلك بجعل الواو عاطفة وليست زائدة. والجواب محذوف توخيلاً للاختصار والإيجاز⁽³⁾ ووافق ابن قتيبة⁽⁴⁾، والهروي⁽⁵⁾، وابن هشام⁽⁶⁾، الكوفيين فيها ذهبوا إليه.

ويقول الدكتور عبد الأمير الورد: "إنَّ الأخفش حكم بزيادة الواو إذا وقعت جواباً لـ (إذا)⁽⁷⁾، ولم يذكر النحويون هذا الشرط. أمَّا الدكتور محيي الدين توفيق فيقول: "إنَّ مجيء واو العطف زائدة قول صحيح وهو مذهب الكوفيين ولكنهم قيدوا ذلك بضوابط لم يذكرها أبو البركات الأنباري⁽⁸⁾ "

وقد ذكرها الدكتور عباس محمد السامرائي وحصرها في خمسة مواضع، وهي: 1 - في جواب لما.

2 - في جواب إذا الشرطية.

3 - بعد إذا الفجائية.

4 - في خبر (كان).

5 - في بعض النصوص شذوذاً⁽⁹⁾

(1) وهو تميم بن أبي عقيل المعروف بابن مقبل . ينظر: الديوان: 259 .

(2) معاني القرآن للأخفش: 2 / 457 - 458 . وعند ابن خالويه هذه الواو تسمى واو الثانية ، إنَّ

العرب لا تعطف الثانية إلا بواو . ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 189 .

(3) ينظر الإنصاف: 2 / 456 ، وإتلاف النصرة: 148 ، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 285 .

(4) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 253 .

(5) ينظر: الأزهية: 243 .

(6) ينظر: مغني اللبيب: 475 .

(7) منهج الأخفش الأوسط: 244 .

(8) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: 208 .

(9) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: 227 .

الإلغاء:

ويعني عند النحويين: إبطال العمل لفظاً ومعنى⁽¹⁾، وهو بذلك يختلف عن الزيادة وما جاء منه في كتب إعراب القرآن الكريم ما نقله لنا مكي القيسي تعليقاً على إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁽²⁾ من اختلاف سيبويه مع المبرد في إعراب هذه الآية الكريمة إذ قال: " (أحد) اسم كان، و(كفواً) خبر (كان)، و (له) مفعلي. وقيل (له) الخبر، وهو قياس سيبويه؛ لأنه يقبح عنده إلغاء الظرف إذا تقدم، وخالفه المبرد، وأجازه على غير قبح واستشهد بالآية⁽³⁾ " وقول سيبويه إذا تقدم الظرف كان هو الخبر قال: " وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها وليس أحدٌ فيها خيراً منك إذا جعلت فيها مستقراً، ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ أجريت الصفة على الاسم فإن جعلته على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ نصبت تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك وما كان أحدٌ خيراً منك فيها إلا أنك إذا أردت الألغاء فكلما أخرت الذي تلغي كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن واحسب وإذا الغيت أخرته كما تؤخرهما؛ لأنها ليسا يعملان شيئاً، والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيدٌ كثير فمن ذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁽⁴⁾ وقد خطأه المبرد واستشهد بهذه الآية؛ لأنه قدم الظرف، ولم يجعله خبراً، قال ومن ذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فلمن يكن الخبر إلا نكرة كما وصفت لك⁽⁵⁾، وهذا قول الأخفش أيضاً⁽⁶⁾

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 279.

(2) سورة الإخلاص، الآية: 4.

(3) مشكل إعراب القرآن: 2 / 510، وينظر: المحرر الوجيز: 5 / 537، والبحر المحيط: 1 / 572، والدّر المصون: 6 / 590.

(4) الكتاب: 1 / 27.

(5) المقتضب: 4 / 90.

(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2 / 549.

وقد ردّ أصحاب كتب إعراب القرآن حجة المبرد في هذه الآية؛ لأنه يمكن أن تكون (كفواً) حالاً من (أحد) مُقدِّماً؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال⁽¹⁾. وهذا قول البصريين⁽²⁾ قال ابن عطية: "وسبويه رحمه الله يستحسن أن يكون الظرف إذا تقدم خبراً، ولكن قد يجيء مُلغى في أماكن يقتضيها المعنى كهذه الآية"⁽³⁾. ولنا أن نقول أن سبويه لم يحتم ذلك بل جوّزه. وإنما سيق هذا الكلام لنفي المكافأة عن ذات الله، واللفظ الدالّ على هذا المعنى هو هذا الظرف، وتقديم الأهم أولى، فلهذا السبب كان هذا الظرف مستحقاً التقديم⁽⁴⁾. ويسدو أن أبا حيان لم يرتضِ اعتراض مكّي القيسي على المبرد، قال: "وهذه الجملة ليست من هذا الباب، وذلك أن قوله: (لم يكن له كفواً أحدٌ) ليس الجار والمجرور فيه تاقماً، إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لكان، بل هو متعلق بكفواً وقدم عليه. فالتقدير: ولم يكن أحد كفواً له، أي مكافئه، فهو في معنى المفعول متعلق بكفواً. وتقدم على كفواً للاهتمام به؛ إذ فيه ضمير الباري تعالى. وتوسط الخبر، وإن كان الأصل التأخير؛ لأن تأخير الأسم هو فاصلة فحسن ذلك. وعلى هذا الذي قررناه يبطل إعراب مكّي وغيره أن له الخبر وكفواً حال من أحد؛ لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً"⁽⁵⁾.

التضمين:

جاء في لسان العرب: "وَضَمَّنَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ كَمَا تُودَعُ الوَعَاءُ المتاع، والميت القبر"⁽⁶⁾. وفي الاصطلاح: "إِشْرَابُ لَفْظٍ مَضْمُرٍ وَإِعْطَاؤُهُ كَلِمَةً مُؤَدِيَةً كَلِمَتَيْنِ"⁽⁷⁾. وهو: إعطاء الشيء

(1) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 248، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 510، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 547، والدّر المصون: 6/ 589.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 547.

(3) المحرر الوجيز: 5/ 537.

(4) ينظر: الكشف: 5/ 824، والتفسير الكبير: 32/ 184، والجامع لأحكام القرآن: 20/ 246.

(5) البحر المحيط: 10/ 572-573.

(6) اللسان: 13/ 257، مادة: ضمن.

(7) مغني اللبيب: 897.

معنى الشيء⁽¹⁾ أو: إيراد أحكام لفظ على آخر يُعَدُّ على معناه⁽²⁾ ويكون التضمين في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.

واختلف أهل اللغة والنحو في أيُّها أولى فذهب جماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقعٌ موقع غيره من الحروف أولى⁽³⁾

وَذَهَبَ المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى، لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأنَّ التوسع بالأفعال أكثر⁽⁴⁾. وقد فرَّق ابن الحاجب بين التضمين والتقدير قائلاً: "التضمين يُراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أو اختلف"⁽⁵⁾.

وأجاز الكوفيون يميزون إنابة حرف عن حرف قياساً أي أن للحرف عندهم معاني متعددة بحسب الوضع اللغوي⁽⁶⁾. وهذه المعاني أصلية وحقيقية لا تحتاج إلى التضمين، وهو مذهبهم في باب الإنابة، وقد اعتمد الفراء أسلوب التبادل بين حروف الجر في المعاني، وبناء على ذلك وضع قاعدة مفادها: أن الحروف يصح أن تنوب عن بعضها من دون أن يصار إلى التأويل بشرط المشابهة أو المشاكلة من جهة المعنى⁽⁷⁾. قال ابن جرير الطبري تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾⁽⁸⁾ أي خلوا مع شياطينهم إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً كما قال الله مخبراً عن عيسى ابن مريم إنه قال للحواريين من أنصارى إلى الله يريد مع الله وكما توضع على في موضع (من) وفي وعن والباء.⁽⁹⁾

أما البصريون فعندهم أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب بعض إلا شذوذاً. وليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وذلك ما لم يكن تأويل الكلام تأويلاً يقبله

(1) ينظر: البرهان: 3 / 338.

(2) الجواهر الثمين في بيان حقيقة التضمين: 10 - 11.

(3) ينظر: البرهان: 3 / 338.

(4) ينظر: البرهان: 3 / 338.

(5) الأمالي النحوية: 270 - 271.

(6) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 179 - 180.

(7) ينظر: معاني القرآن: 1 / 22 - 23، 2 / 10.

(8) سورة البقرة، الآية: 14.

(9) جامع البيان في تفسير القرآن: 1 / 101.

اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل، ليتعدى بذلك الحرف. فالتضمين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف⁽¹⁾، فالحرف (في) مثلاً يؤدي معنى الظرفية⁽²⁾، والحرف (على) يؤدي معنى الاستعلاء⁽³⁾، والحرف (من) يؤدي معنى الابتداء⁽⁴⁾، وهكذا فإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب علينا القول إنه يؤدي المعنى الجديد، إما تأدية مجازية أي عن طريق المجاز، وإما أن يتضمن الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الجر ومجروره معنى فعل آخر، أو عامل آخر. ومذهب البصريين عندي أولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره، فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يحسب التسليم لها. وما ذكره الكوفيون من شواهد من نياية حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية، ولا يمكن قبوله؛ لأنه قول مطلق يقتضي ويفيد الشمول.

قال أبو البقاء الكفوي: "التضمين يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف، بل نقول: إنه يختص بالفعل وما هو بمعناه من الأسماء المشتق أو المؤول بالمشتق ولا يكون في الحرف"⁽⁵⁾. وقد أجاز الأخفش الأوسط⁽⁶⁾، والزجاج⁽⁷⁾، مجيء (إلى) موضع اللام، والعكس إلا أنها لم يقدموا التعليل الذي قدمه الفراء، وهو التناوب بين الحرفين في حين ذكر أبو البقاء العكبري تعليقه على الفعل (هدى) من قوله تعالى: ﴿هَدَيْتَنِي رَحْمَةً إِلَيْنِ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽⁸⁾، أنه قد جاء متعدياً بـ (إلى) كقوله تعالى: ﴿هَدَيْتَنِي رَحْمَةً إِلَيْنِ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽⁹⁾.

وجاء متعدياً باللام ومنه: "الحمد لله الذي هدانا لهذا"، ويبدو أن أبا البقاء العكبري راعى في الفعل هذا التناوب بين حرف الجر، كأنه هو الذي سوغ مجيء اللام و (إلى) متعاقبين في هذا الموضع وذلك؛ لأنه يتعدى بكلا الحرفين وليس معنى الحرفين هو المسوغ إذ هو لم يلتفت إلى الدلالة أو المعنى

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 118، والدّر المصون: 1 / 123، ومنهني اللبيب: 861.

(2) ينظر: منهني اللبيب: 223.

(3) المصدر نفسه: 190.

(4) المصدر نفسه: 419.

(5) الكليات: 207-208.

(6) ينظر: معاني القرآن: 2 / 258.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 339.

(8) سورة الأعراف، الآية: 43.

(9) سورة الأنعام، الآية: 161.

الذي اشترطه الفراء⁽¹⁾ وقد ذكر التضمين في كتب إعراب القرآن الكريم في الحروف التي ليس بينها تشاكل أو تقارب في المعنى ومن ذلك:

1. التضمين الحرفي:

أ - تضمين (هل) معنى (قد)

في قوله تعالى: ﴿ هَذَا أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الْدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١ ﴾⁽²⁾ قال الزجاج: " ومعنى (هل): قد أتى على الإنسان "⁽³⁾ وهذا قول الفراء في حقيقته إذ جعل المعنى: قد أتى على الإنسان حين من الدهر ويَبَيِّنُ أَنَّ (هل) قد تكون جحدًا، وتكون خبراً فهذا من الخبر؛ " لأنك قد تقول: فهل وعظمتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرر به أنك قد أعطيتهُ ووعظته. والجحد أن تقول: وهل يقدر واحدٌ على مثل هذا؟ "⁽⁴⁾ وَنَسَبَ ابن عطية هذا القول إلى سيويه⁽⁵⁾ وهذه النسبة صحيحة إذ نصَّ سيويه قائلًا: " ونقول: أم هل فإنها هي بمنزلة قد. "⁽⁶⁾ وهذا قول المبرد أيضاً⁽⁷⁾. ونسبه القرطبي إلى الكسائي، وأبي عبيدة⁽⁸⁾.

قال أبو عبيدة في الآية الكريمة: " ومجازها: قد أتى على الإنسان، ليس باستفهام "⁽⁹⁾. وقد تباین موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من هذه المسألة. قال مكي القيسي: " والأحسن أن تكونَ على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإِنَّمَا هو تقرير لمن أنكر البعث، فلا بُدَّ أَنْ يقول: نعم، قد مضى دهرٌ طويل لا إنسان فيه، فيقال له: مَنْ أحدثه بعد أن لم يكن، وكَوْنُهُ بعدَ عدمه، كيف يمتنع عليه بعثه وأحياءه بعدَ موته. "⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: معاني القرآن: 2 / 10.

(2) سورة الإنسان، الآية: 1.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 257.

(4) معاني القرآن: 3 / 213.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 408.

(6) الكتاب: 1 / 51، 492.

(7) ينظر: المقتضب: 1 / 43.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10 / 118.

(9) مجاز القرآن: 2 / 279.

(10) مشكل إعراب القرآن: 2، 434، وينظر: الدر المصون: 6 / 436.

واستشهد أبو البركات الأنباري بقول الشاعر⁽¹⁾:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكْمِ

قال: (أي) أقد⁽²⁾

وأقوال النحويين في (هل) لا تخلو من التقدير. وبابها المشهور الاستفهام المحض، والتقرير أحياناً كما في هذه الآية الكريمة. وهذا الذي يجب أن يكون عليه؛ لأن الاستفهام لا يرد من الباري جل شأنه إلا على هذا النحو.

قال ابن جنّي: "قالوا معناه: قد أتى عليه ذلك. وقد يمكن عندي أن تكون متقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال: - والله أعلم -: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جوابه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدرة، أي فكما أن ذلك كذلك ينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يتأى بما فتح له. وهذا كقولك: لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيك! أم هل زرتني فأكرمتك! أي فكما أن ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقي عليك، وإحساني إليك"⁽³⁾.

ب - تضمن (على) معنى (في)

ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ﴾⁽⁴⁾

قال الزجاج: "وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب. فأوليان في قول أكثر البصريين يرتفعان على البدل مما في (يقومان) والمعنى (فليقم) الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين. فإذا امتنع الأوليان على البدل، فاللذان استحق من الضمير معنى الوصية، المعنى فليقم الأوليان من الذين استحققت الوصية عليهم. وقال بعضهم: معنى (من الذين استحق عليهم الأوليان، معناه: استحق فيهم، وقامت (على) مقام (في) كما قامت (في) مقام (على) في قوله ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾⁽⁵⁾ ومعناه على جذوع النخل"⁽⁶⁾.

(1) وهو زيد الخيل الطائي، الديوان: 100، وهو من شواهد المقتضب: 44 / 1، والخصائص: 2 / 463.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 480.

(3) الخصائص: 2 / 462.

(4) سورة المائدة، الآية: 107.

(5) سورة طه، الآية: 71.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 216-217، وينظر: تأويل مشكل القرآن: 567.

وهذا الرأي ذكره الزجاج هو قول الفراء الذي نصّ عليه في قوله: "استحق عليهم معناه (فيهم)؛ كما قال ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾⁽¹⁾ في مُلْك، وكقوله (ولأصلبكنكم في جذوع النخل) جاء التفسير على جذوع النخل⁽²⁾

ويجوز عند أبي البركات الأنباري أن تكون (عليهم) بمعنى منهم كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾⁽³⁾ أي من الناس⁽⁴⁾.

وذكر أبو البقاء العكبري أنها على بابها: كقولك: وَجَبَ عليه الإثم⁽⁵⁾. وهذا الاختلاف في التقدير مبني على الاختلاف في فهم المعنى، فحينما جعلها الفراء بمعنى (في) قدر (استحق) مسنداً للوصية، وحينما جعلها أبو البركات الأنباري بمعنى (من) قدره مسنداً له (الأوليان)⁽⁶⁾.

وأجود هذه الأقوال أن تحمل (عليهم) على بابها؛ لأنّ المعنى يشير إلى ذلك، وهذا ما رجّحه الزجاج في قوله: "أن يكون الأوليان بدلاً، على أنّ المعنى: لِيَقُمَ الأوليان من الذين استحقّت عليهم الوصية."⁽⁷⁾

وهذا القول هو أحسن ما قيل عندنا، لأنه لا يجعل حرفاً بدلاً من حرف، وأيضاً فإنّ التفسير عليه؛ إذ المعنى عند أهل التفسير: من الذين استحقّت عليهم الوصية⁽⁸⁾. ولأن حروف الجر مقصورة على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به ولا يؤدي غيره إلا من طريق المجاز في هذا الحرف، أو من طريق التضمن في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره⁽⁹⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 102.

(2) معاني القرآن: 1 / 324، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 252، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 469.

(3) سورة المطففين، الآية: 2.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 309.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 469، والدر المصون: 2 / 637.

(6) ينظر: الدر المصون: 2 / 637.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 217، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6 / 358.

(8) ينظر: التفسير الكبير: 12 / 120.

(9) ينظر: النحو الوافي: 2 / 410.

تضمنين (أو) معنى (بل)

في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١٥٧) (١).

(أو) في هذه الآية بمعنى (بل) عند الفراء، قال: "كذلك في التفسير مع صحته في العربية" (٢).
ويبدو أن الذي دعاه إلى هذا القول أن من معاني (أو) الدلالة على الشك (٣)، وهذا القول نسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين عامتهم (٤).

وقد خرجها ابن الشجري تخريجاً مخالفاً لقول الفراء على أنها بمعنى التخيير، أي أن يختاروا بين عددهم ألف أو أكثر (٥).

وقد ردّ المبرد قول الفراء؛ لأن (بل) معناها الإضراب بعد غلط، أو نسيان وهذا مُنزه عنه الله تعالى شأنه (٦).

في حين أوضح ابن جني أن (أو) قراءة في الآية على إفادتها معنى الشك من لدن الراي أو من الناس فهم من الكثرة ما يجعلهم يشكون في عددهم أو أن يكون ذلك من باب الإيهام على المخاطب، كأن يكون المتكلم غير شاك، وإنما أرادوا تشكيك السامع بأمر قصده، فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى (الواو) (٧). وهذا هو المختار في تفسير هذه الآية، وهو أن يكون المعنى أو يزيدون في تقدير كم، بمعنى: أنهم إذا رأهم الرأي، قال: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة (٨). وهذا الرأي نسبه ابن عطية إلى المبرد وكثير من البصريين (٩) وهذا ما نراه مناسباً ولا حاجة إلى التأويل والتضمنين.

(١) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٣٩٣، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٠٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٥ / ١٣٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨ / ٩٩، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٠٨.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٠٨.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣١٨-٣١٩.

(٦) ينظر: المقتضب: ٣ / ٣٠٤-٣٠٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٥ / ١٣٢.

(٧) ينظر: الخصائص: ٢ / ٤٦١، وينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣١٩.

(٨) ينظر: التفسير الكبير: ٢٦ / ١٦٦.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٤٨٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٥ / ١٣٢.

2. التضمين الفعلي:

قد يُضْمَنُ الفعلُ معنى فعلٍ آخر وذلك يتضح في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾⁽¹⁾ ذكر السفاقي أن الأكثر في الفعل (خلا) أن يتعدى بالباء، وقد يتعدى بـ (إلى)، وإنما تعدى في هذه الآية بـ (إلى) لمعنى بديع: وهو أنه تعدى بالباء احتمالاً لمعنيين أحدهما: الإنفراد، والآخر: السخرية والاستهزاء، تقول: خلوت به أي: سخرتُ منه، وإذا تعدى بـ (إلى) كان نصاً في الانفراد فقط. وضمَّن (خلوا) معنى (ذهبوا) و (وانصرفوا) وهو معادل لقوله: (لَقُوا)⁽²⁾. وهذا هو قول الأخفش⁽³⁾ فيكون كقول الفرزدق⁽⁴⁾:

أَلَمْ تَرَ أَنِي قَالِيًّا مَجْنُونِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زَيْدًا عَنِّي

أي: صرفه بالقتل⁽⁵⁾.

ويجوز أن يكون (خلا) بمعنى: (مضى) وخلاك ذمٌّ: أي عداك، ومضى عنك، ومنه القرون الخالية⁽⁶⁾. أي الماضية، والتي خلت، وقيل هي هنا بمعنى (مع) وقيل بمعنى الباء؛ لأنَّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذان القولان على منهج الكوفيين⁽⁷⁾، والأخفش⁽⁸⁾. وأما البصريون فلا يميزون التجوُّز في الحروف؛ لضعفها⁽⁹⁾.

والقول الذي يقول بالتضمين أولى من قول من قال أن: (إلى) بمعنى الباء أو (مع)؛ لأن بكلِّ حرفٍ من حروف المعاني معنى هو أولى به من غيره، فلا يصحَّ إنابة غيره عنه إلا بحجة التسليم بها. وهذا اختيار ابن جرير الطبري، إذ قال: "وأما بعض نحويِّ أهل الكوفة فإنه كان يتأول أن ذلك

(1) سورة البقرة، الآية: 14.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 118، والدر المصون: 1 / 122، والبرهان: 3 / 339، والتفسير الكبير: 2 / 69.

(3) ينظر: معاني القرآن: 1 / 46.

(4) وليس في ديوانه.

(5) ينظر: الدر المصون: 1 / 123، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1 / 206.

(6) ينظر: الكشف: 1 / 103.

(7) ينظر: جامع البيان: 1 / 1001.

(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 46.

(9) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 118، والدر المصون: 1 / 123.

بمعنى وإذا (لقوا) الذين آمنوا قالوا: آمنا، وإذا صرفوا خلأهم إلى شياطينهم، فيزعم أن الجالب إلى المعنى الذي دل عليه الكلام من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم لا قوله: خلوا. وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع (إلى) غيرها؛ لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها⁽¹⁾.

وبهذا القول يتضح لنا أن نيابة الحروف بعضها عن بعضها ليس هو منهج الكوفيين عامتهم بحسب ما زعم أبو البركات الأنباري حين نسب هذا القول إلى الكوفيين⁽²⁾، لأن ابن جرير الطبري، وهو من حذاقهم لا يميز ذلك كمال مر بنا آنفاً. ومنه،

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽³⁾

نقل لنا أبو البقاء العكبري رأيين في (الباء):

الأول: على زيادة الباء، يقال ألقى يده، وألقى يده، وهذا القول نسب إلى أبي عبيدة⁽⁴⁾، وقال به الأخفش⁽⁵⁾ وإليه مال الزنجشري، قال: "المعنى لا تقبضوا التهلكة أيديكم، أي: لا تجعلوها آخذة بأيديكم مألحة لكم"⁽⁶⁾.

والثاني: نقل لنا العكبري عن المبرد: أنها ليست زائدة، بل هي متعلقة بالفعل، وكررت بزيد⁽⁷⁾، والفعل (ألقى) على هذا القول يتعدى بالباء أصلاً من غير تضمين⁽⁸⁾.

أما القول الثالث: فذكره السمين الحلبي وهو أن يحمل على التضمين الفعلي، قال: "أن يضمن: (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء، فيعدى تعديته، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء تقديره: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقولك: أفضيت بجنبي إلى الأرض أي: طرخته على الأرض، ويكون

(1) جامع البيان: 1 / 102.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 308.

(3) سورة البقرة، الآية 195.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 159، والدر المصون: 1 / 483، والجامع لإحكام القرآن: 2 / 363. وليس في مجاز القرآن ما يثبت ذلك.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1 / 160.

(6) الكشف: 1 / 264، وينظر: التفسير الكبير: 5 / 136.

(7) ينظر: التبيان: 1 / 159، والدر المصون: 1 / 483، ومغني اللبيب: 147.

(8) ينظر: الدر المصون: 1 / 483.

قد عبّر بالأيدي عن الأنفس " (1) وظاهر كلام المبرد فيما حكاه عنه أبو البقاء العكبري أن (ألقى) يتعدى بالباء أصلاً من غير تضمين، فإنه قال: " وقال المبرد: ليست بزايدة بل هي متعلقة بالفعل: كَمَرَزْتُ بزيد، والأولى حملُهُ على ما ذكرت " (2). والقول الذي يرى زيادة الباء مردوداً؛ لأنَّ زيادتها في المفعول أمرٌ لا ينقاس عليه (3) وقيل: مفعول ألقى محذوف التقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتتعلق الباء بتلقوا، أو تكون الباء للسبب كما تقول: لا تفسد مالك برأيك (4) والذي نختاره من هذه الأقوال هو التضمين أي أن يضمّن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء، فعذاه بها. والمفعول في المعنى هو: بأيديكم، وهو ما عليه أكثر النحويين كما مرّ ذلك. والله أعلم بالصواب.

3. التضمين الأسمي:

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُيْنَنَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْلِقُونَ﴾ (5) ذكر أبو عبيدة أن (بعضاً) هنا بمعنى (كل) وأنشد (6):
تَرَاكُ أَمَكْنِيَّةٌ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَعْتَلِقُ بَعْضُ النَفُوسِ جِثَامُهَا
قال: " الموت لا يعتلق بعض النفوس دون بعض (7). وهذا مذهب الأخفش أيضاً (8). وهذا القول مردودٌ عند جميع النحويين، ولا حجة فيه؛ لأنَّ بعضاً معناها خلاف معنى (كل) في كلِّ

(1) الدر المصون: 1 / 483، وينظر: مغني اللبيب: 147.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 159.

(3) ينظر: البحر المحيط: 2 / 252.

(4) ينظر: التفسير الكبير: 5 / 136، والبحر المحيط: 2 / 252، ومغني اللبيب: 148.

(5) سورة الزخرف، الآية: 63.

(6) البيت لليد بن ربيعة، الديوان: 313. وفي إعراب القرآن للنحاس: 3 / 99 (أو يخترم بعض النفوس جِثَامُهَا).

(7) مجاز القرآن: 2 / 205، ومعاني القرآن وإعرابه: 4 / 417، والجامع لأحكام القرآن: 16 / 108.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 16 / 108. وراجعت كتابه معاني القرآن فلم أجده فيه ما عزي إليه ها هنا.

المواضع، قال الزجاج: "والصحيح أن البعض لا يكون في معنى الكل، وهذا ليس في الكلام، والذي جاء به عيسى في الإنجيل إنما هو بعض الذي اختلفوا فيه." (1)

وهذا القول الذي ذكره أبو عبيدة غير مرضٍ عند أبي جعفر النحاس أيضاً إذ قال: "والبيت الذي أنشده أبو عبيدة لا حجة فيه؛ لأنّ معنى (أو يخترم بعض النفوس) إنما يعني نفساً، ونفسه بعض النفوس" (2).

والذي قاله أبو عبيدة ضعيف ترده اللغة، وإنما المعنى هو الذي ذهب إليه الجمهور وهو أن الاختلاف بين الناس هو في أمور كثيرة لا تحصى عدداً، منها أمور أخروية، ودينية، ومنها مالا مدخل له في الدين، فكل نبي إنما يبعث؛ ليبين أمر الأديان والآخرة، فذلك بعض ما يختلف فيه (3). ولم أجد من يؤيد أبا عبيدة من النحويين في حدود ما أعلم وإنما الذي أعلمه هو أنهم ردّوا قوله عليه.

ومن ذلك أيضاً:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَعَلَمْ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (4).

اختلف النحويون في قوله تعالى: (حَيْثُ يَجْعَلُ) ولهم في ذلك الاختلاف وجهان: أحدهما: أن (حيث) اخرجت عن الظرفية، وصارت مفعولاً به على الصفة (5). قال أبو علي الفارسي: "لا يجوز أن يكون العامل في (حيث): (أَعْلَمَ) هذه الظاهرة، ولا يجوز أن يكون (حيث) ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير: الله أعلم في هذه المواضع، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات؛ لأنّ علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، وإذا كان كذلك كان العامل في (حيث) فعلاً يدل عليه (أَعْلَمَ)" (6). ورّد النحويون ما قاله أبو علي فقال الحوفي بقوله (7)، وعبارة ابن عطية نحو من هذا (8)، وهو قول أبي البقاء العكبري الذي نصّ عليه بقوله: "حيث هنا مفعول به، والعامل

(1) مباني القرآن وإعرابه: 4 / 418.

(2) إعراب القرآن: 3 / 99، وينظر: المحرر الوجيز: 5 / 62.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 62، والتفسير الكبير: 27 / 222، والبحر المحيط: 9 / 387.

(4) سورة الأنعام، الآية: 124.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 537، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 156، والجامع

لأحكام القرآن: 7 / 80.

(6) الدر المصون: 3 / 172.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 156.

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 2 / 342.

محذوف، والتقدير: يعلم موضع رسالاته، وليس ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه⁽¹⁾، وهذا الرأي ليس بمرضٍ عند أبي حيان الأندلسي لخروجه عن قواعد العربية، قال: "وما أجازوه من أنه مفعول به على السعة، أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو؛ لأنَّ النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف؛ وشذَّ إضافة (لدى) إليها وجَرَّها بالباء وبقي. ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا غيرها"⁽²⁾

الآخر: أنها باقية على ظرفيتها بطريقة المجاز على أن تُضمَّن (اعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله (أنفذ) علماً حيث يجعل رسالاته. والظرفية هنا مجاز، وهذا قول أبي حيان الأندلسي⁽³⁾

وتعقبه السفاقي "بأنه قد ترك ما قاله الجمهور، وتابعوا عليه، وتناول شيئاً هو أعظم) مما فرَّ منه الجمهور، وذلك أنه يلزم على ما قرر: أن علم الله يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة، فيكون في مكان أنفذ منه في مكان، والذي يبدو لنا أنه باقٍ على معناه في الظرفية، والأشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرفية وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، ولا سيما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك⁽⁴⁾ وهذا أحسن ما قيل في هذه الآية ولا حاجة لنا إلى التأويل، إذ ليس من شك في أن الله تعالى أعلم في كل زمان وكل مكان ولا داعي لكل هذه التخريجات التي تبعد عن المعنى الذي تتوخاه الآية الكريمة. والله أعلم بالصواب.

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 537 .

(2) البحر المحيط: 4 / 638 ، وينظر: النهر الماد: 1 / 744 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد:

156 - 157 ، والدّر المصون: 1 / 173 .

(3) ينظر: البحر المحيط: 4 / 638 ، والدّر المصون: 1 / 173 .

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 156 - 157 ، وينظر: الدّر المصون: 1 / 173 .

2 - النصوص التي تتسق مع القواعد الموضوعية لظاهرة التطابق، ومثلها:

الحمل على المعنى

اليقين عندنا أن القرآن الكريم هو مصدر السماع الأول في العربية وعليه المعول في الإستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره، من غير نظير إلى قلة ورود أو كثرته، وذلك أن كل ما جاء فيه قوي فصيح، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة والبلاغة، ولكن قد نجد في القرآن الكريم نصوصاً تبدو خارجة عن أصول النحويين وأقيستهم، مما حدا بهم إلى هذه التأويلات إذ قد تجد في القرآن الكريم فعلاً تجرد من علامة التثنية أو التانيث أو استخدام حرف مكان آخر، والجمع في الأعم وهذا ما دفع النحويين إلى التأويل ملتجئين لهذا النوع من التطابق، والتناسب بين اللفظ والمعنى وكان سبيلهم إلى ذلك ما عرف بأسلوب الحمل على المعنى وهذه الظاهرة تكثر في كلام العرب بشكل مطرد⁽¹⁾.

ويُعَدُّ هذا الأسلوب من أهم الأساليب التي استخدمها النحويون في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وقد ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام العربي مثوراً ومنظوراً مثل: تانيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور المعنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد⁽²⁾. وأفرد له ابن جني باباً واسعاً في الخصائص⁽³⁾. وأفرد مبحثاً آخر بين من خلاله الفرق بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى، وحذر من الخلط بينهما⁽⁴⁾. وقال في باب تجاذب المعاني والإعراب: "هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده، ويُلَمُّ كثيراً به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى. وارتحت لتصحيح الإعراب"⁽⁵⁾.

قد أدرك النحويون حقيقة ما يحدثه المعنى من أثر في الإعراب، فراحوا يتأولون في توجيه إعراب بعض النصوص بحملهم إياها على ما يوحيه المعنى من أوجه الإعراب المختلفة.

وقد وردت نصوص كثيرة لم يطابق فيها الضمير ما يعود عليه وتستخدم فيها ضمير المذكر بدلاً من ضمير المؤنث، أو عبّر فيها بضمير الغائب بدلاً من ضمير المخاطب. وقد علّل النحويون

(1) ينظر: الاغراب في جدل الأعراب: 49.

(2) ينظر: الخصائص: 2 / 411.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 411.

(4) المصدر نفسه: 1 / 279-280.

(5) المصدر نفسه: 3 / 258.

ذلك بأنه نوعٌ من الالتفات الذي يهدف إلى تأكيد المعنى وتقويته⁽¹⁾. والحمل على المعنى أكثر من أن يُحصى في كلام العرب⁽²⁾ ومما نُقل لنا من هذا النوع من التأويل ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءته كتابي قال: أليس الكتابُ بصحيفةٍ فحملة على المعنى⁽³⁾ إذ إن الكتاب مذكر فحملة على معنى الصحيفة وهذا كثير في كلام العرب. ويبدو لنا من تلك الرواية أن أبا عمرو حاول الاستفهام؛ لأنه حملها على المعنى بعد أن تدبر الحكاية وانتبه على تعليل هذا الموضع بهذه العلة، مما جعله يهدي إلى مثله، ويسلك طريقة في الحمل على المعنى وسار بعدئذ مسلكاً للنحاة واللغويين.

وقد درس عدد من الباحثين أسباب الخلاف، وأسهبوا في استقصائها واجتهد كلٌ منهم بحسب ما يراه، إلا أنهم لم يفتنوا إلى أثر المعنى في هذا الخلاف، بل وجدناهم يعزون ذلك في الغالب إلى موقف النحويين من فهم النصوص التي استقروها، ومنهجهم في الأخذ بها في الاستشهاد، وقياسهم على الكثير المطرد أو القليل الشاذ⁽⁴⁾. ومن الإنصاف أن نذكر التفاتة الدكتور كريم حسين ناصح التي بين فيها أثر المعنى في هذا الخلاف إذ قال: "وأرى أن اختلافهم في فهم هذه النصوص وتفسيرها وإدراك معانيها وطرائق تركيبها كان من العوامل الأساسية في إثارة هذا الخلاف؛ لأن الاختلاف في فهم النصوص يقودنا إلى اختلاف الآراء في الأحكام، وتعليل الظواهر، وتأويل النصوص ..."⁽⁵⁾ وفي كتب إعراب القرآن الكريم أمثلة ليست بالقليلة نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر.

1 - التذكير والتأنيث

يُعَدُّ تذكير المؤنث من أهم نتائج الحمل على المعنى على الرغم من كون هذا الأسلوب يُعَدُّ خروجاً عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوي وخرقاً لهذا العرف، إلا أن النحويين يرون أن تذكير المؤنث يستند في تقديره من جهة أخرى إلى أصول نحوية تسوغ له القبول. ومن هذه الأصول: ردُّ الفرع على الأصل؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير، وأما التأنيث ففرع منه، فإذا ذكر المؤنث فإنما هو ردُّ فرع إلى

(1) ينظر: أصول التفكير النحوي: 357.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 111، 777.

(3) ينظر: الخصائص: 2 / 416، ونزهة الألباء: 19.

(4) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: 61 - 75، ومسائل الخلاف

النحوي بين علماء مدرسة البصرة: 145، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 180.

(5) أثر المعنى في الدراسات النحوية: 119.

أصل⁽¹⁾. وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال: "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد فكل مؤنث شيء والشيء يذكر فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة"⁽²⁾. وتذكير المؤنث واسع جداً؛ "لأنه رد فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر اذهب في التناكر والاعراب"⁽³⁾ ومنه:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁴⁾

استشكل النحويون الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرحمة ونخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب أوجهاً كثيرة بلغت حد أن ألف فيها أحدهم مؤلفاً مستقلاً⁽⁵⁾. وقد تناول أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم تأويلات النحويين في الآية الكريمة على ثلاثة أوجه:

الأول: إنها قيل قريب؛ لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي وهو قول الزجاج⁽⁶⁾، ونسبه ابن خالويه إلى محمد بن القاسم الأنباري⁽⁷⁾، ونسبه السمين الحلبي إلى النضر بن شميل (ت 203 هـ)⁽⁸⁾.

الثاني: هو قول القراء فيما نقله عنه أصحاب إعراب القرآن الكريم وهو إنها أتى بـ (قريب) بغير هاء، ليفرق بين قريب النسب والقريب من القرب⁽⁹⁾، وهذه نسبة صحيحة إذ نصّ القراء على ذلك قائلاً: "ذكرت قريباً؛ لأنه ليس بقراءة النسب قال: ورأيت العرب تؤنث القرية في النسب لا

(1) ينظر: حول التفكير النحوي: 362.

(2) الكتاب: 2 / 22.

(3) الخصائص: 2 / 415.

(4) سورة الأعراف، الآية: 56.

(5) ألف ابن طولون الصالحى الدمشقي (ت 953 هـ) كتاباً في إعراب هذه الآية سماه تحفة الطالبين في

إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وهو منشور في مجلة المورد، العدد

الرابع، لسنة: 1988، ص 230، بتحقيق: الدكتور زيان أحمد إبراهيم.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 344، والتفسير الكبير: 14 / 136.

(7) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 187.

(8) ينظر: الدر المصون: 3 / 282، والجامع لإحكام القرآن: 7 / 229.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 344، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 320، والبيان في إعراب

القرآن: 1 / 575، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 227.

بختلفون، فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكروا وأنشوا. وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي مكان قريب.. " (1) وهذا غلط عند الزجاج؛ لأنه يرى أن كل ما قُرب من مكان، أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التانيث والتذكير (2). وهذا الرأي رده ابن هشام من وجه آخر بقوله: " وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد. والأصل عدم الحذف، والمعنى مع ترك هذا أحسن (3)

الثالث: إنه ذكره حملاً على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الرحم، وهو مذكر (4) وهذا رأي الأخفش في أحد قوليه، إذ قال: " فذكر قريب وهي صفة الرحمة، وذلك كقول العرب: ريحٌ خريقٌ، و: ملحفَةٌ جديدٌ وشاةٌ سديسٌ. وإن شئت، قلت: تفسير الرحمة ها هنا (المطر) (5). واختاره ابن خالويه (6).

واعترض أبو عبيدة على ما ذهب إليه الأخفش وذهب إلى أن قريباً ليست صفة للرحمة، وإنما هي في موضع يكون في مؤنثه الشيطان والجمع فيها بلفظ واحد يدخلون فيها الهاء، وعليه فهي ظرف لهن وموضع. والعرب تفعل مثل ذلك في قريب وبعيد، فإن جعلوها صفة في معنى مقربة قالوا: هي قريبة وهما قريبتان وهن قريبات (7).

وبهذا الرأي يكون أبو عبيدة موافقاً للقراء في رأيه على نحو ما ذكره النحويون والمفسرون أنه ذكر قريباً على تذكير المكان أي: مكاناً قريباً (8)، وهذا خطأ عند علي ابن سليمان (الأخفش الصغير): " لأنه لو كان ظرفاً لانتصب كقولك: إن زيدا قريباً منك " (9). قال السمين الحلبي " وهذا ليس بخطأ؛

(1) معاني القرآن: 1/ 380-381، وينظر: جامع البيان: 8/ 148، والتفسير الكبير: 14/ 176.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 345، والمحزر الوجيز: 2/ 411.

(3) تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾: 24.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 365، والبيان في إعراب القرآن: 1/ 575.

(5) معاني القرآن: 2/ 300، وينظر: جامع البيان: 8/ 148.

(6) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 188.

(7) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 216، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 188، والمحزر الوجيز:

2/ 411، والدر المصون: 3/ 282.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 320.

(9) الجامع لأحكام القرآن: 7/ 228.

لأنه يجوز أن يتسع في الظرف، فيعطى حكم الأسماء الصريحة، فتقول: زيدٌ أمامك، وعمرو (خَلْفُكَ) برفع أمام وخلفك) " (1).

وقد ذكر أبو البركات الأنباري وجهاً رابعاً وهو: إنها ذكر (قريب) على النسب أي ذات قرب كقولهم: طالق، وحائض أي: ذات طلاق وحيض (2)، وهذا ظاهر كلام سيويه، أي رحمة الله شيء قريب. وعلى هذا حمل سيويه قولهم: حائض وطامث، إذ قال: " كأنهم قالوا: شيء حائض " (3)، أي على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

ولم يسلم رأي سيويه هذا من الطعن إذ رده ابن هشام قائلاً: " وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو أشد منه ضعفاً؛ لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار اجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ يُنزه كتاب الله عنه ثم الأصل عدم الحذف " (4).

وذكر أبو البقاء أن فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، كما قالوا: لحية دهن، وكف خضيب (5) وقال السمين الحلبي: " وليس بجيد، لأنّ فعلاً بمعنى مفعول لا ينقاس، وعلى تقدير اقتباسه، فإنها يكون من الثلاثي المجرد، لا من المزيد فيه و (مقربة) من المزيد فيه. " (6).

والآراء في هذه الآية كثيرة تجاوزت الثلاثة عشر رأياً عرض قسماً منها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، ولم يرجحوا واحداً على الأخرى بل اكتفوا بعرضها (7).

والذي أراه أن هذا الذي ذكره النحويون كله اجتهاد منهم في توجيه الآية الكريمة، ولكن يبقى شيء وهو أنه لا يكفي تقدير مباني كلام الله وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الإعرابي، وعلينا أن نعي حقيقة واضحة هي أن القرآن فوق مستوى اللغة.. ومهما يكن من شيء فإنه لا ينبغي أن نبخس الناس أشياءهم، فإن هؤلاء النحاة واللغويين قد بذلوا جهداً ليس بالهين في خدمة القرآن الكريم، وإبانة معانيه والكشف عن مرامي آياته من خلال تعويلهم على رصيدهم النحوي واللغوي.

(1) الدر المصون: 3 / 283.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 365.

(3) الكتاب: 2 / 91، وينظر: الأمالي الشجرية: 2 / 257.

(4) تحفة الطالبين: 241.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 575.

(6) الدر المصون: 3 / 282.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 320، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 365، والتبيان في

إعراب القرآن: 1 / 575، والمحذر الوجيز: 2 / 411.

ومنه:

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً تَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾⁽¹⁾ ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أقوالاً في توجيه الضمير الواقع في قوله تعالى (بُطُونِهِ) وهو الهاء.

قال الزجاج: "والأنعام لفظه جمع، وهو أسم للجنس يذكر ويؤنث، يقال هو الأنعام وهي الأنعام. ونسقيكم مما في بُطُونِهِ، وفي موضع آخر: مما في بطونها"⁽²⁾. ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى سيبويه بعد أن استحسنته قائلاً: "مذهب سيبويه أن العرب تخبر عن الأنعام بخبر الواحد ثم ذكر الآية كأنه ذهب إلى أن الأنعام تُذكر وتؤنث"⁽³⁾. وهذه النسبة صحيحة إذ قال سيبويه: وأما أفعال فقد يقع للواحد، من العرب مَنْ يقول: هو الأنعام، وقال عنه: ﴿تَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾، وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوب أكياش، ويقال: سُدوسٌ لِضَرْبٍ مِنَ الثَّيَابِ.."⁽⁴⁾ ونسب مكي القيسي هذا الرأي إلى يونس بن حبيب⁽⁵⁾.

أما الكسائي فنُسب إليه أن المعنى عنده نسقيكم مما في يكون ما ذكرناه⁽⁶⁾. وهذا القول هز المختار عند المبرد إذ قال: "وهذا سائغ في القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ﴾"⁽⁷⁾ وقال تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾⁽⁸⁾ أي: ذكر هذا الشيء. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاءَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا

(1) سورة النحل، الآية: 66.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 209، وينظر: المحرر الوجيز: 3 / 405.

(3) إعراب القرآن: 2 / 216، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 79، والجامع لأحكام القرآن: 10 / 123.

(4) الكتاب: 2 / 17.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 17.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 109، إعراب القرآن للنحاس: 2 / 216، ومشكل إعراب القرآن:

2 / 18، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 800، والجامع لأحكام القرآن: 10 / 124، والدر

المصون: 4 / 343.

(7) سورة المزمل، الآية: 19.

(8) سورة المدثر، الآية: 55.

رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَّتْ قَالَ يَنْقُورُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا دُشِرَكُونَ ﴿٧٨﴾⁽¹⁾ أي: هذا الشيء الطالع ، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي، ولا يجوز: (جارتك ذهب) ⁽²⁾.

وهناك قول نسبته أبو جعفر النحاس إلى أبي عبيدة، قال: " المعنى نسقيكم مما في بطون أيها كان له لبن؛ لأنه ليست كلها لها لبن " ⁽³⁾. أي أن الهاء تعود على بعض، وهو الذي له لبن وليس لكلها لبن، وهذا القول يُنسب إلى الكسائي أيضاً ⁽⁴⁾. وقيل الضمير يعود على الفحل؛ لأن اللبن يكون من طريق الفحل، فأصل اللبن ماء الفحل فرجع الضمير عليه ⁽⁵⁾. وهذا القول ضعفه أبو البقاء العكبري؛ لأن اللبن وإن نُسب إلى الفحل فقد جمع البطون، وليس فحل الأنعام واحداً، ولا للواحد بطون؛ فإن قال أراد الجنس فقد ذُكر ⁽⁶⁾. وأنفرد مكي القيسي بذكر قول آخر، وهو: " أن الهاء تعود على واحد (الأنعام) وواحدها (نعم) والنعم مذكر والنعم واحد الأنعام، والعرب تصرف الضمير إلى الواحد، وإن كان لفظ الجمع قد تقدم، قال الشاعر، وهو الأعشى ⁽⁷⁾:

فإن تعهديني، لامريء لمة فإن الحوادث أودى بها

فقال: أودى بها، فرد الضمير في أودى على الحدثان أو على الحادث، ولو رفعها على الحوادث لقال: أودت بها والهاء راجعة على اللمة؛ وهي الحال الحبيثة وذكر؛ لأنه لا مذكر له من لفظها " ⁽⁸⁾. وهذا قول المبرد إذ قال بعد أن ذكر الشاهد وهو قول الأعشى: " لأن الحوادث جمع حدث والحدث

(1) سورة الأنعام، الآية: 78.

(2) السدر المصون: 4 / 343 في الأصل (جاوبتك ذهب) وما ذكرناه هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يستقيم بهذه العبارة.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 217، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 18، وليس في مجاز القرآن ما يؤيد ذلك.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 800.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 18.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 801.

(7) ينظر: الديوان: 28، وروايته:

فإن تعهديني، ولي لمة فإن الحوادث ألوى بها

(8) مشكل إعراب القرآن: 2 / 18.

مصدر، والمصدر واحدٌ وجميعه يؤولان إلى المعنى " (1) ونقل القرطبي رأي ابن العربي في هذه الآية، قال: " إنما رجع التذكير إلى معنى الجمع، والتأنيث إلى معنى الجماعة، فذكره، هنا باعتبار لفظ الجمع، وأنه في (سورة المؤمنون) باعتبار لفظ الجماعة، فقال: نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا " (2)، وبهذا التأويل ينتظم المعنى انتظاماً حسناً.

ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو الأقرب إلى طبيعة اللغة؛ لأنّ هناك أسماء كثيرة تشترك بين المذكر والمؤنث ومن الأجود أن يُحمل الكلام على وجه واحد. ومنه:

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كُفَرُوا وَمُحَرَّمٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (3) في تأنيث قوله تعالى: (خَالِصَةٌ) رأيان للنحويين ذكرهما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم. الأول: أن يكون أنت الخبر، وجعل معنى (ما) التأنيث؛ لأنها في معنى الجماعة، كأنهم قالوا: جماعة ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا، ويُرَدُّ (وَمُحَرَّمٌ) على لفظ (ما) فذكر وهو هو المختار عند الزجاج (4)

والثاني: رأي الأخفش: أن الهاء في خالصة للمبالغة في الخلوص كـ (علامة، ونسابة) (5)، لأنه كان يرى أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ضعيف. قال أبو البركات الأنباري: " وهذا التعليل ليس عليه تعويل، فإنه قد جاء الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ (6)

فقال: خالدين حملاً على معنى (من)، ثم قال: قد أحسن الله له رزقاً، حملاً على اللفظ بعد الحمل على المعنى (7)

(1) المذكر والمؤنث: 112 .

(2) الجامع لأحكام القرآن: 10 / 124 .

(3) سورة الأنعام، الآية: 139 .

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 294 - 295، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 292، والمحزر السوجيز: 2 / 351، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 542، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 95، والدر المصون: 3 / 196 .

(5) ينظر: معاني القرآن: 2 / 288، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 95 .

(6) سورة الطلاق، الآية: 11 .

(7) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 343 - 344 .

أما الفراء فإنه يرى أن خالصةً تأنيثها لتأنيث الأنعام؛ لأن ما في بطونها مثلها⁽¹⁾. ورُدَّ هذا الرأي؛ لأن ما في بطون الأنعام غير الأنعام⁽²⁾. وتعقب هذا الرد بأن ما في بطون الأنعام أنعام وهي الأجنة عبارة عنها، قال الزجاج: "والذي في بطون الأنعام ليس بمنزلة بعض الشيء؛ لأن قولك: سقطت بعض أصابعه (بعض أصابع) إضبعٌ وهي واحدة منها، والذي في بطون الأنعام: كما في بطن كل واحدة غيرها"⁽³⁾ على معنى أن العرب تُعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحَّ الاستغناء عنه. فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه، فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث⁽⁴⁾.

والاختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هو الرأي الأول، قال الزجاج: "والقول الأول الذي شرحناه أُبَيِّنَ لقوله (محرم)؛ لأنه دليل على الحمل المعنى في (ما) على اللفظ"⁽⁵⁾. وقال مكِّي القيسي: "وهذا نادر، لا نظير له، وإنما يأتي في (من) وما حمل الكلام على اللفظ أولاً ثم على المعنى بعد ذلك، وهذا أتى اللفظ محمولاً على المعنى، ثم نُحْمِلُ على اللفظ بعد ذلك، فاعرفه، فإنه قليل"⁽⁶⁾. أما أبو البركات الأنباري فإن رده على الأخفش دليلٌ على موافقته للزجاج في رأيه⁽⁷⁾. ونحن نرجح هذا القول؛ لأن قول الأخفش بحمله على المبالغة يتطلب أن يلحق (خالصةً) ببناء مبالغة كعلامة ونسابة وهو بعيد.

ومنه:

اختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾⁽⁸⁾.

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تأويل حذف التاء من (قاعد) وكل ما كان مذكراً نُعِيَتْ به المؤنث.

(1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 358، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 295، والتبيان في إعراب القرآن:

2 / 542، والدّر المصون: 3 / 196، والمححر الوجيز: 2 / 351.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7 / 95.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 295، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه: 1 / 189.

(4) ينظر: تحفة الطالبين: 241.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 295.

(6) مشكل إعراب القرآن: 1 / 292.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 343.

(8) سورة النور، الآية: 60.

قال الزجاج: " وزعم سيويه وأصحابه أن هذا وقع على لفظ التذكير صفةً للمؤنث؛ لأنّ المعنى شيء طالق، وحقيقته عندهم أنه على وجه النسب نحو قولهم: امرأة مذكّار، ورجل مذكّار، وآمرأة مؤنث ورجل مؤنث، وإنّما معناه ذات ذكران وذات إناث. فإذا أجرته على الفعل قلت: طالق (1) " وهذا ما نصّ عليه سيويه من قبل، إذ قال: " وذلك قولك: امرأة حائض وهذه طامث، كما قالوا: ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكّر، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء مذكّر فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل بُكْحَةٌ. " (2) ويبدو أن سيويه في هذا الرأي مخالفٌ لشيخه الخليل إذ نقل سيويه عن الخليل قوله: " وزعم الخليل أن السواء منقطرٌ به كقولك معضل للقطاة وكقولك مُرضعٌ للتي بها الرضاع، وأمّا المنقطرة فيجيء على العمل كقولك: مُشَقَّةٌ، وكقولك مرضعةٌ للتي تُرضع " (3) وهذا الرأي قال به المبرد أيضاً (4)

أما الكوفيون فمذهبهم في نحو ذلك أن سقوط التاء فيه كونها ممّا لا يوصف به المذكر. قال أبو جعفر النحاس: " والكوفيون يقولون: ما كان مخصوصاً به المؤنث لم تدخل الهاء فيه نحو: حائض وطالق وما أشبهها. قال علي بن سليمان: الدليل على أن هذا القول غلط: إثبات الهاء في مرضعة " (5) وهذه النسبة إلى الكوفيين صحيحة إذ قال الفراء: " والمرضعة: الأم، المرضع التي معها صبيٌ ترضعه. ولو قيل في الأم: مرضع؛ لأنّ الرضاع لا يكون إلّا من الإناث، مثل قولك: طامث، وحائض: ولو قيل في التي معها صبيٌ: مرضعة كان صواباً " (6) وهذا القول أيده ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين، إذ قال: " لأن العرب من شأنها إسقاط هاء التأنيث من كل فاعل ومفعّل إذا وصفوا المؤنث به، ولو لم يكن للمذكر فيه حظ " (7) وقد أيد الأخفش ما قاله الكوفيون (8) والمفهوم من كلام الكوفيين: أنهم لم يفتقروا إلى إدخال التاء للفرق، لأنّ الفرق عندهم يكون في محل الجمع لإزالة الإشتراك وإذا لم يكن اشتراك، لم يفتقر إلى فرق. وقد التزم أصحاب كتب إعراب

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 302، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 200، وحاشية الصبان: 2 / 446.

(2) الكتاب: 2 / 91.

(3) المصدر نفسه: 1 / 240.

(4) ينظر: المذكر والمؤنث: 102، والمقتضب: 3 / 161.

(5) إعراب القرآن: 2 / 388، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 127، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 200.

(6) معاني القرآن: 2 / 214، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 200.

(7) جامع البيان: 88 / 17.

(8) ينظر: معاني القرآن: 2 / 413.

القرآن الكريم ما قاله سيبويه ومن تبعه راّدين ما قاله الكوفيون، قال الزجاج: وهذا ليس بشيء عند البصريين، لأن في الكلام شيئاً كثيراً يشترك فيه المؤنث والمذكر لا تثبت فيه الهاء في المؤنث نحو قولهم: بعير ضامر وناقة ضامر⁽¹⁾. وقال أبو جعفر النحاس: "...الدليل على أن هذا القول غلط إثبات الهاء في مربعة"⁽²⁾. وهذا ما قال به مكّي القيسي⁽³⁾، وأبو البركات الأنباري⁽⁴⁾، وتبعهم أبو البقاء العكبري⁽⁵⁾، والقرطبي⁽⁶⁾.

ولم يَحُلْ رأي سيبويه وأصحابه من الطعن، إذ قال فيه أحد المتأخرين: "وما ذكر عن سيبويه (طامث وحائض)، فبالله أحلف أن هذا التقدير لا يرتضيه فصيحٌ بدويٌّ ولا بليغٌ حضريٌّ. وأي حاجة إلى أن يضمّر في الآية شيء، فيقال: شيء قريب. ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والإحتمال الإعرابي، بل لابد من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا، وأية فصاحة في أن يقول القائل: شيء قريب؟ وأي لطف أن يقال: المرأة شيء حائض؟ مع أن الشيء أعمّ المعلومات، ولذلك يشمل الواجب، والممكن حتى بعض المعدودات عند بعض أهل العلم. ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهجن؟ وهلاً قيل الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إمارة للالتباس.

أما الصفة المختصة بالنساء (الحبض)، فلا حاجة فيها إلى العلامة المميّزة، والناس لفرط جهودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع.."⁽⁷⁾، وهذا القول يكون قد وافق الكوفيين في قولهم.

ولم يَلَقَ قول الكوفيين الرضا والتأييد حتى من المحدثين إذ لم يقبل به الدكتور فاضل السامرائي بحجة أن صفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث جاءت بغير هاء كقولهم: رجل عاشق وامرأة

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 301.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 388.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 421.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 200.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1248.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 19 / 51.

(7) تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرْيَةً﴾: 237.

عاشق، ورجل حاسر، وأمرأة حاسر⁽¹⁾ وهذا هو الرأي الصائب الذي نؤيده، فلو كانت العلة الكوفية صحيحة للزمت هذه الصفات التأنيث. والله أعلم بالصواب.

النصوص التي لم تتفق مع القواعد النحوية الموضوعة لظاهرة الترتيب، ويمثل ذلك - التقديم والتأخير -

التقديم والتأخير:

1 - ومنه: هل يجوز تقديم - خبر كان (الظرف) على اسمها؟

أجاز سيويه فيما نقل عنه أصحاب كتب لإعراب القرآن الكريم تقديم خبر كان (الظرف) على اسمها ومنع ذلك المبرد⁽²⁾

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةً يَضُرُّوهُ﴾⁽³⁾ الاختيار عند سيويه أن يكون الجار والمجرور (له) خبراً له (تكن) وإن تقدم على الاسم؛ لأن التقديم والتأخير في هذا بمنزلة المعرفة عنده، وحسنت النكرة ها هنا؛ لأنَّ الأعرف لم يكن في موضع الأنكر، فتقول: ما كان فيها أحدٌ خبرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها. يبدو أن سيويه لا يقول بأعمال الظرف المتقدم على إطلاقه، إنما أجاز إلغاءً أيضاً⁽⁴⁾

أما المبرد فخالف سيويه محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁽⁵⁾ فلو كان (له) الخبر لما نصب (كفواً) على أنه خبر (يكن)⁽⁶⁾.

ولأبي جعفر النحاس رأيٌ خاصٌّ أنفرد به على نحو ما يقول، وحاول أن يجد تأويلاً يرد فيه قول المبرد ويتصر لسيويه، قال: "وفي نصب (كفواً) قول آخر ما علمت أن أحداً من النحويين ذكره وهو أن يكون منصوباً على أنه نعت نكرة متقدم فنصب على الحال كما تقول: جاءني مسرعاً رجل" ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: معاني الأبنية: 568.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 277 / 2، 791 / 3، ومشكل إعراب القرآن: 510 / 2.

(3) سورة الكهف، الآية: 43.

(4) ينظر: الكتاب: 27 / 1، وإعراب القرآن للنحاس: 277 / 2، ومشكل إعراب القرآن: 510 / 2،

والجامع لأحكام القرآن: 410 / 10.

(5) سورة الإخلاص، الآية: 4.

(6) ينظر: المقتضب: 90 / 4، وإعراب القرآن للنحاس: 277 / 2، و 791 / 3، ومشكل إعراب

القرآن: 510 / 2، والجامع لأحكام القرآن: 410 / 10.

(7) إعراب القرآن: 792 / 3، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 510 / 2.

وهذا القول الذي ذكره النحاس التزمه سائر أصحاب كتب إعراب القرآن واتخذوه دليلاً على ترجيح رأي سيبويه، ورد ما قال به المبرد⁽¹⁾. ووافق الفراء سيبويه في هذه المسألة وقال بقوله⁽²⁾.

2 - هل يجوز تقديم الأسم المنصوب بجواب الشرط على الأداة ؟⁽³⁾

في قوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا﴾⁽⁴⁾

لا يجوز عند البصريين أن يكون قوله تعالى: (مَلْعُونِينَ) منصوباً بما بعد أينما وهذا ما أكدته الزجاج إذ قال: " لا يجوز أن تقول: مَلْعُونًا أينما ثقف أخذ زيد يضرب؛ لأن ما بعد ما حروف شرط لا يعمل فيما قبلها "⁽⁵⁾.

وهذا الكلام بُني على أساس مذهبهم القائل إن مرتبة الجزاء بعد الشرط، ولإداة الشرط الصدارة في الكلام⁽⁶⁾. وقد صرح سيبويه بذلك⁽⁷⁾.

ويبدو أن الكوفيين مختلفون في ذلك أيضاً إذ منع الفراء تقديم معمول الشرط على أدواته مثل: (زيداً إن تضرب أضرب) بحجة أن الشروط لا يتقدمها صلاتها، وأجاز الكسائي التقديم، أما إذا كان المقدم معمولاً للجزاء فلم يختلفا فيه⁽⁸⁾.

والأجود أن يكون قوله تعالى: (ملعونين) منصوباً على الشتم⁽⁹⁾ وعلى هذا يكون قوله تعالى: (ملعونين) مفعول به لفعل محذوف.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 510، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 110، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 308.

(2) ينظر: معاني القرآن: 3 / 299، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 792.

(3) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان: 22 / 35، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 623 المسألة:

87، والجامع لأحكام القرآن: 4 / 47، وشرح الكافية للرضي: 2 / 256.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 61.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 236.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 256-257.

(7) ينظر: الكتاب: 1 / 67-68.

(8) ينظر: بحال السئلب: 2 / 419، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 623، وشرح الكافية للرضي:

2 / 256.

(9) ينظر: جامع البيان: 22 / 35.

3 - ومنه: اختلافهم في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة⁽¹⁾
 اختلف النحويون في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة، وما جاءنا في كتب
 إعراب القرآن الكريم ما نقله لنا أصحابها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم⁽²⁾
 وقد اخترت منها على سبيل الإنتقاء لا على سبيل الإستقصاء قوله تعالى:
 ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَهُودُ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾⁽³⁾
 الذي تقتضيه أصول العربية على مذهب جمهور البصريين أن جواب (لولا) محذوف يدل عليه
 قوله تعالى (وَهَمَّ بِهَا) وهذا مبني على قول العرب: أنت ظالم إن فعلت. أي الجواب مقدر: أي إن فعلت
 فأنت ظالم⁽⁴⁾. وهذا الحذف معلل عند الخليل وسيبويه بكثرة الاستعمال في كلام العرب⁽⁵⁾
 ونسب الزجاج إلى قوم أن الجواب هو (وَهَمَّ بِهَا)؛ لأنهم يجوزون تقديم جواب الشرط عليه
⁽⁶⁾، وتبعه أبو جعفر النحاس في ذلك⁽⁷⁾. وصرح السفاقي بنسبة هذا الرأي إلى الكوفيين وزاد عليهم
 أبا زيد الأنصاري، والمبرد⁽⁸⁾. ويقولون قال المبرد⁽⁹⁾ وأبو جعفر النحاس⁽¹⁰⁾

(1) ينظر هذه المسألة: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 55، والإنصاف في مسائل الخلاف:

2/ 623 المسألة: 87، والتفسير الكبير: 8 / 117، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 169، وتفسير

البيضاوي: 3 / 131.

(2) سورة البقرة، الآية 180، وسورة الأعراف، الآية: 43، وسورة يوسف، الآية: 15، وسورة

القصص، الآية: 10.

(3) سورة يوسف، الآية: 44.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 101، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 544، والمحزر الوجيز:

3 / 235، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 104، والبحر المحيط: 1 / 279، والدر المصون:

4 / 168.

(5) الكتاب: 1 / 279، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 169، وتفسير البيضاوي: 3 / 131.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 101.

(7) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 134.

(8) ينظر: المجيد في إعراب القرآن: 104.

(9) ينظر: المقتضب: 2 / 68.

(10) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 650.

أما الكوفيون فجوزوا تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط؛ إلا أنهم اختلفوا في نصبه بالشرط، فمنعه الفراء، وأجازة الكسائي⁽¹⁾. وهذا ما أكده الفراء في معاني القرآن⁽²⁾ وأوضح ثعلب مذهب الكسائي، والفراء قائلًا: " في قولك: زيداً إن تضرب أضرب، إن نَصَبْتَهُ بالثاني لم يختلفا فيه، وإن كان الأول أجاز الكسائي، وأبى الفراء؛ لأن الشرط لا تتقدمها صلاتها "⁽³⁾ ويبدو أن السقاقي جاري شيخه أبا حيان بنسبة هذا الرأي إلى أبي زيد الأنصاري، والمبرد من البصريين⁽⁴⁾، ولكنه في كتابه: ارتشاف الضرب نسبه إلى الأخفش⁽⁵⁾. وقد ذكر هذا الرأي أبو بكر الأنباري ولم ينسبه إلى أحد⁽⁶⁾.
في حين استبعده أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ذلك وهو عند الزجاج بعيد، إذ لو كان الكلام: ولهم بها لولا، لكان بعيد، فكيف مع سقوط اللام ؟⁽⁷⁾
ورجح أبو البركات الأنباري مذهب سيويه، والجمهور؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له الصدارة في الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، وما ورد من الشواهد وقول العرب: أنت ظالم إن فعلت فهو دليل على الجواب وليس بجواب⁽⁸⁾. واختار فخر الدين الرازي قول الكوفيين ودافع عنه محتجاً بقول سيويه فيما نُقِلَ عنه، قال: " إنهم يقدمون الأهم فالأهم، والذي هم بشأنه أعنى فكان الأمر في جواز التقديم والتأخير مربوطاً بشدة الاهتمام "⁽⁹⁾.
وما قاله الجمهور هو الأصوب فيما أحسب؛ لأن الجواب قد يحذف إذا ما دُلَّ عليه دليلٌ وهذا ما أكده سيويه نقلاً عن الخليل.

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 623 المسألة: 87.

(2) : 2 / 349-350.

(3) مجالس ثعلب: 2 / 419.

(4) ينظر: البحر المحيط: 6 / 257.

(5) ينظر: 2 / 558، وجمع الهوامع: 2 / 61.

(6) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: 55-56.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 101-102.

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 627 وما بعدها، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 35.

(9) التفسير الكبير: 18 / 117.

4 - ومنه هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟⁽¹⁾

ذكر أبو البقاء العكبري وتبعه السفاسي اختلاف النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليها، ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽²⁾

الظاهر أن (يوم) معمول لخبر ليس وهو (مصروفاً)، واستدل به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأن تقديم الم معمول يؤدي بتقديم العامل⁽³⁾ ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى سيبويه والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين ومنهم السيرافي، وأبو علي الفارسي، والفراء من الكوفيين⁽⁴⁾. وذهب الكوفيون، والمبرد، وابن السراج، والزجاج، وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها، ومنعوا أن تقدم الم معمول يلزم منه تقديم العامل، ولو سلم ذلك فالظرف والمجرور يتسع فيهما، ويقعان حيث لا يقع العامل وفيهما نحو: إن اليوم زيدا مسافراً⁽⁵⁾

وهذه القاعدة التي ذكرها المجوزون منجزة إذ إن هناك مواضع يتقدم فيها الم معمول ولا يتقدم فيها العامل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۖ﴾⁽⁶⁾ فاليتيم منصوب بـ (تَقْهَرْ) و (السائل) منصوب بـ (تَنْهَرْ) وقد تقدما على (لا) الناهية، ولا يتقدم العامل وهو المجزوم على (لا)⁽⁷⁾.

(1) ينظر في هذا المسألة: الأصول في النحو: 1 / 90، وشرح المنصل: 7 / 112 - 113، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 160 المسألة: 18، وأسرار العريضة: 137، وشرح الكافية: 2 / 297، وارتشاف الضرب: 2 / 87، وشرح ابن عقيل: 1 / 287، والبيان عن مذاهب النحويين: 315 المسألة: 47، واتلاف النصرة: 123 المسألة: 9، وحاشية الصبان: 1 / 370.

(2) سورة هود، الآية: 8.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 6900، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 80، والدر المصون: 4 / 81، وحاشية الصبان: 1 / 371.

(4) ينظر: شرح المفصل: 7 / 114، والبحر المحيط: 6 / 127، والنهر الماد: 2 / 58.

(5) ينظر: البحر المحيط: 6 / 127، والنهر الماد: 2 / 58، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 8، حاشية الخضري: 1 / 251-252.

(6) سورة الضحى، الآيتان: 9-10.

(7) ينظر: الدر المصون: 4 / 81.

وفي نسبة المنع إلى المبرد أقرار فيه شك إذ رجعت إلى كتابيه (المقتضب، والكامل) فلم أجد ما يؤيد هذه النسبة، بل وجدته يجوز تقديم خبر ليس على اسمها فقط⁽¹⁾. واختلف النقل عن السيرافي وأبي علي الفارسي، وقد نسب المنع اليهما⁽²⁾. ونُسب إلى أبي علي الفارسي الجواز⁽³⁾. وهو الصحيح على ما يبدو إذ قال في الآية الكريمة موضع الخلاف: "إن الظرف متعلق بقوله (مصرفاً) وفي هذا تقوية لقول مَنْ أجاز تقديم خبر ليس عليها"⁽⁴⁾. وذهب إلى الجواز جمع من النحويين⁽⁵⁾. واختلف النقل عن سيويه إذ نقل عنه ابن يعيش الجواز⁽⁶⁾.

وقد تحفظ أبو حيان إذ قال: "واختلف في سيويه، فنسب الجواز والمنع إليه"⁽⁷⁾. وقد اختار أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين؛ لأن ليس فعل لا يتصرف ولا يجري مجرى الفعل المتصرف، ونفى أن يكون هذا الرأي لسيويه إذ لم يرد لدى سيويه نصاً يبيح تقديم خبرها عليها⁽⁸⁾. وتبعه الزبيدي وأنكر ذلك أيضاً⁽⁹⁾ وأكد ذلك الأستاذ الدكتور حسام النعيمي⁽¹⁰⁾ في حين رجح أبو البقاء العكبري مذهب البصريين ودافع عنه وردّ حجج المانعين⁽¹¹⁾. وقال أبو حيان الأندلسي:

(1) ينظر: المقتضب: 4 / 494، 106.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 87، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 1 / 370.

(3) ينظر: شرح المفصل: 7 / 114، واضطرب أبو حيان في النقل عنه فمرة ذكر أنه يمنع وعاد وذكر أنه يجيز، ارتشاف الضرب: 2 / 87.

(4) الشيرازيات: 1 / 33، وينظر: اللمع في العربية: 95، ونقل عنه الجواز عبد القاهر الجرجاني. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 409.

(5) ينظر: الخصائص: 1 / 189 - 190، 2 / 385، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 409، وارتشاف الضرب: 2 / 87.

(6) ينظر: شرح المفصل: 7 / 114.

(7) ارتشاف الضرب: 2 / 88، وينظر: البحر المحيط: 6 / 127.

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 163، وأسرار العربية: 137.

(9) ينظر: ائتلاف النصرة: 123 المسألة: 9 باب الأفعال.

(10) ينظر: النواسخ في كتاب سيويه: 257.

(11) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 690، والتبيين عن مذاهب النحويين: 318 المسألة: 47.

وقد تتبعنا جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس، عليها ولا بمعموله، إلا ما دُلَّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر⁽¹⁾
قِيَابِي فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لُجْجَةً وَكُنْتُ أَيْتًا فِي الْحَقِّ لَسْتُ أَقْدِيمُ

وقد نوّه أحد الباحثين المحدثين إلى أن سيبويه لم يذكر نصّاً يجوز أو يمنع فيه تقديم الخبر، قال: " وإذا جاز لنا أن نستنتج قول سيبويه فسوف يكشف لنا أنه يمنع تقديم خبرها عليها حيث قال: فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وُضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر " ⁽²⁾ وقد جاء قوله هذا بعد أن تكلم على (كان) " ⁽³⁾.

وقد تعرض المتأخرون لهذه المسألة وعدّوها مسألة خلافية بين المذهبين⁽⁴⁾ والرأي الأقرب لدينا هو المنع لعدم السماع عن العرب، والقياس على فعل التعجب، وعسى، ونعم، وبئس بجامع عدم التصرف، وعدم الاختلاف في فعليتها، وهذه الأخيرة لا يتقدم خبرها إنجماً لعدم التصرف فليس أولى بذلك ⁽⁵⁾.

ثانياً: العوامل:

انشغل القدماء والمحدثون كثيراً بالعامل عندما لاحظ النحويون الأوائل أن لبعض الألفاظ تأثيراً في غيرها من حيث الإعراب، وأن هذا التأثير يزول بزوال تلك الألفاظ. وقد أيد هذه الفكرة أغلب النحويين وثمة من رفضها. والحق أقول أن النحو العربي يُبنى على هذه النظرية ولشدة تأثير هذا

(1) البيت غير منسوب لأحمد. ينظر: البحر المحيط: 6 / 127، وينظر: النهر الماد: 2 / 58،

والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 8، والدّر المصون: 4 / 82.

(2) الكتاب: 1 / 21.

(3) مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 231-232.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 / 297، التبيين عن مذاهب النحويين: 315، وائتلاف النصرة:

123، وحاشية الصبان: على الأشموني 1 / 370.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 88، وشرح الكافية الشافية: 1 / 397، وشرح الأشموني:

1 / 371، مع الهوامع: 2 / 88.

العامل بالإعراب ذهب بعض النحويين إلى تسمية العامل بالإعراب، فقد قال الرماني: "الإعراب هو موجب لتغيير الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" (1)

وقد قسّم النحويون العامل على ضربين:

أحدهما: معنوي: الذي يخضع فيه الإعراب للمعنى خضوعاً مطلقاً، كعامل رفع المبتدأ، والفعل المضارع المرفوع.

والآخر: لفظي: وهو الذي يخضع فيه الإعراب للعلاقات اللفظية، كعمل الأفعال في الأسماء، والحروف في الأفعال والأسماء (2).

ومن الإنصاف القول إنّ النحويين لم يعرفوا إلاّ العوامل اللفظية حتى عصر الخليل، وهو أول من توسع في العامل، وقسّم العوامل إلى لفظية ومعنوية (3). وقد استقرت فكرة العامل عند النحويين بعد الخليل، وأخذ بها البصريون والكوفيون ولكنهم اختلفوا في التفاصيل اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف في التفكير النحوي؛ لأنّ منهج الكوفيين مستمد من أصحاب الحديث ورواة الأدب (4)، ومهما يكن من شيء فإنّ العامل كان محور الجدل بين الفريقين، ونستطيع القول إنّ كثيراً من المسائل الخلافية تعود إلى اختلافهم في العامل ووجهة النظر فيه. وقد حوت كتب إعراب القرآن الكثير من المسائل الخلافية التي تعود في الأصل إلى الخلاف في العامل، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الاستقصاء.

1 - اختلافهم في رفع الأسم الواقعة بعد الظرف أو الجار والمجرور

في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ﴾ (5).

أجمع أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم على أنّ (أُمِّيُّونَ) مرفوع بالابتداء و (منهم) الخبر وهذا الذي نقلوه هو رأي سيبويه إذ يرى أنّ الاسم الذي تقدم عليه الظرف أو الجار والمجرور مرفوع بالابتداء، ونصّ على ذلك في باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء

(1) الحدود في النحو: 69. وقد صرح بالعامل بدل لفظة الإعراب. ينظر: المصدر نفسه: 65.

(2) ينظر: الخصائص: 1/ 110، وأصول النحو العربي: 139، ونظرية التعليل في النحو العربي: 148.

(3) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: 110.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة: 318.

(5) سورة البقرة، الآية: 78.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 159، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 256، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 1/ 98، والبيان في إعراب القرآن: 1/ 80، والدّر المصون: 1/ 268.

قدمته أو آخرته " وذلك قولك: فيها عَبْدُ اللَّهِ قائماً، وَعَبْدُ اللَّهِ فيها قائماً، فعبد الله ارتفع بالإبتداء؛ لأنّ الذي ذكرت قبله، وبعده ليس به، وإنما هو موضع له، ولكنه يجري مجرى الأسم المبنى على ما قبله ألا ترى أنّك لو قلتَ فيها: عبد الله حَسَنَ السُّكُوتِ وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسَنَ واستغني في قولك: هذا عبد الله، وتقول عبد الله فيها فيصير كقولك: عبد الله أخوك إلا أنّ عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالإبتداء. ⁽¹⁾ وقد خالف الكوفيون والأخفش من البصريين سيبويه في هذه المسألة إذ يرون أنّ (أُمَيُّون) مرفوع بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وكأنّ المعنى واستقر منهم أُمَيُّون ⁽²⁾ لأنّ الظرف والمجرورات تجري عندهم مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق، فَوَيَّتْ فيها جَنَبَةُ الفاعلية أو لم تقو ⁽³⁾.

قال الرضي: " وإنما قال الكوفيون ذلك لإعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع زيد في نحو: في الدار زيدٌ وقائمٌ زيدٌ على الفاعلية؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره. وليس بشيء؛ لأنّ حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديراً كما في: ضَرَبَ غُلَامُهُ زيدٌ ⁽⁴⁾ . ويبدولنا أنّ الأخفش له رأيان في هذه المسألة:

الأول: وافق فيه الكوفيون على ما بيّنا. أما الثاني فقد وافق فيه سيبويه، وهو أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، ولا يوجب ارتفاعه بالظرف أو الجار والمجرور؛ لأنّه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، ولكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد، أجاز كون زيد في قائم زيد فاعلاً أيضاً ⁽⁵⁾.

والصحيح على ما يبدو لنا قول سيبويه فلو كان المبتدأ مرتفعاً بالظرف لكان إضماراً قبل الذكر في قولنا في داره زيدٌ، وذلك لا يجوز، لدخول (إنّ) على الظرف. وبطلان عمله، نحو: إنّ في الدار زيداً، ولو كان مرتفعاً بالظرف بقي مرفوعاً مع وجود الظرف معنيّ وعدم ذلك دليل على فساد ⁽⁶⁾.

(1) الكتاب: 1 / 261.

(2) ينظر: معاني القرآن: 1 / 159، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 98، والبيان: 1 / 80، والإيضاح العضدي: 48، والدّر المصون: 1 / 268.

(3) ينظر: البغداديات: 362، والمسائل العسكرية: 84، والبيان عن مذاهب النحويين: 235، وائتلاف النصرة: 92.

(4) شرح الكافية للرضي: 1 / 94.

(5) ينظر: شرح الكافية: 1 / 94، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: 107.

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 54، والبيان عن مذاهب النحويين: 232، وائتلاف النصرة: 92.

2 - اختلافهم في نصب (الظالمين)

من قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽¹⁾.

الاختيار عند سيبويه فيما نقل عنه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم النصب بإضمار فعل يفسره ما بعده، أي ويعذب الظالمين⁽²⁾، وهو مذهب البصريين أيضاً⁽³⁾. أما الكوفيون فقالوا: نُصِبَتْ، لأن الواو ظرف للفعل أي ظرف لأعد⁽⁴⁾، وهذا ما نص عليه الفراء إذ قال: "نصب الظالمين؛ لأن الواو في أولها تصوير كالظرف لأعد. ولو كانت رفعاً كان صواباً كما قال: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾⁽⁵⁾، وهذا غير مرضٍ عند أبي جعفر النحاس؛ لأنه كلام لا يتحصل معناه إذا لم يبين ما الناصب له⁽⁷⁾.

أما قول الفراء بجواز الرفع في (الظالمين) فمردود عند الزجاج من وجهين: أحدهما: إنه خلاف رسم المصحف، والآخر: "إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع الظالمين بالابتداء، والذي بعد الظالمين خبر الابتداء، كان الاختيار عند النحويين البصريين النصب وهو أجود الوجوه؛ لموافقة المصحف⁽⁸⁾.

وقد خالف ابن خالويه الزجاج وأبا جعفر النحاس، إذ جعل قراءة الرفع صواباً بإجماع النحويين⁽⁹⁾، وهو بذلك يكون قد وافق الفراء. ووجه النصب هو الأصوب لموافقة رسم المصحف وهو المختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم؛ لأنهم يختارون أجود الوجوه وأحسنها.

(1) سورة الإنسان، الآية: 31.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 856.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 264.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 3 / 586-587، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 433.

(5) سورة الشعراء، الآية: 224.

(6) معاني القرآن: 3 / 220، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 425.

(7) ينظر إعراب القرآن: 3 / 586، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 244.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 264، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 586-587، مشكل إعراب

القرآن: 2 / 444.

(9) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 425.

قال الزجاج: " يقول النحويون أعطيت زيدا وعمراً أعددت له بُراً، فيختارون النصب على معنى وَبَرَرْتُ عَمراً وأَبَرَّ عَمراً أعددت له بُراً، فلا يختارون للقرآن إلا أجود الوجوه وهذا مع موافقة المصحف " (1) وحسن ذلك عند البصريين؛ لأنَّ إعداد العذاب يؤول إلى العذاب، فلذلك حسن إضمار (فعل) (يعذب)، إذ قد دلَّ عليه سياق الكلام (2) وهذا من باب الاشتغال (3) قال مكِّي القيسي: " ولا يجوز إضمار (أعدَّ)؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف، فإنما يُضمَر في هذا، وما شابهه ما يتعدى بغير حرف من الأفعال، مما يدلُّ عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب " (4).

3 - عمل صيغة المبالغة (فعليل)

في قوله تعالى: ﴿لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (5)

قال السفاقي: " الظاهر أنه من إضافة المثال إلى المفعول، فيكون إضافة مَنْ نصب وفيه حجة على إعمال (فعليل) على مذهب سيويه خلافاً لجمهور البصريين، وخلافاً للكوفيين فيه وفي أخواته وهي: فَعُول، وفَعَّال، ومفعَّال، وفعليل، وفَعِّلَ. " (6)

قال سيويه: "... وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدَّث عن المبالغة. ولو قلت هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الأبل على: وضروب سوق الإبل جاز " (7) أي أن سيويه بقوله هذا يعمل فعلاً عمل اسم الفاعل حملاً على الأصل وهو اسم الفاعل (8)

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 264، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10 / 153.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 443، والمحزر الوجيز: 5 / 415، والبيان في غريب إعراب

القرآن: 2 / 485، والبيان في إعراب القرآن: 2 / 1261.

(3) ينظر: البحر المحيط: 10 / 370، والدر المصون: 6 / 452.

(4) مشكل إعراب القرآن: 2 / 443.

(5) سورة إبراهيم، الآية: 39.

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 213، وينظر: البحر المحيط: 6 / 450، والدر المصون: 4 / 275.

(7) الكتاب: 1 / 56، وينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1034.

(8) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 448.

ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها⁽¹⁾. ويرد عليهم قول العرب: أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ⁽²⁾، ومنع أكثر البصريين إعمال (فعل) (وَفَعَلَ) منهم المازني، والمبرد، وأجاز الجرمي إعمال فعيل دون فَعَلَ⁽³⁾. قال المبرد: "فأما ما كان على فعيل نحو: رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً... وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَقٌ به. والفعل الذي هو لَفْعِيلٌ في الأصل إنما هو ما كان على (فَعَلَ): نحو كَرَّمَ فهو كريم، وشَرَّفَ فهو شريف، وَظَرَّفَ فهو ظريف. فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحيم فهو ملحق به، فإن قلت: راحم وعالم وشاهد، فهذا أسم الفاعل الذي يراد به الفعل. واحتج سيبويه بقول الشاعر⁽⁴⁾:

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلْبَائَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ

فجعل البيت موضوعاً من (فعل) و(فَعَلَ) بقوله: عَمِلَ، وكليل. وليس هذا بحجة في واحد منها؛ لأنَّ (مَوْهِناً) ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، كان الفعل متعدياً أو غير مُتَعَدٍّ⁽⁵⁾ وأُعِيدَ عن سيبويه "بأن كليلاً بمعنى مُكَلٍّ، وكأن البرق يُكَلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يُقال (أَتَعَبْتَ يَوْمَكَ)، أو أنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعَدَّلُ إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال"⁽⁶⁾. وهذا اختيار ابن مالك⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 م 202، وجمع الهوامع: 5 / 87، وحاشية الصبان: 2 / 448.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 192، وجمع الهوامع: 5 / 87، وحاشية الصبان: 2 / 448.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 193، وجمع الهوامع: 5 / 87.

(4) البيت لساعدة بن جؤبة. ينظر: ديوان الهذليين: 1 / 198.

(5) المقتضب: 2 / 113-114، وينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1037، شرح الكافية للرضي:

202 / 2.

(6) مغني اللبيب: 569.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1037.

وقد ذكر أبو حيان جواز القياس في فَعُول، وفَعَّال، ومَفْعَال، والاختصار في (فَعِيل) و (فَعِلَ) على المسموع، فلا يجوز عنده هذا ليس الثياب ولا ضَرِبَ عمراً لعدم السماع⁽¹⁾ وهذا الكلام صحيح إذ لا يمكن القياس على فَعِيل وفَعِلَ لعدم السماع عن العرب.

4 - اختلافهم في العامل في المستثنى به (إلا)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ مِائَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾⁽²⁾. (إلا) حرف ينصب الأسم الذي يليه على الإستثناء واختلف النحويون في علته نصبه ففي قوله تعالى: (إلا خمسين) منصوب على الإستثناء من الموجب، وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم قول سيويه وهو عنده بمنزلة المفعول؛ لأنه مستغنى عنه كالمفعول، فأتى بعد تمام الكلام فانتصب⁽³⁾

قال سيويه في باب: " لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه نُحْرَجُ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عملَ العشرون في الدرهم حين: قلتُ له: عشرون درهماً، وهذا قول الخليل، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقومُ فيها إلا أباك، وانتصب الأبُ إذ لم يكن داخلاً فيما دَخَلَ ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها " ⁽⁴⁾.

فكلام سيويه يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (إلا) وهذا رأي ابن السراج أيضاً⁽⁵⁾. ونقل المرادي هذا الرأي، فقال: " إن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام. وهو مذهب سيويه وهو الصحيح " ⁽⁶⁾

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 193، همع الهوامع: 5 / 88.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 14.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 564، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 167، والبيان في غريب

إعراب القرآن / والجامع لأحكام القرآن: 13 / 334، وشرح المفصل: 2 / 76.

(4) الكتاب: 1 / 369.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 1 / 281.

(6) الجنى الداني: 478.

أما رأي أبي العباس المبرد فيما نقل عنه أبو جعفر النحاس أن الناصب للمستثنى الفعل المحذوف كأنك قلت: استثنيت زيدا⁽¹⁾.

وكلام المبرد في كتابه المقتضب يفيد أن ناصب المستثنى عنده هو الفعل المحذوف المقدر بـ (أعني أو استثنى) و (إلا) بدل منه فهو يقول: "والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى بعد فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا، وعلى هذا مجرى النفي. وإن كان الأجود في غيره، نحو: ما جاءني أحد إلا زيدا، وما مررت بأحد، وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت: إلا زيدا كانت إلا بدلاً من قولك⁽²⁾: أعني زيدا، واستثنى في من جاءني زيدا، فكانت بدلاً من الفعل⁽³⁾ " وهذا الرأي عزاه الرضي إلى الزجاج، فهو يقول: "وقال المبرد والزجاج: العامل فيه (إلا) لقيام معنى الاستثناء به. ولكونها ثابت عن استثنى كما أن حرف النداء نائب عن أنادي⁽⁴⁾ " وقد قال المبرد إن قوله هذا مترجم عما قاله سيويه غير مخالف له، إذ قال تعليقا له على قوله تعالى: ﴿فَشَرِّبُوا مِنهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾⁽⁵⁾ " وتنصب هذا على معنى الفعل، و (إلا) دليل على ذلك فإذا قلت: جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم، فإذا قال إلا زيدا فالمعنى لا يعني فيهم زيدا أو استثنى من ذكر زيدا. وليسيويه فيه تمثيل والذي ذكرت أيمن منه فهو مترجم عما قال⁽⁶⁾ "

خلاصة الأمر أن ناصب المستثنى عند المبرد له فيه رأيان:

الأول: يوافق فيه سيويه أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول

الاستثناء.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 465، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 167، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 241، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 334.

(2) كذا في الأصل وصوابه فيما أحسب لا أعني زيدا فهو في صدد الاستثناء والإخراج من المجيء بدليل

قوله في الكامل: 2 / 89، (فالمعنى لا أعني فيهم زيدا) ولم يتببه له محقق الكتاب المرحوم: عضيمة،

ونبهني عليه أستاذي المشرف.

(3) المقتضب: 389-390.

(4) شرح الكافية للرضي: 1 / 226، وينظر: الجنى الداني: 77.

(5) سورة البقرة: الآية: 249.

(6) الكامل: 2 / 89، وينظر: المقتضب: 4 / 390، هامش المحقق المرحوم عبد الخالق عضيمة.

والآخر: يتفرع إلى فرعين:

أ- الناصب هو تقدير الفعل استثنى أو لا أعني.

ب- الفعل الناصب (استثنى أولاً أعني) ونابت (إلا) عنها.

وقد ردّ أبو اسحاق الزجاج رأي المبرد الذي مفاده أن الناصب هو الفعل استثنى أو لا أعني، قال أبو جعفر النحاس: "ورأيت أبا اسحاق يذهب إلى أن قول أبي العباس هذا خطأ، ولا يجوز عنده فيه إلا ما قاله سيبويه" ⁽¹⁾ وقال الزجاج تعليقاً على الآية الكريمة: موضع الخلاف "فالاستثناء مستعمل في كلام العرب، وتأويله عند النحويين تأكيد العدد وتحصيله وكماله، لأنك قد تذكر الجملة، ويكون الحاصل أكثرها فإذا أردت التوكيد في تمامها قلت: كلها، وإذا أردت التوكيد في نقصها أدخلت فيها الاستثناء، تقول: جاءني إخوانك يعني أن جميعهم جاءك. وجائز أن تعني أن أكثرهم جاءك، فإذا قلت: جاءني إخوانك كُلُّهُمْ أَكْذَبَ معنى الجماعة وأعلمت أنه لم يتخلف منهم أحد. وتقول أيضاً: جاءني إخوانك إلا زيدا فتؤكد أن الجماعة تنقص زيدا." ⁽²⁾

ورّد رأي المبرد ابن جني أيضاً لما في ذلك من تدافع الأمرين: الأعمال المبقية حكم الفعل، والانصراف عنه" ⁽³⁾. ولا ندري كيف ينسب المتأخرون لأبي إسحاق الزجاج موافقته للمبرد في ناصب المستثنى، قال ابن يعيش: "وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب المستثنى (إلا) نيابة عن استثنى" ⁽⁴⁾. وهذا الرأي نسبته أبو البركات الأنباري إلى بعض الكوفيين وأبو العباس المبرد من البصريين ⁽⁵⁾.

أما الفراء فنقل عنه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأياً مفاده: أن (إلا) مركبة من إن و (لا) فتنصب بالإيجاب اعتباراً بـ (لن) وترفع بالنفي اعتباراً بـ (لا) ⁽⁶⁾.

(1) إعراب القرآن: 2 / 564-565.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4 / 163، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 565.

(3) سر صناعة الإعراب: 1 / 121-130، وجاء هذا الكلام في الخصائص: 2 / 276.

(4) شرح المفصل: 2 / 76.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 261.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 564، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 167، والبيان في غريب

إعراب القرآن: 2 / 241، والتبيين عن مذاهب النحويين: 400، والجنى السداني: 477، وانتلاف

النصرة: 164.

وقد راجعت معاني القرآن للقرّاء فوجدته يقول عن (إلا) ما نصه على نحو مما يأتي: " ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) إذ تكون جحداً، وضمّوا إليها (لا) فصاروا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجوا من حدّ الجحد " (1).

وهذا الرأي نُسبه ابن السراج إلى البغداديين ولم يقبل به، إذ قال: " وهذا فاسدٌ من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظاً فيما يلتفت إليه ويجب على قوهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين؛ لأن (لا) تنصب النكرات بلا تنوين " (2).

ونقل عنه أبو البركات الأنباري هذا الرأي راداً إياه إذ قال: " أمّا قول القرّاء، فمجرد دعوة تفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليها إلا بوحى وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل؛ لأن (إن) الثقيلة إذا خُفِّفَتْ بَطُلَ عملها، خصوصاً على مذهبكم. " (3) وأبو البركات الأنباري هنا واهم في كلامه الذي يعزوه إلى القرّاء؛ لأن القرّاء لم يقل إن إلا مركبة من إن الثقيلة و (لا) كما يزعم أبو البركات الأنباري، وإنما قال من (إن) التي تكون جحداً أي إن النافية بمعنى ما وليس (إن) الثقيلة لكي يعترض عليه؛ لأنها إذا خففت بَطُلَ عملها، وهذا يعني أن أبا البركات الأنباري واهم في عزوه إلى القرّاء، وواهم في اعتراضه عليه كما تبين هذا آنفاً.

أمّا الأشموني فقد حاول توضيح مذهب ابن مالك في هذه المسألة إذ قال: " ناصب المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها بواسطة، ولا مستقلاً ولا استثنى مضمراً، خلافاً لزعامي ذلك على ما أشعر به كلامه، وصرّح باختياره في غير هذا الكتاب، وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني " (4).

ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو الأرجح عند النحويين، فقد وافقه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، وتبنوا رأيه في كتبهم قال أبو جعفر النحاس: " ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن قول أبي العباس هذا خطأ، ولا يجوز عنده إلا ما قاله سيبويه " (5). قال المرادي: " وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد، ورجح أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل أو غيره

(1) 2 / 377.

(2) الأصول في النحو: 1 / 301.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 264، وينظر: أسرار العريضة: 201، والتبيين عن مذاهب النحويين: 401.

(4) شرح الأشموني وحاشية الصبان: 2 / 210-211.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 564، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 241، والتبيين عن مذاهب النحويين: 399.

بتقوية (إلا) " (1). ورأي سيبويه يغنيها عن تعدية الفعل اللازم أو تقدير (استثني) كما أنه يطرد في جميع الأمثلة سواء أوجد الفعل أم لا.

ثالثاً: التعليقات:

التعليق: جزء من جسم النحو العربي نشأ معه، وتطور بتطوره حتى غدا له تاريخاً موازياً للنحو نفسه (2).

وقد عني النحويون كثيراً بالعلل النحوية وعدوها أداة مهمة لتوضيح الكثير من الظواهر النحوية. ومن اهتمامهم بالعلة أنهم عرّفوها وقسموها على أضرب منطقية (3).
ربما هي أقرب إلى علم الكلام من علم النحو.
فقد حدّثها الرّمانى بقوله: " العلة: تغيير المعلول عما كان عليه " (4)، أو هي: " ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً ومؤثراً فيه " (5).

ويتمّ المحدثون ما أراه القدماء بالعلة فقال بعضهم: " يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف " (6) أو هو " تفسير إقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة " (7).

وقد ثبت في نفوس النحويين القدماء أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثمّ جعل النحاة نص لعربي على العلة أو إيجاءه إليها مسلكاً من مسالك العلة (8).

(1) الجنى الداني: 477.

(2) ينظر: النحو العربي: العلة النحوية،، نشأتها: 51.

(3) ينظر: الحدود في النحو: 84 - 85، والإقتران: 83، وارتقاء السيادة: 78 - 79.

(4) الحدود في النحو: 67.

(5) التعريفات: 88.

(6) أصول النحو العربي: 108.

(7) نظرية التعليق في النحو العربي: 29.

(8) ينظر: الأصول للدكتور تمام حسان: 177.

وأول مَنْ قَسَمَ العِللَ ووضَّحَ أركانها هو ابن السراج، قال: " واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسمى عِلَّة العلة، مثل: أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً " (1).

وَصَنَّفَهَا الزجاجي على ثلاثة أقسام، هي: التعليمية والقياسية والجدلية (2) ولم تكن تعليقات النحويين بعيدة في بادئ الأمر عن روح اللغة، فقد كانت معتمدة على الفطرة والحس المرهف معززة بكثرة النصوص، وعلى ذوق النحويين أنفسهم؛ إذ كانت العلة خالية من اصطلاحات ومفاهيم أهل المنطق، وما يعزز ذلك ما روي من الخليل ابن أحمد الفراهيدي حين سُئل ذات مرة أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب: " إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها. وعللت بما عندي أنه علة لما عللته منه. " (3) وهذا ما أكدته ابن جني وإن اختلفت عباراته (4).

وقد اتخذ النحاة من التعليل أحد موقفين: انتقاد جوانب النحو وعلله، أو الانتصار للنحو وعلله.

فمن انتقد العلل النحوية ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)، إذ قال: " فأما طريقة التعليل؛ فإن النظر إذا سُلِّطَ على ما يُعَلَّل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحض من يقول هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك " (5) .. وأبرز النحويين الذين انتقدوا جوانب من النحو وعلله ابن الطراوة (ت 528 هـ)، وابن مضياء القرطبي (ت 592 هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت 754 هـ) (6).

فقد ذهب ابن الطراوة إلى أن المعنى هو الأساس في لسان العرب ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب (7).

(1) الأصول في النحو العربي: 1 / 35، وينظر: الخصائص: 1 / 89.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 64-66.

(3) الإيضاح في علل النحو: 65.

(4) ينظر: الخصائص: 1 / 237، والإقتراف: 82.

(5) سر الفصاحة: 41.

(6) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: 197.

(7) المصدر نفسه: 197.

وباعث ابن مضاء القرطبي على إنكار التقدير في العوامل، والاعتراض عليه أنه يعدّ التقدير زيادة في الكلام من غير دليل، وإذا كان في القرآن الكريم فهو حرام⁽¹⁾ وهذا دعا ابن مضاء إلى الغناء العلل الثواني والثالث، فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث"⁽²⁾، لأنه بحسب زعمه أن يقال بدلاً من التعليل: كذا نطقت به العرب.

وقد انبرى بعض النحويين يدافعون عن النحو وعلله فقد ردّ ابن جني على الذين يتهمون على النحويين قبل عصر ابن مضاء بسنين كثيرة إذ عقد باباً في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة انبرى فيه للردّ على من عدّ علل النحويين التي أوردوها بشأن المسائل النحوية واللغوية التي تناولوها - ضعيفاً واهياً غير متعالٍ - وخلص إلى أن الأمر بضد ذلك⁽³⁾ وألف ابن خروف كتاباً يتصر فيه للنحويين من ابن مضاء القرطبي سماً: (تنزيه أئمة النحو عما تُسبب إليهم من الخطأ والسهو)⁽⁴⁾

وفي كتب إعراب القرآن الكريم يورد أصحابها عند إعرابهم آيات القرآن الكريم تعليقات النحويين للظاهرة النحوية واختلافهم فيها، وقد عمدنا إلى دراسة قسم منها لما لها من أثر بالغ في طبيعة الخلاف النحوي، فالتعليل النحوي من الأسباب الرئيسة في ظاهرة الخلاف النحوي وهذا ما أكدّه الدكتور نهاد الموسى قائلاً: "إنّ الخلاف النحوي كان في معظمه خلافاً على العلل علل القواعد لا على القواعد في ذاتها"⁽⁵⁾.

وهذا ما نؤيده؛ لأننا وجدنا أن الخلاف النحوي لا ينحصر على مذاهب النحويين فحسب، بل يتعدى ذلك إلى اختلاف الأفراد فيما بينهم سواء كانوا من مذهب واحد أم من مذاهب مختلفين. ومن هذه التعليقات:

(1) ينظر: الرد على النحاة: 81 .

(2) ينظر: الرد على النحاة: 130 .

(3) ينظر: الخصائص: 1 / 185 - 187 .

(4) ينظر: بغية الوعاة: 1 / 323 .

(5) رأي في رسم مناهج النحو: 15 نقلاً عن نظرية التعليل في النحو العربي: 195 .

1 - عِلَّةُ الْجَزْمِ بِ (لَمْ)

في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ ﴾⁽¹⁾

ذكر الزجاج أنَّ عِلَّةَ جزم (لم) أنها رَدُّهُ إلى الماضي، قال: " وجزم لم تفعلوا؛ لأنَّ لم أحدثت في الفعل المستقبل معنى الماضي فجزمته، وكل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى فله فيه من الإعراب على قسط معناه، فإن كان ذلك الحرف (أَنْ) وأخواتها نحو: لَنْ تفعلوا، ويريدون (أَنْ يطفئوا) فهو نصب؛ لأنَّ أَنْ وما بعدها بمنزلة الأسم فقد ضارعت (أَنْ) (الخفيفة) أَنْ المشددة وما بعدها؛ لأنك إذا قلت: ظننت أنك قائم فمعناه ظننت قيامك، وإذا قلت: أرجو أن تقوم فمعناه أرجو قيامك، فمعنى (أَنْ) وما عملت فيه كمعنى (أَنْ) المشددة، وما عملت فيه فلذلك نصبت (أَنْ) وجزمت (لَمْ)؛ لأنَّ ما بعدها خرج من تأويل الأسم، وكذلك هي وما بعدها يخرجان من تأويل الأسم "⁽²⁾ ولم تقبل تعليقات الزجاج هذه حتى من تلامذته، فقد ردَّ عليه أبو علي الفارسي هذه القواعد فذكر " أنه يلزم على هذا أن (إذن) و (كي) لا تنصب؛ لأنها لا تؤول مع الفعل بعدها بأسم. ويلزم أيضاً أن (إن) الشرطية لا تجزم؛ لأنها لا ترد المضارع إلى الماضي، وبأن السين وسوف لها أثر في الفعل إذ يحضن المضارع للإستقبال ومع هذا لا أثر إعرابياً لهما "⁽³⁾.

ولعلنا نميل بوجه عام إلى أبي علي الفارسي؛ لأنه درس كتاب سيبويه وتفهم علله، وربما كانت أعمق من دراسة الزجاج للكتاب نفسه، لذا جاءت تعليقاته النحوية أقرب للقبول. ودليلنا على ذلك تلميذه ابن جني الذي شرح العلل النحوية ودافع عنها وكتابه الخصائص خير دليل⁽⁴⁾ على ما نقول. أما الأخفش الأوسط فنقل عنه أبو جعفر النحاس قوله: " إنما جزموا (بلم)؛ لأنها نفي فأشبهت (لا) في قولك: لا رجل في الدار، فحذفت بها الحركة كما حذفت التنوين من الأسماء "⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 24.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 100 - 101، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 149 - 150.

(3) الإغفال لأبي علي الفارسي: 67 نقلاً عن مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 36.

(4) ينظر: الخصائص: 1 / 33، 185.

(5) إعراب القرآن: 1 / 149.

وقد اختار أبو البركات الأنباري قول الزجاج، وتبناه في كتابه أسرار العربية ولم ينسبه لأحد⁽¹⁾

2 - اختلافهم في علة بناء الأعداد المركبة

نقل لنا أبو جعفر النحاس اختلاف النحويين في علة بناء الأعداد المركبة، إذ ليس ثمَّ خلاف بين النحويين أن يُقال: جاءني أحد عشر، ومررت بأحد عشر، ولكن الخلاف في علة بناء هذه الأعداد. ونقل لنا رأي الفراء في ذلك قائلاً: "أنهم لما ضموا أحد الأسمين إلى الآخر كرهوا أن يعربوا الأول فيخرج عن باب العدد، وكرهوا أن يعربوا الثاني فيشبه ببعبك، فحركوها حركة واحدة كما كانا قبل البناء"⁽²⁾ وهذه النسبة صحيحة إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾⁽³⁾. "فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع. وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد. ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة ببعبك إذا رفعوا آخرها. واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بك)؛ لأن هذا لا يعرف فيه الانفصال من ذا، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة؛ فجعلوها بإعراب واحد؛ لأن معناها في الأصل هذه عشرة وخمسة، فلما عُدلا عن جهتهما أعطيا إعراباً واحداً في الصرف كما كان إعرابهما واحداً قبل أن يصرفا"⁽⁴⁾.

وأما البصريون فعللوا ذلك بأن النصب أخف الحركات فلما ضمَّ أحد الأسمين إلى الآخر حُرِّكا بأخف الحركات⁽⁵⁾ وقال بعضهم: لما حذفت الواو وكانت مفتوحة حُرِّكوا الأسمين بحركتها⁽⁶⁾.

(1) ينظر: 292.

(2) إعراب القرآن: 2 / 122 - 123، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9 / 121، والمحرر الوجيز: 3 / 219.

(3) سورة يوسف، الآية: 4.

(4) معاني القرآن: 2 / 32-33.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 122 - 123.

(6) المصدر نفسه: 2 / 112 - 123.

3 - اختلافهم في علّة فتح النون

من قوله تعالى: ﴿ت وَالْقَلَمِ﴾⁽¹⁾

إذ قرأ عيسى بن عمر بفتحها؛ كأنه أضمر فعلاً⁽²⁾ على أنه مفعول به، أي اذكر نون، أو اقرأ نون⁽³⁾، وهو أسم للسورة على هذه القراءة فهو مؤنث سمي به مؤنث⁽⁴⁾.

ونسب مكّي القيسي إلى سيبويه قوله: "إنما فتحت النون لالتقاء الساكنين، مثل: أين وكيف، كأن القارئ وأصل قراءته، ولم يدغم فاجتمع ساكنان: النون والواو ففتحت النون⁽⁵⁾ أما الفراء فعنده: إنها فتحت على التشبيه بـ (ثم)⁽⁶⁾.

وقال أبو حاتم السجستاني: "لما حذف منها واو القسم نُصبت بالفعل المقسم به كما تقول: الله لأفعلن، فتنصب الاسم بالفعل، كأنه في التمثيل، وإن كان لا يستعمل أقسم الله"⁽⁷⁾.

وقال السمين الحلبي: "لا يجوز أن يكون مجروراً على القسم حذف حرف الجر وبقي عمله كقولهم: الله لأفعلن وذلك؛ لأنّ حذف حرف القسم مقصوراً على لفظ الجلالة"⁽⁸⁾ وهذا نص كلام سيبويه، إذ قال: "وإذا قلت: لاها الله لا أفعل لم يكن إلّا الجرّ، وذلك أنه يريد لا والله، ولكنه صارها عوضاً عن اللفظ"⁽⁹⁾.

(1) سورة القلم، الآية: 1.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 382، والمحرر الوجيز: 5 / 345، والجامع لأحكام القرآن: 18 / 223، والدر المصون: 6 / 349.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 395، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 453، والبحر المحيط: 10 / 235.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 345، والبحر المحيط: 10 / 235.

(5) مشكل إعراب القرآن: 2 / 395، وينظر: الدر المصون: 5 / 345.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 395 وليس في معانيه ما عزي إليه هنا.

(7) مشكل إعراب القرآن: 2 / 395، وينظر: الدر المصون: 5 / 345.

(8) الدر المصون: 5 / 345.

(9) الكتاب: 1 / 293.

4 - ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ اثْنَتَيْنِ﴾⁽¹⁾

قال أبو البركات الأنباري: "إنما قال: اثنتين، ولم يقتصر على قوله كانتا، لأنها تفيد التنبيه لوجهين:

أحدهما: أنه لو اقتصر على قوله: كانتا، ولم يقل اثنتين لاحتمل أن يُريد بهما الصغيرتين أو الكبيرتين، فلما قال: اثنتين أفاد العدد مجرداً عن الصغير والكبير، فكأنه قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، فقام (اثنتان) مقام هذين الوصفين، وأفاد فائدتهما في رفع هذا الوهم والاحتفال في أن الصغير بخلاف الكبرى. وفيما رواه عن النبي (ﷺ) أنه قال: ((لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا لَا الصَّغِيرَى عَلَى الْكَبْرَى وَلَا الْكَبْرَى عَلَى الصَّغِيرَى)) فذكر الصغير والكبرى رفعاً لهذا الوهم⁽²⁾ وهذه التعليقات نسبها أبو البركات الأنباري إلى الأخفش الأوسط⁽³⁾، ولم أعثر على ما عزي إليه في كتابه معاني القرآن.

والذي أراده الأخفش بقوله: إن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة أي قد يجوز أن يقال: فإن كانتا صغيرتين فلها كذا. فلما قال: فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان، أفاد الخبر أن فرض الثلثين للأختين تعلق بمجرد كونهما اثنتين على أي صفة كانتا عليه⁽⁴⁾.

وذكر الزجاجي في مجالس العلماء: "أن الأخفش قال: إنما أراد فإن كان من ترك اثنتين. ثم أضمر (من) على معناها فثنى الضمير على معنى (من)."

أما ما قدمناه من إفادة الخبر العدد المجرد من الصفة، فقد نسبته الزجاجي إلى أبي عثمان المازني⁽⁵⁾ وهذا ما أكدته مكي القيسي، إذ قال: "لأن تقديره عند الأخفش فإن كان من ترك اثنتين، ثم ثنى الضمير على معنى (من)"⁽⁶⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 176.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 280، والحديث متفق عليه، إذ ذكره الأمامان البخاري ومسلم، وروايتهما: ((لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا خَالَتِهَا)). ينظر: صحيح البخاري: 942، وصحيح مسلم: 602، والحديث الشريف في: نخبة الأحوذى على شرح سنن الترمذي: 300 على ما نقله لنا أبو البركات الأنباري.

(3) ينظر: نزعة الألباء: 92-93.

(4) ينظر: درة الغواص: 19، ونزعة الألباء: 92-93، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 414.

(5) 61، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 414، والدّر المصون: 2 / 474.

(6) مشكل إعراب القرآن: 1 / 216، وينظر: الكشف: 1 / 633.

قال السمين الحلبي: "والظاهر أن الضمير في (كانتا) عائدة على الوارثتين و (اثنتين) خبره و (له) صفة محذوفة بها حصلت المغايرة بين الأسم والخبر، والتقدير: على هذا: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات. وهذا جواب حسن وحذف الصفة لفهم المعنى غير منكّر.. " (1)

وهذا القول هو المرجح لدينا وذلك؛ لأن الحذف بوجود دليل مستساغ وارد في القرآن الكريم. والله أعلم بالصواب.

٥ - الخلاف في علة بناء فواتح السور (2)

اختلف النحويون في علة بناء فواتح السور القرآنية الكريمة كما ورد في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (3)

فمذهب الخليل وسيبويه في هذه الآية وأشباهاها أنها لم تُعرب؛ لأنها بمنزلة حروف التهجي فهي محكية، ولو أعربت ذهب معنى الحكاية، وكان قد أعرب بعض الأسم (4).

وإلى هذا الرأي ذهب أبو عبيدة فأنشد لذلك قول أبي النجم العجلي (5):

قُبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ فَأَجْرُ رَجُلِيَّ بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

كأنها تُكْتَبَانِ لَامِ الْفِ (6)

قال: "فجزمه؛ لأنه هجاء" (7) وَرَدَّ ثعلب فيما نقل عنه النحاس قول الخليل وسيبويه قائلًا: ' لا يعحن قول الخليل فيها؛ لأنك إذا قلت: زاي فليست هذه الزاي التي في زيد؛ لأنك قد زدت

(1) الدر المصون: 2 / 474.

(2) هذه المسألة لم تذكر في كتب الخلاف التي وصلت إلينا.

(3) سورة البقرة، الآيتان: 1، 2.

(4) ينظر: الكتاب: 2 / 34، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 59، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 127،

والتفسير الكبير: 2 / 12.

(5) الديوان: 141، وروايته: تخط رجلاي.

(6) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 28، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 60.

(7) مجاز القرآن: 1 / 28، وينظر: المخصص لابن سيده: 13 / 4.

عليها" ⁽¹⁾ وهذا الرد ليس بمرضي عند أبي جعفر النحاس؛ لأنك لا تقدر أن تنطق بحرف واحد حتى تزيد عليه ⁽²⁾.

وعلة البناء عند الفراء إنها لم يرد بها أن تُخبر عنها بشيء ⁽³⁾. وقد استحسن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الرأي ونقلوه في كتبهم إذ قال مكسي القيسي: "أحرف مقطعة محكية لا تُعرب إلا أن تُخبر عنها أو تعطف بعضها على بعض" ⁽⁴⁾. وهذا قول أبي البركات الأنباري ⁽⁵⁾. وأبي البقاء العكبري ⁽⁶⁾. إلا أن السفاقي له رأي خاص في هذه المسألة إذ جعلها بين بين فهي عنده موقوفة الآخر وليست معربة؛ لأنها لم يدخل عليها عامل أو شبهه، ولا مبنية لعدم وجود سبب للبناء ⁽⁷⁾. وهذا قول أبي حيان ⁽⁸⁾.

واختلف النحويون أيضاً في علة فتح الميم، فقال بعض النحويين: جائز أن يكون فتحت لالتقاء الساكنين، وجائز أن يكون طرحت عليها فتحة الهزمة؛ لأن نية حروف الهجاء الوقف وهذا قول الكوفيين أيضاً ⁽⁹⁾.

وذكر أبو الحسن الأخفش رأياً آخر هو أن الميم لو كسرت، لالتقاء الساكنين، ف قيل: (الم الله) جاز حينئذ ⁽¹⁰⁾. وغلظه الزجاج؛ لأن قبل الميم ياء مكسوراً ما قبلها فتحها الفتح لالتقاء الساكنين وذلك لتقل الكسرة مع الياء ⁽¹¹⁾.

وزيادة القول في هذه الحروف أنها مبنية لشبهها الحرف في وضعه. والله أعلم.

(1) إعراب القرآن للنحاس: 1 / 127. والكلام ليس هو عينه في مجالس نعلب، ويسدولنا أن النحاس نقله

بمعناه (مجالس نعلب: 1 / 216).

(2) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 127.

(3) ينظر: معاني القرآن: 1 / 9، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 127.

(4) مشكل إعراب القرآن: 1 / 15.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 43.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 43، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 156.

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 75.

(8) ينظر: البحر المحيط: 1 / 56.

(9) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 9، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 373.

(10) ينظر: معاني القرآن: 1 / 22.

(11) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 373.

٤ - الخلاف في علة سكون تاء التأنيث

ومن مسائل التعليقات التي ذكرت في كتب إعراب القرآن الكريم ما ذكره أبو جعفر النحاس من اختلاف البصريين، والكوفيين في علة سكون تاء التأنيث كما ورد في قوله تعالى: ﴿أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾^(١) فعند الكوفيين ترك العلامة في التاء يُعدُّ علامة؛ لأنَّ التاءات أربع، فالضم لتاء المتكلم، والفتح لتاء المخاطب المذكر، والكسرة لتاء المخاطبة المؤنثة، وبقيت هذه (التاء) فكان ترك العلامة لها علامة^(٢). وقد نُسب هذا الرأي إلى الكسائي، ونسب إلى الفراء، أن التاء سَكَنَتْ لكثرة الحركات في لفعل كقولك: قَعَدْتُ، فتجد القاف متحركة، والعين متحركة، والذال متحركة، فكرهوا أن يحركوا لتاء، فيجمعوا بين أربع حركات^(٣). أما البصريون فالتاء عندهم سَكَنَتْ؛ لأنها حرف جاء لمعنى^(٤).

٥ - علة بناء الظرف

ومنه: علة بناء الآن^(٥)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في علة بناء (الآن) من قوله تعالى: ﴿الآن حِثَّتْ بِالْحَقِّ﴾^(٦)

اختلف البصريون في هذه المسألة، ولهم في ذلك أقوال:

فهو عند سيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والجرمي، وأبي إسحاق الزجاج، مبني على الفتح نحو: *حسن من الآن نصير إليك* فتفتح؛ لأنَّ الألف واللام إنما تدخل لعهد و (لأن) لم تعهد قبل هذا الوقت فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت والمعنى: نحن من هذا الوقت

(١) سورة البقرة، الآية: 24.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 150.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للأبناري: 1 / 230.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 150.

(٥) ينظر في هذه المسألة: شرح المفصل: 4 / 103، الأمالي الشجرية: 2 / 260، والإنصاف في

مسائل الخلاف: 2 / 520 المسألة: 71، وشرح الكافية للرضي: 2 / 118، وشرح التصريح:

58 / ، واختلف النصرة: 64 المسألة: 52.

سورة البقرة، الآية: 71.

نفعل فلما تضمنت معنى هذا وجب أن تكون موقوفة ففتحت لالتقاء الساكنين وهما: الألف واللام⁽¹⁾ وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه مبني؛ لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخله الألف واللام أن يكون متكرراً أولاً ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر الأسماء، وخرج عن بابيه أشبه الحروف؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أولها. والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها⁽²⁾ وأيده ابن السراج وبقوله قال الزنجشري⁽³⁾

أما أبو سعيد السيرافي فعنده إتما بُني؛ لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي فيها في أولها، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها⁽⁴⁾

وعند أبي علي الفارسي بُني لتضمنه معنى لام التعريف، لأن الألف واللام الملقوظ بهما لم تُعرفه، ولا هو عَلَمٌ ولا مُضمَر، ولا شيء من أقسام المعارف فيلزم أن يكون تعريفه بالسلام المقدرة؛ واللام هنا زيادة لازمة كما لزم في (الذي) وفي اسم الله⁽⁵⁾.

أما الفراء من الكوفيين فذهب إلى أن (الآن) مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم (آن يثين) أي حان، وبقي الفعل على فتحته فأثاها النصب من نصب (فعل). وهو وجه جيد؛ كما قالوا: (نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالأسمين فهما منصوبان)⁽⁶⁾ ولا حجة للفراء في هذا الزعم؛ لأن "قيل وقال محكيان، والمعنى نهى عنه قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي"⁽⁷⁾ ولو كان صلة آن، لافتقر إلى فاعل مع أن

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 24 - 25، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 178، والخصائص: 1 / 395، والأمالي الشجرية: 2 / 261، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 521، والجامع لأحكام القرآن: 21 / 455، وارتشاف الضرب: 2 / 247.

(2) ينظر: شرح المفصل: 4 / 103، والأمالي الشجرية: 2 / 261، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 523.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4 / 103.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 523 المسألة: 71، وشرح الكافية للرضي: 2 / 126.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 77، والأمالي الشجرية: 2 / 261، وشرح المقدمة المحمدية: 1 / 181، وشرح الكافية للرضي: 2 / 126، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 296، والجدد الداني: 219.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1 / 468، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 54، وتأويل مشكل القرآن: والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 296، واتلاف النصرة: 64.

(7) شرح الكافية للرضي: 2 / 126.

الخلافة اللحي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة
الأفعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها نحو: تأبط شرّاً، وبرق نحره، ولا يدخل عليها
الألف واللام⁽¹⁾.

والذي استوقفني في هذه المسألة أن أبا البركات الأنباري جعل الخلاف في هذه المسألة مذهباً
مبين البصريين والكوفيين، ولم أجد أحداً ممن ذكروا هذه المسألة ينسبها إلى غير الفراء، وقال بقوله
ماحب كتاب ائتلاف النصرة⁽²⁾. أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فذكروا رأي الفراء من غير
واو لأحد ما عدا السفاقي الذي نسب إلى الفراء بدقة وأمانة⁽³⁾.

ع^ا ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع المعرب⁽⁴⁾

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب لفظة (يوم) في
ل^تبع كثيرة من القرآن الكريم، ومن ذلك اختلافهم في إعراب قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
دِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽⁵⁾.

القراءة برفع اليوم ونصبه⁽⁶⁾. فأما من رفع اليوم فعلى خبر هذا اليوم، قال الله: اليوم ذو منفعة
الصادقين ومن نصب فعلى أن اليوم منصوب على الظرف، المعنى قال الله: هذا لعيسى في يوم
﴿صادقين صِدْقُهُمْ، أي: قال الله هذا في يوم القيامة، وهو قول الزجاج⁽⁷⁾.

وقال الكسائي والفراء: بُني (يوم) ههنا على النصب؛ لأنه مضاف إلى غير اسم كما تقول: مضى
وأُنشد الفراء⁽⁹⁾.

شرح المفصل: 4 / 103 .

6،

جيد في إعراب القرآن المجيد: 296 .

هذه المسألة: الأمالي الشجرية: 2/ 264، وأوضح المسالك: 2/ 198، وائتلاف النصرة: 72 .

ل^تبائسة، الآية: 119 ومن ذلك سورة الإنفطار، الآية: 19، والمجادلة، الآية: 6،
الآية: 35 .

د^ة بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع . ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 151 .

ساني القرآن وإعرابه: 2 / 224، والكشاف: 1 / 729، والتفسير الكبير: 12 / 138،

ب القرآن المجيد: 673، وشرح شذور الذهب: 170 .

القرآن للفراء: 1 / 327، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 224، ومعاني القرآن للكسائي:

نمران للنحاس: 1 / 533، وشرح القصائد السبع الطوال: 33، وجامع البيان: 5 / 90 .

باني . ينظر: الديوان: 44 .

على حين عابت المشيب على الضبا وقلت الماتضح والشيب وازع

أي إنه مبني على الفتح في كل حال، وأيدهم أبو الحسن الأخفش، إذ قال تعليقا على الآية الكريمة: ولو قلت في الكلام (وَاتَّقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ فِيهِ)، فلم تتون اليوم جاز، كأنك أضفت وأنت أن تحيء به (منه) ثم بدا لك بعد فجئت به، كما تقول: اليوم آتيك فيه فنصب اليوم؛ لأنك جئت به (فيه) بعدما أوجبت النصب " (1)

وهذا غير جائز عند البصريين إذا أضفت الظرف إلى الفعل المضارع ولا يميزون هذا (يوم آتيك) يريدون هذا يوم إتيانك؛ لأن آتيك فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب فإن كان الفعل ماضيا كان جيدا؛ لأنها إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن (2). وإنما جاز أن يضاف إلى الفعل ظرف الزمان؛ لأن الفعل بمعنى المصدر (3) قال سيويه: " وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع " (4) وقال سيويه في موضع آخر من كتابه: " إنه من إضافة الأسماء إلى الأفعال، وجاز هذا في الأزمنة وأطردها فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة " (5)

وقد أوضح المبرد مذهب البصريين ووصف رأي الكوفيين باللحن (6). واستحسن ابن خالويه قول الكوفيين ودافع عنه (7) وتبعه مكى القيسي وجوز ذلك في مواضع كثيرة من كتابه مشكل إعراب القرآن (8) في حين التزم سائر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم المذهب البصري ودافعوا عنه (9).

(1) معاني القرآن: 1 / 89 .

(2) بنظر: المقتضب: 3 / 176 ، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 224 ، وإعراب القرآن للنحاس:

1 / 533 ، والنهر الماد: 1 / 648 ، وشرح الكافية للرضي: 2 / 107 ، ومغني اللبيب: 672 ،

وشرح شذور الذهب: 80-81 .

(3) بنظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 534 .

(4) الكتاب: 1 / 369 .

(5) المصدر نفسه: 1 / 461 .

(6) بنظر: الكامل: 1 / 185 .

(7) بنظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 151 .

(8) بنظر: 1 / 255 .

(9) بنظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 533 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 311 ، والبيان

في إعراب القرآن: 1 / 477 .

لا حجة للكوفيين في الشاهد الذي ذكروه؛ لأنَّ حين (بُنيَ لإضافته إلى المبني وهو الفعل الماضي)؛ لأنها كتسب منه البناء؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتخصيص، والبناء أحد هذه المكتسبات⁽¹⁾ أما في الآية الكريمة موضع الخلاف فالأضافة إلى فعل معرب؛ لأن قوله (ينفسح) مل مضارع والمضارع معرب فالأضافة إليه لا توجب البناء⁽²⁾ وقد زعم الكسائي أن العرب تؤثر رفع إذا أضافت إلى المضارع، أما إذا كانت إضافته لماضي فحيثيذٍ يؤثران النصب⁽³⁾ وخالفه ابن عصفور⁽⁴⁾ وقد اختار عبد اللطيف الزبيدي رأي الكوفيين وهو الأسلم عنده⁽⁵⁾ وقراءة المصحف بل واضح على صحة قول البصريين. والله أعلم.

الخلاف في (دون)

من قوله تعالى: ﴿ مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾⁽⁶⁾
ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه، المسألة واختلفوا فيها، قال أبو البركات باري: " دون صفة لموصوف محذوف والتقدير، ومنهم جماعة دون ذلك فحذف الموصوف وأقيمت فة مقامه " ⁽⁷⁾

ونسب أبو البركات قولاً للأخفش وهو أن (دون) في موضع رفع إلا أنه منصوب لتمكنه في فية، كما زعم في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَقَطَ يَتْنَكُمْ ﴾⁽⁸⁾ إذ جعل الأخفش بينكم فاعلاً مرفوعاً
ة مقدرة منع من ظهورها نصب في اللفظ حملاً له على أغلب أحواله⁽⁹⁾

ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 533 ، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 477 .

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 311 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 673-674 .

نظر: معاني القرآن للفراء: 3 / 244-245 .

نظر: المقرَّب: 317 .

نظر: ائتلاف النصرة: 72 .

نظر: الأعراف ، الآية: 168 .

أن في غريب إعراب القرآن: 1 / 377 ، وينظر: الكشف: 2 / 164 ، والنهر الماد: 1 / 883 .

نظر: الأنعام ، الآية: 94 .

نظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 377 ، وجامع البيان: 5 / 176 ، والحجة لأبي علي

نارسي: 3 / 360 ، والخصائص: 2 / 370 ، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 279 ، والأمالي

بجربة: 2 / 259 ، والبيان في إعراب القرآن: 1 / 522 ، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 43 ،

ورأي الأخفش هذا ليس بمرضي عند أبي البركات وحبته أن دون قد جاء مرفوعاً في قول الشاعر⁽¹⁾

وبعض القوم دون

وقول الآخر:

وَعَبْرَاءَ يَحْمِي دُونُهَا مَا وَرَاءَهَا⁽²⁾

فرفع دُونُهَا يَحْمِي وهذا كثير⁽³⁾.

وقال سيويه: " وأما دُونَكَ فإنه لا يُرْفَعُ أبداً، وإن قُلْتَ: هو دُونَكَ في الشَّرَفِ؛ لأن هذا إنما هو مَثَلٌ كما كَانَ هذا مكانَ ذا في البدل مثلاً، ولكنَّه على السَّعة "⁽⁴⁾ وهذا يعني أن (دون) لا تتصرف عنده ولا تخرج عن الظرفية إذا أردنا بها المكان، ونَصُّ سيويه واضح ودقيق في (دون) إذ ذكر لها معنيين: أحدهما: وهو أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه إلا النصب، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً وأما الموضع الآخر فإن تكون بمعنى (حقير ومسترذل) فيقال: هذا دُونَكَ أي حقيرك، كما تقول: ثوب دون، وجائز أن يكون (دون) الذي في المرتبة المستعمل ظرفاً محمولاً على هذا في الرفع⁽⁵⁾، وإنما قطع سيويه على أن دُونَ لا تُرْفَعُ أبداً إذا كانت للموضع والمنزلة من الشرف وغيره⁽⁶⁾، ويرى الزجاج أن الرفع أجود⁽⁷⁾، أما ابن جرير الطبري فساوى بين القراءتين وذلك أن العرب قد تنصب (بين) في موضع الاسم وذكر سماعاً منها: نحوك، ودونك، وسواءك، نصباً في موضع الرفع⁽⁸⁾، وقد دافع كل من مكِّي القيسي وأبي البقاء العكبري عن مذهب الأخفش بخروج (دون) و (بين) عن الظرفية، وذلك

وشرح الكافية للرضي: 2 / 47، ومغني اللبيب: 670. وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك، بل

اكتفى الأخفش بقوله في الآية الكريمة (لا نعلم أحداً يقرؤها إلا نصباً)، معاني القرآن: 2 / 313.

(1) لم أتف على هذا الشاهد فيما تيسر لي من مظان .

(2) لم أتف على هذا الشاهد فيما تيسر لي من مظان .

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 377-378.

(4) الكتاب: 1 / 204، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 648، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 311.

(5) ينظر: شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1 / 204.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه: 1 / 425.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 272.

(8) ينظر: جامع البيان: 5 / 186.

يتملاً على أكثر أحوال الظرف⁽¹⁾ وقال ابن هشام: " (دون) مبتدأ وبُني على الفتح؛ لإيهامه وإضافته إلى بُني وهو اسم الإشارة ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان جائزاً " ⁽²⁾ ونسب أبو حيان رأي بأنخفش إلى الكوفيين أيضاً⁽³⁾، وتبعه السيوطي⁽⁴⁾، ومذهب الأخفش من الوجاهة؛ وذلك لخروج أكثر منظوف عن بابها وما يسند هذا الرأي تأييد جمع من النحويين له على ما بيناه.

٢١ - عِلَّة مَنع الصرف في (مثنى وثلاث ورباع)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في عِلَّة بناء مثنى وثلاث ورباع قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾⁽⁵⁾ إذ يرى الزجاج أنه لا ينصرف لعلتين، إحداهما: أنه معدول عن اثنين آثنين، وثلاث ثلاث، أخرى أنه معدول عن مؤنث⁽⁶⁾، وهاتان العلتان انفرد الزجاج بهما وهذا ما أكدّه قائلاً: " ولا أعلم حداً من النحويين ذكرهما " ⁽⁷⁾ ونسب إلى أصحابه البصريين تعليلهم لعدم صرف أنه عُـدِلَ عن بث وأنه نكرة والنكرة أصل في الأسماء⁽⁸⁾.

له

المر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 279، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 522.

نسخ شذور الذهب: 81.

ر: ارتشاف الضرب: 2 / 462.

نظم: جمع الموامع: 1 / 213.

نظم: النساء، الآية: 3.

مر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 9 - 10، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 393، ومشكل

القرآن: 1 / 179.

القرآن وإعرابه: 2 / 9 - 10.

مر: الكتاب: 2 / 14 - 15، والمقتضب: 2 / 381، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 9،

لب القرآن للنحاس: 1 / 393، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 179، والمجيد في إعراب القرآن

إعراب القرآن المجيد: 292 - 293.

وعند الأخفش أنه ترك صرفه؛ لأنه عدل عن (اثنين، وثلاث، ورباع) على نحو ما عدل (عمر) عن عامر⁽¹⁾ وهذا الذي قاله الأخفش ردّ على الزجاج في أحد تعليقاته اللذين قدمهما بشأن المسألة فهو سابق له كما هو معلوم.

أما الفراء فعنده لم ينصرف؛ لأنّ فيه معنى الإضافة، والألف واللام⁽²⁾ وقد ردّ الزجاج قول الفراء قائلاً: " وهذا محال؛ لأنه صفة للنكرة، قال الله ﷻ: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾⁽³⁾. فهذا محال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة، وإنما معناه: أولي أجنحة ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة⁽⁴⁾ وأجاز الكسائي، والفراء صرفه في العدد على أنه نكرة⁽⁵⁾ وأنشد الفراء⁽⁶⁾.

وإن الغلام المستهَامَ بذكره قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنَى وَمَوْحِدٍ وهذا قول ابن جرير الطبري أيضاً⁽⁷⁾ قال السفاقي " وما رواه شاذ لا يقاس عليه⁽⁸⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 225، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 292، قد أضاف السفاقي عاتين، أحدهما: العدل وإنه عدل من غير جهة العدل؛ لأن باب العدل في المعارف وهذا عدل في النكرات فتضاعفت السببية. والأخرى: العدل والجمع؛ لأنه يقضي التكرار فصار في معنى الجمع.

(2) ينظر: معاني القرآن: 1 / 254، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 392، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 179، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

(3) سورة فاطر، الآية: 1.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 9-10.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1 / 254، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 393، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 179، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 293، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 16. ونسبه ابن

يعيش إلى عامة الكوفيين، وينظر: شرح المفصل: 1 / 63.

(6) البيت بلا عزو في معاني القرآن للفراء: 1 / 254، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

(7) ينظر: جامع البيان: 4 / 159.

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

وزعم الأخفش: أنه إن سُمي به صُرِفَ في المعرفة والنكرة؛ لأنه قد زال عنه العدول⁽¹⁾. ومنع

الخليل وأبو عمرو وسيبويه صرفه في النكرة والمعرفة⁽²⁾.

قال سيبويه: "وسألت [يعني الخليل] عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة آخر، إنما حُدَّ واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن جهة فترك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة"⁽³⁾.

رابعاً - المناقشات:

المناقشات في حقيقتها تمثل فكراً نحوياً لا بدّ من الوقوف عندها، ولا سيما أنها ترد في كتب إعراب القرآن الكريم، وهذا أمرٌ طبيعي فيها؛ لأنها تحوي آراء عدد كبير من النحويين الذي كان لهم فضل السبق في إعراب القرآن الكريم، وتدبر معانيه فتحدث بينهم المناقشات على مسائل نحوية لها علاقة بتأويل إعراب آية قرآنية، أو قد يتدع نحويّ مناقشات؛ ليعبر التخريج الذي يراه مناسباً في مسألة يدرسها. وقد ألّف النحويون الأقدمون عدداً من هذه الكتب التي حفظت لنا تلك المناقشات وحملت أسم المجالس. ومن تلك المناقشات التي وردت في كتب الإعراب:

٦ - ما نقله أبو جعفر النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾⁽⁴⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "يُقال: كيف دخلت إلا وليس في الكلام حرف نفى؟ ولا يجوز ضربتُ إلا زيداً. فزعم الفراء أنّ (إلا) إنما دخلت في الكلام طرفاً من الجحد. قال أبو اسحاق: الجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف وأدوات الجحد ما، ولا، ولم، ولن، وليس، وهذه لا أطراف لها يُنطق بها، ولو كان الأمر كما أراد لجاز: كرهتُ إلا زيداً، ولكن الجواب أنّ العرب تحذف مع (أبى) والتقدير: ويأبى الله كلّ شيءٍ إلا أن يتم نوره. قال علي بن سليمان: إنما أجاز هذا في يأبى؛ لأنها منع أو امتناع فصارعت النفي وهذا قول حسن"⁽⁵⁾. وهذا الاعتراض صحيح إذ صرح به الزجاج قائلاً: "وزعم

(1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 225، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 393، ومشكل إعراب القرآن:

1 / 179، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 16.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

(3) الكتاب: 2 / 15.

(4) سورة التوبة، الآية: 32.

(5) إعراب القرآن: 2 / 14، وينظر: البحر المحيط: 5 / 405.

بعض النحويين أن في يأبى طرفاً من الجحد، والجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف. ولو جاز هذا على أن فيه طرفاً في الجحد لجاز: كرهتُ إلا أخاك ولا دليل ههنا على المكروه ما هو ولا من هو، فكرهتُ مثل أَيْتُ إلا أن أَيْتُ الحذف مستعمل معها" (1)

ولنا أن نسأل الزجاج على جلالة قدره، لم يستعمل الحذف مع (أبى) دون (كره)؟، ونرى أنه ما كان ذلك إلا للفرق بينهما، وأن الالباء معناه الآمتاع الذي تدل عليه (لم أفعل) وهو ما لحظه الفراء (2). وهذا المعنى لا نجده في (كره) فهما ليسا متساويين، ونرى أن الزجاج نظرته لفظية خالصة، في حين نظر الفراء إلى المعنى وهو مُحَقِّقٌ في ذلك، ومهما يكن من شيء فهو اختلاف في الفهم والاجتهاد إذ إن النحوي إذا خطرت له فكرة أعجبه قال بها، ولكن الزجاج حاول أن يرد رأي الفراء من دون التصريح باسمه وهذا منهج اتخذه في كتابه المعاني (3)

وقد حاول أبو البقاء العكبري التوفيق بين هذين الرأيين فجعلهما مذهباً واحداً، إذ قال: "يأبى بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمتنع، فلذلك استثنى، لما فيه من معنى النفي: والتقدير يأبى كل شيء إلا إتمام نوره" (4).

2 - في زيادة (الباء)

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ بِمُخْلَقِهِنَّ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخَيِّطَ الْمَوْتَىَّ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (5)

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 444، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 410، والدر المصون: 3 / 461.

(2) ينظر: معاني القرآن: 1 / 433.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 444.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 641، والدر المصون: 3 / 460.

(5) سورة الأحقاف، الآية: 33.

الباء في (بقادر) زائدة في خبر (إن) وجاز ذلك لما اتصل بالنفي⁽¹⁾. وهذا قول أبي عبيدة⁽²⁾. وهي عند الأخفش كالباء في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ
الْذُّهْنُ﴾⁽⁴⁾. معنى هذا أن الأخفش يراها زائدة⁽⁵⁾.

قال أبو جعفر النحاس: " فإن قال قائل: لم صارت الباء في النفي، ولا تكون في الإيجاب؟
الجواب عند البصريين: إنها دخلت تأكيداً للنفي؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع المخاطب (ما) أو يتوهم
مغلط، فإذا جئت بالباء علم أنه نفي. وأما قول الكوفيين الباء في النفي حذفاً للام في الإيجاب " ⁽⁶⁾.
عند الكسائي، والقراء، والزجاج: الباء فيه تحالف الاستفهام والجد في أول الكلام⁽⁷⁾.

وقد ناقش الزجاج هذه المسألة وقال فيها: " دخلت الباء في خبر (إن) بدخول
يُلم في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أن زيدا بقائم لم يجوز، ولو قلت: ما ظننت أن زيدا بقائم جاز
دخول (ما)، ودخول إن إنما تؤكد الكلام فكأنه في تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى فيما
ين، وفيما تعلمونه " ⁽⁸⁾. أي أن المسوغ لدخول الباء هاهنا هو دخول النفي على نحو ما ذكرناه آنفاً.

مسا: الخلاف النحوي بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم:

لم تخل كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف معرب القرآن فيما بينهم، إذ وجدناهم يختلفون
رجيه إعراب الكثير من الآيات القرآنية الكريمة، إذ إن لكل واحد منهم تفكيره النحوي الخاص
حسب ما يفهمه، وهذا يعني أن أصحاب كتب الإعراب كانوا من كبار النحاة في عصرهم، والذين
لهم بعدٌ ودراية كافية تأهلهم للنظر في إعراب القرآن الكريم وتدبر معانيه، ومن ثم الرد على الوجه
يف أو غير الجائز في كتاب الله ﷻ، ولم يكونوا مجرد نقلة تابعين يرددون ما قاله نحاة البصرة أو

نظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 304، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 373، والمحضر
جيز: 5 / 106، والجامع لأحكام القرآن: 16 / 219، والتفسير الكبير: 28 / 34.

نظر: مجاز القرآن: 2 / 213.

ورة الرعد، الآية: 43.

ورة المؤمنون، الآية: 20.

لاني القرآن: 2 / 478، وينظر: تأويل مشكل القرآن: 248.

راب القرآن: 3 / 662.

نر: الجامع لأحكام القرآن: 16 / 219.

في القرآن وإعرابه: 5 / 447.

الكوفة، بل كانت لهم دراية كافية في معرفة مذاهب النحويين، واتجاهاتهم بما حدا بقسم كبير منهم في التأليف في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين⁽¹⁾ ولم تخل هذه الكتب من الترجيحات والردود التي تتناسب مع تفكيرهم النحوي أو بحسب ما يقتضيه فهم المعنى الذي لا يتعارض مع أصول النحو المتعارف عليها. وسنتناول من هذه الخلافات التي حوتها كتب إعراب القرآن الكريم، إذ لا يمكن حصرها جميعاً لكثرتها، ومنها:

أولاً - في قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽²⁾

ذكر أبو جعفر النحاس أن في (مالك) من العربية خمساً وعشرين وجهاً: يقال (مَلِكٌ يوم الدين) على النعت، والرفع على اضمار مبتدأ، والنصب على المدح وعلى النداء، وعلى الحال، وعلى النعت⁽³⁾ وهذا مذهب ابن خالويه أيضاً⁽⁴⁾

ورَدَّهما أبو البركات الأنباري إذ قال: " وَمَنْ قَرَأَ مَالِكٌ ⁽⁵⁾ لم يحز فيه أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البدل؛ لأنَّ (مالك) اسم فاعل من الملك، جارٍ على الفعل واسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرة والنكرة لا تكون صفة للمعرفة، فوجب أن يكون مجروراً على البدل، لا على الصفة " ⁽⁶⁾ ووافقه أبو البقاء العكبري في هذا الرأي أيضاً⁽⁷⁾ وهذا الرأي أقرب فيما نرى إلى الصحة؛ لأنَّ تعليل أبي البركات الأنباري لا يشوبه خبارٌ وهو معروف في علم النحو.

(1) ومن ذلك: كتاب اختلاف النحويين للإمام أبي العباس ثعلب (ت 291 هـ)، وكتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ)، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ)، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ) وهؤلاء لديهم كتب في إعراب القرآن الكريم.

(2) سورة الفاتحة، الآية 4.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 172.

(4) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 33.

(5) وهي قراءة عاصم، والكسائي. ينظر: لإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 47، والبحر المحيط:

36 / 1.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 35.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 6.

ثانياً: في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (1)

عَلَّلَ مكِّي كسر همزة (إن)؛ لأنها مبتدأ بها، ويجوز فتحها إذ جعلت (ألا) بمعنى: حقاً (2).

والاستبعاد أبو البقاء العكبري هذا الرأي إذ قال: "وقيل معناه: حقاً، وجوز هذا القائل أن تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقاً وهو في غاية البعد" (3). وما قاله أبو البقاء العكبري ليس بشيء، والدليل على صحة قول مكِّي ما نقله سيويه عن الخليل إذ قال: "وسألته عن قوله: ما رأيت مثله مُذَّ أن الله ما لقني فقال: أن في موضع اسم كأنك قلت: مُذَّ ذاك، وتقول: أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال: أما إنه فإنه زلة قوله: ألا كأنك قلت ألا إنه ذاهب" (4).

ثالثاً - في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ (5)
(أن) وصلتها في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وهذا قول مكِّي (6). وتبعه أبو البركات ربي (7).

وخالفهما أبو البقاء العكبري، وعنده أن (أن) والفعل في موضع نصب على الحال والتقدير: ثمين وفيه حذف مضاف تقديره: لا يجِلُّ لكم أن تأخذوا على كل حالٍ إلا في حال الخوف (8)
وقول مكِّي هو المرجح عندي؛ لأنَّ سيويه منع وقوع (أن) والفعل حالاً إذ نصَّ على ذلك في باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات قائلًا: "... ولا تقع أن وصلتها حالاً أول في حال وقوعه؛ لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعده فمن ثمَّ اجريت مجرى المصدر الأول الذي هو" (9).

بقرة، الآية 12.

مكل إعراب القرآن: 1 / 24.

إعراب القرآن: 1 / 29.

462 / ٢.

وة، الآية: 229.

ل إعراب القرآن: 1 / 98.

في غريب إعراب القرآن: 1 / 157.

في إعراب القرآن: 1 / 182.

195.

ورأي أبي البقاء مبني على تقدير: فلا يحل لكم أن تأخذوا بما آتيتموهن شيئاً في كل حال إلا في حال الخوف أن لا يقيها حدود الله، وذلك أن: (أن) مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع اسم الفاعل فهو منصوب على الحال وهذا فيه بعد؛ لأن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس عليه، فأجرى بما وقع موقعه وهو: (أن) والفعل⁽¹⁾

ورأي مكّي القيسي أقرب إلى الصحة، لأنه يغنينا عن التأويل الذي لا حاجة لنا فيه.

رابعاً - في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾⁽²⁾

اختلف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في نوع (ما) في الآية الكريمة، إذ يرى مكّي القيسي أنها بمعنى الذي، وليست للشرط؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الجذب والخصب، والشرط لا يكون إلا مبهماً، ويجوز أن يقع ويجوز ألا يقع؛ وإنما دخلت الفاء للإيهام الذي في (الذي) مع أن صلته فعل، فدل ذلك على أن الآية ليست في المعاصي والطاعات وأيضاً اللفظ (ما أصابك) ولم يقل ﴿كَ﴾: ما أصبت⁽³⁾، وهذا القول نقله أبو البركات الأنباري بنصه⁽⁴⁾.

وخالفهما أبو البقاء العكبري الذي يرى أنها شرطية، وقوله تعالى (أصابك) بمعنى يُصيبك، والجواب (فَمِنْ اللَّهِ) ولا يُحسنُ عنده أن تكون (ما) بمعنى الذي؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون المصيب هم ماضياً مخصصاً والمعنى على العموم، والشرط أشبه، والتقدير: فهو من الله والمراد بالآية الخصب والجذب⁽⁵⁾

والمعنى يترجح قول مكّي ومن وافقه؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الجذب والخصب، والشرط لا يكون إلا مبهماً، ويبدو أن الذي أوقع العكبري في الوهم أن الاسم الموصول يشبه الشرط في عمومته واستقباله، فتدخل الفاء في خبره⁽⁶⁾

(1) ينظر: البحر المحيط: 1 / 470.

(2) سورة النساء، الآية 79.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 199.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 261.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 374.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 398.

خامساً - في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِّن تَعْتِمِهِمْ﴾⁽¹⁾

قوله تعالى (ينتعون) صفة لقوله تعالى (آمين) هذا قول مكّي القيسي⁽²⁾. وخالفه أبو البركات الأنباري الذي يرى أن (ينتعون) جملة فعلية في محل نصب حال من الضمير المستتر في (آمين) ولا يجوز عنده أن يكون صفة لـ (آمين)؛ لأنه قد نصب البيت، واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل؛ لأنه يخرج بالوصفية عن شبه الفعل؛ لأنّ الفعل لا يوصف وإذا أُخرج بالوصفية عن شبه الفعل فينبغي أن لا يعمل⁽³⁾. وهذا الذي ذكره أبو البركات الأنباري هو مذهب البصريين والفراء، ومذهب الكسائي وسائر الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف⁽⁴⁾. ويبدو أن مكّي القيسي قد اختار مذهب الكوفيين في هذا الرأي الذي أجاز إعمال اسم الفاعل إذا وصف، وقد اختار أبو البقاء العكبري رأي أبي البركات الأنباري وقال بقوله⁽⁵⁾. وقد وافق الكسائي من المتأخرين ابن مالك⁽⁶⁾.

سادساً - في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽⁷⁾

قرأ الكسائي وابن عامر بالنصب⁽⁸⁾. وقد وجّه الزجاج هذه القراءة من جهتين، إحداهما: أن يكون قوله (فيكون) عطفاً على أن نقول فيكون. ويجوز عنده أن يكون نصباً على جواب (كن)⁽⁹⁾. وخالفه أبو جعفر النحاس في ذلك؛ لأن تأويل النصب جواباً لـ (كن) محالّ عنده؛ لأنه اخبار لا يجوز فيه الجواب، كما تقول: أنا أقول لعمرو امض فيجلس أو فيمضي، ولا معنى للجواب ههنا وإنما الجواب أن تقول: امض فأكرمك⁽¹⁰⁾ وكلام النحاس معناه أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوين، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يردّ على الموجود؛ لأنّ

(1) سورة المائدة، الآية: 2.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 217.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 283.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1042، وارتشاف الضرب: 3 / 182.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 416.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1042.

(7) سورة النحل، الآية: 40.

(8) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 354.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 198.

(10) ينظر: إعراب القرآن: 2 / 210.

الموجود متكوّن، ولا يردّ على المدوم؛ لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يردّ ولا يراد به حقيقة الأمر⁽¹⁾

ويمكن أن يردّ قول الزجاج من جانب آخر إذ إنّ جواب الأمر لا بدّ أن يخالف الأمر، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر وتقول اذهب يذهب زيد فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان؛ وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان، فإمّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز؛ كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه⁽²⁾

وربّما زاد الكوفيون اجراء الحصر بـ (إنّما) مجرى النفي في إيلائه جواباً منصوباً وعليه يكمن تخريج قراءة النصب في (فيكون) على هذا الوجه⁽³⁾.

سابعاً - في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾⁽⁴⁾

قال مكّي القيسي: "الذين في موضع خفض عطف على المؤمنين. ولا يُحسنُ عطفه على (المطّوعين)؛ لأنه لم يتم اسماً بعد؛ لأنّ (فيسخرون) عطفٌ على يلمزون، وهكذا ذكر النحاس في الإعراب له، وفيه نظر، وهو عندي وهمٌ منه"⁽⁵⁾.

وهذا الذي ذكره مكّي القيسي غير دقيق؛ لأنّ أبا جعفر النحاس لم يقل هذا الرأي، بل قال تعليقاً على الآية الكريمة (والذين لا يجدون إلاّ جهدهم) في موضع خفض عطف على المؤمنين، ولا يجوز أن يكون عطفاً على (المطّوعين)؛ لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الأسم قبل أن يتم " (6).

أمّا أبو البركات الأنباري فيرى أنّ قوله تعالى: (والذين لا يجدون) معطوف على (الذين يلمزون)⁽⁷⁾. ووافقه أبو البقاء المعكبري⁽⁸⁾ في هذا الرأي وهذا غير ممكن؛ لأنّ المعطوف على المبتدأ

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 120 .

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 109 .

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1555 .

(4) سورة التوبة، الآية: 79 .

(5) مشكل إعراب القرآن: 1 / 368 .

(6) إعراب القرآن: 2 / 33 .

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 403 .

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 652 .

يسارك له في الخبر، ولا يمكن مشاركة (الذين لا يجدون إلا جهدهم) مع (الذين يلمزون) إلا إن كانوا
 لهم منافقين. والصواب عطف (الذين لا يجدون) على (المطوعين) والتقدير: يلمزون الأغنياء
 مطوعين، ويلمزون ذوي الأموال الحقيرة⁽¹⁾.

أما - ومن ذلك اختلافهم في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنْ

موضع (مَنْ) نصب ورفع أما من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى فإن الله يكفيك ويكفي من
 أعك من المؤمنين، ومن رفع على العطف على لفظ الجلالة⁽³⁾. ونسب السفاقي إلى الزجاج أن حسبك
 اسم فعل والكاف في موضع نصب والواو بمعنى (مع) إذ قال: "إلا أن مذهب الزجاج باطل على
 حسب تقول بحسبك درهم"⁽⁴⁾. وليس في معاني القرآن وإعرابه ما يثبت ذلك ويبدو لي أن الذي أوقع
 سفاقي في هذا الوهم هو اعتماده على ما نقله شيخه أبو حيان الذي قال: "وقال الزجاج حسب اسم
 بل والكاف نصب والواو بمعنى (مع) فعلى هذا يكون الله فاعلاً لحسبك على هذا التقدير يجوز في
 من) أن يكون معطوف على الكاف، لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرور؛ لأن اسم الفعل لا يضاف إلا
 ، مذهب الزجاج خطأ لدخول العوامل على (حسبك)⁽⁵⁾.

(أ) ينظر: البحر المحيط: 5 / 469.

(ب) سورة الأنفال، الآية / 64.

(ج) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 423، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 351، والبيان في إعراب
 القرآن: 1 / 631، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 387.

(د) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 388.

(هـ) البحر المحيط: 5 / 349.

الخاتمة

في نهاية هذه المسيرة الطويلة مع (الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم) وهي مسيرة استغرقت تاريخ التأليف في إعراب القرآن الكريم ، ودلت على ارتباط النحو العربي بالقرآن الكريم ينبغي لي أن أجمل إجمالاً شديد الإيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث وما أرتأته من آراء ، والجديد الذي استنتجته في هذه الدراسة ، فقد تبين لي :

١- أن الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم موضوع من الموضوعات الخصبة في اللغة العربية لما فيه من تعدد قضايا النحو وتفرع المسائل وتعدد وجهات النظر القيمة التي يتمتع بها مُعربو القرآن الكريم ، فقد كانت هذه الكتب حافلة بكثير من المسائل النحوية لذا يمكن أن تُعدّ مصدراً لدراسة النحو ، فضلاً عما حوته من المسائل الخلافية الكثيرة التي لا يمكن حصرها .

وتبين لنا من هذه الدراسة أن الإعراب هو الذي يُميز المعاني ، ويوقف الدارسين على تدبر كلام الله ﷻ ، وفي الوقت نفسه لا إعراب للنص القرآني الكريم إن لم يكن هناك فهم للمعنى قبل الإعراب ؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى . لذا لا يمكننا الفصل بين المعاني ، والإعراب فصلاً تاماً ؛ لارتباطه بالمعنى .

وتبين لي أن كتّاب (إعراب القرآن الكريم) تفرعت في نشأتها عن كتب (معاني القرآن) ، وأنها وسيلة لفهم النص القرآني ومرجع لا بد منه من مراجع كتب التفسير .

وبما توصلت إليه الدراسة أن كتب إعراب القرآن الكريم من أهم المصادر التي اعتمد عليها أصحاب كتب الخلاف النحوي التي وصلت إلينا ، فقد نقل عنها كل من أبي البركات الأنباري في كتاب (الإنصاف) ، وأبي البقاء العكبري في كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) ، وعبد اللطيف الزبيدي في كتاب (ائتلاف النصرة) ، والدليل على ذلك اعتماد أبي البركات الأنباري ، ونقله عن الزجاج وأبي جعفر النحاس ومكي القيسي ، وهذا الكلام ينطبق على أبي البقاء العكبري في كتاب (التبيين) . والزبيدي في (ائتلاف النصرة)

وكانت هذه الكتب من أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن هشام وبخاصة في كتابه (مغني اللبيب) ، وكتاب (شرح شذور الذهب) ، إذ نقل ابن هشام كثيراً عن السفاقسي صاحب كتاب (المجيد في إعراب القرآن المجيد) ، وهذا ما لمسناه عند موازنة النصوص بين المغني والمجيد .

كانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كثيراً من أصحاب كتاب إعراب القرآن الكريم كان لهم كتب في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، إذ ألف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) ، وكتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري ، وكتاب (التبيين) لأبي البقاء العكبري ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اطلاعهم الواسع على مذاهب النحويين مما حدا بهم إلى أن يخوضوا في التأليف في إعراب القرآن الكريم . وأن يعرضوا آراء النحويين من كلا المذهبين .

وبما توصلت إليه الدراسة أن هناك مسائل كثيرة لم ترد في كتب الخلاف النحوي المُعدة لذلك منها : جواز كون الفاعل جملة ، وهل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؛ وهل تقع (ما) الموصولة للعاقل ؛ وعلة البناء في فواتح السور ، والخلاف في إعراب البسملة ، و (كيف) بين الحالية والظرفية ، والخلاف في عمل (لات) ، وإعراب فواتح السور والخلاف في دخول اللام على (سوف) وهل يجوز الجمع بين (إن) و (أن) ؟ .

هناك مسائل خلافية فردية ذكرها أصحاب كتب إعراب القرآن حدثت بين أفراد من النحويين في حين عدها أبو البركات في كتاب (الإنصاف) وكتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) مذهبية ومن ذلك : هل تأتي (إلا) بمعنى (الواو) ؟ وجواز تقديم التمييز على عامله ، و (لَن) أمفردة هي أم مركبة ؟ ومسائل كثيرة تفردت بها كتب إعراب القرآن لم ترد في كتب الخلاف التي وصلت إلينا .

إنَّ أصحاب كتب إعراب القرآن كانوا يعرضون آراء البصريين ، والكوفيين عندما يتناولون عراب آيات القرآن الكريم ، إلا أنَّهم يميلون بعض الميل إلى مذهب البصريين ، وبخاصة سيويه بيد هم غالباً ما كانوا يستخدمون مصطلحات المذهبيين عند عرضهم لمسائل الخلاف ، إذ وجدناهم يستخدمون مصطلحات الكوفيين عندما يعرضون آرائهم ، يستخدمون في الوقت نفسه مصطلحات بصريين عندما يكون الحديث عن آرائهم .

لم تكن كتب إعراب القرآن مُعدة لغرض الخلاف النحوي لهذا السبب كانت نسبة الآراء إلى صاحبها يشوبها الغبار ، وتنقصها الدقة في بعض المسائل ، وهذا ما لمسناه في كتب المتأخرين من معرري آن الكريم إذ وجدنا أصحاب كتب الإعراب يأخذون رأياً لأحد النحويين ، ويجعلونه مخالفاً للجمهور عويين ، وهذا ما حصل كثيراً عندما يذكرون رأياً للفراء أو الأخفش ، والحقيقة أن للفراء أو للأخفش من رأي في مسألة من مسائل النحو ، وهذا المنهج سار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم . ووجدنا أن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم حريصين كل الحرص على ذكر جميع الآراء ، قيلت في مسألة ما من مسائل الخلاف حتى تشعبت مسائل الخلاف النحوي إذ وجدناها بين بين والبصريين ، وتارة بين أفراد المذهب الواحد ، وتارة أخرى بين أفراد من المذهبيين ، فضلاً عن أنماث أصحاب الكتب المدروسة فيما بينهم وردودهم على بعضهم ، وهذا جعل هذه الكتب غنية بالـ خلافة ، فضلاً عن المسائل النحوية .

وتبين لنا من هذه الدراسة أن الخلاف بين الكوفيين قليل جداً إذا ما قارناه بمسائل الخلاف بين أن أنفسهم ولعلَّ السبب الرئيسي في ذلك أن الكوفيين لم يكن لهم بُعد الكسائي والفراء من العلماء لقدرة على تطوير نحو الكوفيين ، وهذا أدى إلى بقاء الحال على ما جاء به الكسائي والفراء على من مذهب البصريين الذين استطاعوا أن يُطَوِّروا نحوهم ، وأن يضيفوا إليه الكثير من ، والتخريجات ، حتى بدا متكاملاً ، وربما كان السبب في ذلك قلة ما وصل إلينا من كتب ، إذ إن أكثر آرائهم وصلت إلينا عن طريق كتب البصريين ، ولهذا كانت أكثر الآراء التي الكوفيين تنقصها الدقة والموضوعية في بعض الأحيان .

بي أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم بالقرآن ، وجعلوه المعين الذي لا ينضب ، إذ ركزوا جهود آيات القرآن الكريم حرصاً منهم على تفسير القرآن بالقرآن ، وحملهم تفسير القرآن بعض أولى بذلك ، وقد قل استشهداهم بالحديث النبوي الشريف ، إذ لم يتجاوز مكي القيسي سبع ، وهذا منهج أبي البركات الأنباري وتبعهما أبو البقاء العكبري . أما أبو جعفر النحاس بالحديث النبوي الشريف بشكل مُلفت للنظر إذ تجاوز (167) موضعاً في كتابه (أن) ، ولعلَّ السبب في ذلك هو أن طبيعة كتب إعراب القرآن تقتضي في كثير من الأحيان تقوية المعنى ، وشرح الآيات . أما السفاقي فلم يتجاوز (16) حديثاً .

وجود العديد من الآراء النحوية التي نسبها المتأخرون إلى متقدمي ، النحو وأثبت البحث عكسها ، ومن ذلك ما نسبته آبن يعيش إلى أبي إسحاق الزجاج من موافقته للمبرد في ناصب المستثنى به (إلا) . وما أثبتته البحث هو مخالفة الزجاج للمبرد ورده عليه ، ومن ذلك ما نسب إلى المبرد من آراء كثيرة ، وأثبت البحث عدم صحة هذه النسبة . نذكر من هذه المسائل مسألة وجوب توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد بعد (إما) ، إذ نسب إليه اصحاب كتب إعراب القرآن وجوب ذلك . ولم أعثر على نص للمبرد في ذلك ، ونسبت إليه آراء خالف فيها سيويه وأثبت البحث عكس ذلك .

وتبين لنا أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصريين ، ولا لأقيسة الكوفيين ؛ لأنه مصدر القياس ، والأصل الذي يجب أن يقاس عليه ، ويبدو أن النحويين القدماء عرفوا هذا المعنى ، ويثبتون أن النص القرآني الكريم لا يخضع لأقيسة العربية ، ومن ذلك ما ذكره أبو جعفر النحاس عند إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَلُونَ ﴾ [١٣] (الذاريات ، الآية : 13) .

قال : أختلف في نصب (يوم) فقال أبو اسحاق : موضعه نصب والمعنى يقع الجزاء يوم هم على النار ، وغيره من النحويين : (يوم) في موضع رفع على البدل من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ ﴾ [١٢] (سورة الذاريات ، الآية : 12) .

ولا نعلم أحداً رفعه ولا خفضه والقياس يوجب إجازة هذين . وهذا ما أكدته ابن خالويه عندما تناول إعراب قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [سورة الفاتحة ، الآية : 4] .

قال : يجوز في النحو (مالك يوم الدين) بالرفع على معنى هو مالك ولا يُقرأ به ؛ لأن القراءة سنة ولا تحمل على قياس العربية .

والذي نراه أن هذه التخريجات التي ذكرها النحويون كلها اجتهادات منهم في توجيه الآيات القرآنية الكريمة ، ولكن يبقى شيء وهو أنه لا يكفي لنا تقدير مباني كلام الله ، وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الإعرابي ، إذ علينا أن نعي حقيقة لا يشوبها غبار أن القرآن الكريم فوق مستوى اللغة .

ومهما يكن من شيء فإنه لا ينبغي لنا أن نبخس الناس أشياءهم ، فإن هؤلاء النحويين واللغويين قد بذلوا جهداً ليس بالهين ولا باليسير في خدمة القرآن الكريم ، وإبانة معانيه ، والكشف عن مرامي آياته الكريمة . فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

إن أبا البركات الأنباري لديه أكثر من كتاب ذكر فيه اختلافات النحويين ، إذ ذكر في أكثر من موضع من كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) أنه عالج الكثير من المسائل الخلافية في كتابه (المسائل البخارية) ، ومن ذلك قوله تعليقا على قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ [٧] سورة الرحمن ، الآية : 7 (السماء) قرئت بالنصب والرفع ، فالنصب على تقدير فعل فتقديره (رفع السماء) ؛ ليطابق يسجدان كقولهم : زيدٌ لقيته وعمر كلمته ، فسيويه يختار نصب عمرو إذا أريد الحمل على لقيته ، ويختار الرفع إذا حملته على زيد وخالفه جماعة من النحويين . وقد بينا هذا مستوفى في المسائل البخارية .

صُمِّتَتْ كتب إعراب القرآن التي درسناها مجموعة كبيرة من الآراء المتباينة في إعراب الكثير من الآيات القرآنية ذكرها أصحابها بلغة الاخفال مستخدمين عبارة قال بعضهم أو الفعل (قيل) ، وقد

لنا إلى مظانها ، وتمكنا من نسبة هذه الآراء إلى أصحابها ، وهذا ما لمسناه جلياً عند الزجاج الذي قلما يربب الرأي إلى صاحبه ، وبخاصة عندما يكون صاحب القول القراء أو الكسائي ، ولم تخل عبارات زجاج من الشدة والخشونة تصل أحياناً إلى الشتم ، وقد نسبنا الأقوال إلى أصحابها محاولين تحويل لملاف النحوي المجهول إلى خلاف معلوم ومعروف قائلة .

ومن نتائج الدراسة أيضاً أن كتب إعراب القرآن الكريم حوت الكثير من المسائل الخلافية في علاء والرسم كل ذلك يجعلنا نقترح دراسة هذه المسائل ، لكي تكون بحثاً جديراً بالإشارة .

لم يكن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مجرد نقل لآراء النحويين واختلافاتهم ، بل كانت بنوحياتهم وترجيحاتهم واختلافاتهم فيما بينهم فقد حوت كتب إعراب القرآن الكريم الكثير من اختلافات في وجهات النظر بين أصحابها ، فقد رده مكي القيسي على أبي جعفر النحاس الكثير من ، وهذا ما فعله السفاقسي عندما اختلف مع العكبري في كثير من المسائل ، وكذلك اختلافه مع أبي حيان .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المصادر ذكرت أن الإمام ثعلب لم يكن مستخرجاً من ولا طالباً له ، وكان يقول : قال القراء ، وقال الكسائي ، فإذا سئل عن الحجة لم يأت بشيء وهذا لا يخلو من مبالغة في تقديم الحفظ عنده ، وإن دل على شيء فإنما يدل على خصيصة الحفظ عنده فقد ثعلب آراء كثير من البصريين والكوفيين وفي ذلك رده على المبرد حلة حذف النون من الفعل (وكذلك رده رأي الخليل وسيبويه في حلة بناء فواتح السور .

وبذلك كان ختام الدراسة ، واستيفاء جوانبها ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وعلى آله له أجمعين .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً. الكتب المطبوعة :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ) ، تح: د. طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب - بيروت ، ط 1 : 1407 هـ - 1987 م .
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، د. محيي الدين توفيق إبراهيم ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط 1 : 1399 هـ - 1979 م .
- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، دار القلم ، بيروت ، ط 1 : 1974 م .
- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الرسالة للطباعة - بغداد ، ط 1 : 1395 هـ - 1975 م .
- أبو حاتم السجستاني الراوية (ت 255 هـ) ، د. سعيد جاسم الزبيدي ، دار الفصول - بيروت ، ط 1 : 1409 هـ - 1989 م .
- أبو الحسن بن كيسان وآراءه في النحو واللغة ، علي مزهر الياسري ، دار الرشيد - بغداد : 1979 م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د. أحمد مكي لأنصاري - القاهرة : 1964 م .
- الإتيقان في علوم القرآن ، الإمام جلال الدين السيوطي ، (ت 911 هـ) ، تح: محمد سالم هاشم ، ط 1 : 1422 هـ ، دار ذوي القربى .
- إحياء النحو ، د. إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة - القاهرة : 1959 م .
- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ) تح: فرنسيس كرنكوز ، المطبعة الكاثوليكية - بيروت : 1936 م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحـ : مصطفى أحمد الشنّاس ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط 1 ، ج 1 : 1404 هـ - 1984 م ، ج 2 : 1408 هـ - 1987 م ، ج 3 : 1409 هـ - 1989 م .
- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي (ت 415 هـ) ، تحـ : عبد المعين الملوحي - دمشق : 1391 هـ - 1971 م .
- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تحـ : د . فخر الدين صالح قدارة ، دار الجيل - بيروت ، ط 1 : 1995 م .
- أسرار النحو ، شمس الدين أحمد المعروف بابن كمال باشا (ت 940 هـ) ، تحـ : أحمد حسن حامد ، دار الفكر - عمان (د . ت) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ : د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 1 : 1406 هـ - 1985 م .
- اشتقاق أسماء الله ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحـ : عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، - النجف الأشرف : 1974 م .
- إصلاح المنطق ، ابن السكّيت (ت 244 هـ) ، تحـ : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - مصر ، ط 2 : 1375 هـ - 1956 م .
- أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم ، مطابع دار القلم ، بيروت - لبنان : 1973 م .
- الأصول دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د . تمام حسّان ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد : 1988 م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ) ، تحـ : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط 2 : 1407 هـ - 1987 م .
- أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين - اللاذقية : 1979 م .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه (ت 370 هـ) ، دار التريسة للطباعة والنشر ، (د. ت) .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، الدكتور فخر الدين قباوة ، نشر دار الأصمعي - حلب ، ط 3 : 1401 هـ - 1981 م .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) ، تح : زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني - بغداد : 1397 هـ - 1977 م .
- إعراب القرآن ، جامع العلوم النحوي (ت 504 هـ) تح : إبراهيم الأبياردي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة : 1382 هـ - 1963 م .
- إعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د. مكي فاضل الجبوري ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، ط 2 : 2001 م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت 370 هـ) ، تح : د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، مطبعة المدني ، ط 1 : 1992 م .
- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، د. ياسين جاسم ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط 1 : 1422 هـ - 2001 م .
- الأعلام (قاموس تراجم) ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط 3 : 1979 م .
- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت 356 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (د. ت) .
- الإعراب في جدل الإعراب ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، طبع مع (لمع الأدلة) باسم رسالتان ، ابن الأنباري (ت 577 هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية : 1377 هـ - 1957 م .
- الإقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تصحيح : عبد الرحمن البياني وآخرين ، (د. ت) .

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقى،
المطبعة العالمية - القاهرة: 1977 م.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت 671 هـ)، مطبعة منير، مكتبة
النهضة - بغداد (د. ت.).
- الأملسي الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري
(ت 542 هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، (د. ت.).
- الأملسي النحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي
(ت 646 هـ)، تح: هادي حسن، بيروت - 1980 م.
- إنباه الرواة على إنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 هـ)،
تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ط 1،
ج 1: 1369 هـ - 1950 م، ج 2: 1371 هـ - 1952 م، ج 3: 1374 هـ -
1955 م.
- الانتصار لسيويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي
(ت 332 هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة -
بيروت، ط 1: 1996 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، تعليق: محمد
محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط 1: 1380 هـ -
1961 م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبو
سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (ت 685 هـ)، المكتبة الإسلامية، (د. ت.).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن
أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تح: محمد محيي الدين
عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط 6: 1980 م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت 377 هـ)، تح:
حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف - مصر، ط 1: 1383 هـ - 1969 م.

■ الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646 هـ) ، تح: وتقديم : د . موسى بناي العلي ، مطبعة العاني - بغداد : 1982 م .

■ الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت 340 هـ) ، تح: مازن مبارك ، مطبعة المدني - القاهرة : 1959 م .

■ إيمان العرب في الجاهلية ، إسماعيل النجيري - القاهرة ، المطبعة السلفية ن ط 2 ، (د . ت) .

■ البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تح: زهير جعيد ، دار الفكر - بيروت : 1412 هـ - 1992 م .

■ بدائع الفوائد ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) ، عني بتصحيحه والتعليق عليه : إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتاب العربي - بيروت ، (د . ت) .

■ البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت - لبنان : 1408 هـ - 1988 م .

■ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، ط 1 : 1326 هـ - 1964 م .

■ البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ) ، تح: محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة - دمشق : 1392 هـ - 1972 م .

■ البهجة المرضية في شرح الألفية ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ) تح: السيد قاسم الحسيني ، دار الحكمة ، قم - إيران ، (د . ت) .

■ البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تح: د . عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة : 1389 هـ - 1969 م .

- تأريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف - مصر، ط 2، (د. ت.).
- تأريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعد التنوخي المعري (ت 442 هـ)، تح: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار الهلال - الرياض: 1401 هـ - 1981 م.
- تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني للهجرة، علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة، ط 1: 1977 م.
- تأريخ النحو وأصوله، د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب - مصر: 1977 م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ)، تح: أحمد صقر، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط 2: 1393 هـ - 1973 م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشيد - الرياض، ط 1: 1404 هـ - 1984 م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي: 1396 هـ - 1976 م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان: 1406 هـ - 1986 م.
- تحفة الأحوذني على شرح سنن الترمذي، أبو العلاء محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المبارك فوري (ت 1353 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: 1988 م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، الشيخ جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية - بيروت، ط 1: 1406 هـ - 1986 م.

■ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك (ت 672 هـ) ، تحم : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر : 1387 هـ - 1967 م .

■ التعريفات ، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) ، تحم : د . أحمد مطلوب ، مطبعة دار الشؤون الثقافية : 1406 هـ - 1986 م .

■ تفسير البيضاوي بهامش القرآن الكريم ، القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت 685 هـ) ، طبع بتصريح : وزارة الداخلية - القاهرة : 1955 م .

■ التفسير الكبير ، الإمام الفخر الرازي (ت 606 هـ) ، دار الكتب العلمية - طهران ، ط 2 ، (د . ت) .

■ تفسير النسفي ، الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710 هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، (د . ت) .

■ تفسير النهر المسد ، أبو حيان الأندلسي (ت 754 هـ) ، تقديم وضبط : بوران وهديان الفناوي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان : 1407 هـ - 1987 م .

● تقويم الفكر النحوي ، د . علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان (د . ت) .

■ تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370 هـ) ، تحم : عبد السلام محمد هارون وآخرين ، دار الكتاب العربي - القاهرة : 1967 م .

● التوابع في كتاب سيويه ، د . عدنان محمد سلمان ، جامعة بغداد : 1991 م .

■ توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت 384 هـ) ، تحم : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية - دمشق : 1377 هـ - 1958 م .

■ توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ، حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) ، تحم : عبد الرحمن علي بن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، ط 3 ، (د . ت) .

■ جامع البيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ) ، دار الحديث - القاهرة : 1407 هـ - 1987 م .

- الجامع الصغير في النحو، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تح: أحمد محمود الهرميل، مطبعة دار الكتاب، مكتبة الخانجي - القاهرة: 1980 م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المشور، ضياء ابن الأثير الجزري (ت 637 هـ)، تح: مصطفى جواد وجمال سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي: 1375 هـ - 1956 م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: 1385 هـ - 1965 م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي: 1409 هـ - 1998 م.
- جهرة أشعار العرب، أبو زيد القريشي (وفاته مجهولة)، شرحها وضبط نصوصها: د. عمر فارق الطباع، دار القلم - بيروت، 1416 هـ - 1995 م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ)، تح: د. طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: 1976 م.
- الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمن، محمود شاكر الألوسي، مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي، (د. ت.).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1: 1419 هـ - 1998 م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد ابن علي (ت 1206 هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا - القاهرة: 1423 هـ - 2002 م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت 370 هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 6: 1417 هـ - 1996 م.

- الحدود في النحو ضمن (رسالتان في اللغة) ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) ، محمد: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، (د.ت).
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله محمد بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) ، محمد: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد - بغداد: 1980 م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ) محمد: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - مصر ، ط 2 : 1402 هـ - 1981 م.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، محمد: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت : 1371 هـ - 1952 م.
- حُطًى مُتَعَثِّرَةٌ عَلَى تَجْدِيدِ النَحْوِ الْعَرَبِيِّ ، د. عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط 1 : 1980 م.
- الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، محمد خير الخلواني ، دار القلم العربي - حلب : 1971 م.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة ، عباس محمود السامرائي ، جامعة بغداد ، ط 1 : 1987 م.
- درة الفواص في أوهام الخواص ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) ، مكتبة المثنى - بغداد ، (د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، الإمام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسّمين الحلبي ، محمد: الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، : 1414 هـ - 1994 م.
- ديوان ابن مقبل ، محمد: د. عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق : 1381 هـ - 1962 م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، محمد: د. عبد الكريم الدجيلي ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة - بغداد : 1373 هـ - 1954 م.

■ ديوان أبي داود، مطبوع ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي، للمستشرق غوستاف غرنهام، ترجمة: د. إحسان عباس وآخرين، مكتبة الحياة - بيروت: 1959.

■ ديوان أبو السنجم العجلي، تح: علاء الدين أغا، النادي الأدبي - الرياض: 1401 هـ - 1981 م.

■ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: 1978 م.

■ ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل، ط 4، دار المعارف بمصر: 1984.

■ ديوان تميم بن مقبل، تح: عزة حسن - دمشق: 1379 هـ - 1960 م.

■ ديوان جرير - بشرح محمد بن حبيب -، تح: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط 2: 1977 م.

■ ديوان حميد بن ثور الهلالي، تح: عبد العزيز الميمني - القاهرة: 1371 هـ.

■ ديوان زيد الخيل الطائي، تح: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان - النجف الأشرف، (د. ت.).

■ ديوان شعراء الخوارج، جمع وتحقيق: د. إحسان عباس، دار الشروق، بيروت - لبنان، ط 4: 1402 هـ - 1982 م.

■ ديوان العجاج - رواية الأصمعي (ت 215 هـ)، تح: عزة حسن، مكتبة دار الشروق - بيروت: 1971 م.

■ ديوان عمرو بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1978 م.

■ ديوان عمرو بن قميئة، تح: خليل إبراهيم العطية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية - بغداد: 1392 هـ - 1972 م.

■ ديوان عنتر، تح: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي - القاهرة (د. ت.).

■ ديوان القطامي، تح: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب - بيروت: 1960 م.

- ديوان قيس بن الخطيم : عن ابن السكيت وغيره ، تح : د . ناصر الدين الأسد : ط 1 ، مطبعة المدني - القاهرة : 1962 م .
- ديوان المخبل السعدي ضمن (عشرة شعراء مقلّون) ، صنة : د . حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر - الموصل : 1411 هـ - 1990 م .
- ديوان مسكين السدارمي ، تح : د . خليل العطية ، ود . عبد الله الجبوري ، مطبعة دار البصري - بغداد ، ط 1 : 1389 هـ - 1970 م .
- ديوان النابغة الجعدي ، تح : عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي - دمشق : 1384 هـ .
- ديوان النابغة الذبياني ، صنة : ابن السكيت (ت 244 هـ) ، تح : د . شكري فيصل ، دار الفكر ، مطبعة دار هاشم - بيروت : 1968 م .
- ديوان الهدلين ، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة : 1965 م .
- ديوان يزيد بن ربيعة الحميري ، تح : د . عبد القدوس أبو صالح ، ط 2 ، مؤسسة الرسالة - بيروت : 1982 م .
- الرد على النحاة ، ابن رمضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت 592 هـ) ، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، ط 2 : 1982 م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ) ، تح : أحمد محمد الخطرط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق : 1395 هـ - 1975 م .
- الزمن في القرآن الكريم - دراسة دلالية - للأفعال الواردة فيه ، د . بكري عبد الكريم ، دار الفجر - القاهرة ، ط 2 : 1999 م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تح : محمد حسن محمد ، واحد رشدي ، دار الكتب العلمية ، - بيروت ، ط 1 : 1421 هـ - 2000 م .
- سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) ، شرح : عبد المتعال الصعيدي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة : 1969 م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو فلاح بن العماد الحنبلي (ت 1089 هـ) ،
مكتبة القدسي - القاهرة : 1351 هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
(ت 672 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الهدى للطباعة
والنشر ، ط 14 : 1384 هـ - 1964 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مطبوع مع حاشية السببان (929 هـ) ،
تح : محمود ابن الجميل ، ط 1 : 1323 هـ - 2002 م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672 هـ) ،
تح : د . عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د . ت) .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ) ، تح : صاحب أبو
جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ط 1 : 1980 م .
- شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ) ، تح :
د . زكي فهمي الألوسي ، مطبعة دار الكتب للطباعة - جامعة الموصل ، (د . ت) .
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تح : عبد الرحمن البرقوقي ، دار
الأندلس للطباعة والنشر - بيروت : 1980 م .
- شرح ديوان الحماسة ، أبو زكريا يحيى التبريزي (ت 504 هـ) ، عالم الكتب -
بيروت (د . ت) .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعه أبي العباس ثعلب (ت 291 هـ) ،
الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة : 1384 هـ - 1964 م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة ، تح : د . احسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء -
الكويت : 1962 م .
- شرح ديوان المتنبي ، وضعه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ،
بيروت - لبنان : 1400 هـ - 1980 م .
- شرح السيرافي على الكتاب (حاشية) ، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ،
مطبعة بولاق ، ط 1 : 1316 هـ .

- شرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يونس بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 7 - مصر: 1957 م.
- شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت 497 هـ)، تح: حنا حداد، مكتبة المنار - الأردن، ط 1: 1985 م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر: 1963 م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون، ط 1: 1402 هـ - 1982 م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت 686 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: 1405 هـ - 1085 م.
- شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، تح: رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. هاشم محمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة، ج 1: 1986 م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تح: هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية - بغداد: 1397 هـ - 1977 م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري (ت 465 هـ)، تح: فائز فارس - الكويت، ط 1: 1404 هـ - 1984 م.
- شرح المفصل، الشيخ موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، عالم الكتب - بيروت، (د. ت.).
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469 هـ)، تح: خالد عبد الكريم - الكويت، ط 1: 1976 م.
- شعر الأخطل، صنعة السكّري، تح: فخر الدين قباوة، دار الأنفاق الجديد - بيروت، ط 2: 1399 هـ - 1979 م.

- شعراء أمويون ، دراسة وتحـ : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي :: 1402 هـ - 1982 م .
- شعر الشنفرى الأزدي ، مؤرج السدوسي (ت 195 هـ) ، تحـ : د . علي ناصر غالب ، مطبوعات مجلة العرب - المملكة العربية السعودية - 1419 هـ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ) ، تحـ : د . طه بحسن - بغداد : 1405 هـ - 1985 م .
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت 256 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط 1 : 1422 هـ - 2001 م .
- صحيح مسلم ، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان : 1420 هـ - 2000 م .
- ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط 1 : 1353 هـ - 1935 م .
- ضرائر الشعر ، ابن عصفور (ت 669 هـ) ، تحـ : السيد إبراهيم محمد ، ط 2 - بيروت : 1402 هـ - 1982 م .
- الطبري النحوي من خلال تفسيره ، د. زكي فهمي ، أحمد شوقي الألوسي - بغداد ، ط 1 : 2002 م .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (ت 231 هـ) ، تحـ : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني : 1980 م .
- طبقات المفسرين ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت : 1983 م .
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت 379 هـ) تحـ : محمد أبو الفضل ، مطبعة الخانجي : 1373 هـ - 1954 م .
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، السيد أحمد عبد الغفار ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، (د . ت) .

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حموده ، السدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية ، (د . ت) .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر ، الحسن بن محمد بن الحسن الصفاني (ت 650 هـ)
تح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الرشيد للنشر : 1981 م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجوزي (ت 833 هـ) ، براجستراسر ، مكتبة الخانجي - مصر ، 1937 هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية ، ابن الخباز (ت 639 هـ) ، تح : حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني - بغداد ، ط 1 : 1411 هـ - 1991 م .
- غيث النفع في القراءات السبع ، السفاقي (742 هـ) بذيل كتاب سراج القارئ لابن القاصح البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ، (د . ت) .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، تاج الدين الأسفرايني (ت 648 هـ) ، تح : د . عفيف عبد الرحمن ، جامعة البرموك - الأردن : 1400 هـ - 1981 م .
- الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة : 1400 هـ - 1980 م .
- الفهرست ، محمد بن اسحاق بن النديم (ت 385 هـ) ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، (د . ت) .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ط 2 : 1376 هـ - 1957 م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، ط 2 ، (د ، ت) .
- القاموس المحيط ، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (ت 817 هـ) ، ط 2 ، المطبعة الحسينية المصرية : 1344 هـ .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د . عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف - مصر ، (د . ت) .
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، السدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ط 1 : 1986 م .
- الكامل ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة - مصر 1977 م .

- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت 180 هـ) ،
المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، 1316 هـ ، وطبعة عبد السلام
محمد هارون .
- كتاب العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تح: :
مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي - بغداد : 1980 - 1985 م .
- الكشف ، أبو القاسم محمد بن عمر الزنجشيري (ت 538 هـ) ، تح: :
عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط 2 : 2001 م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي
خليفة (1067 هـ) ، دار الفكر : 1982 م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكّي بن أبي طالب
القيسي (ت 437 هـ) ، تح: : د. محيي الدين رمضان ، طبعة دمشق :
1394 هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الحسيني الكفوي
(ت 1094 هـ) ، تح: : د. عدنان محمد المصري ، دار الكتب الثقافية -
دمشق : 1975 م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت 711 هـ) ، دار صادر - بيروت 1955 —
1956 م .
- اللامات ، د. عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت - لبنان ، ط 1 : 1980 م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب :
1973 م .
- اللغة والنحويين بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف - مصر ، ط 1 :
1971 م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: : حامد المؤمن ، ط 1 :
1402 هـ - 1982 م .
- المباحث اللغوية في العراق ، الدكتور مصطفى جواد ، معهد الدراسات العربية -
القاهرة : 1955 م .

- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت 210 هـ)، تح: د. محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي - مصر، ط 1: 1374 هـ - 1954 م.
- مجالس نعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى نعلب (ت 291 هـ)، شرح وتح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، النشرة الثانية، ط 1: 1375 هـ - 1956 م.
- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 2: 1403 هـ - 1983 م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل الطبرسي (ت 548 هـ)، نشره: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي - بيروت: 1379 هـ.
- مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على الأصمعيات وبعض القصائد، اعتنى بتصحيحه: ولیم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط 1: 1401 هـ - 1981 م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ)، تح: موسى محمد زينين، طرابلس - ليبيا: 1995 م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تح: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، 1986 م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546 هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1: 1422 هـ - 2001 م.
- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني (ت 444 هـ)، تح: عزة حسن، دمشق: 1960 م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت 370 هـ) عني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة: 1934 م.

- المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، 1968 م .
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، د . عبد الرحمن محمد السيد ، دار المعارف - مصر ، ط 1 : 1968 م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د . مهدي المخزومي ، دار المعرفة - بغداد : 1374 هـ - 1955 م .
- المذكر والمؤنث ، أبو بكر ابن الأنباري (ت 328 هـ) ، تح : د . طارق عبد عون الجنابي ، بيروت ، ط 2 : 1986 م .
- المذكر والمؤنث ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 258 هـ) ، تح : رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب : 1970 م .
- مسائل خلافة في النحو العربي ، أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) ، تح : د . محمد خير الحلواني ، مكتبة الشهاب - حلب ، (د . ت) .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت 377 هـ) ، تح ودراسة : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني - بغداد ، (د . ت) .
- المشكاة الفتحة على الشمعة المضية ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري السديطي (ت 1140 هـ) ، تح : هاشم سعيد محمود ، مطبعة وزارة الأوقاف - بغداد : 1403 هـ - 1983 م .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تح : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط 2 ، (د . ت) .
- المصباح المنير ، الفيومي أحمد بن محمد ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي - الرياض ، ط 1 : 1401 هـ - 1981 م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تح : نيهان ياسين حسين ، دار الرسالة - بغداد : 1977 م .
- المعارف ، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276 هـ) ، تح : ثروت الكاشف ، دار الكتب : 1960 م .

- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي - الكويت، ط 1401: 1 هـ - 1981 م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب - بيروت، ط 2: 1980 م.
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي (ت 215 هـ)، تح: د. فائز فارس، المطبعة العصرية - الكويت، ط 2: 1401 هـ - 1981 م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق الزجاج (ت 311 هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط 1: 1408 هـ - 1988 م.
- معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت 626 هـ)، دار المأمون - مصر: 1955 م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر - القاهرة، ط 1: 1392 هـ - 1972 م.
- المغني في النحو، الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت 680 هـ)، تح: د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية - بغداد: 1999 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط 6، بيروت: 1985.
- المفصليات، الفضل الطّبي (ت 168 هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط 5: 1976 م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية - عمان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد: 1982 م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت: 1963 م.
- المقرب، ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد: 1986 م.

- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر - عمان، ط 1 : 1404 هـ - 1984 م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، (د. ت.).
- من تاريخ النحو، د. سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت : 1968 م.
- المنطلقات التأسيسية الفنية في النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي - بيروت، ط 1 : 1978 م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان دار التربية - بغداد، ط 1 : 1395 هـ - 1975 م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، أحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت 1089 هـ)، تح: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة - بنغازي، (د. ت.).
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي (ت 581 هـ)، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع : 1404 هـ - 1984 م.
- النحو العربي إعلل النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن مبارك، دار الفكر، ط 3 - بيروت : 1974 م.
- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد : 1394 هـ - 1974 م.
- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، مكتبة الفيصلية : 1406 هـ - 1985 م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط 2، دار المعارف - مصر : 1963 م.
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للتوزيع والإعلان، ط 3 : 1990 م.
- النزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني - الكويت، ط 1 : 1982 م.

■ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (577 هـ) ، تح: إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف - بغداد : 1959 م .

■ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية ليبيا ، ط 1 : 1968 م .

■ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د . حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 : 2000 م .

■ نفح الطيب من غصن الأندلسي الرطيب ، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت 1041 هـ) ، تح: د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت : 1388 هـ - 1968 م .

■ النكت في تفسير كتاب سيوييه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الششتري (ت 476 هـ) ، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية - الكويت ، ط 1 : 1407 هـ - 1987 م .

■ النواسخ في كتاب سيوييه ، د . حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة والنشر - بغداد : 1397 هـ - 1977 م .

■ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت : 1400 هـ - 1980 م .

■ الوزراء والكتاب ، الجهشيار (ت 331 هـ) ، تح: مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة البابي الحلبي : 1938 م .

■ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 681 هـ) ، تح: د . إحسان عباس - بيروت : 1968 م .

ثانياً . المطبوعة على الآلة الكاتبة :

■ أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو ، جمهور كريم الختماس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة البصرة : 1985 م .

- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، كريم حسين الناصح ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد : 1990 م .
- حروف المعاني في معجم لسان العرب ، يوخنا مرزا ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات - جامعة تكريت : 1999 م .
- الخلاف النحوي في القراءات القرآنية ، ناصر سعيد العيشي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية : 2002 م .
- الخلاف النحوي بين الكوفيين ، مهدي صالح الشمري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد : 1995 م .
- ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سليمان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية : 2001 م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ) ، تحـ : عبد الرزاق محمد الأحمدي ، (سورة البقرة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد : 1998 م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ) ، تحـ : عطية أحمد محمد ، سورة (آل عمران ، والنساء ، والمائدة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، 1999 م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ) ، تحـ : إبراهيم أحمد مهاوش الدليمي ، سورة (الأنعام ، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة ، ويونس) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد : 2000 م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ) ، تحـ : طلعت صلاح الفرحان ، رسالة ماجستير ، سورة (هود ، ويوسف ، والرعد ، وإبراهيم ، والحجر ، والنحل) كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد ، 2001 م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ) ، تحـ : محمود محمد الخميس ، رسالة ماجستير ، سورة

(الإسراء، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج)، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد: 2002 م.

■ المُجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ)، تح: شنشول عسكر، أطروحة دكتوراه، سورة (المؤمنون، النور، الفرقان، الشعراء، النمل، القصص، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة)، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد: 2003 م.

■ المُجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ)، تح: ناهدة عبد الكريم الكبيسي، أطروحة دكتوراه، سورة (الأحزاب، وسبأ، فاطر، ويس، والصفات، إلى نهاية المصحف الشريف)، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد: 2004 م.

■ مسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث للهجرة كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير - جامعة القاهرة: 1980 م.

■ المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، أطروحة دكتوراه، علي جابر المنصوري، جامعة عين شمس، 1976.

■ المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت 749 هـ)، دراسة وتح: هادي عبد الله ناجي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد: 1999 م.

ثالثاً. البحوث والدراسات:

■ تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، العلامة محمد بن علي بن طولون الصالح (ت 953 هـ)، تح: د. زيان أحمد الحاج إبراهيم، مجلة المورد، العدد الخامس علم القرآن: 1988 م.

■ الخليل بن أحمد الفراهيدي رائد التراث اللغوي، د. عبد الجبار علوان النائلة، مجلة الرسالة الإسلامية، العددان 184، 185 / ذو القعدة - ذي الحجة: 1405 هـ - 1985 م.

■ المصطلح الكوفي، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية والعلم، كلية التربية - جامعة الموصل، العدد الأول، شباط: 1979 م.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاسي ، محمد : د. حاتم صالح الضامن ،
مجلة المورد ، العدد الخامس علوم القرآن : 1988 م .
- نشأة الخلاف في النحو العربي ، مصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية -
القاهرة ، ج 10 : 1958 م .



Bibliotheca Alexandrina



1105117



9 789957 480684



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

خمسوي : +962 7 95667143

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاخ العلل - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : +962 6 5353402

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن